مجلة «حمورابي» للدراسات
مجلة فصلية محكمة تعنى بالشؤون السياسية والستراتيجية
العدد التاسع عشر والعشرون ــ السنة الرابعة ــ صيف ــ خريف 2016

رئيس التحرير: أ. د. سامي حمود الحاج جاسم

هيئة التحرير:

أ. د. خيري عبد الرزاق جاسم ـ كلية العلوم السياسية ــ جامعة بغداد
أ. د. محسن صالح ـ كلية العلوم الاجتماعية ـ الجامعة اللبنانية
أ. د. سعيد مجيد دحدوح ـ أستاذ العلوم السياسية ــ العراق
أ. د. مثنى علي حسين ـ كلية العلوم السياسية ــ جامعة بغداد
أ. د. سعدون حمود جثير ـ كلية الإدارة والاقتصاد ــ جامعة بابل
أ. د. وسام فاضل راضي ـ كلية الإعلام ــ جامعة بغداد
سكرتارية التحرير: رؤى خليل سعيد
التصحيح اللغوي: حميد كاظم جبر

الهيئة الاستشارية:

أ. د. أمحمد مالكي ـ أستاذ العلوم السياسية ـ المغرب
أ. د. نورهان الشيخ ـ أستاذ العلوم السياسية ـ مصر
أ. د. عماد الجواهري ـ أستاذ التاريخ الحديث ـ العراق
أ. د. محمد عثمان الخشت ـ أستاذ الفلسفة ـ مصر
أ. د. بدر الدين عبدالله حسن ـ القانون الدولي ـ السودان
د. عبد الحسين شعبان ـ القانون الدولي ـ العراق
أ. د. عروس الزبير ـ أستاذ علم الاجتماع ـ الجزائر
أ. د. كامل وزنة ـ أستاذ الاقتصاد ـ لبنان

التصميم والإخراج: هوساك كومبيوتر برس ـ بيروت
الطباعة والتوزيع: دار القارئ للطباعة والنشر والتوزيع ـ بيروت ـ لبنان
هاتف: 00961 1 541300

الاشتراك السنوي: للأفراد: 30 دولاراً أميركياً
للمؤسسات: 50 دولاراً أميركياً
خارج الوطن العربي 80 دولاراً أميركياً

البريد الإلكتروني: HAMMURABIMAGAZINE@YAHOO.COM
رقم الايداع في دار الكتب والوثائق في بغداد:
1709 لسنة 2012

ISSN 2227 - 5312

المحتويات

بحوث حمورابي

المعادلات الإقليمية المتغيرة ومقتربات التوظيف السعودي للبعد الديني — فراس عباس هاشم ـ زينة عبد الأمير عبد الحسن 6

الصراع الدولي: مثابات متجددة في بيئة أمنية متغيرة — الباحث: همام خضير مطلك 21

أثر التحالفات الدولية في إستقرار الأمن الدولي
أ.م. د. شيماء عادل فاضل ــ م. د. علي طارق 51

إسرائيل وداعش (رؤية إستراتيجية في التوافق والتوظيف) — م.د. سهاد إسماعيل خليل 70

التسلّح النووي الإيراني وتأثيراته الإقليمية والدولية — أ. م. د. تلا عاصم فائق 88

داعش دولة الخرافة الإسرائيلية والعقائد الإرهابية المنحرفة — د. حيدر فرحان حسين الصبيحاوي 120

تحليل مؤشرات المصارف الإسلامية والعمق المالي في السودان
أ. م. د. عمار حمد خلف ــ الباحث عقيل محمد رشيد 130

تحليل آليات إنتقال أثر الإنفاق الإستهلاكي الحكومي في ميزان الحساب الجاري في العراق للمدة (1990 ــ 2014)
أ. د. صلاح مهدي البيرماني ــ محمد نوري داود 150

الأبواب الثابتة

متابعة الندوات — د. حيدر فرحان صبيحاوي 170

البحث المترجم — الباحثة نور صبحي علي 177

عرض الرسائل والاطاريح الباحثة — سرى ثامر 181

عرض الكتب العربية والاجنبية — د. زيدان حسان حاوي ــ الباحثة: رؤى خليل سعيد 186

مركز حمورابي

العنوان: بغداد ـ عرصات الهندية ـ شارع مطعم الريف الإيطالي
مكتب بيروت ـ طريق المطار ـ قرب المركز الاستشاري ـ بناية ماميا ـ ط 3.
بغداد ـ الجادرية ـ صندوق بريد 2405
Website:http://www.hcrsiraq.org www.hcrss.org

Mobile: 00964-7810234002
Mobile: 00961-76844384
Fax: 00961-842304
Baghdad - Aljadiriyah - P.O.Box 2405
E-mail: hammurabi.magazin@gmail.com

رقم شهادة التسجيل: 1Z71874 في 27/3/2008 صادرة عن مكتب مساعدة المنظمات غير الحكومية.

كلمة العدد

يطل علينا العدد الجديد من مجلة حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية في خضم مخاض دولي واقليمي عسير وتزامن مع انتصارات العراقيين على داعش الذي باتت نهايته وشيكة من خلال الصفحات العسكرية الموسومة بالنصر التي سطرها ابطال العراق من خلال تلاحم الشعب والجيش والحشد وفصائل المقاومة في الدفاع عن الارض والعرض.

تأسيسا على ما تقدم نجد ان هناك حراكاً دبلوماسياً غير مسبوق من الدول الاقليمية العربية وغير العربية فضلاً عن بعض الدول الاوربية والولايات المتحدة الامريكية الى العاصمة بغداد بغية المشاركة في النصر او سرقته او ايقاف عملية النصر والاستقرار في العراق من خلال احتواء مواطن القوى في العراق المنتصر وهو جيشه وحشده وفصائل المقاومة او الحصول على مكاسب سياسية او اقتصادية في العراق.

وكان من متبنيات هذا الحراك هو محاولة تأطير بعض المحاور في المنطقة وضم العراق لهذه المحاور الاقليمية والدولية التي هي في الغالب تصب في مصلحة الولايات المتحدة واذنابها من حلفائها في المنطقة بشكل عام والكيان الصهيوني بشكل خاص وقد ناغمت بعض الدعوات الاقليمية والدولية العراق من حيث حاجته الاقتصادية لبناء البنى التحتية للأراضي المحررة من داعش والتي سوف تتحرر مستقبلاً، الا ان مساهمة هذه الدولة هي محاولة لأسر الاقتصاد العراقي لا سيّما النفط لاجيال قادمة من خلال القروض المزمع منحها للعراق.

وعليه فأن هذه التحالفات في الاعم الاغلب تسير وفق منظور المصالح السياسية والاقتصادية وعلى العراق ان يكون حذرا في توجيه بوصلته في التعامل مع تلك الدول او غيرها.

رئيس التحرير

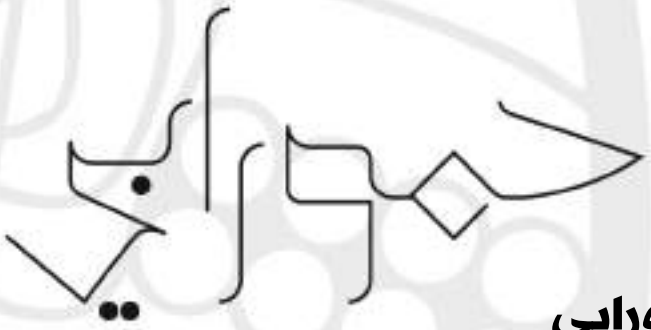

بحوث حمورابي

- **المعادلات الإقليمية المتغيرة ومقتربات التوظيف السعودي للبعد الديني**
  فراس عباس هاشم، زينة عبد الأمير عبد الحسن
- **الصراع الدولي: مثابات متجددة في بيئة أمنية متغيرة**
  الباحث: همام خضير مطلك
- **أثر التحالفات الدولية في إستقرار الأمن الدولي**
  أ. م. د. شيماء عادل فاضل، م. د. علي طارق
- **إسرائيل وداعش (رؤية إستراتيجية في التوافق والتوظيف)**
  م. د. سهاد إسماعيل خليل
- **التسلّح النووي الإيراني وتأثيراته الإقليمية والدولية** أ. م. د. تلا عاصم فائق
- **داعش دولة الخرافة الإسرائيلية والعقائد الإرهابية المنحرفة**
  د. حيدر فرحان ـ حسين الصبيحاوي
- **تحليل مؤشرات المصارف الإسلامية والعمق المالي في السودان**
  أ.م. د عمار حمد خلف ـ الباحث عقيل محمد رشيد
- **تحليل آليات إنتقال أثر الإنفاق الإستهلاكي الحكومي في ميزان الحساب الجاري في العراق للمدة (1990ـ 2014)** أ. د. صلاح مهدي البيرماني
  محمد نوري داود

المعادلات الإقليمية المتغيرة ومقتربات التوظيف السعودي للبعد الديني

فراس عباس هاشم*
زينة عبد الأمير عبد الحسن*
باحثان من العراق

* كلية العلوم السياسية/جامعة النهرين كلية العلوم السياسية.

المقدمة

شهدت منطقة الشرق الأوسط منذ عقود العديد من الإضطرابات وعدم الإستقرار الإقليمي فمنذ نشوب ثورات الربيع العربي شكّلت مرحلة جديدة سيكون لها إنعكاسات كبيرة على المنطقة والعالم بأسره وخصوصاً مع تزايد الطابع المذهبي في العلاقات ما بين الدول وفي تشكيل تحالفاتها بعد التراجع في التوازن الإستراتيجي منذ الإحتلال الأمريكي للعراق عام 2003 وما كشفته هذه التحولات من ضعف الأجهزة الحاكمة وهشاشتها لا سيّما وانها أصابت الدول التي كانت ترزح تحت الأنظمة التسلطية بعد ثورات الربيع العربي ولا تبعد الأنظمة الملكية عن دائرة الحدث سواء دول مجلس التعاون الخليجي بصورة عامة أم السعودية بصورة خاصة والتي كانت تعاني في ظل النظام الملكي من تناقضات إجتماعية ومطالبات بإصلاح المؤسسة الحاكمة اذ وجدت السعودية من خلال دعمها بتوظيفها العامل الديني فرصة كبيرة للتخلص من الضغوط الداخلية وأيضاً للحدّ من توسع النفوذ الإيراني في المنطقة

وبناءاً على ذلك جاءت أهمية هذه الدراسة كونها محاولة لإكتشاف مدى تأثير التوظيف السعودي للبعد الديني كأداة إستراتيجية للتعامل مع التحديات الداخلية والخارجية في ظل المتغيرات التي أفرزتها التحولات في منطقة الشرق الأوسط والتي ساهمت في تغير خريطة القوة الفاعلة. ولأهمية هذا الموضوع وبالتالي يمكن طرح إشكالية على صيغة تساؤلات: أن السعودية تعرضت الى ضغوط داخلية وخارجية بسبب تأثرها بالتحولات والمتغيرات

في منطقة الشرق الأوسط أرهقت مدركات صناع القرار في كيفية رسم إستراتيجية للخروج لما تتعرض إليه فوجدت بالإستناد الى البعد الديني مخرجاً لما تتعرض إليه من ضغوط داخلية وإقليمية فضلاً عن سعيها البحث عن المكانة والدور الإقليمي.

تُعدُّ الشعائر الدينية مؤشراً هامّاً للتأثير الاجتماعي وعلى توجهات وأفكار المسلمين وهذا ما هيّأ للسعودية ان تستحوذ على مكانة مهمة.

وتنطلق الإجابة على هذه التساؤلات من خلال فرضية مفادها تعدّ إستراتيجية توظيف البعد الديني للسعودية أحد أدوات لتخلصها من وضع داخلي غير مستقر ولتحقيق وضع إقليمي يتناسب و مكانتها مستغلة الفرص والوسائل المتاحة لديها وبالتالي أنتج سلوكاً داخلياً رافضاً لمظاهر التغيير وبالتحول إلى التمركز حول السلطة.

أوّلاً: صياغة للسلوك الديني كأداة لمواجهة إحتمالات التغيير

لقد تجلّت عدة تطورات مهمة على صعيد البيئة الداخلية والإقليمية للسعودية انعكست على صياغة رؤيتها تجاه توجهاتها الجديدة،من أبرزها الثورات وحركات التغيير التي شهدتها المنطقة العربية والمتغيرات السياسية على المستوى الداخلي وما أفرزت من تبني خطوات سياسية متعددة عُدَّت نقطة تحول مهمة في تحركاتها حيال المستجدات المتجددة.

تُعدُّ الشعائر الدينية(*) مؤشراً هامّاً للتأثير الاجتماعي وعلى توجهات وأفكار المسلمين وهذا ما هيَّأ للسعودية ان تستحوذ على مكانة مهمة في العالم الإسلامي لكونها تعدّ المركز الديني الذي تهفو إليه «قلوب وعقول» المسلمين لأداء مناسك الحج لإحتضانها بيت الله الحرام، وأتاحت لها مواردها المالية ان تكون الممول للكثير من المنظمات التي تدعم القضايا الإسلامية في جميع أنحاء العالم[1].

ويمكن القول: إنَّ السعودية أمام تحدٍ نتيجة للمتغيرات الإقليمية وهذا يلزمها القيام بالموازنة والمواءمة ما بين سياستها التقليدية الداخلية وتوجهاتها الخارجية الجديدة حيال التطورات في المنطقة وما تستلزمه من دبلوماسية جديدة وفاعلة.وهذا ما أشار إليه الرئيس الأمريكي (باراك اوباما) في حديثه مع الصحفي (توماس فريدمان) والمنشور في صحفية (نيويورك تايمز) قائلا: «إنَّ اكبر خطر يهدّد الدول العربية...، يعود إلى حالة الغضب داخل

(*) تتعدد الاتجاهات حول ماهية مفهوم الدين والدور الذي يمكن أن يقوم به في حياة الأفراد والمجتمعات، وقد تعددت التعريفات بتعدد الاتجاهات ومن ذلك النظر إلى الدين على أنه: «نظام فكري وشعوري وعملي مشترك بين مجموعة من الأفراد والذي يعطي الأعضاء نوعا من الولاء كما انه يشكل رمز لسلوك الأفراد على أساسه يقيمون النتائج الشخصية والاجتماعية لأعمالهم» وهناك من عرفه أيضا "أنه مجموعة من العقائد والعبادات، التي يمارسها الأفراد بعد أن يقتنع بها العقل ويؤمن بها القلب ويطمئن إليها الضمير، وهو ضرورة من ضرورات الحياة الإنسانية التي لا تغني عنها الأفكار العقلية أو المذاهب الوضعية». وايضا عرف الدين على أنه «رؤية للذات والآخر والكون تتسم بالقداسة والتنزيه لمعتنقيها» نقلا عن: رياض حمدوش، دور العامل الديني في السياسة الخارجية للقوى الكبرى، مجلة العلوم الانسانية، العدد (33) (الجزائر، جامعة منتوري قسنطينة، 2010)، ص 122.

(1) Najah Al-Osaimi, How «Smart» is Saudi Arabia's Power? Institute in Public Diplomacy, Jan 12, 2015. uscpublic diplomacy. org/ blog/ how-smart - saudi-arabias-power.

بلدانهم، من الشبان الغاضبين والعاطلين لإحساسهم بعدم وجود مخرج سياسي لمطالبهم المشروعة»[2].

كذلك لم تكن السعودية بعيدة عن الحراك السياسي بفعل إرتدادات ثورات الربيع العربي على دول المنطقة، اذ وصلت عدوى الحراك السياسي إلى الداخل السعودي وتجاوزت بقدرة ما سمي بـ (ثورة حنين) في 11 آذار/ مارس 2011 التي أخفقت في تنظيم مسيرات إحتجاجية مطالبة بالإصلاح السياسي[3]، غير أنَّ تكييف السعودية لأسباب المطالبات الشعبية على أنها تعود إلى عدم الفهم الصحيح للدين الإسلامي من جهة، وللظروف الإقتصادية من جهة أخرى،لذلك عمدت العربية السعودية إلى جملة من التغييرات، . . . هذا من جانب، بعبارة ثانية خلت المقاربة الرسمية السعودية لمطالب الإصلاح من الجوهر السياسي[4]. تتميز المواقف السعودية تجاه الثورات العربية بأنها مواقف متغيرة وغير متماثلة إذ بينما كانت مواقفها معارضة لسقوط الأنظمة في كل من مصر وتونس واليمن، فإنها تدخلت بشكل مباشر في الأزمة البحرينية هذا الموقف المتباين ينطلق من جملة من التصورات :

- إنهاء حركات الإسلام السياسي، مثل الإخوان المسلمين، ومنعهم من الوصول الى السلطة.
- بروز التنظيمات الجهادية المتشددة، بما في ذلك المجموعات التي تتوافق و فكر القاعدة وإندمجت في الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)، بدائل لجماعة الإخوان المسلمين.
- إستمالة المطالب الشعبية للإصلاح من خلال التدخل القسري عبر الوكلاء من التنظيمات الجهادية في كل من (ليبيا، وسوريا، واليمن)، في ظل تزايد الحالات الإنسانية والعواقب السياسية[5]. فقد ساعدت ثورات الربيع العربي بالتزامن مع تصاعد التيار الإسلامي الإخواني من ترسيخ الأفكار والأيدولوجيات الإسلامية المتشددة والتي تركت تأثيراً كبيراً بين فئات الشباب وتفاعلوا معها، مما دفع بظهور الجماعات المسلحة في المنطقة،لا سيّما في ظل الإحصائيات التي تؤشر إلى أن السعودية بالإضافة الى دول أخرى(*) كانت من الدول المحلية في صناعة التطرف.

(2) محمد كريم كاظم، فراس عباس هاشم، تحولات الاداء السعودي حيال تشكيل التحالفات الاقليمية: رؤية في المحركات والتحديات، مجلة قضايا سياسية، العددان (44،43)، (جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، 2016)، ص 29

(3) محمد كريم كاظم، فراس عباس هاشم، حركات التغيير العربية وانعكاسها على امن دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة دراسات دولية، العدد (55)، (جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، 2013)، ص 112.

(4) للمزيد من المعلومات انظر :توفيق المديني، (وآخرون)، الربيع العربي... إلى أين: أفق جديد للتغيير الديمقراطي،سلسلة كتب المستقبل العربي (63)، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2011)، ص 321.

(5) Flynt Leverett and Hillary Mann Leverett, Saudi Arabia's Yemen Offensive, Iran's "Proxy" Strategy, and the Middle East's New "Cold War" June 4, 2015

(*) الدول هي (تونس، ليبيا، السعودية، مصر، بلجيكا، فرنسا، بريطانيا، الولايات المتحدة، الشيشان وداغستان) للمزيد من المعلومات بهذا الصدد، انظر تقرير المعهد الإيطالي للدراسات السياسية الدولية ISPI، المعنون بـ «البؤر الإرهابية: فهم عمليات التطرف المحلية» والمتوفر على الرابط التالي : www.ispionline.it/it/EBook/...Hotbeds_2016/JIHADIST. HOTBEDS_EBOOK.pdf

ذلك السلوك الإحتوائي الذي تحاول السعودية أن تمارسه حيال صعود الإسلاميين بعد حركات التغيير في منطقة الشرق الأوسط كان نتيجة إدراك لمخاطر وتداعيات وصول حركات الإسلام السياسي(الإخواني) للسلطة. وهكذا يبدو أن السعودية تتجه نتيجة الضغوط الإقليمية لإعادة تقييم علاقاتها مع الإخوان المسلمين، فالتهديدات الداخلية التي يشكّلها الجهاديون السلفيون والرغبة في الحد من المكاسب المستقبلية للمنافسين الإقليميين مثل إيران، قد دفعتها مع الإمارات العربية المتحدة لمحاولة إقامة علاقة جديدة مع الإخوان المسلمين للحد من المخاطر التي تشكّلها الجماعات الجهادية والمتنافسة في المنطقة[6].

أن السعودية تتجه نتيجة الضغوط الإقليمية لإعادة تقييم علاقاتها مع الإخوان المسلمين.

(6) السعودية تتجه للتفاهم مع الاخوان والاسلاميين عام 2015، الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت) بتاريخ (23 /1/ 2015)، على الرابط التالي:
elmarsad.org/ar/saudiikhwan2015/

فقد أوضحت الإضطرابات السياسية التي بدأت في عام 2011 حاجة كل دولة من دول مجلس التعاون الخليجي بصورة عامة والسعودية خاصة إلى ضرورة تقوية الجانب المدني للتحدي الأمني، فقد كانت التحديات الأمنية المتعلقة بالدين والأيديولوجيا والاقتصاد والحوكمة لها أهمية بالغة في كل من ليبيا وتونس والعراق والبحرين واليمن، وتُماثِلُ أهميتُها أهمية التوازن في القدرات العسكرية وفي قدرات قوى الأمن الداخلي إذ حاولت السعودية أن تعالج هذه الإشكالية ببرنامج جديد للإنفاق الحكومي[7]. وعليه فقد شكلت التحولات الإقليمية، والوضع الإستراتيجي المعقد الذي يحيط بالسعودية، وخصوصاً فيما يتعلق بالملفين اليمني والإيراني، إلى جانب الملفات الأمنية المتعلقة بالتنظيمات الإرهابية، وعلى رأسها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، (داعش)، القيادة السعودية الجديدة إلى إستغلال الظرف التاريخي الذي تولَّت فيه سدة الحكم، لإجراء حزمة من المراجعات اللازمة لسياستها الخارجية وإستراتيجيتها الإقليمية، عبر ترتيب بيت الحكم السعودي من الداخل، بما يحقق التوازن والتناغم بين مكونات الرؤية السياسية الجديدة، الداخلية والخارجية، للعاهل السعودي سلمان بن عبد العزيز، للوقوف في وجه التهديدات التي تجابه السعودية، والتي تتجاوز في خطورتها الأبعاد الأمنية التقليدية، لتطول جوانب دينية وثقافية وسياسة واجتماعية وبنيوية عميقة داخل المجتمع السعودي[8].

(7) النور حمد، عرض تقرير الشراكة الاستراتيجية العربية – الاميركية والتوازن الامني المتغير في الخليج، مجلة سياسات عربية، العدد (17)، (بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015) ص 170.

(8) صعود «جيل الأحفاد». وتوازنات القوى داخل الأسرة الحاكمة في السعودية، موقع مركز الخليج العربي للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت) بتاريخ (11/ 1/ 2015)، على الرابط التالي :
gulfstudies.info

وبذلك يبدو ان الحاجة للإصلاح ترتبط بواقع المجتمع المعتمد في تكويناته

الاجتماعية على القبيلة في وقت تسود في العالم مفاهيم دستورية عن المواطنة والحقوق والواجبات، مما افقد المجتمع هوية المواطنة[9]، وعليه أدركت السعودية أنها في حاجة لإعادة هيكلة مؤسستي السياسة الخارجية والأمن القومي، حتى تتحرك دولياً على نحو يتناسب مع الأهمية والتأثير السياسي والاقتصادي والديني، الذي تتمتع به، إنطلاقاً من أن تغيّر المجتمعات يفرض على الدول التأقلم مع هذا التغيّر والاستجابة له، وإلا فإن ذلك سيؤدي إلى قيام هوة كبيرة بين المجتمع من جهة، والمجتمع السياسي أو الحكومة من جهة أخرى[10]. ان سعي السعودية الى توظيف البعد الديني كأجراء تكيفي لمواجهة التحديات الداخلية والخارجية كان نتيجة لتكامل عوامل رئيسة عدة هي: بروز الإسلام السياسي بشكل كبير بعد الثورات العربية وبروز إيران كقوة اقليمية صاحبة مشروع ثوري في المنطقة والتغييرات على المستوى الداخلي التي أعقبت وفاة الملك عبدالله بن عبدالعزيز كل هذه العوامل أعطت دفعة قوية للمعتقدات الدينية لتمارس دورها في التأثير.

(9) محمد كريم كاظم، فراس عباس هاشم، مصدر سبق ذكره، ص 29.

(10) محمد السعيد إدريس، اتجاهات معاكسة :مواقف الفاعلين الإقليميين غير العرب تجاه الثورات العربية، مجلة السياسة الدولية، العدد (188)، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2012)، ص 78.

ومثل هذا النوع من التصورات ترتكز على تصريحات المسؤولين السعوديين، تدلُّ على أن هناك تحولات في المدركات الإستراتيجية وهذا ما أوضحه (اشرف عبدالعزيز) بقوله: إن «الملك الراحل عبد الله بن عبد العزيز كان يرى أن أولويات المرحلة مواجهة جماعات الإسلام السياسي، وهو ما كانت تشاطره الإمارات، على عكس الملك سلمان بن عبد العزيز الذي كان يرى أن أولوية المرحلة تكمن في تأجيل مواجهة جماعات الإسلام السياسي، والتركيز على مواجهة إيران والحوثيين»[11]. وفي موضع آخر يرى المختصون ان تهيئة الظروف قد تكون إحدى أدوات التأثير في بلورة وصياغة رؤية للسلوك الديني، اذ شكَّلت وسائل الإعلام السعودية هي إحدى الأدوات الرئيسة، إذ تعدّ محطة «ام بي سي» والقنوات المنبثقة منها، والتي إنطلقت في صيف عام 1991 من لندن والتي يجري توظيفها في خدمة الايديولوجيات والأجندات للسلطة السعودية التي ترمي الى إحداث تغييرات مجتمعية وسياسية تحارب من خلالها الإسلام السياسي المتشدد وتعيد صياغة العقل السعودي

(11) هل تؤثر تغييرات الملك سلمان على العلاقات المصرية السعودية؟ الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت) بتاريخ (2015/4/29) على الرابط التالي:
Access from: http:// www. dotmsr. com/detail

بروز الإسلام السياسي بشكل كبير بعد الثورات العربية وبروز إيران كقوة اقليمية صاحبة مشروع ثوري في المنطقة والتغييرات على المستوى الداخلي أعطت دفعة قوية للمعتقدات الدينية لتمارس دورها في التأثير.

بعيداً عن الفكر الوهابي المتشدد في ظل تحالفاتها مع الإستراتيجيات الغربية في المنطقة.

لذلك واجهت السعودية تحدياً خاصاً بكيفية تحييد تأثير الخطاب الديني المتشدد من الآليات الديمقراطية التي تسمح الأنظمة الديمقراطية بالقيام بها المظاهرات كشكل من أشكال الإحتجاج على السلطة الحاكمة والمطالبة بالحقوق والحريات، وهذا ما أشار إليه علماء الدين في السعودية بتحريم ما يحدث من هذا الشكل الاحتجاجي خلال الثورة في تونس ومصر، وإصدار فتاوى صريحة على لسان المفتي العام الشيخ (عبد العزيز آل الشيخ) في خطبة الجمعة في 4 من شباط/ فبراير 2011 إذ قال: «مخططات مثيري المظاهرات إجرامية كاذبة لا هدف لها إلا ضرب الأمة والقضاء على دينها وقيمها وأخلاقها وتفريق كلمتها وتشتيت شملها وتقسيم بلادها والسيطرة على خيراتها». وورد نفس الموقف عن الشيخ(صالح اللحيدان) بخصوص مظاهرات تونس ومصر وليبيا، جاء فيه: «إن المظاهرات من الفتن غير المحمودة شرعا[12]. يتضح أنّ التحولات السريعة التي حصلت لكثير من المواقف السياسية السلفية لا يمكن وصفها بأنها طبيعية لكن المفارقة الشديدة أن (صالح اللحيدان) أيَّد الثورتين السورية واليمنية إنسجاما مع توجهات السياسة الخارجية للنظام السعودي ففي تسجيل صوتي على موقع اليوتيوب في 22 نيسان / أبريل 2011، دعا إلى الجهاد لإسقاط الرئيس بشار الأسد، ودعا أيضا إلى تنحّي الرئيس اليمني (علي عبد الله صالح) وتسليم سلطاته. كما دعا الشعب السوري إلى الجد والاجتهاد في مقاومة النظام السوري، ولو تسبب ذلك في سقوط ضحايا [13].

(12) نقلا عن: محمد السقالي، قراءة في بعض الفتاوى السياسية السلفية إبان الربيع الديمقراطي، الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت)، على الرابط التالي: www.nadorcity.com

(13) محمد السقالي، مصدر سبق ذكره (الانترنت).

ولهذا اصبحت القدرةَ على توظيف الدين لإضفاء الشرعية على فعلٍ ما سببٌ أكثر من كافٍ لإيلاء الدين مزيداً من الإهتمام لشدة التأثير الذي يمارسه، وهذا ما أكدته (منى كانوال الشيخ) في دراستها «عن أهمية الدين في السياسات العالمية»، قائلة: «عادةً ما يلجأ الفاعلون السياسيون إلى استخدام المفردات الدينية تبريراً لدوافعهم، غير أن دوافع هؤلاء الفاعلين لا تقتصر فحسب على الدوافع الدينية أو العلمانية البحتة، وانما كيف تمتزج تلك الأهداف بمبررات دينية تجعل من أفعالهم نضالاً من أجل السلام وعدالة النظام الإجتماعي»[14].

(14) عرض: رغدة البهي: الجغرافيا السياسية للإيمان: نقد غربي لطروحات علمانية حول موت الدين ودموية الإسلام الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت) بتاريخ (28/ 6/ 2016)، على الرابط التالي: rawabetcenter.com/archives/28873

ثانياً: توظيف البعد الديني كمعبر إستراتيجي للتوسع والنفوذ

ساعدت المتغيرات الإقليمية على ظهور أحداث طارئة او غير معلنة على الأقل كان لها الأثر في المنطقة إذ أوجد فراغات في القوة وفراغات في السلطة، تحركت من خلالها الدول الإقليمية الساعية للنفوذ والهيمنة للإستفادة من تلك الفراغات وتوظيفها لصالحها. لقد أصبح من الواضح أن من أبرز دلالات ومخرجات عملية التحول والتغيير في الشرق الأوسط بروز البعد الطائفي في التفاعلات ما بين القوى الإقليمية، التي غالبا ما تتأثر سياساتها بالقضايا المذهبية. إذ يرى (ديفيد روبرتس) «أن هذه التطورات قد ساهمت في حدوث حالة من التحول في بنيان الدول القائمة على تصور طائفي سنّيّ لدى الدول السنيّة التي تعاني من إشكاليات دفعتها نحو توسيع الخلافات الطائفية وتحويلها إلى صراع إقليمي»[15].

أن من أبرز دلالات ومخرجات عملية التحول والتغيير في الشرق الأوسط بروز البعد الطائفي في التفاعلات ما بين القوى الإقليمية.

وهكذا وجدت السعودية بعد الغزو والإحتلال الأمريكي للعراق في عام 2003، أنَّ الفرصة سانحة في أن تُثبّت نفوذها من خلال دورها في تمويل التنظيمات المسلحة السنية لتعزيز موقفها في العراق، زيادة عن ذلك محاولاتها لإفشال أيّ حكومة تمثّل في غالبيتها الشيعة[16]، وهكذا يرى المختصون أن تغيير السعودية أداءها تجاه العالم الإسلامي يهدف إلى تعظيم نفوذها على منطقة الشرق الأوسط، فخلال العقود الماضية، إستطاعت السعودية أن تلعب دور الوسيط في النزاعات الإقليمية مستخدمة بذلك وزنها الديني والسياسي وهذا ما قد تستثمره في التحولات الأخيرة في المنطقة، فقد نجحت الجهود السعودية في المصالحة بين قطر ومصر[17].

اذ تسعى السعودية من خلال التوسط بين البلدين المتنازعين، لحماية نفسها من إرتدادات هذه الصراعات على المنطقة، في ظل شعور سعوديّ عميق تشهده بإنعدام الأمن في حساباتها الإستراتيجية، وخلافاتها في عدد من الملفات الإقليمية السياسية والعسكرية وهكذا فإنها تستخدم دورها كلاعب إقليمي لضمان الإستقرار في المنطقة والأقليم[18]. فقد حدث في العقد الأخير تغير جوهريّ، لخصائص التوازن الأمني في منطقة الخليج العربي، تتفاعل داخل هذا التحول الكبير الصراعات الداخلية، والمليشيات المسلحة، والحركات الإرهابية، والتهديدات الأمنية الداخلية، فالفاعلون الذين لا يقعون تحت سلطة الدولة أصبحت أهميتهم، مؤخّراً، توازي أهمية

(15) محمد كريم كاظم، فراس عباس هاشم، مصدر سبق ذكره، ص 31. أستاذ العلوم السياسية في طهران

(16) Flynt Leveret and Hillary Mann Leveret, Saudi Arabia's Yemen Offensive, Iran's «Proxy» Strategy, and the Middle East's New «Cold War» June 4, 2015

(17) Najah Al-Osaimi, How «Smart» is Saudi Arabia's Power? Institute in Public Diplomacy, Jan 12, 2015. uscpublic diplomacy. org/ blog/ how - smart - Saudi - Arabia's - power.

(18) Najah Al-Osaimi,p p.

الحكومات نفسها، كما أنّ أسباب الصراعات تغيّرت بصورة كبيرة فقد دخلت فيها أنماط التطرف الديني العنيفة، وحالات الشدّ الأثنية والطائفية، علاوة على الإضطرابات السياسية، والجنوح نحو العنف، والتي أدّت إليها كلها إشكالات الحوكمة والإقتصاد وتراجع الإستقرار الداخلي[19].

(19) النور حمد، مصدر سبق ذكره، ص 165.

وبذلك يبدو أنَّ التحول في الأداء الإستراتيجي السعودي يعدّ نقطة مهمة في سياستها الإقليمية حيال مواجهة التحديات والتهديدات الإقليمية، إلَّا أنَّه أخذ مؤخراً يشهد تحولاً بوجود رؤية واضحة للتحرك إزاء القضايا المهمة في المنطقة. فبحسب المعطيات الجديدة في المنطقة، فإنَّ السعودية أصبحت تدرك الحاجة إلى تطوير تحالفاتها الإقليمية بالإعتماد على نفسها لمواجهة التحديات الخارجية، وعلى هذا الصعيد تبلورت في الأفق مساعٍ حثيثة من الملك (سلمان بن عبد العزيز) لبناء تحالف إقليمي في المنطقة يضم تركيا ومحور الدول السنية لحسم العديد من الملفات الشائكة[20]، مع هذا تظل السعودية غير قادرة لوحدها على تحقيق التوزان الإستراتيجي مع إيران فإنها سعت الى إيجاد بدائل من خلال التحالفات زيادة عن محاولاتها بتحييد تركيا من تأييدها لإيران وبالتالي إضعافها إقليمياً.

(20) إسماعيل جمال، أنقرة تتأرجح بين طهران والرياض وقرارها سيعيد تشكيل التحالفات الإقليمية في المنطقة، صحيفة القدس العربي، العدد (8068)، لندن، 2015، ص 10.

ويمكن القول: إن السعودية تعرف أنه لا يمكن إبقاء إيران في حدودها إلَّا بوجود كتلة من الدول ولذلك تسعى من خلال سياسة الأحلاف إعادة ترتيب الشؤون الإقليمية إتجاه التوازن على أسس إستراتيجية، إذ أعادت مصر إلى الساحة العربية مع ضمان توفير الدعم لها من الإمارات العربية المتحدة وقطر بمشاريع إستثمارية للنهوض بالإقتصاد المصري الذي عانى كثيراً خلال السنوات الماضية، زيادة عن ذلك إتخذت السعودية خطوات من أجل لعب دور محوري في إعادة العلاقات بين مصر وحركة حماس بعد وضع مصر الحركة ضمن المنظمات الإرهابية، بهدف التقارب مع حركة حماس من أجل ضرب إيران عن طريق عزل حماس عنها، وهذا التقارب تدعمه تصريحات القيادي الفلسطيني (محمود الزهار) خلال ندوة سياسية نظمها مركز الدراسات السياسية والتنموية في غزة يوم 15 آذار / مارس 2015 قائلاً: «إن السعودية تقود الخليج ودولة عظمى في المنطقة وتسعى بسبب التغيرات السياسية وسيطرة الحوثيين على اليمن، إلى علاقة جيدة مع حركة حماس»[21]، بما يملي على السعودية أن تكون طرفاً أكثر تأثيرا في شكل ونمط التفاعلات السائدة بالمنطقة.

(21) نقلا عن: السعودية وإيران ردع يسبق المصالحة، صحيفة القدس العربي، العدد(8067)، 2015، ص 10.

ويكشف تحليل لـ(نواف عبيد)* الكيفية التي تعاملت بها المؤسسة الحاكمة في السعودية مع مسألة تحولات الدور والمكانة في الشرق الأوسط في مقال نشرته صحيفة «واشنطن بوست» قائلا : «إنَّ القيادة السعودية الجديدة، التي تعتمد على كادر شاب وديناميكي من العائلة المالكة والتكنوقراط، تقوم بتطوير عقيدة جديدة للسياسة الخارجية، تتعامل مع التوترات الطويلة في المنطقة، وتقوم هذه العقيدة على شرعية الملكية السعودية، ومركزية المملكة في العالم الإسلامي، ولكونها راعية للمسجد الحرام في مكة والمسجد النبوي في المدينة، يمكن للسعودية أن تتسامى عن معارك العقد الماضي، وتبدأ في جسر الهوة التي تقسم الشعوب السنية، مضيفا يعتقد السعوديون أنهم قادرون على تلبية الحاجة الملحة لإنشاء جبهة سنية موحدة أمام إيران»[22].

لا يمكن القول: إن هذه التحركات السعودية فجائية، فهي تحركات مدروسة توحي بها الإشارات الصادرة من السعودية واذا ما إنتقلنا الى التداعيات الإقليمية منذ حكم الإعدام الذي أصدرته السعودية بالشيخ نمر باقر النمر**، نجد أن حالة الغضب في إيران الذي صَاحَبَهُ، ليأجج الأزمة بشكل كبير لدرجة بين البلدين صَاحَبَ ذلك موقفٌ شعبيٌّ عربيٌّ متباينٌ من تلك الحادثة وهذا ما رَصَدَهُ إستطلاع للرأي أجراه مركز بيو Pew للأبحاث في ضوء تفاقم الازمة بين البلدين على أربع دول بالمنطقة*** ونشرت نتائجه يوم 7 كانون الثاني/ يناير 2016 وقد ذهب هذا الإستطلاع إلى تباين نسب التأييد وترجيحه بصورة كبيرة لصالح السعودية مقابل إيران[23]، كما يوضّح الشكل رقم (1):

وفي هذا الإطار تبلورت الرؤية السعودية من المهم المشاركة في عمليات إدارة الازمات الإقليمية وإعادة دورها ومن أبرز الأدِلة على ذلك الدعم السعودي للمعارضة الإيرانية، إذ إنعكس هذا المعنى في خطاب (تركي الفيصل)* أثناء مشاركته في مؤتمر المعارضة الإيرانية(منظمة مجاهدي خلق) المنعقد يوم 9 تموز/ يوليو 2016 في العاصمة الفرنسية باريس والذي يعدّ تغيّرا نوعياً في الإستراتيجية السعودية تجاه إيران، ودعماً سياسياً معلناً «بدعم السعودية لما وصفه بالإنتفاضة ضد نظام الحكم في إيران» وأضاف «أنَّ الإنتفاضة إشتعلت، ونحن في العالم الإسلامي نقف معكم قلباً وقالباً، نناصركم»[24].

وتزامناً مع تلك المتغيرات وبتطور غير مسبوق شهد الأداء السعودي تحولاً في المدركات بضرورة إنشاء تحالف إسلامي بغطاء دولي ليشمل دولاً خارج

(*) استاذ الزائر ومحاضر في مركز بلفر للعلوم والعلاقات الدولية في جامعة هارفارد.

(22) قيادة سعودية جديدة وسياسة خارجية مختلفة، الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت) بتاريخ (27/ 3/ 2015)، على الرابط التالي : arabi21.com/story/820160

(**) نمر باقر النمر ولد عام 1959 في مدينة العوامية في محافظة القطيف بشرق السعودية وهو عالم دين شيعي سعودي أثارت خطاباته التي انتقد فيها أسرة آل سعود الحاكمة جدلاً واسعًا. اعتقل عدة مرات في 2006 و2008 و2009 وكان آخرها في 8 تموز/يوليو عام 2012 وفي 15 تشرين الاول/أكتوبر 2014، حكمت عليه المحكمة الجزائية في السعودية بالإعدام وتم تنفيذ الحكم بالإعدام في صباح يوم 2 كانون الثاني/يناير2016.

(***) (تركيا الاردن، لبنان،الكيان الصهيوني).

(23) Jacob Poushter, The Middle East's sectarian divide on views of Saudi Arabia, Iran, Pew Research Center, January 7, 2016, at www.pewresearch.org/.../the-middle-easts-sectarian-divide-on-views-of-saudi-arabia-i-iran

(*) رئيس جهاز الاستخبارات السعودية الأسبق.

(24) هل هناك دعم سعودي للمعارضة الايرانية؟ الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت) بتاريخ (11 / 7 /2016)، على الرابط التالي : www. bbc. com/arabic/... /2016 / .../ 160711_ comments _alfaisal _khalk

شكل (1)

نسب التأييد للسياستين السعودية والإيرانية لعام 2016

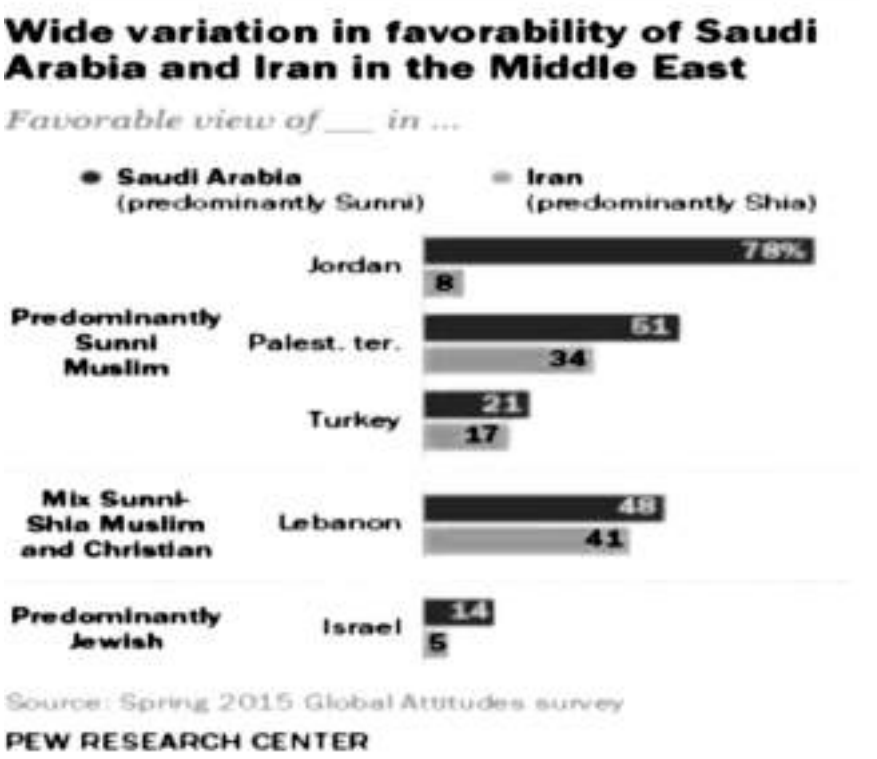

المصدر: Jacob Poushter, The Middle East's sectarian divide on views of Saudi Arabia, Iran, Pew Research Center, January 7, 2016, at www. pewresearch. org/... /the-middle-easts-sectarian-divide-on-views-

الإقليم في ظل حالة الإستقطابات السياسية والدينية المتزايدة زيادة عن تنامي وتوسع خطر تنظيم داعش الإرهابي وتمدده الإقليمي، اذ جاء الإعلان عن تشكيل التحالف الإسلامي بقيادة السعودية في 15 كانون الثاني / ديسمبر 2015 صورة للتحالف الذي نادت به الولايات المتحدة لمحاربة التنظيمات الجهادية المتشددة. وهذا ما تحدث عنه وزير الخارجية السعودي (عادل الجبير) في فرنسا قائلا: «هذا التحالف غير مسبوق وتشكيله هو إشارة واضحة وقوية إلى إلتزام الدول الإسلامية ضد الإرهاب والتطرف، مضيفاً أن التحالف سيعمل على جانبين: «الأول يتصل بالأمن وسيسمح بتبادل المعلومات والمساعدة في التدريب وتسليم المعدات وإرسال قوات في حال الضرورة. أمَّا الهدف الثاني للتحالف هو محاربة الفكر المتطرف بحيث يشمل المسؤولين

الدينيين والمربين والقادة السياسيين لنشر رسالة تسامح وإعتدال وحماية شبابنا من التطرف[25]، اذ أعلنت السعودية في وقت لاحق عن إمكانية إرسال قواتها الى البلدان التي تعاني من فراغ أمني في إشارة الى العراق وسورية تحت غطاء التحالف الدولي لمحاربة الإرهاب ولا تخرج تصريحاتها عن إطار الحصول على مكاسب سياسية في أي تسوية مستقبلية تحدث.

(25) وللمزيد من المعلومات حول الدول المشاركة في التحالف السعودي انظر، محمد كريم كاظم، فراس عباس هاشم، مصدر سبق ذكره، ص 40

ثالثاً: الإستشعار السعودي لمعضلة المشاريع المطروحة للقوى الإقليمية

كان لإنطلاقة ثورات الربيع العربي في أواخر عام 2010 وبداية عام 2011 إنعكاساتها في تغيير ميزان القوى ولتعيد تشكيل المشهد الإستراتيجي وطبيعة القوة في منطقة الشرق الأوسط إذ ظهرت عدة مشاريع كانت حاكمة لطبيعة التفاعلات ما بين القوة الإقليمية الفاعلة.

هناك إختلافات في الرؤى حيال المشاريع التي طرحت من القوة الإقليمية للتنافس في السيطرة على المنطقة، بعضها مشاريع ذات طابع إسلامي وأخرى تقليدية تحاول الحفاظ على الوضع القائم. المجموعة الأولى تقودها قوى إسلامية (إيران وقطر وتركيا وجماعة الإخوان المسلمين في مصر) وتهدف هذه المجموعة إلى توجيه مسار الثورات العربية نحو بناء نموذج إسلامي في المنطقة. أما المجموعة الآخرى، فتقودها السعودية، ودول خليجية أخرى مثل الكويت، والإمارات العربية المتحدة، وتدعمه مصر وإسرائيل والأردن، وترى هذا التحول بمثابة تهديد لوجودها اذ يعتقدون أن النموذج الإسلامي سيجرّ المنطقة الى مزيد من الإنقسامات كما يحصل حالياً في (العراق، ولبنان، وسوريا)، وأيضا الى الفتنة السياسية الإجتماعية مثال مصر، وكذلك سيؤدي الى تقوية التنظيمات الجهادية في مختلف أنحاء المنطقة[26].

(26) طارق عثمان، معسكران متصارعان: من يربح السيطرة على منطقة الشرق الأوسط؟ الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت) بتاريخ، (13/7/ 2016)، على الرابط التالي: www.siyassa.org.eg

تدرك السعودية أبعاد التغير في موازين القوى الإقليمية اذ تسعى من خلال إستخدام اللهجة الطائفية في سياساتها الداخلية والإقليمية تحقيق معادلة التوازن على حبل رفيع

تدرك السعودية أبعاد التغير في موازين القوى الإقليمية اذ تسعى من خلال إستخدام اللهجة الطائفية في سياساتها الداخلية والإقليمية تحقيق معادلة التوازن على حبل رفيع تجاه موجة التهديدات الداخلية والخارجية التي تواجهها، ومن هذا المنطلق يوضح (غريغوري غوز) لطالما تم عدّ التعبئة الطائفية ضد الشيعة بعدّها وسيلة فعالة للتصدي لسعي إيران بتحسين علاقاتها بالدول العربية، وكوسيلة فعالة أيضاً

في خضم المعركة السنية الداخلية على إكتساب النفوذ، عادّا أن حشد التوتر الطائفي الخارجي ينبغي أن يتمَّ فهم بعدّه مناورة ضمن سياسات القوة الخارجية في المنطقة وكذلك كوسيلة للحفاظ على السيطرة الداخلية[27].

(27) By Marc Lynch, Why Saudi Arabia escalated the Middle East's sectarian conflict January 4. https:// www. washingtonpost. com/... /why - saudi - arabia - escalated - the - middle - easts - secta

وهكذا تعمل السعودية على توظيف عنصر الدين في صراعاتها المتورطة فيها في المنطقة الى إعادة تقسيم الجماعات الإسلامية الى أولى بين متشددة تتعارض مع توجهاتها وسياساتها(داعش) واخرى معتدلة (جيش الإسلام والتنظيمات المنضوية تحته) والتي تتوافق وسياستها لمواجهة التهديدات التي تتعرض اليها ربما في المستقبل وبمشاركة تركيا لمواجهة هذا التنظيمات المتشددة.

ولا يقتصر الهدف الإستراتيجي لـ (داعش) على التمدد الداخلي في ليبيا فقط وإنما بحسب تصريحات قيادته لبناء قاعدة للتمدد في الشمال الافريقي والتواصل مع باقي التنظيمات التي أعلنت مبايعتها له، او التي يخطط لإلحاقها بصفوفه في منطقة الصحراء والساحل مثل جماعة (بوكو حرام) في نيجيريا والطوارق في إقليم ازواد بمالي لذلك تعد ليبيا صالحة لإدارة شبكة تحالفاته بشكل يجعله يستفيد من فائض القوة الناتج عن إندماج هذه التنظيمات[28].

(28) عماد حمدى، ليبيا.. واعادة تمركز داعش: المخاطر ومسارات المواجهة، مجلة السياسة الدولية، العدد (204)، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2016)، ص 185.

ومن هذا المنطلق يمكننا حصر ثلاثة أسباب أساسية على الأقل دفعت بالسعودية لتصعيد الحرب الطائفية في المنطقة:

اولاً: الإتفاق النووي الإيراني: الدافع خلف التصعيد السعودي يتركز حول خوف السعودية من إمكانية نجاح الصفقة الأمريكية مع إيران بشأن برنامجها للأسلحة النووية، وتعدّ عودة إيران إلى النظام الدولي وتطوير علاقاتها مع واشنطن بعدّهما تهديدين عميقين لموقفها الإقليمي، وان التوجه السعودي من التعبئة الطائفية ضد الشيعة هي رغبة في محاصرة وتطويق إيران.

ثانياً: فشل السياسات الخارجية: يهدف التصعيد السعودي على الأرجح لإلهاء الجماهير الإقليمية والمحلية عن الإخفاقات الجلية لمقاربات السياسة الخارجية السعودية، إذ فشلت المملكة في منع صفقة إيران رغم المعارضة الشعبية التي أطلقتها علناً، وفشلت سياستها في دعم التمرد في

تعدّ عودة إيران إلى النظام الدولي وتطوير علاقاتها مع واشنطن بعدّهما تهديدين عميقين لموقفها الإقليمي.

سوريا وفي الإطاحة بنظام الأسد، كما أصبح تدخل السعودية في اليمن يشكل إخفاقًا إستراتيجيا في تحقيق الأهداف المرجوة منه، ومن هنا فالخلاف العلني مع إيران يساعد على تحويل الأنظار عن كل ذلك وإعادة الإنتباه إلى العدو المألوف.

ثالثاً: تعزيز قيادتها للعالم الإسلامي: قد تكون إيران الهدف الأبعد من التصعيد الذي مارسته السعودية الذي يُرجح بأنه لمواجهة وإقصاء الإسلام السياسي، إذ ركزت الدبلوماسية السعودية بشكل خاص على الجهود الرامية لتعزيز قيادتها السنية من خلال إعادة تشكيل نظام إقليمي سني؛ فأعلنت الرياض مؤخراً، ضمن ضجة إعلامية هائلة، عن تشكيل «التحالف الإسلامي» ضد الإرهاب، كما قدمت إئتلاف حرب اليمن بعدّه نموذجًاً للعمل العربي المشترك، [29].

لقد كانت ثورات الربيع العربي في المنطقة بداية إضطرابات غير مسبوقة، نجم عنها بروز مشاريع مختلفة. اذ رحبت إيران بثورات الربيع العربي، وأصدرت تصريحات ومواقف ليس مرحبة بالثورات وحاضنة لهذه وإنما أيضاً أدرجتها في سياق الصحوة الإسلامية المباركة ففي 19 اذار / مارس صرح المرشد الأعلى السيد علي خامنئي قائلا : «ان الثورات العربية تستلهم روح ونموذج الثورة الاسلامية في إيران، وبالتالي فهي إستمرار لها»[30]. اذ كان من أهم ملامح التطور في هذه المرحلة ما عبر عنه (حميد صالحي) بقوله: «إن هناك شرقاً أوسطاً جديداً، يتِمُّ الإعداد له لا يتيح للإستراتيجية القديمة الإعتماد على الحكومات التقليدية وتقوية الجماعات الجهادية والتكفيرية والإستفادة من الفوضى وعدم الأمن وإنما بإتباع تخريب العمق والنفوذ إلى مناطق الشيعة وقطع تواصل الهلال الشيعي على الطريقة الصومالية والتباطؤ في التعامل مع الجماعات المتشددة مثل(تنظيم داعش)[31].

و تعتقد بعض قيادات الإسلام السياسي (الإخوان المسلمين)، وبعض وقيادات حزب العدالة والتنمية في تركيا، أن تراجع المشروع الديني السعودي (الدعوة الوهابية) سوف يقوّض الشرعية للأسرة الحاكمة في السعودية، ويؤدي إلي سيطرة تيارات الإسلام السياسي في المنطقة، وهذه هي الإستراتيجية حيث تقوم عليها الرؤية التركية في المنطقة من أجل زعامة العالم الإسلامي، أي العودة لمرحلة ما قبل 1924، عندما ألغى كمال أتاتورك الخلافة الإسلامية، وهذا ما أشار إليه أحمد سلم في جريدة الوطن

(29) By Marc Lynch,Why Saudi Arabia escalated the Middle East's sectarian conflict January 4. https:// www. washingtonpost. com/.../why-saudi-arabia-escalated-the-middle-easts-secta

(30) سعود المولى، ايران والعالم العربي :لبنان نموذجا، في العلاقات العربية الايرانية في منطقة الخليج،تقديم: محمد الاحمري، (الدوحة، منتدى العلاقات العربية والدولية، 2015)، ص 222.

(31) محمد السعيد عبد المؤمن، تكيف مرحلي: إعادة تعريف المبادئ الحاكمة للسياسة الخارجية الإيرانية، مجلة السياسة الدولية، العدد (196)، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2014)، ص 10

السورية بقولة: «إن البعد الأيديولوجي في سياسة رجب طيب أوردو غان تقوم على دعم حركات الإسلام السياسي (الإخوان المسلمين)، في الدول العربية، بغية إيصالها إلي السلطة وجعلها مرتبطة بالسياسة التركية التي ترى أن تركيا بهذه الطريقة ستكون الدولة القائدة والمهيمنة على المنطقة»[32]. أضف الى ذلك سعت السعودية من جانبها في ظل تراجع نموذجها الإسلامي السلفي أمام نماذج إقليمية لدول غير عربية إيران الشيعية وتركيا الإخوانية إلى تغيير نمط إدارتها لصراعات المنطقة بهدف المحافظة على مصالحها، من خلال تبني سياسية فعالة تهدف إلى تحقيق ما يلي :

ان حالة عدم الإستقرار السياسي والإنتكاس الأمني الذي تشهده بلدان الشرق الأوسط هو نتيجة الصراع السعودي الإيراني المتصاعد

أولا :إعادة الدور الإقليمي للسعودية في ظل تراجع مكانة بعض الدول العربية وإنكفاؤها على التحديات الداخلية. ثانيا: العمل على تغيير التحالفات التقليدية وبناء تحالفات جديدة تقوم على رؤية تتوافق مع مصالحها.

ويرجع الباحثون ان حالة عدم الإستقرار السياسي والإنتكاس الأمني الذي تشهده بلدان الشرق الأوسط هو نتيجة الصراع السعودي الإيراني المتصاعد عبر دعم أطراف متنافسة في حروب وصراعات سياسية في المنطقة، الكثير منها يرجع لأسباب طائفية، زيادة عن التدخل في الشؤون الداخلية بصورة مباشرة وغير مباشرة في الكثير من الدول أبرزها سوريا والعراق ولبنان واليمن[33]، فقد أعطت السعودية لصراعها ضد إيران معنى مقدساً مهدت لحرب طائفية بإصدار الفتاوى التي تحرض على الجهاد وشكلت العديد من التنظيمات المتشددة لتجعل الشيعة هدفها الرئيس في المنطقة.

هذا وبعيداً عن كل هذه الأحداث والتطورات التي شهدتها العلاقات بين السعودية وإيران وفي ظل الأدراك لكلتيهما لحجم الخسائر الضخمة والإستنزاف المادي بسبب تكلفة الصراع الإقليمي ربما يدفعهما الى البحث عن صيغة توافقية لتحقيق مصالحهم الإستراتيجية ترضي جميع الأطراف من خلال تبني مسألة الغفران السياسي بعيدا عن التوتر والصراع الإقليمي القائم بينها في عدة ملفات اقليمية أسوة بتجارب عالمية شهدتها العديد من الدول. وهذا ما أكَّدته (ويندي شيرمان)* عادّة أن مفهوم المصلحة يعدّ محوريًّا فيما يتعلق بإمكانية نجاح مسألة الغفران السياسي عن العداوات التقليدية

(32) زين العابدين صالح عبد الرحمن، تركيا وإيران وتقويض المشروع الديني السعودي، موقع صحيفة الطريق الالكتروني، الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت) بتاريخ(21 /4/ 2014)، على الرابط التالي :
https//:www.altareeq.info/ar/turkey-and-iran-and-undermine-saudi-religious-project/

(33) محمد كريم كاظم، فراس عباس هاشم، مصدر سبق ذكره، ص 33.

(*) كبير الباحثين بمركز بليفر للعلوم والشئون الدولية التابع لجامعة هارفارد.

والتاريخية بين الدول من عدمها، فعلى الرغم من وجود خلافات كبيرة بين دول مثل الولايات المتحدة وفيتنام فإن هناك إرادة حقيقية نحو تعزيز المصالح الإستراتيجية بينهما[34].

الخاتمة

مما تقدم أنَّ هناك تحولاً في الأداء الإستراتيجي السعودي اذ وجدت بالتوظيف الديني منطلقا هاما في التأثير الفكري والاجتماعي عبر تحييد الخطاب الديني المتشدد لصالح تغييرات على المستوى الداخلي ولتبرير ممارساتها معتمدة بذلك على خطباء وفتاوى علماء دين تتناغم والتحركات الجديدة سواء على المستوى الداخلي ام الاقليمي وبتعبئة مواطنيها سعياً منها للتغلب على التحديات التي أفرزتها الحركات الإحتجاجية في المنطقة وموقفها في التعاطي مع الثورات وحركات التغيير في المنطقة، فكانت مواقفها غير متماثلة تجاه الثورات فقد عارضت الإحتجاجات في كل من البحرين ومصر وتونس وعدّتها نوعاً من الفتن، في حين كانت داعمة لحركة التغيير في سوريا وليبيا والتدخل المباشر في الأزمة اليمنية، زيادة عن ذلك في إعادة تشكيل التوازنات الجديدة لصالحها وبناء تحالفات على أنقاض التحالفات القديمة في ظل بيئة امنية تتصف بالإختلال في ميزان القوى لصالح أطراف أخرى غير عربية.

لذلك تسعى السعودية إكتساب النفوذ والمكانة كقوة فاعلة لا سيما بعد التراجع الذي شهدته سياساتها في السنوات الماضية. مدركة صعوبة مواجهة التهديدات بمفردها وخصوصا مع تصاعد النفوذ الإيراني إلَّا من خلال كتلة من الدول متحالفة معها تتيح لها إعادة ترتيب شؤون المنطقة متزامنة مع تطوير عقيدة جديدة في سياستها اللإقليمية، إذ كشفت المتغيرات الإقليمية عن حراك وبروز سعودي أكثر حضوراً وعلى الأصعدة والميادين السياسية والدينية والإقتصادية والعسكرية كافة فكانت الدولة الأقل تأثرا بموجة التحولات في المنطقة، وكان الهاجس الأمني الدافع القوي في تحركاتها في محيطها الجغرافي وكيفية التعاطي مع البيئة الإقليمية.

(34) للمزيد من المعلومات حول تجارب الغفران السياسي في العالم انظر: wendy R. Sherman, On Political Forgiveness: Some Preliminary Reflections, Policy Brief, Harvard Kennedy School: Belfer Center for Science and International Affairs, June 2016. http://belfercenter. ksg. harvard. edu/ files/ Sherman%20 Policy%20 Brief%20-%20Web

الصراع الدولي: مثابات متجددة في بيئة أمنية متغيرة

م. م. همام خضير مطلك*
باحث وأكاديمي من العراق

* مدرس مساعد في كلية العلوم السياسية جامعة النهرين

المقدمة

تتأثر ظاهرة الصراع الدولي في شكلها ومضمونها بتأثير التغير الذي يحدث في النظام الدولي، والذي من شأنه أن يقود إلى حدوث تغير في طبيعة القوة، ونمط توزيعها على المستوى العالمي، ولا شكَّ أن النظام السياسي الدولي الراهن يتجسد في أنموذج القطب الأحادي، كما أن هناك أيضاً إحتمالات أخرى تستند إلى جملة من الدلائل والمؤشرات الموضوعية وتؤكد أن الحالة التي يمرُّ بها النظام السياسي الدولي ما هي إلا حالة إستثنائية وأن النظام الدولي يمرّ من خلالها بمرحلة إنتقالية، وأنها ستنتهي، كَسِواها إلى هيكلية سياسية دولية جديدة تختلف عن تلك التي إقترنت بها بدايتها.

وبالرغم من سيادة التعاون بين الدول في هذه المرحلة الإنتقالية التي يمرَّ بها النظام الدولي، غير أن الصراع ما يزال يمثَّل أحد الأنماط الرئيسة في التفاعلات الدولية، والحالة هذه، فإن الصراع يمثل سمة جوهرية من سمات العلاقات الدولية وإنَّه كالمادة التي لا تفنى ولكنَّها تتحوَّل من حالة إلى أخرى.

ومن ضمن التحولات التي إنتابت الصراع الدولي، هي توسَّع مجالاته، إذ لم تعدّ مجالات الصراع الدولي مقتصرة على الدول فحسب، وإنما أخذت تتعدى هذا المستوى التقليدي لتصل إلى مستويات جديدة، فقد دخلت البيئة ضمن مجالات الصراع الدولي، في حين لم تكن في السابق لترتقي هذه الأهمية في سلم العلاقات الدولية لولا ظهور مخرجات مهمَّة وحادة دفعت بها الى الظهور على السطح لتكون في أولويات إهتمام الدول والمنظمات الدولية، لعلَّ أبرزها إزدياد تكرار حدوث الكوارث الطبيعية والتهديدات البيئية وخطورتها وحجم خسائرها البشرية والإقتصادية الهائلة المباشرة وغير المباشرة الناجمة عنها وخاصة في السنوات الأخيرة من العقد المنصرم.

ويعدُّ الصراع على المياه أحد المجالات الجديدة في الصراع الدولي، وهو من المرجح أن يكون أكثر حدة من الصراع على النفط، في القرن الحادي والعشرين، إذ قد يتجاوز الطلب على الماء بشكل كبير العرض المتوفر القائم على وجه المعمورة.

وفي ظل التطور التكنلوجي الذي يشهده القرن الحادي والعشرون، أضحت المعلومات تمثل أحد أهمّ مجالات الصراع الدولي، فالقوة العسكرية والإقتصادية للدول باتت تعتمد في جوهرها على تقنية المعلومات، ذلك بأن الدول التي ستمسك بزمام القيادة في توجيه وإستغلال ثورة المعلومات، فإنها ستكون قادرة على نقص بالعالم المعرفي وتوجيهه حيثما تتطلب مصالحها.

الصراع على المياه أحد المجالات الجديدة في الصراع الدولي، وهو من المرجح أن يكون أكثر حدة من الصراع على النفط.

وبالرغم من أن المعلومات سهّلت الإتصال بين الدول، غير أنها في الوقت نفسه وسَّعت من نافذة الصراع الدولي، لتدخل إليه مجالات أوسع لعلَّ أبرزها مسألة الصراع على إستعمار الفضاء، وإستخدامه في عمليات تخزين وإطلاق الأسلحة على إختلاف أنواعها، زيادة على توظيفه لمراقبة ما تقوم به الدول والأقطاب الأخرى من جهود تسليح أو أية عمليات عسكرية.

غير أن التعويل على هذا التطور المعرفي والمعلوماتي في الصراع الدولي لم يمنع من حالة عدم اليقين في السياسة الدولية، وهو الأمر الذي يمكن أن نلحظه في ظاهرة الحروب غير المتماثلة. إذ أضحت الحروب بين طرفين غير متكافئين تماماً، وباتت تمثل إلتفافاً واضحاً على قوة الخصم وقدراته إلى الدرجة التي يتمُّ تفاديها وتحويلها إلى نقاط ضعف. وعليه فإن المستقبل ربما قد ينقص من نصيب الأطراف الفاعلة من غير الدول، التي أصبحت في ظل الثورة التكنولوجية والمعلوماتية قادرة على الحصول على اسلحة، ربما تكون رخيصة وعالية التقنية، تستطيع بها تحييد القدرات المتفوقة لجيوش دول عظمى.

من هنا، تسعى هذه الدراسة الى إثارة النقاش حول المجالات الجديدة في الصراع الدولي، والعوامل المؤثرة فيه، والتي أفضت إلي أشكال جديدة من الصراعات في السياسة الدولية.

غير أن تفاعلات هذه المرحلة الإنتقالية أخذت تفرز آليات جديدة لإدارة الصراع الدولي في مدة ما بعد الحرب الباردة على أنقاض آليات سادت في حقبة الحرب الباردة ولا تزال قيد التبلور ولم تعطِ كامل نتائجها فبعضها بدت ملامحها وأسفرت عن محتواها والآخر يميل لخلق حالة من التوازن مع العناصر البنائية والمفاهيم السابقة. لقد أفرزت هذه التفاعلات وسرعة تحول متغيرات القدرة لصالح تهميش وتقوية لمواقع آليات على حساب آليات أخرى، فهناك آليات إستمرت وأخرى إختفت وإضمحلَّ دورها وأخرى تحوَّلت من حالة الى اخرى. وتقوم دراستنا في هذا الصدد بوضع منهج خاص ومحاولة صياغة قوانين لمتابعة حركة هذه الآليات في إدارة الصراع الدولي، وعلاقة ذلك بقواعد تحول هيكلية النظام الدولي من نمط الى آخر. وبناءاً على ذلك، نرى ان دراسة المتغيرات التي نفهمها بدلالة معادلة الإستمرار والتغيير في آليات التنافس والصراع الدولي يمكن ان تؤدي دوراً مركزياً في فهم ديناميكية العلاقات الدولية والإنتقال في دراسة النظام الدولي الى أنماط التفاعل الرئيسة التي تجري في نطاق حدود النظام الدولي. كما ان التقدم العلمي يتكوَّن من إزاحة أنموذج أصبح عاجزاً عن تفسير حقائق جديدة، ومحاولة إحلال أنموذج جديد يفسر تلك الحقائق بطريقة أكثر قبولاً.

إشكالية البحث:

تسود العلاقاتِ الدوليَّةَ ـ في مرحلة ما بعد التغييرات الأخيرة التي طرأت على الساحة الدولية ـ آراءٌ متضاربة حول إشكالية عدم اليقين بشأن الوصف الملائم لهيكلية النظام السياسي المعاصر، إذ تتأرجح الآراء بين القطبية الأحادية او المرحلة الإنتقالية او النظام السياسي المختلط الأحادي عسكرياً والمتعدد اقتصادياً وتكنولوجياً.

فرضية البحث:

إنَّ قواعد التحول التي يتمّ من خلالها قياس متغيرات القدرة بين الدول هو الذي يعطي للنظام الدولي تراتبيته وهيكليته، وللبرهنة على فرضية الدراسة تم تطبيق معادلة التغيير والإستمرار على آليات الصراع الدولي مما أعطى صورة واضحة عن تحولات القوة او الآليات نفسها وما بينهما او الآليات المتوقعة لإدارة الصراع مستقبلاً.

المبحث الأوَّل: البيئة إحدى مجالات الصراع الدولي

لم تكن ظاهرة البيئة لترتقي هذه الأهمية في سلم العلاقات الدولية لولا ظهور مخرجات مهمة وحادة دفعت بها الى الظهور على السطح لتكون في أولويات إهتمام الدول والمنظمات الدولية، لعلَّ أبرزها إزدياد تكرار حدوث الكوارث الطبيعية والتهديدات البيئية وخطورتها وحجم خسائرها البشرية والإقتصادية الهائلة المباشرة وغير المباشرة الناجمة عنها وخاصة في السنوات الأخيرة من العقد المنصرم[1]. وتكاد آراء المفكرين والباحثين تتفق على أن تحدي البيئة تتنامى أهميته في صلب تخطيط الإستراتيجيات المستقبلية والتنموية للدول والمنظمات الدولية وإنعكس ذلك على الزراعة والري وصناعات الغد مما يشكل مفصلاً مهماً وجديداً في منحنى التنافس الدولي على خلفية التنبؤ والتعامل وإحتواء الآثار الإقتصادية والإجتماعية الهائلة وطبيعة الآليات الدولية للتفاعل مع هذه الظاهرة سلباً او إيجاباً لا سيَّما بعد تطورها لتضرب عشرات الدول وتصيبها بالعجز والشلل في آن واحد(*).

لقد أصبحت موضوعات البيئة إحدى قضايا السياسة الخارجية وهي نطاق تقني لا تزال مدارك كثير من صناع القرار السياسي عاجزة عن رؤية آثارها وحلولها[2].

إن ظاهرة البيئة ستنطوي على تداعيات خطيرة تعكس مفاهيم جديدة تستدعي إعادة النظر في مفاهيم سياسية قديمة فما يطرأ على البيئة، من كوارث طبيعية او كنتيجة غير مباشرة لتدخل البشر، فرضت نفسها على العلاقات الدولية في شقيها الذي يدور حول الصراع والتعاون، فالعلاقات الدولية في أبسط تعريفاتها هي العمليات التي تجري عبر الحدود، تشتمل على ما هو سياسي وإقتصادي وإجتماعي وعسكري وتقني، وبصفة عامة يثير اقتحام البيئة لنظريات العلاقات الدولية. وفي ظل هذا الفضاء العام لمرحلة ما بعد الحرب الباردة وما إتسمت به من توسيع ميدان السياسة ليشمل النشاطات الإنسانية كافة، تأتي الكوارث الطبيعية لتلقي بنفسها في غمار العملية السياسية، في بعديها المحلي والدولي، فلقد برزت الى واجهة الإهتمامات السياسية العالمية، فهي حتى في جانبها التقني تستدعي إستجابات سياسية، فردُّ الفعل السياسي على ما تفرضه البيئة من قضايا جاء على شكل إستحداث

(1) د. حنان رجائي عبد اللطيف، التكلفة الاقتصادية للكوارث الطبيعية، السياسة الدولية، العدد 163، القاهرة، 2006، ص 80.

(*) قدم الامين العام للامم المتحدة الى الجمعية العامة في دورتها عام 2004 تقريراً اشار فيه الى تغير شكل ومصادر ودرجة خطورة التهديدات التي تواجه النظام الدولي، وابرز في هذا السياق التهديدات التي تواجه البشر ككل، وتفرضها قوى الطبيعة عليهم مثل الزلازل والبراكين والاعاصير وغيرها. وقد اعطى التقرير هذه التهديدات اولوية واضحة على بعض القضايا السياسية التي تمثل مصدراً للتهديد وتحظى بأولوية خاصة لدى بعض الدول الكبرى كقضية ما يسمى الارهاب. انظر في ذلك: د. محمد سعد ابو عامود، حدود التعاون الدولي في مواجهة الكوارث الطبيعية، السياسة الدولية، العدد 163، القاهرة، 2006، ص 60 كذلك انظر: بول كيندي، الاستعداد للقرن الحادي والعشرين، ترجمة: محمد عبد القادر وغازي مسعود، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 1993، ص ص 17–36.

(2) وليد عبد الحي، الدراسات المستقبلية في العلاقات الدولية، عيون المقالات، مراكش، المغرب، 1993، ص 119.

أنظمة ومؤسسات للتحكم في البيئة[3]. وإبرام إتفاقيات عالمية بشأنها، وقيام أنماط عدة من التفاعلات الدولية حولها وإبرام اتفاقيات عالمية بشأنها، وقيام أنماط عدة من التفاعلات الدولية ومن حولها. من نتائج تداعيات تطور مفهوم البيئة الدولي هو إعادة النظر على سبيل المثال في تعريف العدوان فزيادة ثاني أُوكسيد الكاربون في الطبيعة التي تؤدي الى إختلال توازن الطبيعة، الأمر الذي يهدد الجنس البشري برمته دون إستثناء، فإذا ما عرفنا ان نصيب دول الجنوب 95% من الوفيات لأسباب بيئية وان 75% منها مَصْدَرُهُ الدول الصناعية في الشمال سنكون أمام محتوى جديد لمفهوم العدوان[4].

(3) عمار علي حسن، البيئة والعلاقات الدولية – مفاهيم واقترابات حديثة، السياسة الدولية، العدد 163، القاهرة، 2006، ص ص 86 –87.

(4) د. وليد عبد الحي، تحول المسلمات في نظريات العلاقات الدولية – دراسة مستقبلية، مصدر سبق ذكره، ص 122.

كما إنَّ مفهوماً جديداً قيدَ التبلور يتعلق بالبيئة هو ما يمكن ان يطلق عليه مفهوم الأمن الانساني الذي يقوم على إفتراض ان أَيَّاً من البشر- أياً كان موطنهم او عرقهم او لونهم او جنسيتهم او عقيدتهم وليس أمن الدول فقط- قد صار مسؤولية جماعية وتضامنية، تقع على عاتق الفاعلين كافة في العالم، دولاً كانوا او مجتمعات مدنية، ويرى الأستاذ الدكتور حسن نافعة أستاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة، أن هذا المفهوم يمثل نقلة نوعية في مجال الدراسات المتعلقة بالأمن والعلاقات الدولية[5].

(5) محمد سعد ابو عامود، حدود التعاون الدولي في مواجهة الكوارث الطبيعية، السياسة الدولية، العدد 163، القاهرة، 2006، ص 60.

ولكنْ ما المجالات البيئية بالتحديد التي تلقي بظلالها على دراستنا في العلاقات الدولية؟ وكيف تعمل كآلية للتنافس وربما كأداة من ادوات الصراع الدولي في المستقبل؟ تضمُّ الكوارث الطبيعية انواعاً مختلفة، اهمها الزلازل والعواصف الإستوائية والجفاف والبراكين والتلوث البيئي، وقد شهد العقدان الأخيران تطور مستويات جديدة من التهديدات البيئية تتمثل بالأمطار الحمضية والتخلص من النفايات الخطيرة وتغير المناخ وارتفاع درجة حرارة العالم، وخسارة التنوع البيولوجي واستنفاذ طبقة الاوزون والتلوث البحري وازالة الغابات، وانتقال المخلفات الخطيرة عبر الحدود[6]. ففي اقل من 12 شهراً عام 2005، ضربت موجات بحرية زلزالية مدمرة سواحل العديد من الدول المطلة على المحيط الهندي (تسونامي) فقتلت قرابة 230 ألف شخص في 13 دولة، ودمر زلزال في باكستان الآلاف من المساكن، وتحت حطامها قتل قرابة ثمانين ألف شخص، وبينما أدّت إنهيارات طينية في أمريكا الوسطى الى مقتل المئات وفي الوقت نفسه تستمر موجات الجفاف

(6) مصطفى كمال طلبة،الاخطار البيئية ومسؤولية المجتمع الدولي،السياسة الدولية،العدد 163،القاهرة،2006،ص 55.

المتلاحقة في افريقيا جنوب الصحراء، حيث يُهدَّد شبح المجاعة اكثر من عشرة ملايين شخص، بينما تلتهم أسراب جراد ما تبقى في كثير من حقول الفلاحين المعدمين غرب افريقيا وفي العام نفسه 2005، أطاح إعصار (كاترينا) بمدينة نيو اورليانز في جنوب الولايات المتحدة وعزلت السيول عدة مدن اوربية، ان هذا الاحصاء للكوارث في سنة واحدة انما يؤشر إزدياد عدد الأشخاص الذين يعانون من الازمات الطبيعية ولا سيما في بلدان الجنوب، فمن خمسين مليون شخص في عام 1975 في أنحاء العالم الى 250 مليون شخص في عام 2000 مع ارتفاع خسائر الكوارث الطبيعية 14 ضعفاً من الخمسينيات حتى نهاية القرن الماضي[7].

لقد أوضحت كارثة تسونامي أن الأضرار والآثار الناتجة عن الكوارث الطبيعية اكبر بكثير من التطورات التي أشارت اليها او توقعتها الدراسات المعنية بهذا المجال[*].

ساهمت تداعيات وآثار وازدياد تكرار التهديدات البيئية في رسم حدود وحافات جديدة لاختبار قوة الدول، فالكوارث الطبيعية خاصة الضخمة، باتت محكاً مهماً لاختبار حدود القوة، اذ انها تكون في كثير من الأحيان فادحة الى درجة لا تستطيع أي دولة بمفردها ان تواجهها، مهما تكن قدراتها، ومهما علت مكانتها، بل ان جميع دول العالم، غنية او فقيرة، سواسية أمام هذه الكوارث. إذ تعجز اكبر دول العالم عن التعامل مع هذه الكوارث والتي تتصف بغموض التهديد وحجمه من حيث مصدره وتنوعه ومدى ونطاق تأثيره وتجاوز ذلك الحدود السياسية للدول، فعلى سبيل المثال لا الحصر، ظهرت الولايات المتحدة هشة الى حد كبير في مواجهة إعصاري «كاترينا» و«ريتا» وأثارت شفقة حلفائها وأعدائها على حد سواء، الأمر الذي دعاها لاول مرة في تاريخ الولايات المتحدة الى قبولها مساعدات من دول مثل المكسيك وافغانستان[8].

لقد جاء إعصار كاترينا ليظهر العديد من العيوب والاخطاء فقد ضرب هذا الإعصار ثلاث ولايات في جنوب الولايات المتحدة مما أسفر عن قتل وتشريد الآلاف من سكان هذه الولايات الذين أصبحوا بلا مأوى يواجهون خطر اتشار الأوبئة او الموت جوعاً وعطشاً، نتيجة إنهيار السدود والجسور وإنقطاع الكهرباء، لقد أثار هذا الإعصار تداعيات اقتصادية وسياسية إذ

(7) خالد منصور، المساعدات الانسانية والكوارث الطبيعية، السياسة الدولية، العدد 163، القاهرة، 2006، ص70.

(*) اظهر تقرير بعنوان الحد من آثار الكوارث والتكلفة البشرية الذي نشر في حزيران 2005 تسجيل 800 الف حالة وفاة بسبب الكوارث الطبيعية في التسعينات من القرن الماضي وفي عام 2003 وقعت 700 كارثة طبيعية تسببت في قتل 75 الف شخص وخسائر قدرت بـ 65 مليار دولار وفي عام 2004 كانت خسائر كارثة تسونامي في المحيط الهادي بين 250–350 الف قتيل بالاضافة الى ملايين البشر المشردين الذين يعانون الآثار الاجتماعية والاقتصادية لهذه الكارثة. كذلك ينظر: سيد قاسم المصري، الدبلوماسية والكوارث الانسانية، السياسة الدولية، العدد 163، القاهرة، 2006، ص66.

(8) عمار حسن، البيئة والعلاقات الدولية – مفاهيم واقترابات حديثة،مصدر سبق ذكره، ص 86. كذلك انظر: حنان رجائي عبد اللطيف، التكلفة الاقتصادية للكوارث الطبيعية، مصدر سبق ذكره، ص 8.

ان تغير المناخ سوف يؤدي الى المزيد من الكوارث المسماة طبيعية كالعواصف والفيضانات المدمرة.

أشارت التقديرات الى ان قيمة الخسائر الناجمة عن الإعصار تقارب 300 مليار دولار وهو ما يوازي ما تمَّ إنفاقه طوال السنوات الأربع الماضية في الحرب في كل من افغانستان والعراق، والأخطر في التداعيات الاقتصادية إغلاق 711 بئراً نفطياً في خليج المكسيك، مما ادى الى توقف 92% من انتاج البترول و83 % من انتاج الغاز الطبيعي في منطقة خليج المكسيك وهو يمثل ربع الانتاج العام للبلاد. لقد كشف الإعصار عن ضعف القوة الاولى عالمياً في مواجهة التحدي البيئي واثارت جدلاً واسعاً في الاوساط السياسية حول اولوية السياسة الداخلية على السياسة الخارجية[9].

(9) وليد عبد الحي، مصدر سبق ذكره، ص 117.

أفضى اتساع حركة التصنيع وبالذات تلك الصناعة العملاقة ذات المداخن والكثيفة الإستخدام للطاقة والقدر الهائل من الحرارة المنبعث من الانشطار النووي الى ارتفاع درجات الحرارة على الارض وبشكل كبير يثير القلق، فالمخلفات الكاربونية في الغلاف الجوي ذات اثر كبير في منع الاشعة تحت الحمراء من النفاذ الى خارج فضاء الكرة الارضية، الأمر الذي يؤثر في زيادة درجة حرارة الارض. ويؤكد علماء المناخ ان درجة الحرارة على الارض قد ارتفعت (8) درجات في خلال حقبة ما قبل بداية القرن العشرين برمتها واخذت تتصاعد تدريجياً ليصبح العقد الثامن من القرن العشرين اكثر العقود دفئاً وبمعدل زيادة بلغ (1,5 – 4,5) درجة مئوية[10]. وهذا الامر له نتائجه الخطيرة، فذوبان القطبين سيؤدي الى ارتفاع مستوى سطح المياه في البحار والمحيطات وهذا بدوره سيهدد المناطق الساحلية بالغرق، ان تغير المناخ سوف يؤدي الى المزيد من الكوارث المسماة طبيعية كالعواصف والفيضانات المدمرة، وستؤدي الى كوارث زراعية خصوصاً في عالم الجنوب لانه الاكثر حرارة والاقل قدرة في ايجاد وتوفير الحلول لمثل هذه المستجدات تقنياً او مادياً، علماً ان دول الجنوب ليس لها أي دور يذكر في حدوث الارتفاع في حرارة الارض[11]. ومن ثم فان اسباباً كهذه قد تدفع الى الوجود بهجرات جماعية بحثاً عن متطلبات تأمين الحياة والغذاء، ومن شأن ذلك ان يقود الى توترات اجتماعية جديدة تضاف الى التوترات السياسية على المستويين المحلي والدولي وقد تتطور الى حروب وصراعات اقليمية.

(10) بول كيندي، الاستعداد للقرن الحادي والعشرين، ترجمة: محمد عبد القادر وغازي مسعود، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، سنة 1993، ص 148.

(11) د.مازن اسماعيل الرمضاني، تحدي البيئة والصراع بين الشمال والجنوب، مجلة ام المعارك، السنة 3 العدد11، بغداد، 1997، ص 115.

ان الخلاف بين عالمي الشمال والجنوب سواء في تحديد الاطراف المسؤولة

ان الولايات المتحدة الأمريكية، وهي اكبر مصدر لإنبعاث غازات الاحتباس الحراري.

عن التدهور البيئي وتفاقمها ام السبل المثلى للحد من آثارها، ليس وليد المرحلة الحالية وانما تمتد جذوره مع دخول عصر الصناعة الذي دشنته البلدان المتقدمة حالياً واستنزفت في حينها الجزء الاعظم من موارد البيئة ارضاءاً لرفاهيتها ودمرت الكثير من معالم هذه البيئة في اصقاع مختلفة من العالم ووسعت صناعاتها المختلفة في تدمير وتلويث بيئة الارض[12].

(12) د. نعيمة شومان، التكنولوجيا الحديثة– الديون والجوع، الدار المتحدة للطباعة والنشر، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1996، ص ص 242– 243.

ان بلدان الشمال هي المسبب الاساس للتلوث وفقاً لما جاء في التقرير الذي صدر عن مؤتمر جنيف الذي عقد في عام 1996 وضمَّ اكثر من 2500 عالم ومتخصص في شؤون البيئة واتهم فيه الولايات المتحدة الامريكية والدول الصناعية الاخرى المتقدمة بعدم التزامها بخفض نسب التلوث.

ومن المعروف ان الولايات المتحدة الأمريكية، وهي اكبر مصدر لإنبعاث غازات الاحتباس الحراري، لم تصادق حتى الآن على اتفاقية كيوتو رغم انها قد وقعت في عام 1998 وألزمت نفسها بخفض إنبعاثها لغازات الاحتباس الحراري بنسبة 7% في المدة بين 2008 – 2012 الا ان ادارة اوباما عادت فسحبت المصادقة حيث تم رفض أي نقاش حول مستقبل المفاوضات عبر الامم المتحدة حول التغير المناخي وكذلك رفض أي اتفاق يلزم الولايات المتحدة بأية التزامات مادية او معنوية فيما يخص سياستها المناخية[*].

(*) تعد القمة العالمية المخصصة للتغيرات المناخية التي عقدت في نهاية عام 2005 بمدينة مونتريال في كندا، الاولى من نوعها منذ ان دخلت اتفاقية كيوتو حيز التطبيق الالزامي في 6 شباط 2005 والتي تمت صياغتها في – عام 1997 كرد فعل عالمي لأدلة علمية تربط التزايد في انبعاثات غازات الاحتباس الحراري بالتغير المناخي العالمي،وقد حظر القمة نحو 200 دولة و 2500 مندوب و4500 منظمة غير حكومية و120 وزيراً للبيئة. انظر في ذلك: سالي سامي، القمة العالمية المخصصة للتغيرات المناخية، السياسية الدولية، العدد 163 بغداد، 2006، ص 89.

ان التقاطع في وجهات النظر بين عالمي الشمال والجنوب ازاء ظاهرة البيئة سيجعل منها رافداً آخر لا يقل اهمية عن تلك الاسباب المرشحة لصراع ممتد بين الجانبين في العقود القادمة من القرن الحادي والعشرين.

المبحث الثاني: الصراع الدولي حول المياه

لا شكَّ ان الماء يحمل اوجه شبه كثيرة بالنفط، وقد يبدو الماء مصدراً غير محتمل للنزاع، لكن الصراع على الماء كان ولازال سمة للسلوك البشري في كل مراحل التاريخ، فهو ضروري لمجموعة واسعة من النشاطات البشرية، وهو يوجد بمقادير محدودة نسبياً، وبناءا على ذلك، عندما يستنزف المخزون المتاح، لايمكن اكتساب كميات اضافية الا عبر جهود مضنية ومكلفة، كما ان عدد السكان المتنامي ومعدات الاستهلاك الآخذة بالارتفاع يضخمان

الطلب العالمي على مادتي الماء والنفط، ويقربان نقطة الندرة على نطاق العالم، والاهم من ذلك، ان المصادر المهمة للماء- على غرار مصادر النفط- انما توجد في مناطق تتداخل فيها الحدود القومية ويمكن بالتالي ان تصبح بؤرة للنزاعات[13].

فان الصراع على امدادات الماء الحيوية هو خطر قائم على الدوام، في منطقة شاسعة تمتد من شمال افريقيا الى الشرق الادنى وجنوب اسيا.

خلال حقبة الحرب الباردة، انفجر الصراع على الماء، على الرغم من انه غالباً ما كانت تحجبه احداث اخرى، فحرب 1967 العربية - الصهيونية، قد فجرها الى حد كبير الاقتتال على السيطرة على روافد نهر الاردن، وكادت الحرب تنشب بين العراق وسوريا عام 1975، عندما بدأت سوريا بملء بحيرة احد سدودها وخفضت تدفق نهر الفرات نحو مصبه في العراق، برز نهر الفرات مرة اخرى بوصفه ذا اهمية في ازمة كبيرة في عام 1990، عندما قامت تركيا بقطع جريان النهر لكي تملأ احدى خزاناتها، ووقعت ازمات مشابهة في اجزاء اخرى من آسيا والشرق الاوسط[14].

في القرن الحادي والعشرين، فان الصراع على امدادات الماء الحيوية هو خطر قائم على الدوام، في منطقة شاسعة تمتد من شمال افريقيا الى الشرق الادنى وجنوب اسيا، يتجاوز الطلب على الماء بشكل كبير العرض المتوفر القائم، ولان كثيراً من المصادر الرئيسة للماء في هذه المنطقة يشترك بها بلدان او اكثر ولان الدول المعنية نادراً ما تتوافق على الاجراءات الخاصة باقتسام الامداد المتاح، ستصبح الخلافات على الوصول الى الموارد المائية المتنازع عليها ساخنة ومثيرة للصراع على نحو متزايد، ولاسيما البلدان التي تعتمد على مصدر كبير واحد للماء، نهر النيل، نهر الاردن، نهر الفرات[15].

وان ما يجعل الوضع مشحوناً بالتوترات هو ان الكثير من المصادر الاساسية للماء يتقاسمه بلدان او اكثر، وهذه المصادر عادة هي منظومات نهرية كبيرة مثل نهر النيل ونهري دجلة والفرات تنبع في بلد ثم تمر عبر عدة بلدان اخرى قبل ان تصب في البحر، ان نهر النيل، على سبيل المثال، يتقاسمه ما لا يقل عن تسعة بلدان، في حين ان منظومة دجلة- الفرات تتقاسمه اربعة بلدان، ونهر الاردن ثلاثة، من الناحية المثالية يتطلب من الدول الداخلة في هذه المنظومات النهرية صيغة للتوزيع العادل للجريان المائي السنوي، بغض

(13) مايكل كلير، الحروب على الموارد- الجغرافيا الجديدة للنزاعات العالمية، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، 2002، ص 160.

(14) د. عبد المالك خلف التميمي، المياه العربية – التحدي والاستجابة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999، ص 24.

(15) محمد جمال مظلوم، المياه والصراع في الشرق الاوسط، مركز الدراسات العربية، لندن، 1990، ص ص 11–12.

لقد إحتلت المياه ركناً مهماً في التفكير الإستراتيجي المستقبلي للدول.

النظر عن موقعها على مجرى النهر من المنابع الى المصب النهائي. الا ان الواقع يؤشر تحكم الدول الأقوى في المنظومة الى الإستيلاء على حصة غير متناسبة من الإمداد الإجمالي[16].

إنَّ عدداً من العوامل الأخرى مرجحة لأنْ تزيد تكرار النزاعات على الماء في العقود المقبلة وحدتها. فعندما يزداد عدد السكان، تحتاج المجتمعات الى مزيد من الماء لأجل الإستعمال البشري اليومي ولأجل إنتاج الغذاء من خلال زيادة الري، ويتركز الإزدياد السكاني العالمي- بشدة في بعض المناطق من العالم - شمالي افريقيا، الشرق، وجنوبي آسيا- التي يثبت فيها إمداد الماء انه غير كافٍ لسد الحاجات البشرية الكثيرة، ان التمدن السريع في هذه المناطق والإستعمال المتزايد للماء في العمليات الصناعية يساهمان في إزدياد الطلب على الماء[17].

إن الماء كبقية الموارد الحاكمة غير موزع بالتساوي، فثمة مناطق تنعم بمخزونات وفيرة نسبية، في حين أن مناطق أخرى مجبرة على الإكتفاء بأقل منها بكثير، ان نهر الأمازون، على سبيل المثال، يمثل 16% تقريباً من إجمالي المرتجع المطري السنوي للأرض، بالمقابل فإن المناطق القاحلة وشبه القاحلة من العالم ـ التي تشكل معاً 40% من كتلة اليابسة وتضمّ خُمْسَ إجمالي عدد سكانها ـ لا تتلقى سوى 2% من المرتجع المائي العالمي[18]. ان المياه في هذه المناطق القاحلة التي تشهد تزايداً سكانياً تعدُّ سبباً مباشراً في إثارة النزاعات والتصارع والتصادم بين الدول المختلفة، لا سيَّما إذا كانت هذه النزاعات في مناطق تتصف العلاقات بين الحكومات فيها بالتوتر، حيث تعدّ هذه الدول التقاتل على المصادر الحيوية للإمداد بمثابة عمل شرعي للأمن القومي[19].

لقد إحتلت المياه ركناً مهماً في التفكير الإستراتيجي المستقبلي للدول، فإذا كانت الإستراتيجية تعني التخطيط العام والشامل لتحقيق الأهداف وتوفير الحماية للفرد والمجتمع والموارد، فهي والحال هذه تقع ضمن مرتكزات الأمن القومي لتلك الدول، في ضوء سياساتها ومسارات توجهاتها، فالمياه جزء من الموارد القومية للدولة ضمن حدودها يجب السيطرة عليها، والتصرف بها وفق الخطط السياسية لتلك الدول.

(16) مبارك احمد مبارك، ندرة المياه- مشكلة دولية تتفاقم"، السياسية الدولية، العدد 163، القاهرة، يناير 2006، ص 79.

(17) مايكل كلير، مصدر سبق ذكره، ص 158.

(18) UNCSD, Comprehensive Assessment of freshwater Resouces, p. 8.

(19) احمد نوري النعيمي، تركيا والوطن العربي، اكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية، طرابلس، ليبيا، 1998، ص 224.

تتعدد الأسباب التي تؤدي الى تفاقم ندرة المياه في العالم، والتي يمكن رصدها الى مجموعتين رئيستين:

أولاً: مجموعة العوامل البيئية والديموغرافية: التي ساهمت في نقص المياه، كنتيجة للإرتفاع المتزايد لعدد سكان العالم إذ إن إستهلاك المياه خلال القرن العشرين قد زاد عشر مرات عما كان عليه قبل ذلك كما إنخفض نصيب الفرد من المياه من حوالي 12900 متر مكعب سنوياً عام 1970 الى 7600 متر مكعب عام 1996، أي ان نصيب الفرد قد تناقص بمعدلات كبيرة وصلت الى 40% خلال ربع قرن ويتفاوت إستهلاك المياه بين دول العالم، فنجد ان 12% من سكان العالم يمثلون سكان البلدان المتطورة يستخدمون 85% من المياه المستهلكة سنوياً على الصعيد العالمي[20].

(20) المصدر السابق، ص 78.

ثانياً: إرتفاع درجة حرارة الأرض: وهو ما يسمى بظاهرة الإحتباس الحراري، التي ساهمت في تزايد الكوارث الطبيعية مثل "تسونامي" او "كاترينا" بالإضافة الى زيادة مساحات الجفاف وإنتشار مشكلة التصحر، فعلى الصعيد العالمي، يتعرض حوالي 30% من سطح الأرض لخطر التصحر، مؤثراً في حياة بليون شخص، ويؤدي إرتفاع درجات الحرارة على مستوى العالم لتبخر الماء من المسطحات المائية[21].

(21) مصطفى كمال طلبة، الاخطار البيئية ومسؤولية المجتمع الدولي، السياسة الدولية، عدد 163، القاهرة، 2006، ص53.

على الرغم من أن معظم أحواض الأنهار المشتركة هي مصدر مهيأ للتوتر والصراع بين الدول إلَّا أننا لغرض الإيفاء بمتطلبات الدراسة سنأخذ مثال حوض نهر النيل كمصدر للتوتر بين دوله المتشاطئة إذ تشير أغلب التقديرات أن الحرب المقبلة في شمالي شرق افريقيا ستكون حول المياه وليس حول السياسة[*]. لقد تمكنت مصر لحد الآن من تحقيق إستراتيجيتها في تأمين هيمنة مصر على أعالي نهر النيل وروافده الأساسية، ولأن كل ماء النيل تزوده مناطق واقعة خارج الأرض المصرية ولأن مصر لا تمتلك مصدراً مهماً آخر للماء، فقد سعت مصر بشكل ثابت الى التحكم بمياه منابع النهر لضمان عدم قيام قوة أجنبية بالعبث بجريانه الطبيعي[22]. إن الإحتمال الرئيس لتحول مياه النيل الى نزاع بين الدول التي تستفيد منه، بالنظر الى حاجات المستقبل الإقتصادية والزراعية كما يبدو منسجماً مع توقعات الخبراء والمتخصصين بالنسبة الى الصراع على الثروة المائية بين دول الشرق الأوسط خلال العقود القليلة المقبلة. حوض النيل الذي يشكل مصدر الماء

(*) صدر عن وزير الدولة المصري للشؤون الخارجية في الثمانينيات الدكتور بطرس غالي: (الحرب القادمة في منطقتنا ستكون بسبب مياه النيل، وليس السياسة). نقلاً عن: مايكل كلير، مصدر سبق ذكره، ص 173.

(22) المياه في الشرق الاوسط- الواقع والتحديات،مركز زايد للتنسيق والمتابعة، ابو ظبي، الامارات العربية المتحدة، 2000، ص 44.

إنَّ غياب قواعد قانونية دولية واضحة تحكم الصراع المتوقع على المياه سيعدّ عاملاً مساعداً على تعقيده.

والطاقة الرئيس في مصر، مرتبط الى حد بعيد بالمشاريع التي يتِمُّ تنفيذها في اثيوبيا، التي ينبع منها 82% من مياه النيل، قبل أن يمرَّ في أراضي أوغندا والسودان ليصل ذلك الى مصر[23].

ان الحاجة المصرية الى كميات اكبر من الماء يعني ان تناقص الكميات المتوافرة بسبب السدود او المشاريع التي تقوم على نهر النيل في الأراضي التي يمرُّ بها قبل وصوله الى مصر تؤثر كثيراً في المجالات الحياتية التي يشكل النيل ضرورة اساسية لها، مثل الطاقة الكهربائية والصناعة فضلاً عن مياه الشرب وتوفير الغذاء لسكانها الذين يتزايد عددهم باستمرار والذي يتوقع ان يقفز من 66,7 مليون سنة 1998 الى 95,8 سنة 2025 ثم الى 115,5 سنة 2050.

(23) محمد جمال مظلوم،مصدر سبق ذكره، ص 24.

وهذه الارقام تعطي مؤشراً واضحاً إلى إحتدام المنافسة على ماء نهر النيل في العقود القادمة، وإذا كانت مصر قد حافظت لحد الآن على موقعها الممتاز على النيل من خلال التهديد بإستخدام القوة للدفاع عن حقها في مياه النيل، إذ إنها تبادر عند كل إعلان إحدى جاراتها عن خطط لمشروع مائي جديد، الى التحذير من التبعات التي قد تصل الى حد استخدام القوة العسكرية، لذلك من المحتمل ان بعض الدول على الاقل ستباشر بخطط طال تأجيلها لإقامة مشاريع كهرومائية ومشاريع ري على النيل[24]. ان ما يجعل هذا الوضع متفجراً بشكل محتمل للغاية هو أن الدول الأخرى في المنطقة تواجه أيضاً مستويات عالية جداً من النمو السكاني، ولذلك ستكون بحاجة لزيادة سحبها الخاص من مياه النيل، إنَّ النمو السكاني في هذه المنطقة يمثل أحد أعلى المعدلات الموجودة في العالم.

(24) مايكل كلير، مصدرة سبق ذكره، ص 176.

إنَّ غياب قواعد قانونية دولية واضحة تحكم الصراع المتوقع على المياه سيعدّ عاملاً مساعداً على تعقيده، فالمياه حتى وقت قريب نتيجة وفرتها لم تكن موضوعاً خطيراً إلَّا ان التزايد السكاني ونقص الوفرة المائية سيشكل مصدراً مؤكداً للصراع ما بين الدول بعد ان أصبح توفر المياه احد مرتكزات الأمن القومي للدول مما يتطلب سن قوانين دولية خاصة بالمياه وحقوق دول المنبع والمصب يتفق عليها، وتجاوز مجموعة التقاليد والأعراف الحالية التي تحكم هذا الموضوع والتي نحتتها الممارسة عبر التاريخ[25].

(25) محمد بديوي الشمري، التعطيش السياسي، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 2001، ص 67.

المبحث الثالث: مظاهر الصراع الدولي حول المعلومات

لا شكَّ ان المرحلة الحالية تشهد أعظم ثلاث قوى تكنولوجية هي تكنولوجيا الحاسبات وتكنولوجيا الإتصالات وتكنولوجيا الإعلام، تقوم هذه التكنولوجيا بتكييف نفسها وتتواءم لتحقق صيغة جديدة ستبرز من خلالها تكنولوجيا المعلومات كصناعة جديدة[26].

(26) فرانك كيلش، ثورة الانفوميديا – الوسائط المعلوماتية وكيف تغير عالمنا وحياتك،ترجمة: حسام الدين زكريا، سلسلة عالم المعرفة،العدد 546،صادرة عن المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، سنة 2000، ص 546.

وهذا يقودنا الى ان عصر المعلومات يتحرك نحو مرحلة جديدة، فإذا كانت الصناعات التقليدية في مجال السيارات والطائرات قد دفعت بالإقتصاد قدماً في الخمسينيات من القرن الماضي، والستينيات وقامت صناعات الحاسبة والصناعات الإلكترونية بالدور نفسه في السبعينيات والثمانينيات فإن تكنولوجيا المعلومات ستدفع التنافس الإقتصادي قدماً في سرعة مذهلة كسلاح أساس جديد للتنافس والصراع في القرن الواحد والعشرين[27]. إن إندماج هذه التكنولوجيات لا يمثل المجموع الحسابي لهذه التكنولوجيات لكنَّ له قدرة تضاعفية كبيرة جداً. ان هذه القوة الإندماجية المتمخضة عن هذا التفاعل تفضي الى تكنولوجيا جديدة بقوة مضافة وخصائص وإستخدامات جديدة، لقد أتاح هذا الدمج للإنسان المعاصر إمكانية الإختصار في الزمان عبر التطورات الحاصلة في سبل الإتصال ونقل المعلومات في وسائل المواصلات. [28]

(27) المصدر السابق، ص 514.

لقد بدأت بعض الدول الكبرى تولي أهمية فائقة لتكنولوجيا المعلومات وباشرت في صياغة إستراتيجيات خاصة بالتعامل مع المعلومات وتؤسس إطاراً عاماً للبنية الأساسية للمعلومات. وباشرت هذه القوى في سياق التنافس المعلوماتي خططها على اساس الإمكانات المتاحة والأهداف في ظل معطيات إقتصاد وتحديات جديدة يقوم على أسس جديدة محورها الرئيس هو المعلومات والمعرفة كسلعة جديدة، هذه الخصائص أعطت للمعلومات بُعدها التنافسي الإقتصادي، إذ جعل منها وسيلة للتحكم او وسيلة للدعاية والتسويق والإحتكار[29].

(28) احمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية، جامعة بغداد، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بغداد، 2001، ص 30.

(29) لورا داندريا تايسون، من يسحق من ـ الصراع التجاري في صناعات التكنولوجيا العالمية، ترجمة: عبد الحميد محبوب، الدار الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة،سنة 1998، ص 18.

يقول آلفن توفلر في كتابه تحول السلطة "ان العالم يشهد الآن تحولاً في القوة الأساسية المسيطرة على حركته من القوة العسكرية والقوة الإقتصادية الى نسق جديد يعتمد على قوة المعرفة والمعلومات»[30]. ان محتوى القوة

(30) جوزيف اس. ناي وليام. أي. واينر، «المعلومات الامريكية موارد قوة المستقبل»، ترجمة شامل سرسم، مجلة شؤون سياسية، العدد 6–7، بغداد، 2000، ص ص 44–45.

للتحول من مثلث اضلاع القوة التكنولوجية والعسكرية والاقتصادية الى ان يصبح برأس يتوجه سهم قوامه تكنولوجيا المعلومات ليُشكّل إنتاجها وتسويقها إحتكارها معياراً للقوة في العقود القادمة. ان البعد المستقبلي على سبيل المثال لقوة المعلومات عسكرياً يتمثل في قابلية وقدرة الدول المالكة لتكنولوجيا المعلومات في تشكيل ما يمكن تسميته مظلة معلوماتية خاصة بالشؤون العسكرية وبالتالي مشاركة ومكافأة أطراف معينة من خلال تزويدهم او بيعهم معلومات تزيد من قوة هذا الطرف او ذاك وتساعده في إتّخاذ قرارات افضل وأدق إذا ما قرر القتال او معاقبة أطراف معينة من خلال حجب المعلومات[31].

(31) المصدر نفسه، ص 97.

إنَّ المعلومات بوصفها عنصراً جديداً للتنافس والسباق يغير من المفهوم الاساس للقوة إذ ينسبها الى قدرة دولة ما وقابليتها في الاستفادة منها وتوظيفها والتحكم في نسبة تفاعلها مع العناصر الاخرى في اطار عناصر القوة الشاملة الملموسة وغير الملموسة لذلك يمكن القول ان قوة المعلومات يصعب تحديد صنفها وملامحها أسوة بالعناصر التقليدية للقوة فإذا كان من الممكن التنبؤ بان المرحلة القادمة ستشهد تقارب وإلتقاء التقنيات الاساسية فإنه من الصعب بمكان توصيف او تحديد المدى الذي سيصله تفاعل هذه التقنيات في ميدان المعلومات مع مفردات القوة الاخرى العسكرية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية ومتى تضعف من هذا العنصر او كيف تقوّي ذاك العنصر، انها عملية تفاعل ديناميكي متعدد الأبعاد يجعل من هذا التفاعل حالة متجددة ومتغيرة ومتنقلة من محور الى آخر فإذا كان للقوة العسكرية أدواتُها النقديةُ والماليةُ، فإن ادوات قوة المعلومات على الساحة الآن هي اجيال الحاسبات والاتصالات والوسائط الإعلامية وشبكة المعلومات العالمية الانترنيت والأقمار الصناعية وقنوات التأثير الإعلامي الفضائية، هذه الادوات تكيّفُ نفسها فتتواءم وتتلاقى لتشكل ما يمكن الاصطلاح عليه بأحد محاور ادارة الصراع الدولي في المستقبل[32]

(32) سرمد عبد الستار امين، التغيير التكنولوجي واشكاليات التنافس على المستوى الدولي- دراسة مستقبلية،رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين،2000، ص ص 44– 45.

يرى الكثير من الأساتذة أمثال آلفن توفلر، وليسترثرو ووليد عبد الحي أنَّ هناك صراعاً من نوع جديد ينشأ فبدلاً من المدفع التقليدي سوف يكون صراعاً معلوماتياً ولعلَّ حرب البرمجيات والحاسبات والغزو المعلوماتي والمعرفي وبراءات الاختراع وحجم الانفاق على البحث والتطوير بين الولايات المتحدة والاقطاب الصاعدة المنافسة لها كاليابان والاتحاد

تعوض القوة المعلوماتية جزءاً من التخلف الاقتصادي وتحيّد جزءاً من القوة العسكرية.

الاوربي والصين وروسيا ما هي الا مظاهر لهذا الصراع الذي يجري على مستوى كيف يتم توزيع سوق المعلومات العالمي، ففي الماضي حدثت حروب للسيطرة على الارض والسيطرة على العمالة الرخيصة، ومن المؤكد ان تنافساً حراً وصراعاً سيجري للسيطرة على موارد المعلومات انتاجاً وتوظيفاً وتسويقاً، وهذا الصراع سيكون تتويجاً للتنافس المتعاظم في اطار الاستثمار في ميدان تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والالكترونيات، إذ ستشن حملات وهجمات ليست عسكرية ولكن توازيها تأثيراً وتدميراً بصورة خفية وسريعة يتمِّ من خلالها تدمير البنية التحتية والارتكازية وجميع مقومات الحياة العصرية للطرف الآخر بما يشل قدرته على الفعل وذلك بالاستفادة من معطيات الثورة المعلوماتية وامكاناتها الهائلة المتعاظمة في عصرنا الراهن التي ستشكل منعطفاً تاريخياً[33]

تعوض القوة المعلوماتية جزءاً من التخلف الاقتصادي وتحيّد جزءاً من القوة العسكرية وهنا يمكن تلمس الفرق بين نمطين من القوة الناعمة التي تمثلها قوة المعلومات الحافة القادمة لإدارة التنافس الدولي وبين القوة الصلبة حيث يحل من خلال النمط الاول الجذب بديلاً عن الضغط والاقناع بديلاً عن الاكراه وهي نمط من القوة ذا اهمية كبيرة كونها قوة مضاعفة فاذا كانت القوة تقاس بدلالة التأثير فان القوة المعلوماتية تعد بمثابة اداة شرعية واكثر تقبلاً في مفهوم الآخرين من خلال امكانية اعادة هيكلتهم والتأثير فيهم وتحديد انشطتهم بدل الإضطرار على صرف العديد من الموارد التقليدية العسكرية والاقتصادية التي غالباً ما تكون مكلفة[34].

وفي ضوء ما تقديم، يمكن القول إن المعلومات تلعب دورا مهما في الحقبة الجديدة من تاريخ القوة في العلاقات الدولية، فهي تعيد تشكيل وتعريف العلاقة بين السياسة والقوة، فالقوة العسكرية على سبيل المثال تعتمد الآن في جوهرها على تقنية المعلومات، إذ نجد ان الدول التي تمسك بزمام القيادة في توجيه واستغلال ثورة المعلومات، أنها تمسك ايضاً بزمام القيادة في التطبيقات العسكرية لهذه الثورة[35].

تتصف قوة المعلومات بانها صنف يمكن ان يطلق عليه بالقوة الناعمة وهذا مفهوم يفرق بين المعلومات والأبعاد التقليدية للقوة المادية مثل انتاج النفط،

(33) صالح خليل ابو اصبع، المدخل الى الاتصال الجماهيري، دار ارام للدراسات والنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 1998، ص 298.

(34) د. نبيل علي، تكنولوجيا المعلومات– المنظور التنموي، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، العدد الخامس، اكتوبر 1997، ص ص 37–43.

(35) زلماي خليل زاد وجون وايت، الدور المتغير للمعلومات في الحرب، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد (53)، سنة 2004، ص 37.

والقوات النظامية، والمعدات والاجهزة الحربية، والانتاج الزراعي[36]، ومنذ انتهاء الحرب الباردة ظهرت اشكال من القوة السياسية العالمية تجاوزت القوة العسكرية واتسمت بانها انعم حيث تضمنت القوة القومية القوة والاستقرار الاقتصاديين، والانتاج الصناعي، والانتاج التقني، ومستويات الادخار والاستثمار وحجم السوق، والبنية التحتية، والتعليم والبحث والتطوير، هذه العوامل جميعها تقوى وتضعف على اساس مدى تفاعلها مع القوة المعلوماتية. يكمن هذا التفاعل في الحقبة الجديدة في قدرة الانظمة والمجتمعات على استشعار الحاجة الى التغيير والقدرة على التكيف وعلى التأقلم، ففي الحقبة القادمة فإن السباق لن يقتصر على من يحقق سرعة خاطفة، وانما يعتمد ايضاً على من يتمتع بمرونة وسرعة كافية للتكيف والتأقلم مع هذه المتغيرات[37].

(36) توماس كوبلاند، ثورة المعلومات والامن القومي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد 46، 2003، ص 19.

(37) زلمي خليل زاد وجون وايت، مصدر سبق ذكره، ص 38.

يشكل الفارق والفجوة بين الدول والمجتمعات في تهيئة البنية التحتية المعلوماتية والقدرة على انتاج وتوظيف المعلومات امراً بالغ الحيوية في الحقبة القادمة إذ سيدخل هذا الموضوع في صلب التنافس والصراع بين الدول كآلية من آليات الصراع في العلاقات الدولية، إذ ستعمد الدول الاقوى معلوماتياً الى زيادة الهوة بينها وبين الدول الاخرى الامر الذي سيجعلها اكثر تأثيراً فيها.

ان حقبة دولية جديدة من اللا مساواة تنسلخ عن اللا مساواة الدولية القديمة ففي حين قامت الاخيرة على التقسيم الاستعماري لعمل حيث تؤمن دول الهامش المواد الخام للصناعات الموجودة في المركز فان عناصر اللامساواة الدولية الجديدة تستند إلى السيطرة على تدفق المعلومات والاثير الامر الذي يعد مقترباً جديداً لعدم الاستقرار الدولي[38].

(38) مجموعة من علماء الاجتماع، للامساواة العالمية، ترجمة فالح عبد القادر حلمي، بيت الحكمة، بغداد، 2004، ص263، كذلك انظر: بول كنيدي، الاستعداد للقرن الحادي والعشرين، مصدر سبق ذكره، ص ص 87– 88.

كما ان احد تداعيات الثورة المعلوماتية قد ساهمت في تحولات البنى الدولية حيث اصبحت الحلبة العالمية اكثر ازدحاماً بالأطراف والشبكات فهي تشمل تشكيلة واسعة من الاطراف غير الحكومية وعبر القومية وتحت القومية، ومن نافلة القول ان هذا التفاعل قد سهلته بشكل عام تقنيات المعلومات، وبذلك ادت الى زوال قيود الزمان والمكان، وجعلت الحدود التقليدية على نحو متزايد امراً تجاوزه الزمن، لقد اخذت المنظمات غير الحكومية تصبح اطرافاً حقيقية ومؤثرة في العلاقات الدولية، وذلك باستعمال

تقنية المعلومات لتكسبها نفوذاً اعظم بكثير جداً مما كان من الممكن ان تحظى به من دون ذلك، وتستطيع الآن المنظمات الصغيرة التي لا تملك مصادر مالية كبرى ان تكون اكثر هجومية ونفوذاً بكثير مما كان من الممكن ان تتنبأ به نظريات العلاقات الدولية التقليدية[39].

(39) لمزيد من المعلومات راجع: آلفن وهايدي توفلر، الحرب والحرب المضادة، ترجمة د. صلاح عبد الله،الدار الجماهيرية لنشر والتوزيع والاعلان، ليبيا، 1995، ص ص 252 – 253.

إهتمت الدول الكبرى في رسم إستراتيجيات قومية للأمن المعلوماتي وكذلك تطوير البنية التحتية المعلوماتية لمجتمعاتها، لقد اجبرت الثورة المعلوماتية المؤسسات العسكرية على التفكير بطريقة مستقبلية، ويتلخص هدف المؤسسة العسكرية في المستقبل بخلق صلة واقرب الى الكمال بين المعلومات التي تجمع من ميدان القتال وصانع القرار الذي يستخدمها والعمل الذي يتم القيام به لتنفيذ القرارات، ان ميدان المعركة المستقبلي سوف يتصف بالسرعة الفائقة والقدرة على التكيف وخفة الحركة، وان المزيد من المعلومات الدقيقة التي تأتي في الوقت المناسب سوف تؤدي الى سرعة العمليات ودقتها، ويمكن تصنيف محاور الحرب المعلوماتية كصنف عسكري جديد بما يلي[40]:

(40) سيوم براون، وهم التحكم – القوة والسياسة الخارجية في القرن الحادي والعشرين، ترجمة: فاضل جكتر، شركة الحوار الثقافي، بيروت، لبنان، سنة 2004، ص 127.

اولاً: المعلومات في زمن الحرب، وهذه تهتم بدور المعلومات في الانشطة التقليدية مثل الاستخبارات والمراقبة والاستطلاع.

ثانياً: حرب المعلومات الهجومية، وتشمل الهجوم المادي ضد اصول المعلومات التي يملكها العدو، وحرب التقنيات الالكترونية الدقيقة مثل التشويش، والعمليات السايكولوجية، وهجمات المعلومات (الحرب الالكترونية)، والخداع العسكري.

ثالثاً: حرب المعلومات الدفاعية، وتشمل امن العمليات والعمليات السيكولوجية المضادة والحماية الالكترونية وتأمين المعلومات والخداع المضاد[41]

(41) توماس كوبلاند، مصدر سبق ذكره، ص 60.

كما تنفق حالياً ضمن ميزانيات الدول مليارات الدولارات سنوياً على مختلف عمليات المعلومات فهجمات حرب المعلومات والإعداد لهجوم إلكتروني أمر بات يحظى باهتمام دوائر التخطيط الإستراتيجية إذ إنشأت للتعامل معها هياكل ومؤسسات ومراكز بحوث خاصة بها، فإذا كانت إحتمالات التعرض لهجوم إلكتروني في المرحلة الحالية أمراً غير محتمل فإنَّه

في يوم قريب سوف تتعرض شبكات الحاسوب لهجمات من دول او جماعات معادية، إذ بالإمكان بموجب سياقات هذه الحرب ضرب البنية التحتية الحساسة كشبكات الطاقة وخطوط الهاتف وابراج مراقبة الحركة الجوية والشبكات المالية[42].

ان الثقافة الموجهة لا تشكل منظومة متكافئة لان كل مدخلاتها ومراكز تشغيلها وآليات التحكم فيها تحتكرها دول الشمال مقابل تخلف وتبعية دول الجنوب.

لعلَّ أبرز تجليات الثورة المعلوماتية كآلية من آليات التنافس والصراع في العلاقات الدولة هو ذلك الشق المتعلق بالتأثير في صلب ارادة ومعنويات العدو إذ تلعب المعلوماتية من خلال امتلاك ادواتها والسيطرة على الاتصالات في الاثير دوراً هاماً في عملية تفتيت تماسك الطرف مهماً للآخر، حيث تحمل في طياتها ايديولوجية التنميط والاختراق الثقافي التي تتجلى في صياغة ثقافة عالمية مندمجة لها قيمها ومعاييرها نفس والعادات الاستهلاكية الى نمذجة القيم والعادات واخلاقيات المجتمع مما يسهل التأثير فيه[43]. ان الهدف من الحرب المعلوماتية في الميدان الحضاري والثقافي هو ان الثقافة الموجهة لا تشكل منظومة متكافئة لان كل مدخلاتها ومراكز تشغيلها وآليات التحكم فيها تحتكرها دول الشمال مقابل تخلف وتبعية دول الجنوب[44]. الأمر الذي يؤدي الى:

1. إخضاع الثقافة لمنطق التجارة وعدم نجاح محاولات الإستثناء الثقافي.
2. فعالية وديناميةالسيطرة الثقافية للثقافات الأقوى تكنولوجياً.
3. تصميم وتصدير والتحكم بأزمة الهويات الثقافية.
4. تهميش الخصوصيات الثقافية وأنماط الإستهلاك المحلية بسبب تجانس الطلب وخضوع المنتوجات الى تنميطات موحدة ذات بعد عالمي.

لقد ادى تحول الثقافة الى سلعة يرافقها وجود ثقافات مدعمة بالوسائل التكنولوجية المتقدمة الى حالة من عدم التكافؤ أثارت حفيظة معظم الدول في ان عولمة الثقافة تعدّ من الأسلحة الرئيسة في تأكيد الازدواجية وانقسام واضمحلال الهوية الثقافية الوطنية لأن الأخيرة لا تصمد أمام ضغوط البيئة الخارجية في حالة ضعف مؤسسات البيئة الداخلية المجردة من وسائل المقاومة او لا تحسن إستخدامها ولاسيما إذا عرفنا أن الثقافة التي تعود الى التقاليد الاجتماعية غدت سلعة مادية فسوف يطغى عليها الأقوى من الناحية التقنية[45].

(42) المصدر نفسه، ص 99.

(43) رسلان خضر وسمير حسن، مستقبل العولمة، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، العدد 7، 1998، ص 17.

(44) اسامة امين الخولي، تهيئة الانسان العربي للعطاء العلمي، بحوث وندوة مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت، 1985، ص 9.

(45) ليستر ثرو، مستقبل الرأسمالية، منشورات بيت الحكمة، ترجمة فالح عبد القادر، بغداد، 1998، ص 192.

المبحث الرابع: مظاهر الصراع الدولي على إستعمار الفضاء

المطلب الأول: إستعمار الفضاء

من المعلوم أن استعمار الفضاء من المصطلحات الجديدة نسبياً، على قاموس العلاقات الدولية رغم انه يعود في جذوره الى حقبة التنافس السوفيتي- الامريكي للسيطرة على الفضاء ضمن الصراع الذي نشب بينهما في اطار الحرب الباردة. لذا فان المساعي الحالية لاستعمار وعسكرة الفضاء، لم تأتِ من فراغ بل جاءت نتيجة تخطيط طويل المدى لتحقيق هدف الهيمنة والسيطرة على اقصى مديات القوة. ويرتبط هذا المفهوم بالجهود التي تبذلها الولايات المتحدة الامريكية اساساً[46]، ودول اخرى لاستعمار الفضاء واستخدامه في عمليات تخزين واطلاق الاسلحة على اختلاف انواعها. واستخدامه لمراقبة ما تقوم به الدول والاقطاب الاخرى من جهود تسليح او اية عمليات عسكرية. ايقنت القوى العظمى انها قد تمادت في الوصول الى اقصى مديات التدمير في اسلحتها على الارض مسافة ودقة وحجماً الامر الذي جعل من القدرة على المواجهة المباشرة ضرباً من ضروب الانتحار المتبادل بسبب حجم الترسانة النووية القادرة على تدمير الارض لعدة مرات، الا ان السعي نحو حيازة القوة بمديات جديدة لم يمنعها من الانطلاق الى خارج الارض[47]. وبالتحديد الى الفضاء الخارجي الواسع كامتداد لسباق تسلح دولي جديد وحلبة مستقبلية للصراع[48]. فأنظمة الاقمار الاصطناعية التي تسمح للدول بالتنصت، التصوير، ومراقبة الخصوم بوسائل اخرى، ستصبح اسلحة للحرب الاقتصادية وستشهد السنوات المقبلة تطور النظريات العسكرية وتجعلها اكثر ارتهانا للفضاء الذي سيساعد القوات ابتداءاً من التقاط الصور في منتهى الصغر الى التنصت على المخابرات الهاتفية او كشف الارسالات الالكترونية الى المساعدة في تحديد عمق المياه من اجل عمليات النزول من المراكب، ومناطق الهبوط الممكنة للمروحيات، وهكذا من المتوقع ان يلعب الفضاء دوراً حاسماً بالنسبة الى مجمل الطيف الاقتصادي والاتصالاتي والعسكري[49].

كما ان هالفرد ماكندر (1861-1947) يلجأ في بعض الأحيان الى نظرية (القلب الأرضي) التي بموجبها تشكل اوربا الشرقية واوربا الوسطى وروسيا

(46) عبد العزيز السعيد وآخرون، النظام العالمي الجديد، ترجمة نافع ايوب، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 1999، ص 302.

(47) الفن وهايدي توفلر، الحرب والحرب المضادة، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، ليبيا، 1995، ص 135، كذلك ينظر: بول بي. ستيرز، عسكرة الفضاء ـ سياسة الولايات المتحدة الامريكية، ترجمة: علي موسى الكاظمي، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1987، ص 1.

(48) http:// www.w ikiprdie QDrg.

(49) الفن وهايدي توفلر، الحرب والحرب المضادة، المصدر السابق، ص 135.

(المركز الإستراتيجي) للقوة العالمية، اما افريقيا وما تبقى من اوربا وآسيا، فليست سوى (جزيرة العالم). صاغ ماكندر مبدأه على الاسس التالية:

1. من يسيطر على اوربا الوسطى يسيطر على المركز الاستراتيجي.

2. من يسيطر على المركز الاستراتيجي يسيطر على جزيرة العالم.

3. من يسيطر على جزيرة العالم يسيطر على العالم.

بعد انقضاء قرن على هذه النظرية وبسبب ثورة التكنولوجيا فإن القرن الحادي والعشرين يحمل مؤشرات لنظرية جديدة لاسيما وان القوات الجوية والفضائية قد ابطلت المسلمات الجيوسياسية لنظرية ماكندر حيث يجادل الكاتب جون كولنز مؤلف كتاب (القوات العسكرية ـ السنوات الخمسون المقبلة) بان المحيط ـ الارضي يغلف الارض حتى ارتفاع 80 الف كيلومتر ذلك سيصبح مفتاح السيطرة العسكرية في منتصف القرن الحادي والعشرين.

- من يسيطر على فضاء المحيط - الارضي يتحكم بكوكب الارض.
- من يسيطر على القمر يتحكم بفضاء المحيط - الارضي
- من يسيطر على الأحداثيات (L4، L5)، يتحكم بنظام الأرض ـ القمر.

(L4، L5) هما نقاط ومواضع في الفضاء تتساوى فيها جاذبيتا القمر والارض تساوياً مطلقاً ويمكن، نظرياً ان تحافظ القواعد العسكرية الفضائية التي تتركز فيها على وضعيتها لمدد طويلة جداً بحد ادنى من الوقود، وربما هذه المواضع هي معادلة للمرتفعات بالنسبة الى مقاتلي المستقبل[50].

(50) المصدر نفسه، ص 148–149.

ويمكن تحديد مفصلين مهمين في منحنى تطور ظاهرة التنافس والصراع الدولي في الفضاء حيث شكل اطلاق الاتحاد السوفيتي عام 1957 لأول قمر اصطناعي (سبوتنيك) من الارض الاشارة الاولى لولوج عصر جديد، مدشناً مرحلة جديدة من مراحل تطور آليات الصراع الدولي[51]. نقطة التحول المهمة الثانية كانت في 23 آذار 1983 عندما اعلن الرئيس الاميركي رولند ريغان مشروع حرب النجوم واسفر عن خطة لتنفيذ برنامج السيادة الواسعة على الفضاء[52]. وتم استحداث لجنة خاصة بالفضاء مهمتها الاولى تحديد وصياغة الاهداف البعيدة المدى ومهام البرنامج الفضائي الامريكي.

(51) خالد صلاح، مصر تتحدى مشروع عسكرة الفضاء – محطات اسرائيلية لضرب منصات الصواريخ العربية، الاهرام العربي، السنة 4، العدد 347، القاهرة، 2003، ص32.

(52) لمزيد من التفاصيل راجع: وساك كورو كاكو، حرب النجوم بين الانجاز العلمي والدلالات العسكرية، مطبعة الانتصار، بغداد، 1987، ص 29.

وعلى اثرها تشكلت القيادة الفضائية الموحدة للقوات المسلحة الامريكية التي ستخضع مباشرة لوزير الدفاع وهيأة رؤساء الاركان(*) الهدف من هذا الاهتمام هو انشاء منظومة دفاع صاروخية استراتيجية تبتغي من خلالها الولايات المتحدة حماية اراضيها من الهجمات الصاروخية عابرة القارات، وتعتمد هذه المنظومة بالأساس على نقاط التمركز في الفضاء الخارجي لمراقبة كل منصات الاطلاق على الارض والتخطيط لإجهاض أي نوع من الهجمات. وكان الاتحاد السوفيتي- السابق، قد ركز جهداً كبيراً في مشاريع حرب الفضاء واستطاعت الوكالة الروسية لأنظمة التحكم تحقيق انجازات مثيرة في مجال منظومات الدفاع المضاد للصواريخ والاعتراض غير النووي للصواريخ البالستية، وقد شكل ذلك منظومة متكاملة للدفاع الصاروخي الذي يعتمد على تطور وسائط الحرب الالكترونية واجهزة الرصد والهجمات المباغتة بعيدة المدى. وهنا لا بدّ من الاشارة الى ان سنوات ما بعد عصر الحرب الباردة (1991-2000) قد تميزت شكلياً بمحاولات الابتعاد عن تطوير الدفاعات الفضائية (الدروع الصاروخية) وكذلك عدم تطوير الاسلحة الصاروخية بصورة علنية، الا ان العمل في تطوير التقانة بقي مستمراً، مما دفع الولايات المتحدة الامريكية للانتقال بصورة علنية في 13 كانون الاول 2001 لإلغاء قيود معاهدة الحد من الاسلحة الاستراتيجية الموقعة عام 1972 عند اطلاق مشروع الدفاع الوطني (الدرع الصاروخي) وهذا ما فعلته روسيا الاتحادية ايضاً من حيث تطوير درعها الصاروخي ومتابعة تجاربها الصاروخية، وعادت بذلك عمليات السباق والمنافسة في دائرة حرب الفضاء لاسيما مع دخول منافسين جدد الى هذا الميدان مثل الصين واليابان والاتحاد الاوربي(53).

ينسجم السعي الامريكي للسيطرة على الفضاء مع سياق التنافس الدولي في الميادين كافة وقطع الطريق على الاقطاب الدولية البازغة التي تجاوز بعضها قدرات الولايات المتحدة وخاصة في بعض التكنولوجيات والصناعات مما دفع المخططين الاستراتيجيين الامريكيين الى نقل التنافس الى مجالات اخرى، فالتنافس في الفضاء لم يعد ذا بعد عسكري فقط في طبيعته وانما هو حافة جديدة من حافات الصراع في القرن الحادي والعشرين(54).

فالهدف الاستراتيجي يتمثل في وضع نقاط مراقبة على شكل قواعد عسكرية دائمة فوق سطح القمر تسمح بالتصدي وتحييد اية اجسام تنطلق من على

(*) تعكس كلمات الرئيس الاميركي الاسبق، لندن جونسون الفلسفة الاساسية التي حكمت التوجهات الامريكية في اصرار الولايات المتحدة على استعمار الفضاء واستخدامه للأغراض العسكرية حيث قال (ان البريطانيين سادوا العالم بسيادتهم البحار، وسيطرنا نحن على العالم بعد الحرب العالمية الثانية بفضل تفوقنا في الجو، وسنسود بعد الآن بفضل سيادتنا في الفضاء)، كذلك ينظر: د. طارق قابيل، امريكا تستعمر القمر وتحتل المريخ، 2004/1/17،اسلام اون لاين،علوم وتكنولوجيا، الفضاء والطيران، على الرابط التالي:
http://www.islamonline.net

(53) هنري كيسنجر، هل تحتاج امريكا الى سياسة خارجية- نحو دبلوماسية للقرن الحادي والعشرين، ترجمة: عمر الايوبي، الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، 2002، ص 58.

(54) يفجيني بريماكوف، الهيمنة الاميركية تتمدد خارج الارض، جريدة الشرق الاوسط، العدد 9184، 2004، على الرابط التالي:
http://www. wikipr die Q.Drg.

سطح الارض، السباق الجديد نحو عسكرة الفضاء واستعماره يهدف الى ان من يصل الاول هو من سيسيطر حيث سيمنع او سيمنح أي اجسام من العبور على الاجواء التي يتحكم بها.

ان قانون الفضاء يعني ذلك النوع من القانون الدولي الذي يعنى بنشاطات الدول في الفضاء الخارجي.

المطلب الثاني: القانون الدولي للفضاء وأهمّ مصادره

تسعى الكثير من الدول والمنظمات الدولية- كمنظمة الامم المتحدة، لوضع قواعد قانونية ومؤسساتية لاستخدامات الفضاء وتضطلع ضمن امور اخرى، بمهمة تطوير القانون الدولي للفضاء.

ان قانون الفضاء يعني ذلك النوع من القانون الدولي الذي يعنى بنشاطات الدول في الفضاء الخارجي، عندما اطلق الاتحاد السوفيتي في عام 1975 اول قمر اصطناعي اثار ذلك وبسرعة اسئلة عديدة ذات طبيعة مختلفة، وعوض التوسع في المبادئ المتعلقة بقانون الافراد، بدأت الدول في ارساء مبادئ جديدة وقواعد مختلفة بشكل كامل، فقد تم انشاء جهاز خاص عام 1959 في الجمعية العامة للأمم المتحدة لغرض سن تشريعات خاصة بالتنافس الدولي نحو الفضاء، فقد اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1963 قراراً حول المبادئ الاساسية المتعلقة بالأنشطة الجديدة[55].

تم التوقيع على اول اتفاقية خاصة بالفضاء عام 1967 وهي تخص مراقبة عسكرة الفضاء، وتمنع هذه الاتفاقية وضع الاسلحة النووية او أي اسلحة دمار شامل اخرى حول مدار الارض او وضع تجهيزات فوق سطح القمر او أي جرم سماوي آخر، وكذلك منع تكديس وتخزين اسلحة الدمار الشامل خارج الارض.

حددت هذه الاتفاقية حصراً استخدام القمر او أي جرم سماوي آخر لغايات غير عسكرية وتمنع بشكل تام استخدامها من اجل القيام بتجارب للأسلحة مهما كان نوعها، او القيام بفعاليات عسكرية، او اقامة قواعد عسكرية او تجهيزات ومعدات عسكرية[56].

ويمكن تحديد المصادر التالية كأهم مصادر قانون الفضاء الدولي:

اولاً: المعاهدات التي تم التفاوض حولها في الامم المتحدة وهي خمس اتفاقيات:

(55) تقرير لجنة استخدام الفضاء الخارجيي في الاغراض السلمية- الامم المتحدة، الجمعية العامة، الوثائق الرسمية، الدورة السادسة والخمسون، الملحق رقم 20 (20/ 8/56)، الامم المتحدة، نيويورك، 2001.

(56) http://fr.wikipedia.dia. org/ wiki/ ttait-

1. الإتفاقية المعقودة عام 1967 حول المبادئ التي تضبط نشاطات الدول في ميدان إستغلال واستخدام الفضاء الخارجي، ومنها القمر والاجرام السماوية، وهذه الاتفاقية تعد بمثابة (ميثاق الفضاء).

2. الإتفاقية المعقودة عام 1968 والخاصة بإنقاذ رواد الفضاء وعودتهم وسحب المقذوفات في الفضاء الخارجي، كما تتناول موضوع إمكانية تساقط المقذوفات المأهولة او غير المأهولة على الأرض، وموضوع تقديم النجدة والمساعدة لرواد الفضاء في الفضاء الخارجي.

3. الإتفاقية المعقودة عام 1972 الخاصة بالمسؤولية الدولية حول الأضرار الناجمة عن تساقط المقذوفات.

4. الإتفاقية المعقودة عام 1975 الخاصة بتسجيل المقذوفات المطلقة الى الفضاء الخارجي وتنصب على إلزام الدول الموقعة بتسجيل المقذوفات في السكرتارية العامة للأمم المتحدة.

5. الإتفاقية المعقودة عام 1979 المنظمة لنشاطات الدول على سطح القمر والأجرام السماوية الأخرى.

ثانياً: قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ذات الصلة بالموضوع.

ثالثاً: المصادر الأخرى لقانون الفضاء الدولي: عدا الإتفاقيات وقرارات الأمم المتحدة هناك مصادر أخرى لتشريعات الفضاء ومنها:

1. بعض الإتفاقيات الدولية المتعددة الأطراف مثل الإتفاقية الحكومية عام 1988 ما بين الحكومات حول تطوير وإستخدام المركبات الفضائية الدولية.

2. بعض الإتفاقيات الثنائية بين الدول والمنظمات الدولية.

3. بعض الإصدارات والإتفاقات المؤسسة للمنظمات الدولية الخاصة او المنظمات الناشطة في مجال الفضاء مثل معاهدة وكالة الفضاء الأوربية.

4. التشريعات الوطنية تشكل مرتكزاً وأساساً لقانون الفضاء حيث ان دول مثل الولايات المتحدة وبريطانيا واستراليا والسويد تمتلك تشريعات حول الفضاء.

5. يعدّ القانون الدولي ايضاً مصدراً من مصادر قانون الفضاء الدولي وكذلك ميثاق الامم المتحدة والتشريعات الدولية الاخرى.

المبحث الخامس: الحروب غير المتماثلة

لا شكَّ ان الصراع يمثل سمة جوهرية من سمات العلاقات الدولية وانه كالمادة التي لاتفنى ولكنها تتحول من حالة الى اخرى، والدول في سعيها المستمر لإمتلاك مقومات القوة القصوى، قد تصل في ذلك الى مديات متقدمة في حيازتها، الا ان هذا التقدم وفي كل مراحل تاريخ القوة عادة ما حمل بين طياته عوامل ضعفه ومقاومته، وفي النظام السياسي الدولي الراهن تهيمن الولايات المتحدة كقوة عظمى على مثلث القوة العالمي باضلاعه الثلاثة العسكري والاقتصادي والتكنولوجي، فلم تعد هناك دولة يمكنها ان تشن حرباً تقليدية او غير تقليدية ضد الولايات المتحدة، ومع ذلك فان الامن القومي لأعظم قوة بات مهدداً بنوع مختلف من التحديات وهو ما يطلق عليه بالحرب غير المتماثلة (AnAsymmetrical War)[57]. وتعدّ الحرب غير المتماثلة أحد أوجه الصراع الدولي الذي يتميز بعدم المركزية بين أسس أو عناصر الدول المتحاربة.

(57) محمد عبد السلام، الحرب غير المتماثلة بين الولايات المتحدة والقاعدة، السياسة الدولية، العدد 14، القاهرة، 2002، ص 102.

يتمحور جوهر هذا النمط الجديد من الصراعات حول التشديد على فكرة الغموض او اللا يقين وتتلخص اهمية هذه الفكرة في عدم امكانية تحديد ماهية العدو بجلاء واين ميدان المعركة؟، ذلك بان الحرب غير المتماثلة انما تدور في بيئة غامضة[58]. انها حرب بين طرفين غير متكافئين تماماً، وتمثل إلتفافاً واضحاً على قوة الخصم وقدراته يتم تفاديها وتحويلها الى نقاط ضعف، ففي حين انه من المرجح ان تنجح المؤسسة العسكرية الامريكية المتفوقة على سبيل المثال في مواجهة أي مؤسسة عسكرية تقليدية لدولة اخرى فيما يخص التكيف مع التقنيات الجديدة، فان المستقبل ربما يكون من نصيب الاطراف التي لا تتبع لدولة، وجهات ليس لها صفة التي قد تسهل لها الثورة التكنولوجية والمعلوماتية امكانية الحصول على اسلحة، ربما تكون رخيصة وعالية التقنية، تستطيع بها تحييد القدرات المتفوقة لجيوش دول عظمى[59]. لقد ارتقى هذا التهديد وانتقل من مرحلة خطف الطائرات، واحتجاز الرهائن، واستخدام المتفجرات العادية الى مرحلة الهجوم المباشر باساليب واسلحة غير متوقعة ووسائل إلكترونية متطورة، وقد

(58) توماس كوبلاند،ثورة المعلومات والامن القومي،مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية،ابو ظبي،دولة الامارات العربية، 2003، ص 90.

(59) زلمي خليل زاد وجون وايت،الدور المتغير للمعلومات في الحرب، مصدر سبق ذكره، ص 36.

يصل الامر الى حد استخدام الاسلحة البيولوجية او الكيميائية، بهدف إحداث خسائر مادية وبشرية جسيمة[60]. هذه الأطراف او المجموعات التي لاينطبق عليها وصف دولة حيث لا اقليم لها ولا سكان ولا عقد قيادة سيكونون اعداءاًغير تقليديين من نوع جديد حيث يتمتعون بالمرونة وبالترابط الشبكي لا تحكمها هياكل تنظيمية محددة، ولا تعمل في إطار نسق عسكري واضح، ولايمكن توقع أفعالها او ردود افعالها، ولا تدور عملياتها على مسرح محدد وهو سياق مختلف تماماً عن السياق التقليدي للحرب. وسيمثلون اكبر التحديات التي تواجه الدول والمنظمات الدولية في المستقبل وليس الاعداء التقليديين. ففي الوقت الذي يمكن لهذه المجموعات اللا تناسقية الآن استخدام اجراءات لاتصل الى حد الحرب التقليدية، مثل شن هجمات باستعمال اشكال شبكية متلائمة مع عصر المعلومات، حيث تستطيع الآن مجموعات صغيرة ومتنافرة ان تربط نفسها وانشطتها شبكياً وتنسيق اعمالها عبر الانترنيت فان الطرف الثاني- الدول- لايزال يعتمد على بنيات هرمية سلمية لاتتناسب بشكل جيد التعامل مع هذه الشبكات ذات الطرد المركزي[61].

(60) السيد امين شلبي، الارهاب الدولي- المصادر والاشكاليات، السياسة الدولية، العدد 162، القاهرة، سنة 2002، ص127.

(61) توماس كوبلاند، ثورة المعلومات الامن القومي، مصدر سبق ذكره، ص 92.

وتبعاً لذلك يمكن وضع تعريف لمفهوم الحرب غير المتماثلة بانها محاولة طرف ان يلتف حول قوة دولة عظمى ويستغل نقاط ضعفها معتمداً في ذلك على وسائل مختلفة بطريقة كاملة من نوع العمليات التي يمكن توقعها وعدم التماثل يعني ان يستعمل الطرف الاضعف طاقة الحرب النفسية وما يصاحبها من شحنات الصدمة والعجز لكي ينتزع في يده زمام المبادأة وحرية الحركة والارادة، وباسلوب يستخدم وسائل مستحدثة وتكتيكات غير تقليدية واسلحة وتكنولوجيات جرى التوصل اليها بالتفكير في غير المتوقع وغير المعقول، ثم تطبيقه على كل مستويات الحرب: من الاستراتيجية الى التخطيط الى العمليات[62]. في هذا الاطار، فان الحرب غير المتماثلة شكل غير تقليدي تماماً من الحرب، لايستخدم الطرفان فيه نفس الادوات او استراتيجيات القتال ولا يخضع لمعايير التوازن السائدة، فحسب ذلك التصور لايوجد مسرح عمليات يلتقي فيه المقاتلون بأية صورة، ويستخدم كل طرف اسلحة غير متماثلة، وقد لاتكون هناك علاقة بين الفعل ورد الفعل فيها، كما ان الخطط المستخدمة فيها خارج نطاق

(62) محمد عبد السلام، مصدر سبق ذكره، ص 103.

هذه الأطراف او المجموعات التي لاينطبق عليها وصف دولة حيث لا اقليم لها ولا سكان ولا عقد قيادة سيكونون اعداءاًغير تقليديين من نوع جديد حيث يتمتعون بالمرونة وبالترابط.

التصور، حيث لايوجد تقيد بمبادئ الحرب وانما بافكار تنتج عن مصادفات يتم تحويلها لخطط مدروسة، وتحيط بعملياتها اقصى درجات المخاطرة، ويتم كل شيء بسرية تامة، ويختلط فيها ما هو مادي بما هو نفسي[63].

شكّل الهجوم على الولايات المتحدة في 11 ايلول 2001 النموذج المثالي الاول للحرب غير المتماثلة في مطلع القرن الواحد والعشرين وشكّل ذلك نقطة تحول في النظام الدولي، حيث اصبح هذا النمط من الحرب واحداً من الاشكال الرئيسة، إن لم يكن الشكل الرئيس- للصراع المسلح على الساحة الدولية، حيث لم يعد هذا النوع من الهجمات شكلاً ثانوياً من اشكال الصراع، ولم يعد مجرد اداة من ادوات الصراع المسلح، ولكنه اصبح شكلاً مستقلاً بذاته، بل ربما جاز القول انه اصبح بديلاً للحروب التقليدية التي ستجري على منوالها الصراعات في المستقبل[64].

مثلت هجمات 11 ايلول 2001 مأزقاً عسكرياً حقيقياً للولايات المتحدة فعلى الرغم من قوة الولايات المتحدة الهائلة في المجال العسكري[65]، الا ان استراتيجيتها العسكرية والخطط القتالية ومنظومات التسليح الرئيسة للولايات المتحدة مصممة في اغلبها لخوض صراعات مشابهة للحرب العالمية الثانية والحرب الباردة، ولكنها غير قادرة على خوض غمار حرب من هذا النوع غير المتماثل[*].

ان الحرب غير المتماثلة بمفهومها المستقبلي هي مجالات الصراع والتي يمكن ان تخوضها مجاميع صغيرة في عدة جبهات لم تعد معظم الدول العدة لمواجهتها، وتمثل التهديدات ضد الفضاء الالكتروني للمعلومات الخاص بالدول المتقدمة الى امكانية ان تؤدي الى تدمير وتعريض اقتصادها القومي للاضطراب نتيجة وقوع هجمات على البنية التحتية المعلوماتية، فمع ازدياد اعتماد هذه الدول على تقنية المعلومات في انظمتها العسكرية، تصبح اكثر عرضة لحرب المعلومات اثناء العمليات، وبسبب الثورة في الشؤون العسكرية تصبح انظمة القيادة والسيطرة والاتصالات والحوسبة والاستخبارات والمراقبة والاستطلاع وهي عصب هذه الثورة، في خطر من ان تسدد لها ضربة تحدّ من قدرتها وتشلها، اذا قام عدو اضعف بالتشويش على خطوط الاتصال التي تربط القوات في شبكة واحدة[66].

سوف تسمح نظم التقنية المتقدمة في نظم الاتصالات عن طريق الاقمار

(63) ستيفان هالبر وجوناثان كلارك، التفرد الامريكي- المحافظون الجدد والنظام العالمي، ترجمة: عمر الايوبي، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، 2005، ص 406.

(64) احمد ابراهيم محمود، «الارهاب الجديد: الشكل الرئيسي للصراع المسلح في الساحة الدولية»، السياسة الدولية، العدد 147، القاهرة، 2002، ص 45.

(65) المصدر نفسه، ص 47.

(*) تتميز مايسمى بشبكات الارهاب الدولي الجديدة في انها تأخذ صورة شبكية Networked وليست هيراركية Hierarchical مثل تجربة شبكات الارهاب التقليدية التي كانت تعمل من خلال سلسلة قيادة محددة، حيث تحولت بموجب خصائصها الجديدة الى شبكة من الخلايا الخفية المنفصاة التي يربطها اسلوب خاص في الاتصال من اجل ضمان اقصى مرونة هجومية ممكنة، وايضاً من اجل تحقيق امنها الخاص من خطر القوة المضادة. وطبقاً لهذا النوع من التنظيم ليست هناك في الحقيقة حاجة لان يصدر احد امراً لاحد. للتفصيل ينظر: التقرير الاستراتيجي العربي، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2005، ص 81.

(66) زلمي خليل زاد وجون وايت، مصدر سبق ذكره، ص 34.

الصناعية وكذلك القوة الكامنة في شبكة المعلومات العالمية (الانترنيت) للدول او الاطراف دون مستوى الدولة، افراداً او جماعات بما فيها التي تعيش في مناطق نائية، ان يكونوا اطرافاً معلوماتيين يستعملون المعلومات للولوج الى الشبكة العالمية والقيام بجولات افتراضية في القواعد العسكرية على سبيل المثال، حيث اصبح بالامكان استعمال المعلومات بعدة طرق، وبقدر كبير من الاهمية والمرونة كأداة لدعم عملياتهم، لقد سهل ذلك لهذه الاطراف التعبئة والتجنيد والتدريب بل وجمع التمويل اللازم لعملياتهم وتشكيل خلايا نائمة في هذه الدولة او تلك على امتداد العالم[67]. ان ثورة المعلومات تتحدى المنظمات الهرمية والبيروقراطية، اذ انها تؤدي الى تآكل الافكار القديمة عن السيطرة المركزية التي تمثل الاساس الوطيد للمنظمة والوظيفة العسكرية، ومن الواضح ان الشبكات لها مزايا خطيرة الشأن فيما يتعلق بالتكيف والمرونة مقارنة بالبنى الهرمية المتصلبة للدولة عند التعامل مع بيئة المعلومات الجديدة. ولم تعالج معظم الدول لغاية الآن فعلياً المشكلة، او حاولت ان تفكر في الكيفية التي سوف ترد بها في المستقبل على الاعداء المترابطين شبكياً الذين لاينتمون الى دولة[68].

(67) توماس كوبلاند، مصدر سبق ذكره، ص 132.

(68) المصدر نفسه، ص64.

في عالم المعلوماتية ستتمكن مجاميع صغيرة من تصميم وصناعة اسلحة نووية وجرثومية بالاستفادة من الاستخدام المزدوج للمنتجات المصنعة لاغراض اقتصادية مدنية، حيث انه من السهل في ظل المعلوماتية منع خصم من الاستفادة من اسلحة ذات تقنية قديمة نسبياً مثل الصواريخ وتوجيهها بدقة الى الهدف المحدد، ويكفي من اجل ذلك اضافة جهاز استقبال ملاحي وقابلوات جديدة وعناصر مكملة اخرى قد يكون من الصعب تصورها حالياً ولكنها في المستقبل القريب سيكون ذلك متاحاً، باختصار فان اضافة تقنيات جديدة من (الموجة الثالثة) متوافرة تجارياً لاسلحة (الموجة الثانية) القديمة تحولها الى اسلحة ذكية باسعار زهيدة وتجعلها في متناول الجيوش والاطراف الضعيفة[69].

(69) الفن وهايدي توفلر، الحرب والحرب المضادة، مصدر سبق ذكره، ص ص 268–269.

تعدُّ التهديدات الإلكترونية المتمثلة باستخدام انواع مختلفة من الفيروسات البيولوجية وفيروسات الحاسوب والادراك بمثابة تهديدات للامن القومي للدول من نوع الحرب غير المتماثلة حيث يهدف عدم التماثل الى ان تتفادى الاطراف الاضعف مكامن قوة الدول العظمى، وان تستغل نقاط ضعفها وهذا ممكن بوساطة استعمال مجالات الفيروس المختلفة، حيث تحاول هذه

التهديدات الإلكترونية المتمثلة باستخدام انواع مختلفة من الفيروسات البيولوجية وفيروسات الحاسوب والادراك بمثابة تهديدات للامن القومي.

الاطراف خوض معارك حرب بايولوجية، ويمكن لهجوم بايولوجي ان يعوق على سبيل المثال اعتماد الولايات المتحدة على عناصر السرعة وخفة الحركة في اثناء القتال ويستغل عدم استعداد الولايات المتحدة الامريكية المتصور لتحمل الكثير من الخسائر البشرية[70]. كما يمكن ان تستخدم فيروسات الحاسوب في الحرب غير المتماثلة اذ يمكن الفيروس المرء من القفز فوق حقائق الجغرافية عبر البحار وزرعه في الحواسيب والتشويش على شبكات المصارف واسواق الاوراق المالية ونظم توزيع الغاز الطبيعي والطاقة الكهربائية كما يعوض استعمال فيروسات الادراك الاستعمال المادي للقوة بالتحرك بعيداً عن ميدان القتال الفائق التقنية والنفوذ الى داخل النطاق الانساني من خلال حقن الفيروسات التي تنتقل بالمحاكاة وتمتاز بالغموض والتعقيد، الامر الذي يصعّب جهود صناع السياسة في اقناع الرأي العام[71].

(70) زلمي خليل زاد جون وايت، مصدر سبق ذكره، ص 127.

(71) الفن وهايدي توفلر، مصدر سبق ذكره، ص ص 215 – 216.

هناك ثلاثة انواع من الفيروسات ستشكل بلا شك مقتربات وآليات لحروب وصراعات المستقبل:

اولاً: الفيروس البيولوجي: أي مجموعة كبيرة من العوامل تحت المجهرية المعدية، التي تسبب العديد من الامراض الخطيرة للانسان او الحيوانات او النباتات.

ثانياً: فيروس الحاسوب: برنامج للحاسوب يمكن ان يعدي برامج حاسوب اخرى بتعديلها لتكون نسخة متطورة منه.

ثالثاً: فيروس الإدراك: عامل ينتقل للناس عن طريق المحاكاة، أي وحدة معلومات في العقل يؤثر وجودها في إعادة هيكلية وقناعات العقول الاخرى.

الخاتمة

يتصف العالم المعاصر بإزدياد الترابطات المعقدة، وكذلك إزدياد الإعتماد المتبادل في الميادين كافة، ونتج ذلك عن ثورة المواصلات والإتصالات فاتسعت التفاعلات وأصبحت أكثر تشعباً وتعقيداً وشملت كل ميادين الحياة.

كما ان أدوات التكنولوجيا المعلوماتية والإتصالات أصبحت وسيلة للإختراق

الثقافي وتغريب الأفراد وإنتزاعهم من خصوصياتهم الوطنية والتأثير في طرق تفكيرهم وتحريضهم عبر الحدود ضد حكوماتهم الأمر الذي زاد من حدة الصراعات العرقية والمذهبية.

وإذا كانت هذه الآليات واضحة المعالم فإنَّ هناك آليات في مرحلة التبلور والتشكل، مثل السباق على إستعمار الفضاء وتبلور نمط جديد من الحروب غير المتماثلة كنتيجة لتطور قدرات ونفوذ وتأثير فواعل من غير الدول.

والحروب على المياه نتيجة تزايد السكان، وكذلك من المرجح ان تؤدي مشكلات البيئة والتلوث وتنامي ظاهرة الإحتباس الحراري الى فرض موضوعات جديدة على العلاقات الدولية وسياسات الأمن القومي للوحدات والفاعلين الدوليين.

كما ان أدوات التكنولوجيا المعلوماتية والإتصالات أصبحت وسيلة للإختراق الثقافي وتغريب الأفراد وإنتزاعهم من خصوصياتهم الوطنية.

يمكن في الحقبة القادمة تصنيف مستويين من التنافس والصراع بين مكونات النظام السياسي الدولي ولكل منهما آلياته واهدافه، مستوى افقي (شمال – شمال) يتجسد في الاطراف الرئيسة الفاعلة في النظام التي عادة ما يستمد النظام السياسي الدولي منها قيمه وانماطه السلوكية، اما المستوى الثاني العمودي (شمال- جنوب)، وعلى الرغم من ان هذا المستوى من الصراع لا يساهم بصورة رئيسة في رسم هيكلية النظام الدولي كون إختفاء او بروز الأطراف الثانوية في النظام لا ينجم عنه بروز قيم او ممارسات جديدة.

وفي الوقت الذي سيتخذ المستوى الاول من الصراع ما يمكن ان يطلق عليه بالتنافس الصراعي كنتيجة لغياب عدو رئيس محدد وعدم وجود عدو عسكري واضح لمنظومة القوى الرئيسة سيحرم الولايات المتحدة كقطب منفرد من ميزتها العسكرية في إدارة صراعها مع الأقطاب الدولية الجديدة الصاعدة، اذ إن طبيعة هذه القوى وبسبب من كونها تدين بالولاء لفلسفة إقتصادية وإجتماعية متماثلة فان علاقة التفاعل بينها ستشمل نوعية مختلفة من الصراعات لأنها تقع في الإطار القيمي والمفاهيمي نفسه، المتمثل بالليبرالية السياسية والإقتصاد الحر، هذا الأمر سيجعل من الولايات المتحدة في حالة دفاع كنتيجة لتآكل ميزاتها الإقتصادية والتكنولوجية بسبب إنتشارها العسكري الواسع مقارنة بتطور قدرات الأطراف الأخرى في الميادين الإقتصادية

والتكنولوجية حيث ستكون المعادلة التي تحكم الصراع هو من النوع غير الصفري اذ توجد مساحة واسعة من التنسيق والمساومة (Non Zero Game) والتعاون بين أطراف عملية الصراع.

على صعيد المستوى الثاني (شمال ـ جنوب) سيأخذ الصراع طابعاً تصارعياً حاداً على اساس المعادلة الصفرية (Zero - Game) مع تبعية شديدة قوامها التحكم عن بعد بانضباط شديد لضمان تدفق الموارد ولاتفاق القوى الرئيسة على ذلك ويدار الصراع سواء من خلال استخدام القوة العسكرية ام آليات التحكم التكنولوجي وتوظيف المنظمات الدولية او باستخدام ترتيبات إقليمية مدعومة لتحقيق إستراتيجية التحكم بأمن المناطق الحيوية عن بُعد.

أثر التحالفات الدولية في إستقرار الأمن الدولي

أ. م. د. شيماء عادل فاضل*
م. د. علي طارق*
باحثان آكاديميان من العراق

* كلية الإدارة والاقتصاد – الجامعة العراقية.

المقدمة

إنَّ موضوع التحالفات الدولية هو ظاهرة قديمة وحتمية تقتضيها طبيعة البيئة الدولية القائمة على تعدد القوى وتعدد السياسات، كما يمثّل سنداً حقيقياً للدول أو المؤسسات المتحالفة للإستمرار في النشاط والتوسع مستقبلاً ومواجهة التحديات والمخاطر والأزمات.

ومن الجدير بالذكر أنَّ القرن الحادي والعشرين شهد تحديات وتهديدات أفرزتها متغيرات عديدة في عالم سريع التغير، إذ إنَّ التكنولوجيا إكتسحت جميع المجالات، والتقدم العلمي الهائل في وسائل الإعلام وحقول الإتصال وتبادل المعلومات ساهم في كسر الحواجز السياسية والجغرافية والثقافية والإقتصادية، وبروز مفاهيم العولمة وتطبيقاتها، ونمو الأسواق الواسع تبعاً لتطبيقات الخصخصة وتوسيع مجالات القطاع الخاص وتطبيقات آلية السوق والمناداة بحرية ذلك السوق من التدخل الحكومي، والإضطراد الهائل في مجال الإبتكار والإبداع، جعل الدول تتجه إلى أن تعتمد أسلوب التعاون مع دول أخرى تشترك معها في النشاط، والذي يساعدها في تحقيق أهدافها مع المساهمة في تحقيق أهدافها المتعاونة معها، وهذا ما نشير له في موضوع دراستنا (التحالف الدولي).

إنَّ أهم هدف من أهداف أي حلف هو تحقيق السلم والأمن الدوليين، وفي حال تمَّ تهديد الأمن العالمي من أي دولة أو جهة غير دولية كما هو الحال مع ما يحصل من تهديد من التنظيمات الإرهابية، فإنَّ الأحلاف الدولية تمثّل الحل الأمثل لمعالجة مثل تلك المخاطر التي تهدّد الأمن العالمي.

كما تؤكد التغيرات الدولية بعد إنتهاء الحرب الباردة أَنَّ التحالف الدولي لا يمكن للدول تجاهله، لأنها لا تستطيع العيش أو البقاء في إنفرادية أو في إستقلالية تامة بنشاطها لأَن العزلة كانت في أغلب التجارب سبباً أساساً للإنهيار فالتسابق العسكري، والمخاوف الأمنية، وتحسين المستوى الإقتصادي، وتطوير الجانب الدبلوماسي، والبحث العلمي الذي يجب تشجيعه وتدعيمه، كل هذه العوامل تجعل من التحالف الدولي أمراً حيوياً لا مفر منه، لذلك لا بدَّ من تغيير جذري في الذهنيات لاسيما ضمن المرحلة الراهنة في ظل إستمرار حالات عدم الإستقرار السياسي والأمني كما هو حاصل في العراق وسوريا، وفي المستقبل.

هذا الى جانب أَن الأمن الدولي أمسى ولا زال الجزء الأهم في النظام العالمي وللحفاظ عليه لا بدَّ من إتّباع آليات مناسبة.

هذا الى جانب أَن الأمن الدولي أمسى ولا زال الجزء الأهم في النظام العالمي وللحفاظ عليه لا بدَّ من إتّباع آليات مناسبة تتلاءم والخطر الذي يهدّد النظام العالمي المتمثل بالإرهاب الدولي (تنظيم (داعش الإرهابي)، وبناءاً على ما تقدم فإنَّ الآلية الدولية المتبعة لحفظ السلم والأمن الدوليين هو إقامة تحالف دولي يضمّ أكبر عدد من الدول للتصدي لخطر الإرهاب.

أهداف البحث: يهدف البحث إلى تحقيق غايات عدة، وهي:

1. بيان أهمية موضوع التحالفات الدولية ومدى تأثيرها في الأمن الدولي في ظل حجم التهديدات التي يتمّ التعرض لها لعدد كبير من دول العالم.
2. إيجاد حلول لظاهرة إنتشار التنظيمات الإرهابية التي تؤثر سلباً في الأمن الدولي ودور التحالفات الدولية في تبني حلول وطرق عمل جادة في القضاء على الإرهاب الدولي.

حدود البحث: يغطي البحث المرحلة الممتدة من عام 2003 ولحد 2016 ومدى تأثيراتها في المستقبل.

مشكلة البحث: يتعامل البحث مع مشكلة مفادها، أن الأمن الدولي وبعد تنامي وإنتشار التنظيمات الإرهابية أصبح مهدداً بشكل لا يمكن التغاضي عنه من دول العالم، فالتحالف الدولي جاء نتيجة طبيعية لتلك التهديدات، المشكلة الحقيقية التي يواجهها العالم، وتكمن المشكلة هنا في بقاء

وإستمرار تنامي التنظيمات الإرهابية التي من الممكن أَنْ تهدّد الأمن العالمي بشكل جدي في ظل صعوبة توحيد وجهات نظر دول العالم تجاه هذه القضية، وفي ضوء هذه المشكلة، تطرح عدة تساؤلات:

1. ما أثر تنظيم (داعش) الإرهابي في الأمن الدولي؟
2. هل يمكن للتحالف الدولي أنْ ينهي تقدم وإنتشار تنظيم (داعش) الإرهابي؟
3. أيمتلك التحالف الدولي إستراتيجية عمل واضحة ومعلنة تجاه التنظيم أم يعتمد سياسة رد الفعل؟

فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية مفادها: «بناء تحالفات دولية (متغير مستقل) قائمة على توحيد وجهات النظر الإيديولوجية والسياسية والإستراتيجية بين أعضائها سوف يساعد الى حد كبير في إستقرار الأمن الدولي (متغير تابع)، والعكس صحيح».

المحور الأول: دورة حياة التحالفات الدولية: رؤية عامة في الجانب العملي

في عالم تعددت فيه المخاطر والأزمات تضطر الدول الى الإلتجاء نحو خيار التعاون مع غيرها، فالتعاون يسيطر على هذه التحديات ويضمن توفير الحاجات من المهارات والموارد والخبرة اللازمة لإختراق الساحة الدولية.

إنَّ التطرق والتفكير في بناء التحالف الدولي يتطلب إجراء عدد من التدابير وهذا ما أشار إليه «سبيكمان (SPEkAMAN) بضرورة توافر عدة متطلبات لتكوين التحالف الإستراتيجي، منها[1]:

ـ ضرورة فهم قدرات أطراف التحالف المزمع تكوينها.

ـ فهم ثقافة وإستراتيجية كل دولة.

ـ تحديد وتشكيل رؤية كل طرف وتوصيلها للأطراف الأخرى بشكل سهل وواضح حتى يمكن بناء الرؤية المشتركة بينهم.

ـ تكوين أو وضع تصور للتوقعات أو النتائج الممكن تحقيقها من وراء تكوين التحالف.

(1) ممدوح منصور، سياسات التحالف الدولي، (الإسكندرية: مكتبة مدبولي وكلية التجارة، 1997)، ص178.

فيما ذهب كل من (TERPSTKAR & SARATHY) الى أنَّ المعايير التي تأخذها الدول في الإعتبار عند إختيار شركاء التحالف هي[2]:

ـ أن تكون مساهمات كل طرف متوازنه.

ـ أن يكون إحتمال تحول أحد الأطراف إلى منافس قوي في المستقبل إحتمالاً ضعيفاً.

ـ أن يكون إستخدام خيار التعاون افضل مع الطرف الآخر بدلاً من منافسته.

ـ أن يكون هناك توافق بين الدولتين على المستوى الدولية لكل منهما.

ـ أن يكون هناك تخطيط بين الدولتين يساعد على تحقيق التوازن بين الأهداف ومصالحهما ذات التأثير الدولي، كما يؤدي إلى وضوح الرؤية المستقبلية للأطراف المتحالفة كافة، ويتضمن الإعداد مسبقاً والإختيار بين البدائل المتعلقة بالأهداف والأوليات والإجراءات والقواعد والبرامج والموازنات.

كما إن بناء تحالف قوي يتطلب توافر شروط لنجاح عملية تشكيل وبناء الأحلاف، وكما يلي[3]:

1. وجود قوة دولية أو إقليمية لها القدرة على جمع عناصر فاعلة في النظام الدولي أو النظام الفرعي الإقليمي، على شرط أن تتسم بالقدرة الجاذبة Centripetal، اي القدرة على تكتيل ودمج القوى الصديقة، وكذلك القدرة على الدفع بالقوى غير الصديقة بعيداً عن محيطها الدولي والإقليمي Centrifugal.

2. وجود حد أدنى من المصالح المشتركة بين الدول الداخلة في التحالف.

3. توافر هدف مشترك لدول التحالف كصد عدوان محتمل او ردع سلوك دول مارقة Rogue State، أو تحرير إقليم الدولة من الإعتداء عليها بدون سند من القانون الدولي.

4. تقوم كل دولة طرف في التحالف الدولي بتقديم عدد من عناصر القدرات سواء العسكرية أم الإقتصادية أم المالية الى قيادة التحالف التي عادة ما تكون الدولة الكبرى التي بادرت بتشكيل التحالف، أو الدولة الإقليمية

(2) محمد طه بدوي، مذكرات في التنظيم الدولي، (الإسكندرية مطابع كلية التجارة، 1970)، ص25.
كذلك ينظر: محمد السيد إدريس، مجلس التعاون الخليجي والعراق، خبرة الماضي وسيناريوهات المستقبل، مجلة السياسة الدولية، العدد 153، (القاهرة :مركز الأهرام للدراسات والبحوث الدولية، 2003)، ص129–130.

(3) Ikenberry, j, after Victory: Institutions, Strategic Restraint, and the rebuilding of order after Major Wars. princeton, nj: princeton University Press, 2000, p. 56.

المركزية في إقليم ما، أو الى قيادة المنظمة الدولية، والمنظمة الإقليمية المعنية.

الحوار والتفاهم أساس التعامل والمساواة في العلاقات التي تبني قاعدة رئيسة لتحقيق التوازن بين الشركاء.

5. يظل التحالف قائماً إما الى أن يتمَّ الإنتهاء من المهمة التي قام من أجلها وذلك بتحقيق الهدف منه أو بانسحاب عدد من الدول الأطراف فيه، ومن ثم إنهياره، او حدوث تغيير سياسي كبير في الدولة الكبرى او الإقليمية المركزية بصورة تجعل الإستمرار فيه مستحيلاً، او وقوع أزمة أخرى أكثر حدة من تلك التي هيأت المناخ لقيامه ومن ثمَّ فإن التحالفات في السياسة الدولية غالباً ما تكون مؤقتة بطبيعتها.

فضلاً عن ما تقدم، توجد عوامل أخرى ضرورية لنجاح التحالفات الدولية منها[4]:

1. إدراك الدولة لأهمية التسلح، وتزويد قيادة الإدارة بقدرات وتوجهات التفكير الإستراتيجي كمدخل للتخطيط الإستراتيجي للتحالف.

2. تهيئة قاعدة بيانات ومعلومات عن الشركاء المحتملين والمستهدفين بالتحالف محلياً وإقليمياً وعالمياً وتحديثها بشكل مستمر، لتكون أساساً لخطط وقرارات التحالفات، إنطلاقاً من ان ما يميز التحالفات الدولية الآن هو الدور البارز لتكنولوجيا الإتصالات والمعلومات وتأثيرها المباشر بعدّها عنصر قوة تستخدمها الدولة في تحالفها مع شريكها.

3. تطبيق رسالة للمشاركة (MISSION) في توفر النجاح المشترك المتوقع منه خلال التعاون والتفاهم بين الأطراف.

4. يعدّ الحوار والتفاهم أساس التعامل والمساواة في العلاقات التي تبني قاعدة رئيسة لتحقيق التوازن بين الشركاء، وتبني الدولية التي تجنب الصراعات والمنازعات.

5. توفر ثقافة للتعاون والقيم المشتركة وبناء تنظيم قوي يتناسب مع التحالف الجديد[5].

6. يجب أن تشمل اتفاقية الشراكة الإستراتجية (التحالف) تحديداً واضحاً للقرارات وكيفية الإختيار بين البدائل ومعالجة المخاطر وحسم

(4) د. عبد المنعم المشاط، التحالف الدولي.... الأهداف والتناقضات، مجلة السياسة الدولية، العدد 199، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات والبحوث الدولية، يناير 2015، ص82.

(5) د. عبد السلام إبراهيم البغدادي، النظم السياسية العربية وتحديات التغيير والإصلاح السياسي، ط1، بغداد، دار الكتب العلمية للطباعة والنشر والتوزيع، 2011، ، ص81.

المنازعات وعدم التحولة من التعاون إلى التنافس.

ان الدول تسعى بصيغة التحالف كونها ضرورة تفرضها مقتضيات أمن الدولة المعنية.

يتضح مما سبق أن البيئة التنافسية دائمة التغيير وتزايد المخاطر مما يؤدي إلى ضرورة البحث عن شركاء أو حلفاء استراتجيين لمواجهة المخاطر، وخاصة الحلفاء الجدد في الساحة العالمية. ويرتبط منطق هذا التحالف بالرغبة في التنافس العالمي من خلال:

1. الإشتراك في تبادل الخبرات والإمكانات والتكنولوجيا، فعالم اليوم أصبحت المعرفة عاملاً أساساً لتحقيق أهداف الدولة، فالمعلوماتية وشبكة الإنترنت ومختلف المعارف حققت لدولها ثروة حقيقية إستفردت بها الدول المتقدمة، والمعرفة تتطلب تحالفات إستراتيجية بين مختلف الدول على صعيد التعاون بين الجامعات ومراكز البحث والتدريب، يسمح ذلك للمؤسسة من إكتساب خبرات إضافية تمكنها من التطور والنمو والبقاء في الساحة الدولية[6].
2. تقليل المنافسة: فالدولة المتحالفة تتفق على أهداف مشتركة تسعى لتحقيقها معاً، فتقل بينها المنافسة على الساحة الدولية.
3. إقتسام المخاطر: كل نشاط معرض لمخاطر متنوعة، قد لا يمكن للدولة الواحدة التصدي لها بمفردها، والتحالف من شأنه أن يؤدي إلى إقتسام المخاطر، فوجود دولتين متحالفتين تنشطان في مجال واحد يسمح لكلتيهما بتخفيض المخاطر المتنوعة إلى النصف.

كما ان الدول تسعى بصيغة التحالف كونها ضرورة تفرضها مقتضيات أمن الدولة المعنية لتحقيق مصلحتين: الأولى، الإستفادة من إيجابيات مقومات التوازن القطري الذي ترى نقصانه لديها لكنه متوافر لدى غيرها من الدول، فتتحالف معها لترتقي بمستوى توازنها القطري، أما المصلحة الثانية: فتجميع إمكانياتها بغية تحقيق هدف مشترك[7].

وقد إزدادت أهمية توافر تحالفات دولية في الساحة العالمية رغم قدمها حتى عدت وظيفة ضرورية لتوازن القوى تعمل ضمن نظم الدول المتعددة، فإختيار دولة ما لطريق الأحلاف ليس مسألة مبدأ بل مسألة ملائمة، فالدولة تستغني عن أحلافها إذا ما هي إقتنعت بأنها من القوة بحيث يمكنها الصمود أمام أعدائها من دون دعم أحد، أو أن أعباء الإرتباطات الناتجة عن الأحلاف

(6) فريد علي محمد، الإدارة الدولية، ط1، القاهرة: دار النهضة العربية، 1995، ص106.

(7) محمد عبد اللطيف خليفة العوامل المؤثرة في إتجاهات مدراء الأعمال نحو تكوين تحالفات إستراتيجية قديمة: دراسة ميدانية على القطاع الصناعي في دولة الإمارات، المجلة العربية للعلوم الإدارية، العدد 1، 2001، ص 27.

تفوق حسناتها المرتقبة، فعلى سبيل المثال، رفضت بريطانيا وأمريكا الإرتباط فيما بينهما بأحلاف في الماضي، لكن إتساع رقعة اللعبة الدولية بين الدول الكبرى المتصارعة على النفوذ في العالم جعلت الأحلاف ضرورة لهما في الخمسينات لا سيما مع بداية حقبة الحرب الباردة.

كما ليست كل مجموعات المصالح المشتركة التي تستدعي سياسات وتصرفات متناسقة أو متطابقة تستدعي الدخول في تحالفات صريحة، وذلك لأن التحالف من جهة أخرى، يتطلب وجود مصالح مشتركة وثيقة لقيامه، وفي هذا الصدد يعبر في اللغة السياسية بالقول ليس في العلاقات الدولية صداقة دائمة أو عداوة دائمة بل مصلحة دائمة، اذ رأينا كيف انضمت ألمانيا وفرنسا لحلف شمال الأطلسي (الناتو) رغم استمرار عدائهما عقوداً طويلة من الزمن، وبالعكس فما كان يعرف بالتحالف الصيني السوفييتي الذي أبرم في الرابع من تشرين الثاني 1950 بدأ يضعف منذ 1956 لينقلب إلى خصومة مكشوفة منذ مطلع الستينات إثارتها الثورة الثقافية في الصين في منتصف عام 1966 إذ تحولت العلاقات بين البلدين إلى توتر مستمر لم يخلُ أحياناً من صدامات مسلحة أو تحالفات متضادة دخلتها الواحدة ضد الأخرى[8].

(8) Borgatti, S. P, M. G. Everett & L. C. Freeman, Ucinet for Windows: Reference Manual Harvard, MA :Analytic Technologies, 2002As of 24 may 2011: http://www. analytictech. com/ucinet/documentation/ usersguide. doc

وإذا تتبعنا معاهدات التحالف التي شهدها القرنان المنصرمان (السابع عشر والثامن عشر) نفوجئ بالتفصيل الدقيق الذي صيغت به الإلتزامات القاضية بتقديم الجيوش والمعدات والتموين والمساعدات المالية وسواها مما هو ضروري لفعالية الحلف، والمصالح المشتركة هذه ليست بالضرورة محددة بإقليم جغرافي أو هدف محدد مثلما كانت مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا في حفظ توازن القوى الأوربي، وكذلك فهذه المصالح لا تكون متعذرة على الدقة والتحديد عندما تتصل بعدو مرتقب، ففي حين يمكن أن يوجه التحالف النموذجي ضد دولة أو دول بعينها فقد يكون ذلك غير ممكن كما كانت الحال مع أعداء المصالح البريطانية والأمريكية إذ لم يكن تحديدهم ممكناً بصورة مسبقة ذلك أن كل من يهدد التوازن الأوربي للقوى كان عدواً لهما، وعلى هذا فالمصالح النموذجية التي توحد دولتين أو أكثر ضد الغير هي في الوقت نفسه أكثر جزماً في تحديد العدو ولكنها أقل دقة في تحديد الأهداف المراد تحقيقها ضده والسياسات الواجبة الإتباع حياله.

ولأجله ظهر التنوع في التحالفات التي تخدم مصالح أو سياسات متطابقة فالتحالف الأمريكي البريطاني ضمن حلف شمال الأطلسي يقدم مثالاً نموذجياً لتحالف يخدم مصالح متطابقة، فهدف أحد الشريكين فيه هو الحفاظ على توازن القوى في أوربا، هو مشابه لهدف الشريك الآخر[9].

(9) عايدي زكي واخرون، المعنى والقوة في النظام العالمي الجديد، ط1، القاهرة، سينا للنشر، 1994، ص 36.

وعلى عكس ذلك فالتحالف بين الولايات المتحدة الأمريكية والباكستان هو أحد الأمثلة المعاصرة لتحالف يخدم مصالح متممة. فأما للأولى فهو يخدم الهدف الأمريكي الرئيس، بتوسيع نطاق سياسة الإحتواء للشيوعية. وأما للباكستان فهو يفترض أن يخدم بالدرجة الأولى هدف زيادة إمكاناتها السياسية والعسكرية والإقتصادية تجاه جيرانها. وقد قلنا «يفترض أن يخدم»، لأن التجارب المريرة التي مرت بها الباكستان أثبتت إنتفاء مصلحتها من هذا التحالف يوم تعرضت هذه المصلحة لخطر حقيقي وخاصة في حرب 1971 مع الهند حول بنغلادش. وتقدم معاهدة الحلف المقدس لعام 1815 وتصريح الأطلسي لعام 1941 وربما حلف وارسو لعام 1955 أمثلة جيدة لتحالف أيديولوجي. فكل هذه الوثائق تضع مبادئ عقائدية عامة إلتزم المتعاقدون إحترامها وصيانتها[10].

(10) د. عبد المنعم سعيد، ما بعد الربيع العربي... الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية، العدد 201، (القاهرة: مؤسسة الأهرام للدراسات، يوليو2015)، ص49.

كما أحياناً تندمج الإلتزامات الأيديولوجية بالإلتزامات المادية في معاهدة التحالف ذاتها في حالة وقوع هجوم او تخريب، مثال ذلك تحالف الأباطرة الثلاثة عام 1873 الذي نصّ على التعاون العسكري بين النمسا وألمانيا وروسيا في حالة وقوع عدوان على إحداها. وفي الوقت نفسه أكد الملوك المتعاقدون تضامنهم ضد إحتمال التخريب من جانب الجمهوريات المجاورة.

وكذلك التحالف الإقليمي بين دول الخليج العربي التي وقعت إتفاقية إنشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية مكوناً من (المملكة العربية السعودية، ودولة الإمارات العربية المتحدة، والكويت، والبحرين، وقطر، وعمان) لمواجهة تحديات نشوب الثورة الإيرانية الإسلامية، ونتائج حرب الخليج الأولى (الحرب العراقية ـ الإيرانية) للمدة من (1980 ـ 1988)، وقد نجح التحالف الإقليمي فيما بعد من تكوين تحالف دولي تجاه حرب الخليج الثانية (دخول العراق للكويت) عام 1991، وادارة عملية السلام العربية الإسرائيلية أو التعامل مع أزماتها ونوبات العنف والحرب فيها المتكررة على الجبهتين الفلسطينية واللبنانية.

هذا الى جانب قيام دول مجلس التعاون الخليجي بوضع نهاية للأحداث التي وقعت في البحرين عام 2011، فضلاً عن قيام التحالف الخليجي أيضا، بالإشتراك مع الأردن وتأييد ضمني من إسرائيل بمساعدة مصر في المرحلة التي تلت ثورة 30 يوليو 2013[11].

(11) أُنظر :سامح راشد، إقتراب خاطىء لمواجهة التحديات، مجلة السياسة الدولية، العدد 102، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات والبحوث الدولية، يناير 2016، ص146

أما عن الأثر السياسي لهذا العامل الأيديولوجي في الأحلاف فيتمثل في أن التحالف الأيديولوجي البحت الذي لا تدعمه مصالح مادية وهذا لا يمكن أن يولد إلا ميتاً. فلا يمكن تحديد سياسات وقيادة تصرفات بمجرد التظاهر بوجود تضامن سياسي، إذ لا يوجد هكذا تضامن.

وإذا كان العامل العقائدي مفروضاً من على مجموعة المصالح الحقيقية فإنه يمكن أن يدعم الحلف بتسخير المعتقدات الأخلاقية والمسوغات العاطفية لتقويته، غير أنه من الممكن للعامل العقائدي أن يضعف الحلفاء من جهة أخرى، وذلك بعرقلة مدى المصالح المشتركة التي يفترض أن التحالف قام ليحددها، وبإثارة آمال مكتوب عليها الإخفاق. ويقدم التحالف الواقعي الأمريكي البريطاني مثالاً لذلك[12].

(12) محمد مقدادي، العولمة رقاب كثيرة وسيف واحد، المؤسسة العربية للنشر، 2000، ص 59.

في الحقيقة يرى أغلب الباحثين أن ما دام هدف أغلب التحالفات هو صيانة الإستقلال السياسي والسيادة الإقليمية للدول المستفيدة فإن مثل هذا التحالف لا يختلف كثيراً عن معاهدات الحماية.

وهكذا فتوزيع المنافع يمكن أن يعكس توزيع القوة في الحلف وكذلك تحديد سياساته، فدولة كبرى مثلاً يمكن أن تتحكم في حلف ضعيف فيما يتصل بالمنافع والسياسات. ولهذا السبب حذر ميكافيلي الدول الضعيفة من الإنخراط في أحلاف مع دول كبرى إلا بدافع الضرورة الملحة. وتمثّل العلاقة بين واشنطن وكوريا الجنوبية صورة لما ذكر.

على أن هذا التلازم بين المنافع والسياسات والقوة ليس حتمياً بصورة مطلقة. فيمكن لدولة ضعيفة أن تكون قادرة على إستغلال علاقتها بحليف قوي وذلك بإلزام الأخير بدعم مصالحها الحيوية التي قد لا تعني الكثير له أو التي يمكن أن تناقض مصالحه.

أن ما دام هدف أغلب التحالفات هو صيانة الإستقلال السياسي والسيادة الإقليمية للدول المستفيدة فإن مثل هذا التحالف لا يختلف كثيراً عن معاهدات الحماية.

يقابل ذلك أنه يمكن للدولة الضعيفة أن تفرض على الحليف

القوي دعمها الذي هو من دون شك، أقل أهمية للأخير من دعمه لها. ومن الناحية التاريخية كانت العلاقة بين ألمانيا والمجر والنمسا قبل الحرب العالمية الأولى من هذا النوع الذي تدخل فيه حالياً العلاقة بين أمريكا من جهة وباكستان وتايوان من جهة ثانية، لكن من الممكن أن يكون لدى الدول الضعيفة من الإمكانات ما يكون له قيمة كبرى للحليف الأقوى، اذ لا يمكن إستبدالها أو التعويض عنها. فالفائدة الفذة التي يمكن لهذه الدولة أن تمنحها أو تسحبها يمكن أن تعطيها ضمن التحالف مركزاً لا يمكن قياسه بالمعايير العادية لتبادل المنافع في الحلف مثال ذلك العلاقة بين إيسلندا وأمريكا فيما يتعلق بالقواعد العسكرية وبين البرتغال وحلف الأطلسي بالنظر للموقع الدولي وبين أمريكا وإسرائيل بالنظر للعاملين معاً، إضافة لقيام إسرائيل بدور المخفر الأمامي الأمريكي في الشرق العربي[13].

(13) Daalder, l. &j. Goldgeier. Global NATO. Foreign Affairs, September/ October 2006, pp105 -106

كما قد تساهم المشروعية القانونية لمعاهدة التحالف والحملات الدعائية التي ترافق عقده في خداع الباحثين بشأن قيمة العملية الحقيقية التي لا يمكن تقديرها إلا بفحص موضوعي لسلوكية الأعضاء في الحلف في الواقع العملي، او الطريقة المتبعة لنشوء الأحلاف، أو لدراسة كيفية نشوء الأحلاف التي قد تكون بدراسة حلف معين لإستخلاص العوامل الأساسية التي كانت السبب في نشوئها، ومن ثم تطبيقها على الأحلاف الأخرى.

فإذا تقاربت هذه العوامل أو تطابقت أمكن التوصل إلى نظرية معينة يصح إعمالها قاعدة على ما يدرس من أحلاف قائمة أو مستقبلية.

والقاعدة تتمثل في أن إنشاء حلف سببه ما تتعرض فيه أسس النفوذ السياسي ضمن تكتل ما للضعف بسبب التغيرات السياسية، في وضع لا تكون الدول المُستَغلة فيه من القدرة بحيث تقاوم الخصم الخارجي من دون مساعدة أو تحدّ من تضاؤل الإستقلال السياسي الناجم عن الإنضمام إلى التحالف، وبجمع هذه العوامل في فرضية عامة وعلمية وهي أن تكوِّن الدول حلفاً عندما تواجه تغييراً جديداً ومهدداً في الوضع العسكري، وتحاول الدولة المسيطرة فيها إيجاد طرق جديدة لتدعيم مركز قوتها في مواجهة الخصم ومركز نفوذها على حلفائها إذا تعرض أحد المركزين للخطر، فإذا طبقت هذه الصيغة العامة على الأحلاف الرئيسة التي شهدها عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية وهي حلف الأطلسي NATO وحلف جنوب شرق آسيا

تطور الأحلاف او زوالها يتمثل فيما يتعرض له الحلف من تغيرات وآثار حتى ينقضي.

SEATO والحلف المركزي CENTO لوجد أن عناصرها الثلاثة وهي (أ) تغيير جديد مهدد في الوضع العسكري، (ب) الدولة المسيطرة تسعى لتدعيم مركزها في مواجهة الخصم، (ج) الدولة المسيطرة تسعى لتدعيم مركزها تجاه حلفائها تنطبق عليها تماماً مع تركيز أكثر على إحداها أو بعضها في حالة هذا الحلف أو ذاك، بل يذهب بعضهم إلى صلاحية هذه الصيغة العامة حتى للأحلاف الثنائية الرئيسة كالحلف الروسي الصيني والحلف الواقعي والمستمر بين بريطانية والولايات المتحدة والمعرف بالعلاقات المميزة بين البلدين[14].

(14) Santa Monica, CA: RAND Corporation, RGSD-266, 2010, The Enduring Partnership? TheTransatlantic community as Natural Alliance, p58.

أمَّا تطور الأحلاف او زوالها يتمثل فيما يتعرض له الحلف من تغيرات وآثار حتى ينقضي، إن أهم مظاهر تطور الحلف حجمه، والإفتراض السائد في التحليل النهائي أن الفاعل السياسي هنا هو الدولة السائدة في الحلف، سيسعى لزيادة الدعم السياسي الممنوح إلى حده الأعلى ولذا سيزيد قدر المستطاع من عدد الدول الداخلة في حلفه أو أحلافه، ويؤكد هذا المنحى سياسة الأحلاف الأمريكية خلال حقبة الرئيس أيزنهاور التي تميزت بإنتشار الأحلاف الأمريكية الثنائية والجماعية، وذلك لبناء التكتلات والتي حملت الإعتقاد بأن الدولة تسعى لحد أدنى من هذه التكتلات أو الأحلاف النشطة بقدر ما تعتقد أنها ستضمن لها ربحاً نزاعاً قائماً أو تحقيق أي غرض آخر قصد من الحلف تحقيقه، لا أكثر ولا أقل، وذلك حتى تتلافى وقوع الحلف في المصاعب الناجمة عن تصادم المصلحة المشتركة لأعضائه مع مصالحهم الفردية المتعارضة، كذلك لا بدَّ من الإهتمام بعوامل التغيير في تطور الحلف أو تدهوره، فإذا تأملنا تطورات أحلاف كالحلف الأطلسي وحلف وارشو والحلف المركزي في السنين المتتالية لوجدنا تغييرات مهمة فيها، إذا لم يكن في الشكل الرسمي للعضوية ففي درجة إلتزام الأعضاء دعمها لبعضها على الأقل، من ذلك مثلاً موقف فرنسا من حلف الأطلسي منذ أيام الجنرال ديغول وموقف اليونان منه فيما بعد، [15]

(15) مورتر سيلرز، النظام العالمي الجديد، القاهرة، المؤسسة العربية للنشر، 2001، ص92.

وكما تنشأ الأحلاف وتتطور فإنها تنقضي، والإنقضاء يأخذ أشكالاً شتى، بعضها رسمي وبعضها الآخر واقعي. وأهم أسباب إنقضاء الأحلاف الرسمية إنتهاء مدتها المحددة في معاهدة إنشائها وذلك بصورة إتفاقية أو بصورة منفردة. كذلك تنتهي الأحلاف بهزيمة أو تحطم أحدها أو كل

أطرافها أو برفض الإلتزام بها أو بشذوذ أحد الأطراف أو بعضهم عنها بطريقة أو بأخرى. كما قد تنتهي الأحلاف بسبب تغير السياسة الداخلية لأحد أطرافها أو بعضهم كحلف بغداد أو الحلف المركزي الذي إنتهى عملياً بانسحاب العراق منه عقب ثورة 1958 وكنتيجة لتبدل العلاقات الدولية. وهكذا وكنتيجة لسياسة البيروسترويكا(*) في الاتحاد السوفييتي وما طرأ على سياسته الخارجية تخلت الدول الأعضاء في حلف وارسو من تحالفها مع السوفييت ومع بعضها وأدى ذلك إلى وضع حد رسمي للحلف في صيف عام 1991 مما كان له أثره الكبير في وضع نهاية للحرب الباردة بين الدول الأعضاء في حلف الناتو ودول أوربا الشرقية[16].

(*) الكوميكون هي منظمة اقتصادية تأسست سنة 1949م، وكانت تضم الإتحاد السوفيتي، المانيا الشرقية، المجر، بلغاريا، رومانيا، تشيكوسلوفاكيا، كوبا، فيتنام، وتهدف الى التخطيط المنظم القائم على قاعدة التبادل الثنائي بين الأعضاء، وإنشاء منطقة للتبادل الحر بين المعسكر الإشتراكي.

(*) البيروستريكا وتعني بالروسية إعادة البناء وهي برنامج للإصلاحات الإقتصادية أطلقه رئيس الإتحاد السوفيتي ميخائيل غورباتشوف وتشير الى إعادة بناء إقتصاد الإتحاد السوفيتي، والتي رافقت سياسة غلاسنوست والتي تعنى بالشفافية. ادت السياستان معا الى إنهيار الإتحاد السوفيتي وتفككه عام 1991.

اما آثار الأحلاف في إستقرار الأمن الدولي وهو محور دراستنا فتتمثل في أن الأحلاف تساهم في إستتباب الأمن لأطرافها، وهذا يعدّ مهماً بحد ذاته. لكنَّ هذا الإدعاء الذي يراه بعضهم غنياً عن الشرح هو لدى آخرين موضع شك كبير، ومن هؤلاء المشككين بجدارة الأحلاف المفكر (كلوز كنور) الذي يرى أن «القوة المسلحة أقل فائدة إما بسبب مشروعيتها المحددة وإما بسبب الخوف من التصاعد في إستخدامها، وأن الأحلاف ينبغي أن تكون أقل قيمة مما كانت عليه».

(16) ممدوح منصور، مصدر سابق، ص179.

ويذهب بورتن Burton إلى أبعد من هذا إذ يقول: «إن التنافس العسكري بين مجموعتين متصارعتين وشيوع القطبية الثنائية في البنيان السياسي الدولي لا يفشل في تحقيق مزيد من الأمن فحسب بل يساهم زيادة التوتر وجعل الخلاف أكثر حدوثاً. إن الأحلاف لا تفشل فقط في تحرير أعضائها من الإنفاق الزائد على التسلح بل إنها تخلق تنافساً بين كل من الدول مما يحتمّ مزيداً من الإنفاق»[17].

(17) عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، بيروت، 1983، ص153.

وعليه أن قيام دولة بالتحالف مع دولة أخرى حتى تزداد أهمية إستمرار حكومة تلك الدولة ويصبح التركيز على الحيلولة دون حصول أي تغيير سياسي داخلي يكون من شأنه تهديد التحالف، ولأجله إنساقت الولايات المتحدة إلى دعم حكومات طاغية أو غير شرعية ولا شعبية لكي تضمن عدم حدوث مثل هذا التغيير، وكذلك وبصورة حتمية فإن المساعدات الإقتصادية والتكتيكية قد أعطيت على أساس تمييزي مناطة بإعتبارات إستراتيجية قصيرة المدى أكثر من أهداف الرفاهية البعيدة.

المحور الثاني: التحالفات الدولية ضد التنظيمات الإرهابية المهدّدة للأمن الدولي: التحالف الدولي ضد تنظيم (داعش) الإرهابي ـ دراسة حالة

يمرّ اليوم الأمن الدولي وللأسف بمرحلة حرجة، فمنذ هجمات الحادي عشر من سبتمبر عام 2011 التي إستهدفت الولايات المتحدة، جرى تغيير الأجندة الأمنية العالمية من قبل الحرب على الإرهاب والنزاعات المرتبطة بها وأصبحت رهينة لديها، غير أنه بالمقابل حدث عدد من الأمور الإيجابية التي لا يمكن إغفالها أو التغاضي عنها، اذ نلاحظ أن ثمة إعترافاً اليوم بأن التحديات العالمية التي تواجه البشرية من قبيل حماية البيئة، والصحة العالمية، والتنافس على الموارد، والإندماج أو التهميش، وظاهرة الهجرة تشكل رهانات كبرى بالنسبة لمستقبل البشرية.

الأمن الدولي في تغير مستمر فالتهديدات التي تميزت بها القرون الوسطى في أوربا تختلف إختلافاً جذرياً عن التهديدات التي شهدتها أوربا خلال القرن العشرين.

ولكن مع ذلك، لا بدّ من إعادة النظر في الطريقة التي يراد بها في كثير من الأحيان التعامل مع هذه الرهانات، اذ تُقترح علاجات عسكرية للتعاطي مع هذه التحديات الأساسية، وعليه، فيمكن القول إننا إنتقلنا، على ما يبدو، من ظاهرة عولمة المسائل الأمنية وهو ما شكل تقدماً إلى اتجاه جديد اليوم نحو عسكرة المشاكل العالمية وهو ما يشكل تراجعاً، ذلك أنه إذا كانت تأثيرات إنعدام الأمن يمكن أن تشكل موضوع إجماع، فإن اللافت هو أنه لم يعدّ هناك تفكير في الأسباب، إذ يلاحَظ أن هناك في كثير من الأحيان رغبةً في تقديم إجابة أمنية على مشاكل هي في الأصل سياسية[18].

(18) جهاد عودة: النظام الدولي، مصر، دار الهدى، ط1، 2005، ص59.

وبما إن الأمن الدولي في تغير مستمر فالتهديدات التي تميزت بها القرون الوسطى في أوربا تختلف إختلافاً جذرياً عن التهديدات التي شهدتها أوربا خلال القرن العشرين لاسيما خلال الحرب العالمية الأولى، وكذلك تختلف عن تهديدات الحرب العالمية الثانية والحرب الباردة أخذت منحى آخر، أمَّا حقبة ما بعد الحرب الباردة فقد شهدت إنهيار الإتحاد السوفيتي وتفرد الولايات المتحدة بالتحكم في النظام الدولي، التهديد الذي برز خلال حقبة ما بعد الحرب الباردة هو تنامي التيارات الإسلامية الأصولية المتطرفة، لا سيّما بعد إحداث الحادي عشر من أيلول سبتمبر عام 2001، اذ أصبحت

التيارات الأصولية المتشددة العدو الأول للولايات المتحدة والعالم، وبرز ذلك جلياً من خلال سلسلة من التفجيرات التي تبنتها تلك الحركات المتشددة، وبرز حينها تهديد جديد للأمن وهو ما عرف بالإرهاب الدولي[19].

وفي الحقيقة ان بروز التيارات الدينية المتشددة بدأ بشكل فعلي في عدد من البلدان الإسلامية التي بدأ التطرف يدب في عدد من مفاصلها، فالتغيير الذي شهدته إيران عام 1979، عقب إنهيار النظام الملكي وإستبداله بنظام جمهوري إسلامي، فضلاً عن بروز حركات أخرى كان منطلقها الاول هو محاكاة الثورة الإيرانية التي حدثت عام 1979 في إيران، والتي تنتمي إلى مذاهب إسلامية مغايرة بأهمية إثبات ذاتها على الساحة الدولية كما فعلت الثورة الإسلامية في إيران[20]، ومن هنا كانت الإنطلاقة لأغلب حركات الأصولية الدينية في المنطقة، وبدأ حينها سباق إثبات الذات بالنسبة للعديد من الحركات، فأثر ذلك على الأمن الدولي، وتعرضه جراء تلك التغييرات الجذرية إلى التهديد من جهات جديدة، لا تمتلك أغلب دول العالم سبل التعامل معها بالطرق الصحيحة، لأن التهديد في تلك الحالة مختلف ولا يعمل بصورة مباشرة، بل أصبح التهديد غير معلوم الهوية والمنطقة الجغرافية، اذ أصبح من الصعوبة جداً التكهن بنوعية التهديدات وإشكالها التي من الممكن أن تستهدف العديد من الدول.

ومن بين هذه التهديدات (داعش) التي تمّ إختيارها على عدّ أنها لم تكن مجرّد حركة إرهابية متطرّفة، بل إنها شبكة واسعة ومصبٌ لتيارات وجماعات إرهابية مختلفة، لا سيّما وقد إستقطبت عناصر شبابية من بلدان بعيدة سواء في أوروبا أم أمريكا أم أفريقيا، الأمر الذي جعلها حركة عالمية عابرة للحدود والقارات. إنها شكلٌ من أشكال تحالف إرهابي دولي خارج نطاق الجغرافيا، وإذا كان عدد من القوى لم يستشعر خطرها، إنْ لم يكن الإستفادة منها وتوظيفها في الصراع، فعلى الأقل غضّ النظر عنها، لكنها شعرت بخطرها الحقيقي بعد أن وصلت نيرانها إلى عقر دارها، وقد دفع ذلك إلى إستصدار قرارات دولية من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لتحريمها وتجفيف منابعها ومواردها المالية وملاحقة أعضائها[21].

وبعد إحتلال الموصل في 10 يونيو (حزيران) 2014 إستوجب الأمر تشكيل

(19) أُنظر :محمد إسماعيل، من القاعدة الى (داعش)... تحولات واسعة في مشهد العنف، مجلة السياسة الدولية، العدد 201، (القاهرة: مؤسسة الأهرام للدراسات، يوليو2015)، ص (166–169)

(20) مارتن غريفيش وتري أوكالاهان: المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، (ترجمة مركز الخليج للأبحاث، دبي، ط1، 2008)، ص79.

(21) يعد تنظيم جماعة المسلمين والذي عرف إعلامياً (التكفير والهجرة) اول تنظيم إرهابي تكفيري في مصر بقيادة شكري مصطفى في منتصف الستينات من القرن المنصرم، ثم تلاها (تنظيم الجبهة الإسلامية العالمية لقتال اليهود والصليبين) في فبراير عام 1998، التي كانت القاعدة الأساس لتنظيم قاعدة الجهاد بقيادة (اسامة بن لادن)، للمزيد راجع :د. وحيد عبد المجيد، الإرهاب بين الإعلام الحمر.... والرايات السود، مجلة السياسة الدولية، العدد 201، (القاهرة: مؤسسة الأهرام للدراسات، يوليو 2015)، ص43
كذلك انظر: د. شذى عبد الوهاب، تطور مقاربات الحدود من الإقتصاد الى الأمن، ملحق مجلة السياسة الدولية، العدد 201، (القاهرة: مؤسسة الأهرام للدراسات، يوليو 2015)، ص6.

تحالف دولي لمواجهة (داعش)، ودعت الولايات المتحدة إلى التعاون والتنسيق العسكري والإستخباري والأمني للتصدّي لها، وإنضمّ إلى هذا التحالف الدولي نحو 60 دولة منها (الولايات المتحدة الامريكية، استراليا، بلجيكا، كندا، الدنمارك، فرنسا، هولندا، المانيا، أيطاليا، اسبانيا)، والسبب في الإنضمام هو إدراك الدول المتحالفة بان الأمن الدولي لأية دولة في عالمنا المعاصر سواء أ كانت متقدمة أم نامية قضية مركزية تحتلّ هرم الأولويات الإستراتيجية نتيجة التداخل في المصالح وسرعة التغير، فضلاً عن التأثر والتأثير[22]، إلّا أن هذا التحالف لم يكن شاملاً، ولهذا السبب، وبعد حين، راجت فكرة قيام تحالف رباعي في مقدمته روسيا وبمشاركة إيران (المستبعدتان من التحالف الدولي)، فضلاً عن العراق وسوريا، وهما الدولتان الأكثر تضرّراً من (داعش)، علماً بأن إيران وروسيا هما حليفتان لسوريا، إلّا أن الدعوة إلى التحالف الرباعي أغضبت واشنطن التي ترتبط مع بغداد بإتفاقية الإطار الإستراتيجي الدولي (SfA) الموقعة في عام 2008 فطلبت حينها من رئيس الوزراء العراقي(حيدر العبادي)عدم مشاركة الروس في عمليات قصف (داعش)، إلا أن الحكومة العراقية عدّت التحالف ليس أكثر من ''خلية إستخبارية'' لتبادل المعلومات بخصوص داعش والإرهاب الدولي[23].

(22) د. منعم صاحي العمار، شيماء تركان صالح، الامن الوطني العراقي ومكافحة الاهاب دراسة في اشكالية الادارة، مجلة دراسات دولية، العدد 61، (بغداد: مركز دراسات الدولية – جامعة بغداد، 2015)، ص28.

(23) Clint Watts http://www. fpri. org/contributors/clint-watts, ISIS on the March, foreign policy 16June 2014.

كان من المتوقع أن تكون نتائج التحالف الدولي أكثر عمقاً وأسرع أثراً في القضاء على (داعش)، ولكن على الرغم من إنقضاء عامين تقريباً على قيامه، فلا يزال (داعش) يهيمن على أراضي شاسعة من الأراضي العراقية (الموصل)، حتى وإن لحقت به خسائر غير قليلة، لا سيّما مؤخراً عند تحرير مدينة الرمادي. وهناك قوى عراقية وبالتحديد الحشد الشعبي، تشكّك بدوره، بل وبرغبته في القضاء على (داعش)، وأحياناً يتهم لا بالتقاعس فحسب، بل بتسهيل مهمات (داعش)، سواء بقصف مواقع صديقة، وتقول إن هذا تكرّر أكثر من مرّة، أو برمي مساعدات من الجو لمناطق يسيطر عليها (داعش)، عن طريق الخطأ.

في الحقيقة نحن نؤيد مع ما وصف من عدد من المحللين السياسيين بانها لعبة جيبولتيك، وتبادل ممكنات القوى دولية ولكن في الشرق الأوسط، طالما بدت الوسيلة والمهمة جاهزة.

لو حلّلنا أهداف التحالف الرباعي، سنراها لا تختلف كثيراً عن أهداف التحالف الدولي وأهداف التحالف الإسلامي، والمقصود القضاء على (داعش)، حسبما هو معلن، لكن ذلك ليس كافياً، فالأهداف السياسية وبالتداخل مع ظروف الصراع الدولي، ولا سيّما ما بعد (داعش) هي الأساس، ولهذا تمّ إستبعاد روسيا، والأمر ليس بعيداً عن علاقة ذلك بالنزاع مع أوكرانيا ونصب صواريخ أمريكية على حدودها في عدد من بلدان أوروبا الشرقية، والخلاف الأمريكي ـ الروسي يؤشّر لإحتمالات عودة الحرب الباردة، ولا سيما في منطقة الشرق الاوسط، فروسيا شأنها في ذلك شأن الولايات المتحدة الأمريكية تستخدم قضية مكافحة الإرهاب في الشرق الأوسط، ومنها محاربة تنظيم (داعش) إستخداماً سياسياً، وهو ما تمّ التصرّيح به على لسان وزير خارجيتها لافروف بأنها لن تسمح الإطاحة بالنظام السوري، فموقفها داعم للنظام السوري منذ إندلاع الأزمة السورية، وقدمت وساطتها مستضيفة جلسات حوار بين هذه الأطراف والنظام السوري، وان لم تسفر عن أيه نتائج.

أن إنخراط روسيا في الحملة الدولية لمواجهة (داعش)، مرده بالتأكيد السعي لتحقيق أهدافها في المنطقة العربية.

في الحقيقة أن إنخراط روسيا في الحملة الدولية لمواجهة (داعش)، مرده بالتأكيد السعي لتحقيق أهدافها في المنطقة العربية، وأهم هذه الأهداف هو دعم نفوذها في المنطقة الذي كان تقلّص كثيراً بفعل ثورات الربيع العربي، وانه في ضوء عزلتها بسبب نزاعها مع اوكرانيا، قد تساهم مشاركتها في تغيير هذا الموقف، ولهذه الأسباب رمت ثقلها في المعركة لمواجهة (داعش) والجماعات المسلحة، في حين أن القوى الأساسية في التحالف الدولي تضع ذلك شرطاً للتسوية في سوريا، وإن تغيّر عدد من الأولويات بعد دخول الروس.

كما إن توتّر العلاقات الإيرانية ـ السعودية، بعد الهجوم مؤخراً على القنصلية السعودية في مشهد وسفارتها في طهران قاد مجدداً إلى صراع تحالفات إقليمية ودولية، اذ تطور الموقف مما أدى إلى قطع العلاقات بين البلدين وهو ما حذت حذوه دولاً خليجية وعربية أخرى كالإمارات العربية المتحدة[24].

(24) Peter tomsen, the Good war?: whatwent wrong in Afghanistan-and how to make it right, foreign policy, November-December, 2014, p48

وبما إن التنافس بين المحاور أصبح على أشدّه، وخير دليل على صحة كلامنا اذ قامت الولايات المتحدة الأمريكية وبعد التدخل الروسي في سوريا

بقصف مكثّف لـ (داعش)، وذلك لتبعد الروس من الظهور بمظهر المتصدّي الأساس لـ (داعش)، والأمر لا يتعلق بالعراق فحسب، بل طلبت من حلفائها بما فيهم أطراف معارضة للحكم في سوريا، التوجّه ضد (داعش) لأنه يمثل الخطر الأكبر. وقد لا يكون بعيداً عن هذا المشهد إسقاط تركيا طائرة روسية على الحدود السورية – التركية، لأنه حسب قولها إن القصف الروسي إستهدف جماعات معارضة من التركمان وليس مواقع (داعش).

وبما إن أهداف التحالف الدولي لا تتطابق مع طموح المملكة العربية السعودية، فقد لجأت إلى تأسيس التحالف الإسلامي، الذي أعلن عن قيامه بقيادتها التي تتمتع بنفوذ إقليمي كبير سياسي ومالي وعسكري، وكان ذلك بمثابة مفاجأة سياسية من العيار الثقيل، اذ ضمّ هذا التحالف نحو 34 دولة غالبيتها من أعضاء التحالف الدولي، بما فيها السعودية نفسها[25].

(25) د. عزت سعد السيد، بين التوسع الاهابي والتمدد الايراني: السياسة الروسية وامن الشرق الاوسط، مجلة السياسة الدولية، العدد 201، (القاهرة: مؤسسة الاهرام للدراسات، يوليو2015)، ص (110 – 111).

كما أرسلت السعودية قبل دخولها اليمن قواتها نحو المنامة لقمع حركة احتجاج عارمة شهدتها البحرين، لشعورها بأن نجاحها لا يقضي على نظام حليف وعضو في مجلس التعاون الخليجي فحسب، بل يهدّدها بالصميم، وفي كلا الحالين في البحرين واليمن كانت السعودية تتخوف من تنامي النفوذ الإيراني في المنطقة، وهو ما عبّرت عنه إزاء موقفها من الملف النووي الإيراني، لاسيما وإن نفوذ طهران كان يمتد إلى العراق وسوريا ولبنان وفلسطين، ولذلك فإنها بالتدخل بالبلدين استهدفت وضع حاجز خليجي بوجه التمدّد الإيراني، على الرغم من أن الجبهة الخليجية غير موحّدة بالكامل، لكن النفوذ السعودي يشكل القطب الأساس لمجلس التعاون الخليجي، وهو ذاته شكّل المحرّك الرئيس للتحالف الإسلامي[26].

Kori Schake http://foreign (26) policy. com/voices/ schake, ISIS Is Winning http:// www. foreign policy. com/ articles/ 2014/ 07/ 09 /isis_ is_ winning_ social_ media_hashtag_diplomacy: Why is a barbaric medieval caliphate so much better at social media than Washington? foreign policy JULY 9, 2014, p48.

في الحقيقة لقد إقتحمت (داعش) نمط حياة الناس، وهي تريد فرض طريقة عيش تتناقض على ما إعتادوا عليه من فهم ميسّر ومبسّط ومتسامح للإسلام. وبهذا المعنى فإن مثل هذا التهديد للمجتمعات يمتدّ إلى الدين وتعاليمه بتشويهها وإظهارها لصيقة بالوحشية والعنف والإرهاب، لاسيما محاولات غسل أدمغة عدد من الشباب ودفعهم للقيام بعلميات انتحارية، وهكذا أخذ يستقرّ في أوساط غير قليلة في العالم، إن العرب والمسلمين هم من أنتج (داعش) وهم المسؤولون عنها، وإنْ كان مثل هذا الأمر جزءاً من صناعة إعلامية غربية.

وحين يمتدّ التهديد إلى الأمن وبدوره يهدّد الإستقرار، فالمسألة لا تبقى بحدود فكر متطرّف أو تكفيري فحسب، لأن ذلك إنتقل إلى الفعل، لاسيما بغزو وإحتلال محافظات ومناطق شاسعة بزعم إقامة الخلافة، وهو الأمر الذي سيترك تأثيره في التنمية والتقدّم، اذ ستضطر الدولة مهما كانت لتسخير كامل إمكاناتها العسكرية والإقتصادية لمواجهة هذا الخطر، وهذا يعني أن البلاد ومواردها ستتّجه نحو العسكرة وسيؤثر ذلك في حالة الإستقرار، بفرض حالة الطوارئ، وبسبب (داعش) وقبلها القاعدة والمزاعم بمحاربة الإرهاب الدولي، جاء التدخل الخارجي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية للبحث في وسائل جديدة قادرة على فهم مطالبها وإستراتيجيتها لمكافحة الإرهاب، وما إتّباعها إستراتيجية عقد التحالفات الأمنية لعام 2002 إلّا دليل على صحة كلامنا[27]، وهو الأمر الذي يمكن مشاهدته على نحو جلي في العراق وأفغانستان، وفيما بعد في ليبيا وسوريا واليمن.

(27) للمزيد انظر: د. بهاءعدنان السعبري، الرؤية الامريكية للتحالفات الدولية بعد احداث 11 ايلول 2001، مجلة دراسات دولية، العدد 57، (بغداد: مركز دراسات الدولية – جامعة بغداد، 2014) ص187

كما إن ما تقدم قد يكون أيضا ستاراً دخانياً يخفي السعي نحو أهداف إخرى أقل قيمة كإختفاء هذه الدول كقوة مؤثرة في السياسة العالمية، كما ان النجاح السياسي البعيد المدى للدول المشاركة ضد إرهاب (داعش) تعتمد على شرعية او عدم شرعية الممارسات التي تقوم بها، كالإعتماد على التحالفات الدولية، قدر إعتمادها على القوة العسكرية وجمع المعلومات الإستخبارية وعمل قوات الأمن[28]، وهذا يعني أن إتّباع سياسة التحالفات وتغيّر عقيدة التحالفات من دفاعية الى هجومية سبيل لمواجهة التهديدات الإهابية، ولا سيّما داعش هو الحل الأفضل لإحلال الأمن الدولي.

(28) John Hudson http://www. foreignpolicy. com/profiles/John-Hudson, Obama Administration Trashes Baghdad for Ignoring Warnings About ISIS http:// thecable. foreignpolicy. com/ posts/2014/07/23/ obama_administration_trashes_ baghdad_for_ignoring_ warnings_about_ isis, foreign policy, JULY 23, 2014, p43.

الخاتمة :

يتّضح مما تقدم، وفي ضوء قراءتنا للعديد من المراجع حول موضوع الدراسة الى التوصل لعدة حقائق، سيتمّ تناولها من الباحثين، وعلى الشكل الآتي :

1. أفرز الوضع الدولي بعد الحرب الباردة تحولات هامة واقعياً ونظرياً، ساهمت في بلورة مفاهيم ورؤى جديدة لظواهر العلاقات الدولية، فلم تعد هذه الأخيرة تقتصر على دراسة وتحليل سلوكيات الوحدات السياسية وحسب، وإنما إمتدت لتشمل دراسة فواعل من غير الدول، كنتيجة لحجم التأثير في ظواهر وقضايا العلاقات الدولية، كبروز ما يعرف

بالتهديدات الأمنية الجديدة التي تتميز بإمتدادها عبر القارات وسرعة إنتشارها وصعوبة التحكم في أطرافها وفواعلها، كما يصعب على الدولة بمفردها مقاومتها، وهو ما أدى لضرورة تكثيف جهود التعاون الدولي لمواجهتها، ولأجله عُدّت التحالفات الدولية إحدى المظاهر المعاصرة ونتيجة من نتائج البيئة الدولية المعقدة وغير المستقرة، اذ لم تكن الحاجة إليها في الماضي كما هو الحال في الحاضر.

2. إدركت الدول على مر التاريخ دور التحالفات الدولية في تحقيق العديد من الأهداف بأقلَّ تكلفة وبمدة زمنية موجزة إنطلاقاً من أن الأمن الحقيقي للدولة ينبع من معرفتها العميقة للمصادر التي تهدّد مختلف قدراتها ومواجهتها، لإعطاء الفرصة لتنمية تلك القدرات تنمية حقيقية في المجالات كافة سواء في الحاضر أم المستقبل

3. لم يعد مفهوم المواجهة السلبية بين الدول مقبولاً في المجتمعات الحضارية، وإنَّما إحلال التحالف سبيلاً لتلبية متطلبات الدول المتحالفة.

4. وعي معظم الدول لحجم المخاطر التي تتعرض لها من الدولة او الدول المعادية لها، ولأجله تحوّل الإنخراط في مسار التحالفات سبيلاً لطرح إختيارات إستراتيجية وعلى نحو مستقل.

5. إنَّ زيادة الدور الدولي للتحالف الدولي ضد (داعش) عُدَّ الأنسب في ظل ظروف الواقع الحالي، والأجدر بتكوين حال جديد يعين على صياغة مستقبل دولي يتيح وضعاً أفضل لدور التحالف الدولي في النسق الدولي، وبأسلوب أقلَّ كلفة إستراتيجية، وأكثر قدرة على إحداث نقلات إستراتيجية لتعزيز إستدامة التحالف الدولي في النظام الدولي المعاصر.

6. أعطى عدد من الدول العربية ومنها العراق نموذجاً صارخاً لإخلال الرؤى الأمنية الجامعة، الأمر الذي جعل من واقعه الآن من تفتت في وحدته الوطنية خياراً واقعياً لا سيَّما عندما يغلف بنتائج الديمقراطية.

إسرائيل وداعش (رؤية إستراتيجية في التوافق والتوظيف)

م. د. سهاد إسماعيل خليل*
باحثة وأكاديمية من العراق

* كلية العلوم السياسية/ جامعة النهرين

المقدمة

الذي نعيشه اليوم يذكرنا بعملية سابقة، قامت بها الدول الكبرى في مطلع القرن العشرين من أجل تكريس هيمنتها عبر خلق الكيان الصهيوني المتكون من مجموعة عصابات تحمل فكراً إجرامياً متوحشاً، فقد شهد مطلع القرن الحادي والعشرين وتحديداً إثر إحتلال العراق خَلْقً وتنمية تنظيم جديد يحمل ذات المنطلقات والممارسات العدوانية بأطر فكرية مختلفة، بهدف تكريس الهيمنة للولايات المتحدة الأميركية، وإعادة هندسة وترتيب المنطقة العربية بما يتلاءم ومتطلبات الإستراتيجية الأمريكية، كما كان إنشاء إسرائيل في العمق الإستراتيجي العربي ضمانة للهيمنة البريطانية في المنطقة العربية آنذاك.

هذا التشابه بين اليوم والأمس يثير فينا تساؤلات، هل ما حصل في العراق بعد عام 2003 هو المرحلة الأولى من إعادة ترتيب المنطقة العربية، والتغيير في مصر وليبيا وتونس (دول الربيع العربي) هو المرحلة الثانية؟، وظهور تنظيم داعش والحرب في سوريا إحتلال أجزاء واسعة من الأراضي العراقية هي المرحلة الثالثة ؟ ممّا يعرف اليوم بخلق الفوضى الخلاقة. وهل العراق ضرورة إستراتيجية بالنسبة لإسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية في إعادة هيكلة المنطقة العربية جيوبولتيكا واستراتيجيا؟

إشكالية البحث

تنطلق إشكالية البحث في محاولة فهم وإستيعاب الحراك الإستراتيجي الإسرائيلي الإقليمي في ظل حالة الفوضى الشاملة والناشئة كنتاج طبيعي

لظهور تنظيم ما يعرف بالدولة الإسلامية (داعش) الإرهابي وسيطرته على أجزاء واسعة من الأراضي العربية، وتوجيه تهديد مباشر للدول العربية الأخرى، وتهديد غير مباشر للأمن والسلم الدوليين. وفي ضوء مجريات الأحداث نجد هنالك ترابطاً وتوافقاً بين إسرائيل وتنظيم داعش من حيث النشأة والأهداف مع بعض الخصوصية لكليهما. مع إتاحة هامش من الفرص وزخم في توظيف تلك الفرص لصالح تحقيق المصالح الإسرائيلية في المنطقة العربية.

فرضية البحث

من بديهيات علاقات الترابط والتوافق بين متغيرات أية دراسة هو وجود علاقة بين الفعل والإستجابة للفعل، تسعى إسرائيل إلى بناء دولتها الكبرى وتحقيق مشروعها العالمي وفق رؤية إستراتيجية تبنتها من النشأة إلى يومنا هذا تعتمد بالدرجة الأساس على توظيف المتغيرات الإقليمية والعالمية مع إمكانية عالية للإستجابة الكفوءة لهذه المتغيرات، فكان ظهور تنظيم ما يعرف بالدولة الإسلامية وتقاربه الضمني مع إسرائيل في النشأة والأسلوب والأهداف (تكوين دولة إسرائيل الكبرى، تكوين دولة الخلافة الإسلامية)، برهنت على مدى القدرة العالية للتفكير الإستراتيجي الإسرائيلي للتعامل مع هذا المتغير وتحويل مسارات التهديد إلى فرص إسرائيلية تتيح لها تحقيق الأهداف المنشودة.

منهج البحث

تمّ الإعتماد على عدد من المناهج العلمية، فقد كان أهمها المنهج التحليلي لتحليل المعلومات ودراسة المتغيرات والأحداث والتطورات لموضوع البحث. والمنهج المقارن لتحديد أوجه الترابط والتوافق بين إسرائيل وتنظيم الدولة الإسلامية (داعش).

المحور الأول: التغير في الإستراتيجية الإسرائيلية تجاه المنطقة العربية

تتميز الإستراتيجية الإسرائيلية عن بقية الإستراتيجيات العالمية التي تنشغل في وضع إستراتيجيات لمواجهة التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المحتملة لتطورها ولشبكة علاقاتها الداخلية والخارجية، فإن الإستراتيجية الإسرائيلية تنفرد بمسألة أخرى إلى جانب بناء وصياغة استراتيجيات تواجه

فأن الإستراتيجية الإسرائيلية تنفرد بقضية (الوجود في حد ذاتها).

التحديات والمتغيرات والتطورات على الأصعدة كافة، فأن الإستراتيجية الإسرائيلية تنفرد بقضية (الوجود في حد ذاتها) إذ لا تربط إسرائيل بين التطورات الكبرى في شبكة الحياة الدولية وبين إنعكاساتها على الأنساق الفرعية في الدولة والمجرات الدولية، بل تقفز إلى أثر ذلك في «بقائها ووجودها كدولة»، فالعالم مشغول بالنمو والتطور بينما تنشغل إسرائيل إلى جانب ذلك بمسألة البقاء، التي تشكّل الهاجس الأمني الأساس في التفكير الإسرائيلي والإستراتيجية الإسرائيلية. فضلاً عن التطور المطرد في عدد السكان في فلسطين الذي يعدّ تهديداً مباشراً للأمن الإسرائيلي، والتغيرات والتطورات في سوريا، وتغيير الحكم في مصر وما نتج عنه من إختلالات أمنية، وتطور العلاقات الإقليمية التركية ـ الإيرانية، والعلاقات الإيرانية الدولية ـ الإتفاق النووي ـ والعديد من المتغيرات الإستراتيجية[1]. ومن هنا كان محور الإستراتيجية الإسرائيلية هي الإستراتيجية الأمنية وهذا ما أكده اللواء (يسرائيل طال) بقوله: «إن الفحوى الكامل لعبارة أمن في حالتنا يطابق مفهوم الوجود عموماً. . فإستراتيجيتنا لا تتقرر من نسب القوى وحدود القوة بل أيضا الأهداف القومية التي تستطيع إسرائيل أن ترسمها لنفسها. . وفوق كل شيء من الحافز لدينا فقوة الحافز تتناسب طردياً مع مدى حيوية المصلحة الفردية والقومية. وعند تفحص نظرية الأمن القومي التي وضعها ديفيد بن جوريون أول رئيس وزراء إسرائيلي منذ أكثر من خمسين سنة، أرادت أن تجيب على سؤال مصيري لإسرائيل، وهو كيفية تحقيق الأمن لشعب قليل العدد، يواجه بيئة عربية معادية. وفي معظم الحالات، أخذ بن جوريون في الحسبان قلة سكان إسرائيل وديموجرافية السكان مقارنة بالشعوب العربية، ومساحتها الضيقة ومواردها المادية المحدودة. وهو ما دفعه الى وضع مبدأين شَكَّلَا ركائز نظرية الأمن القومي، هما أن كل الشعب هو جيش (الشعب المسلح)»[2]. من هنا تتضح أن الإستراتيجية الإسرائيلية بُنِيت على أساس إستراتيجية أمنية نتيجة لنشأتها غير الطبيعية في المنطقة وشعورها الدائم بأنها مهددة وعرضة للخطر، ولإدراكها أن بناء (إسرائيل الكبرى) لا يتمَّ إلَا من خلال تحقيق الأمن.

(1) وليد عبد الحي، التحديات الإستراتيجية للفكر الصهيوني، على الرابط الالكتروني الآتي: aljazeera.net/ar/issues.

(2) نقلا عن: جمال عبد الهادي، قراءة في فكر علماء الإستراتيجية: كيف تفكر إسرائيل، دمشق، دار الوفاء، 2007، ص45.

وبحكم إدراك إسرائيل حقيقة أن مختلف الظروف الدولية والإقليمية والمحلية المحيطة بصراعها مع العرب لا تسمح لها بقدر زمني كبير من حرية العمل

العسكري المؤدي إلى تحقيق توسعات إقليمية عديدة، لذا فإن إسرائيل تحرص على توظيف الجوانب كافة في القوة ولا سيّما المناورات الدعائية والسياسية كما هو الحال في توظيف ما يعرف اليوم (بالإرهاب الإسلامي) لتحصل على تأييد قوى دولية مختلفة وتحييد قوى أخرى وشل فاعلية القوى المؤيدة للعرب وإضعافها لتتيح لنفسها قدراً معقولاً من حرية العمل. لذا عملت إسرائيل على اللجوء إلى إستراتيجية أمنية قادرة على توفير الأمن وفي نفس الوقت على نقل الصراع من بُعده القتالي إلى التصارع الفكري ـ العقائدي بتوظيف مخرجات نظرية صِدام الحضارات.

تأثرت الإستراتيجية الإسرائيلية بتغيير البيئة السياسية في العقدين الأخيرين بفعل عدد من العوامل التي غيرت الواقع السياسي والعسكري في المنطقة.

تأثرت الإستراتيجية الإسرائيلية بتغيير البيئة السياسية في العقدين الأخيرين بفعل عدد من العوامل التي غيرت الواقع السياسي والعسكري في المنطقة منها إنهيار عدد من الركائز التي قامت عليها الإستراتيجية الإسرائيلية فلم يعد العمق الإستراتيجي الذي حققته (إسرائيل) بإحتلال أراضٍ عربية مجاورة كافياً لمنع وصول التهديدات إلى مواقعها الحيوية، بعد وصول صواريخ حزب الله للمدن والمنشآت الإسرائيلية[3]. والتغير الجوهري في التفكير الأمني الإسرائيلي المتمثل بإنسحاب إسرائيل من جنوبي لبنان دون قيد أو شرط عام 2000 تحت الضغط المباشر للمقاومة وإستهدافها العمق الإستراتيجي لإسرائيل فضلاً عن تطور البرنامج النووي الإيراني وتكنولوجيا الصواريخ البالستية وعمليات الهجرة العكسية وأزمة الهوية الداخلية التي تواجه إسرائيل، ووجود نقاط ضعف طرأت على المؤسسة العسكرية الإسرائيلية بدت واضحة في المواجهة مع حزب الله خلال حرب يوليو/تموز 2006[4].

(3) وليد عبد الحي، مصدر سبق ذكره.

(4) للمزيد انظر: خالد وليد محمود، أفاق الأمن الإسرائيلي.. الواقع والمستقبل، بيروت، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2007، ص ص 105– وما بعدها.

وعليه كان لا بدَّ من إعادة تقييم الإستراتيجية الإسرائيلية تجاه المنطقة العربية ولاسيما بعد التغير الناتج عن التغيرات في المنطقة العربية التي تعرف (بالربيع العربي)، وما نتج عنه أيضا من إنعكاسات على الإستراتيجية الإسرائيلية مما دعا نتنياهو إلى تحديد خمسة مخاطر إستراتيجية تهدد (إسرائيل) خلال محاضرة في (معهد دراسات الأمن القومي) التابع لجامعة «تل أبيب» تتجسد بالسلاح النووي، والصورايخ المتوسطة والبعيدة المدى التي يمتلكها أعداء اسرائيل، وتطور التكنولوجيا والحرب الإلكترونية التي تعرف بـ (السايبر)، وإحتمالية سيطرة الجماعات المتطرفة الإرهابية على

الأسلحة ـ كما حدث في العراق وسوريا ـ، وأخيراً تدفق المهاجرين الأفارقة[5].

كما وحدّد نتنياهو في تصريح نشرته صحيفة «هآرتس»، (14/ 7/ 2013)، سياسة «بلاده» بالقول: «نحن لا نبحث كيف نتحدى أي طرف خلف الحدود، ولكن لن نسمح لأي طرف بالمس بإسرائيل وندعو جميع الأطراف إلى عدم خوض التجربة معنا.. فالواقع من حولنا يتغير بسرعة كبيرة. وهذا الواقع مُتفجّر وديناميكي ويجب أن نعدّ العدة له بشكل مناسب»[6].

أن إسرائيل تتبنى إستراتيجية الفوضى الخلاقة عبر إستراتيجية تفكيك وتركيب وإعادة تشكيل المنطقة وفق رؤى جديدة ونظرتها.

وهنا كان لا بدّ من توظيف إستراتيجية جديدة تتلاءم ومتغيرات البيئة الإقليمية وإعادة إحياء إستراتيجية (التفتيت) من جهة وإستراتيجية (شد الإطراف) من جهة أخرى.

وفي طور ذلك ان الإستراتيجية الإسرائيلية تعتمد على إتجاهين: الأول، رؤية لبنية المنطقة المحيطة بها على الأصعدة والمستويات كافة، خصوصاً الديموغرافية والإجتماعية والثقافية. والثاني: رؤية لأمن الدولة اليهودية وللوسائل التي تعتقد أنها كفيلة بتحقيق هذا الأمن على نحو مطلق، والذي هو غايتها النهائية، «يسهل، تفكيك وإعادة تركيب المنطقة على أسس جديدة مختلفة»[7]. أي وفق ذلك نجد أن إسرائيل تتبنى إستراتيجية الفوضى الخلاقة عبر إستراتيجية تفكيك وتركيب وإعادة تشكيل المنطقة وفق رؤى جديدة تتلاءم ونظرتها للدول العربية إذ ترى أنها بالأساس: الدول العربية نتجت عن صدفة تاريخية ولضرورات سياسية في ذلك الوقت، أمَّا الإتجاه الثاني فيرى أن أمن إسرائيل لا يتحقق بالقوة العسكرية فقط وإنما بضرورة وجود إستراتيجية شاملة تنمّ عن تفكير إستراتيجي يتلاءم وتطورات المرحلة الآنية وبرؤية مستقبلية تتوافق وتطلعات إسرائيل الكبرى[8].

لذا كان لا بدَّ من إحياء ما يعرف بإستراتيجية (ينون)، التي تعدّ إستمراراً للسياسة البريطانية في الشرق الأوسط، وقد تبنتها (إسرائيل) فيما بعد لضمان تفوق إسرائيل في المنطقة التي تقتضي إعادة تكوين البيئة الجغرافية السياسية للدول المحيطة بإسرائيل وبلقنتها – إي تقسيمها نسبة لما حصل لدول البلقان من تقسيم – لتحويلها إلى كنتونات أصغر وأضعف، وقد نشرت العديد من

(5) هيثم محمد أبو الغزلان، إسرائيل بين المخاطر الإستراتيجية والوضع المستقر، 2013، على الرابط الالكتروني الآتي: http://www.wahdaislamyia.org/issues/142/hgazlan.htm

(6) المصدر نفسه.

(7) حسن نافعة، قراءة جديدة في أوراق قديمة، الإستراتيجية الصهيونية لتفتيت العالم العربي، على الرابط الالكتروني الآتي: http://www.haqaeq4u.com/index.php/motafareghat/201

(8) حسن نافعة، الإستراتيجية الصهيونية لتفتيت العالم العربي، 2014، على الرابط الالكتروني الآتي: http://www.achr.eu/art1089.htm

المجلات والنشرات العلمية الرسمية وغير الرسمية خطط تتابع تطورات خطة ينون»[9].

(9) المصدر نفسه.

وعلى الرغم من الفشل في إضعاف لبنان وتقسيمها بفضل صمود المقاومة اللبنانية ونجاحها في إسقاط معاهدة مايو 1983 التي أعاقت تنفيذ هذه الإستراتيجية ـ ولو مؤقتاـ)[10]. إلا أن البيئة الإستراتيجية الإقليمية وما آلت إليه من تطورات دفع دوائر التفكير الإستراتيجي الإسرائيلي إلى إعادة إحياء هذه الإستراتيجية ولاسيما بعد إحتلال العراق والفوضى في الدول العربية ولا سيّما مصر وإستثمار قضية دارفور وتقسيم السودان عوامل شجعت (إسرائيل) على إستثمار هذه الفرصة، ودفعت بإتجاه تفعيل إستراتيجيات تفتيت المنطقة العربية في ظل ما آلت إليه الأوضاع العربية من فوضى سياسية وأزمات إقتصادية وتناقضات إجتماعية حادة قد تساعد إسرائيل على تحقيق هذه الإستراتيجية، إذا ما علمنا أن أولى أساليب تنفيذ هذه الإستراتيجية هو تعزيز التناقضات الإجتماعية والعمل على تفتيت المجتمعات العربية بإذكاء الطائفية العرقية والدينية، وزيادة حدة الأزمات السياسية والإقتصادية.

(10) للمزيد انظر: إسرائيل حاشاك، سايكس بيكو 2016 خرائط تقسيم المنطقة بين الواقع والأساطير، 2015، على الرابط الالكتروني الآتي: http://www.sasapost.com/sykes-picot/

المحور الثاني: التوجه الإستراتيجي الإسرائيلي حيال العراق

أكد وزير الأمن الإسرائيلي السابق «آفي ديختر» أن هدف إسرائيل الإستراتيجي «هو عدم السماح للعراق أن يعود إلى ممارسة دور عربي وإقليمي، مبيناً أن العراق تلاشى كقوة عسكرية وكبلد متحد وأنّ تحييده عن طريق تكريس أوضاعه الحالية يشكل أهمية إستراتيجية للأمن الصهيوني». وقال ديختير في محاضرة ألقاها في إحدى مراكز الأبحاث الإستراتيجية ونقلت نصها صحيفة «الجيورزاليوم بوست» المحلية «إننا قد حققنا في العراق أكثر مما خططنا له وتوقعناه»[11].

(11) المصدر نفسه.

إذ يشكل العراق التحدي الإستراتيجي الأخطر بالنسبة (لإسرائيل) لما يتمتع به من مكانه مهمة في العقلية الصهيونية والفكر العقائدي اليهودي وما ترسخ في العقيدة اليهودية من النصوص والأناشيد الدينية[12]. إذ شكل العراق هاجساً أمنياً للمفكر الإستراتيجي اليهودي الذي دائماً يعيد إلى الأذهان وكما أورد التلمود ذكر الإخراج الأول وخراب الدولة اليهودية على يد (نبوخذ نصر)[13]. ونكتفي هنا بالإشارة إلى مثال واحد للدلالة على زرع الكراهية في العقول اليهودية للعراق، فقد إنتشر أحد الأناشيد الكنسية القديمة في مدة

(12) للمزيد انظر الرابط الالكتروني الآتي: http://www. raialyoum. com/?p = 108966.

(13) سامر مؤيد عبد اللطيف، العراق وإسرائيل... بين القطيعة والتطبيع: رؤية في ضوء المعطيات الراهنة والاحتمالات المستقبلية. مركز الفرات للتنمية والدراسات الإستراتيجية، 2014.

الأربعينيات من القرن الماضي في الولايات المتحدة الأمريكية، خلال الحرب العالمية الثانية نشيد مستوحى من قصة وردت في التوراة في سفِر (دانيال)، «ويقصّ هذا النشيد الذي كان يردد على ألسنة الصبية والفتيات في مدارس الأحد قصة ثلاثة أطفال كانوا من سبايا المالك البابلي (نبوخذ نصر) هم (شادراك وميشاك وأبيدنكو) أتوا من أرض (إسرائيل)، وقد أمرهم الملك البابلي بعبادة آلهته فرفضوا، فأمر بوضعهم في المحرقة، فأنجاهم الرب (يهوا) من النار دون أن يصيبهم أي أذى»[14]. فضلاً عن الكثير من النصوص في العهد القديم التي تتكلم عن العراق وما يشكله من تهديد حقيقي للوجود الإسرائيلي. هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن العراق دولة تمتلك وزناً جيوبولتيكياً مؤثراً في المعادلة الإقليمية ومؤثراً في الصراع العربي ـ الإسرائيلي، والعراق في حالة رفض تام للوجود الإسرائيلي قبل وبعد 2003.

(14) المصدر نفسه.

عند النظر إلى طبيعة العلاقة بين كل من العراق و(إسرائيل) نجدها علاقة عدائية في كل جوانبها، فالعراق يعدّ بمثابة القوة الإقليمية المعادية لطموح (إسرائيل) في المنطقة لذلك عملت على إضعاف العراق وخلق مشاكل داخلية وخارجية من أجل إضعاف العراق. فكان التوافق الإستراتيجي الأمريكي ـ الإسرائيلي عاملاً مهماً وحاسماً في إخراج العراق من ساحة الصراع العربي ـ الإسرائيلي.

طبيعة العلاقة بين كل من العراق و(إسرائيل) نجدها علاقة عدائية في كل جوانبها، فالعراق يعدّ بمثابة القوة الإقليمية المعادية لطموح (إسرائيل).

فقد عملت (إسرائيل) على تحقيق أهدافها ومشاريعها المستقبلية، فالتغيرات في العراق كانت عاملاً مساعداً في إحياء التوجه نحو تحقيق شعار (أرض إسرائيل التوراتية) مستثمرة بذلك التوافق الأمريكي الإسرائيلي حيال العراق، فالإستراتيجية الأمريكية ومن أولى أهدافها هو الهيمنة، وبما إن منطقة الشرق الأوسط هي أهم ركائز ديمومة الهيمنة الأمريكية وبما إن (إسرائيل) هي ركيزة ومصلحة ضرورية في المنطقة كان لازماً على الولايات المتحدة الأمريكية أنْ تعمل على الحفاظ على هذه الضرورة وبمختلف الوسائل ومنها إعادة ترتيب منطقة الشرق الأوسط وإعادة رسم الخريطة السياسية وبما يتوافق والمتطلبات الجديدة، وبما يساهم أيضا في حفظ أمن (إسرائيل)[15]. وضمن هذا النسق التراتيبي لن يخرج العراق عن الدور المرسوم له إقليمياً ضمن بيئة إقليمية تعاني التمزق والتشرذم والإختلال في موازين القوى لصالح (إسرائيل) لذا

(15) للمزيد انظر: صبري جرجيس، اليمين الصهيوني، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ـ مركز الابحاث، بيروت، 1978، ص 23 وما بعدها.

من الضروري أن تعمل الولايات المتحدة ولو بخطوات بطيئة وصبر طويل على ترتيب أنماط علاقة بين العراق و(إسرائيل) الأمر الذي سيمكّن اليهود من العودة إلى العراق ومن ثم السيطرة الإقتصادية، عبر توظيف مخرجات العولمة الإقتصادية[16]. فضلاً عن العمل لإعادة إحياء مشروع (اوديد ينون) أو ما يعرف بـ (إستراتيجية التفتيت) وذلك من خلال تقسيم العراق على أسس عرقية ودينية ومذهبية وهذا ما أكدته مجلة (اتلانتك) عام 2008 بنشر خرائط توضّح (تقسيم ينون) للعراق وسوريا، وهذا ما نجده في مشروع بايدن بعدّه الحل الأمثل لمشكلات العراق وفق الرؤية الأمريكية[17].

(16) مأمون كيوان، التغلغل الإسرائيلي في العراق وتداعياته المحلية والإقليمية (1)، مركز التفكير الاستراتيجي، 2016.

(17) مأمون كيوان، التغلغل الإسرائيلي في العراق وتداعياته المحلية والإقليمية (2)، مركز التفكير الاستراتيجي، 2006.

وتذهب بعض الإتجاهات الإسرائيلية إلى القول: إن النظام السياسي الجديد في العراق سيدخل منظومة التسوية السياسية كفاعل رئيس، فهو نظام سياسي جديد في طور البناء غير قادر على مواجهتنا، كما إنه يقع ضمن أهداف الإستراتيجية الإسرائيلية لذا تعمل إسرائيل على التقرب غير المباشر وفق إستراتيجية (الخطوة خطوة) موظفة جملة عوامل داخلية وخارجية في مقدمتها، بناء علاقات وطيدة مع الأكراد ودعم مطالبهم في الإستقلال للتأثير في السياسة العراقية، توظيف المدخل الإقتصادي والإستفادة من عملية إعادة إعمار العراق بشكل غير مباشر أو توظيف مشروع (السوق الشرق أوسطية)[18].

(18) حسن نافعة، الإستراتيجية الصهيونية لتفتيت العالم العربي، 2014، مصدر سبق ذكره.

إلا إن المتابع للسياسة العراقية والمجتمع العراقي لا يجد باباً واسعاً لهكذا إحتمالات في المستقبل القريب، إذ عند دراسة وفهم معطيات الواقع يجد أن فرص بناء نوع من العلاقة مع إسرائيل غير واردة لا على المستوى الشعبي ولا على المستوى الحكومي. ما خلا منطقة كردستان إلا إن العراق ورغم ما يعانيه من مشاكل في مختلف المستويات مازال يشكل أهمية قصوى لدى إسرائيل لها إبعاد دينية وإستراتيجية.

المحور الثالث: المقاربات الإستراتيجية بين داعش وإسرائيل

هذه المرة الثانية وفي أقل من مئة سنة يستطيع تنظيم مسلح السيطرة على مساحة جغرافية تمكنه من حرية العمل والحركة، إذ بعد العصابات الصهيونية وسيطرتها على القرى والمدن الفلسطينية، يعود تنظيم ما يعرف بداعش في السيطرة على جزء من الأراضي العراقية والسورية معلناً بذلك بداية تقسيم جديد كما هو الحال وتقسيم سايكس- بيكو وأنشأ حدوداً قابلة للتمدد تماماً

مثلما فعلت الدول التي توسعت وأقامت الإمبراطوريات في حقب عديدة من التاريخ.

وهي المرة الثانية أيضا تستطيع تنظيمات مسلحة أن تحقّق نوعاً من السيادة على الأرض فقد تميزت الجماعات الصهيونية وتنظيم داعش من تحقيق قدر واضح ومهم من الإكتفاء الذاتي عبر السيطرة على مناطق ذات أهمية إستراتيجية.

عند تحليل طبيعة تنظيم داعش نجد ثمة تقارباً بين قيام إسرائيل وتنظيم داعش وهذا التقارب إتَّضح من خلال المنطلقات الأساسية لكلا الطرفين، الإيديولوجية والعقائدية، الإستراتيجيات (الأهداف والوسائل). وبتفحص التاريخ والظروف التي دفعت بإقامة (إسرائيل) من بريطانيا والذي سبقه تمزيق وتشرذم المنطقة العربية بما يعرف بإتفاقية سايكس بيكو وإحتلال بريطاني لأجزاء واسعة منها، يدفعنا للتساؤل هل ظهور تنظيم داعش هو ضرورة إستراتيجية أمريكية ـ إسرائيلية؟، كما كان ظهور إسرائيل ضرورة إستراتيجية بريطانية آنذاك. وللإجابة عن هذا التساؤل كان لا بدّ من تحليل ظروف نشأة وتطور إسرائيل وإيجاد المشتركات والتوافقات بينها وبين نشأة وتطور ما يعرف بتنظيم الدولة الإسلامية (داعش) من جهة، وبين توظيف المتغيرات الإستراتيجية في البيئتين الإقليمية والدولية من جهة أخرى. وعليه سيتم تقسيم هذا المحور إلى:

أولا: التوافقات الإستراتيجية

عند النظر إلى نشأة وتكوين تنظيم داعش نجد ثمة تقارباً إن لم يكن تماثلاً في النشأة بين ما يعرف اليوم بإسرائيل التي ما هي إلّا مجموعة من العصابات الإجرامية قامت على أساس القتل والتدمير والتهجير للعرب الفلسطينيين من المسلمين والمسيحيين بتبني عقيدة دينية ـ عنصرية تعتمد على مبادئ الصهيونية في صيرورة دولتهم المزعومة في فلسطين، كذا الحال نجد أن ما يعرف بتنظيم الدولة الإسلامية (داعش)[*] إعتمد في نشأته وتطوره على الفكر الجهادي السلفي القائم على مجموعة مرتكزات فكرية أهمها[19]:

1. إعادة الخلافة الإسلامية وتطبيق الشريعة.

2. قيام دولة الإسلام التي تستمد قوتها من فكرة الجهاد الإسلامي العالمي.

(*) إن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام المعروف اختصارا بـ (داعش)، هو تنظيم إرهابي مسلح يتبنى الفكر السلفي الجهادي المتطرف، وانبثق هذا التنظيم من تنظيم القاعدة الإرهابي في عام 2013، وتمكن من السيطرة على أجزاء واسعة من العراق وسوريا ومارس الوحشية المفرطة في تحقيق أهدافه، للمزيد انظر: رفعت السيد احمد، داعش: خلافة الدم والنار، ط1، دار الكتاب العربي، القاهرة، 2015، ص 15.

(19) للمزيد انظر: Ben Smith, ISIS and the Sectarian Conflict in the Middle East, Research paper House of Commons Library, U.K, No, 15, March, 2015, P.7. وأيضا: سيد قطب، معالم في الطريق، على الرابط الالكتروني الآتي: www.Twhed.com.

3. واقع الدولة غير ثابت الحدود ومتعدد الشعوب والقبائل.

4. الدين كله لله، فمن منع من هذا قوتل بإتفاق المسلمين.

5. ممارسة القوة والقتل لكل من يعارض قيام هذه الدولة حتى وإن كان من المسلمين تحت ما يعرف بنظرية (إدارة التوحش للأمة).

6. تعتمد هذه المرتكزات الفكرية على إستراتيجية تتضمن عاملين[20]:

أ . دعم الحواضن.

ب . الحرب اللامتماثلة.

(20) Carmen Cristina Civilly, The International coalition to Counter ISIS / Death (The Islamic State), Briefing European Parliament, 17 March, 2015, p.3.

وعليه فإن تنظيم ما يعرف بالدولة الإسلامية قام بالأساس على أسلوب الترويع وإتّخذ من العنف والتوحش نهجاً في بناء دولته المزعومة، وهذا يعدّ أحد أوجه التوافق في النشأة بينه وبين إسرائيل التي بنيت على أساس فكرة عالمية نابعة من الصهيونية العالمية التي ترجع أصولها إلى كتبهم المقدسة (التلمود) والعهد القديم والألواح والوصايا العشر والإسفار. وهذه الأصول تعزز التقارب بينهم حيث التنظيم يعتمد بالدرجة الأساس في بناء نظريته على أفكار دينية ـ عقائدية تستمد أصولها الفكرية من فقه إبن تيمية وسيد قطب وغيرهما الذين يحملون أفكاراً تكفيرية. هذه الأصول الدينية ـ التكفيرية تدفعنا إلى إيجاد تقاربات أخرى بين كلا التنظيمين يعتمدان على التميز وعدّ أنهم جنس متفوق على الجميع فاليهود شعب الله المختار والمسلمون خير أمة أخرجت للناس، وهذا يدعم فكرة التكفير عند تنظيم داعش وفكرة العنصرية عند إسرائيل. وهذه الفكرة دفعت بإتجاه تكوين النظرة الإستعلائية في الفكر الفلسفي لداعش والتي تتوافق إلى حد كبير مع فكرة شعب الله المختار في الفكر الصهيوني بعدّ أن اليهود هم (شعب الله المختار) وإسرائيل نظرت إلى مؤيديها بأنهم (صفوة المجتمع).

ومن المفارقات التاريخية في النشأة بين داعش وإسرائيل أنَّ كلتيهما قامتا على فكرة مفادها (المظلومية[21]، إسرائيل عملت على توظيف فكرة معاداة السامية ومحرقة الهولوكوست وما تعرض له اليهود من إضطهاد في العالم، وداعش إعتمدت على فكرة معاداة الولايات المتحدة الأمريكية للإسلام وعدم نصرة القضايا العربية الإسلامية لا سيّما في فلسطين. وإتّهام الإسلام بالإرهاب وفق نظري صِدام الحضارات وعدّه عدو الحضارة الإنسانية وما

(21) رياض حسن محرم، بين داعش والصهيونية.. مقاربات إيديولوجية وممارسات وحشية، على الرابط الالكتروني الآتي: http://www.civicegypt.org/?p=58294.

ترافق ذلك من إحتلال للعراق وما تبعه من عمليات تهميش ومظلومية للسنة في العراق بعد عام 2003 (وفق منظور تنظيم داعش).

أما على صعيد التوافق في الأهداف، فنجد أن إستراتيجية إسرائيل قامت على بناء (دولة إسرائيل الكبرى) وما يعرف بتنظيم الدولة الإسلامية (داعش) على بناء الدولة الإسلامية، هو قائم بالأساس على نكران وجود الوطن العربي أو الدول العربية، إذ إن إسرائيل بنيت على أسس ديني ـ عقائدي إعتمد على الغيبيات الدينية والوعود الدينية في إقامة دولة يهودا، كذا الحال مع تنظيم داعش وتبنيه أفكار الخلافة الإسلامية والدولة الإسلامية وإقامة دولة العدل الإلهي (وهي أفكار ساقها التنظيم على نحو مشوه ومنحرف عن الحقيقة). كذلك التقارب في الإدراك بين إسرائيل وتنظيم داعش بأن الدول العربية ما هي إلا تكوين مصطنع خلقته الإمبريالية العالمية، والأمة العربية ما هي إلا لغو لا وجود له، لا شيء إسمه العالم العربي أو الوطن العربي، إذ يرى تنظيم داعش أن هذه الحدود ما هي إلا وسيلة أوجدتها القوى الأوربية آنذاك لتقسيم المنطقة العربية إلى دول ودويلات[22]. وأحد مسالك السيطرة على هذه المنطقة هو إذكاء النعرات الطائفية والتوترات الدينية وبصفة خاصة بين السنة والشيعة، لذا تتقارب إسرائيل وداعش بان الدول العربية ما هي إلا خطأ إستراتيجي في الإدراك الأوربي آنذاك بموجب إتفاقية سايكس بيكو.

(22) عبد الإله بلقزيز، نكبة العراق، الاحتلال، المذهبية، (داعش)، مجلة المستقبل العربي، العدد 427، أيلول 2014، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص ص 156 157.

هذا التقارب في النشأة والتمكين والتوسع دفع بعدة تساؤلات ولاسيما بعد سيطرة داعش على أجزاء واسعة من مناطق حيوية في سوريا والعراق وعند تفحص تلك المناطق نجد قواسم جيوبولتيكية مشتركة تقترب من إستراتيجية إسرائيل وطموحها في تكوين (إسرائيل الكبرى). فعند النظر إلى خريطة (إسرائيل الكبرى) نجد أنها تبدأ من ذات المديات الجغرافية من الشام مروراً بمصر والأردن والعراق (من النيل إلى الفرات)، تقترب إلى حد ما الخريطة التي نشرها تنظيم (داعش) التي تبدأ من العراق وسوريا مروراً بالأردن وفلسطين وصولاً إلى مصر، بمعنى أن إقامة الدولة الكبرى لإسرائيل وإقامة دولة الخلافة الإسلامية، هي ضرورة وهدف إستراتيجي إذا إتَّخذت إسرائيل من فلسطين قاعدة لتحقيق هذا الهدف بينما ما يعرف بتنظيم الدولة الإسلامية (داعش) إتخذ من العراق إمتداداً بالمناطق المجاورة من سوريا قاعدة إنطلاق باتجاه تحقيق دولته المزعومة أيضا[23].

(23) رياض محرم، مصدر سبق ذكره.

وإن هذا التوافق في النشأة والتطور والأهداف، أوجد أيضاً توافقاً في آليات وأدوات تحقيق تلك الأهداف عبر الأتي:

1. الوحشية المفرطة، أحدثت إسرائيل مجازر مروعة تجاه عرب فلسطين متعمدة إحداث أكبر درجة من الفوضى والإرهاب لدفعهم إلى الفرار من بيوتهم وحقولهم للإستيلاء عليها، هذا ما حدث بالفعل من عصابات الهاجاناه والأرجون وشتيرن في دير ياسين والطنطورة وكفر قاسم وغيرها مستخدمين أقسى أساليب الوحشية والدموية لإدخال الرعب في قلوب الآخرين ودفعهم إلى الفرار خوفاً على حياتهم وحياة أسرهم، هذه العصابات المتوحشة إستخدمت الكتاب المقدس ستاراً شرعياً لتلك الأعمال منه «على سبيل المثال» ذلك النص الموجود في سفر التثنية في العهد القديم يقول: «حين تقترب من مدينة لكي تحاربها، إستدعِها للصلح، فإن أجابتك إلى الصلح وفتحت لك، فكل الشعب الموجود فيها يكون للتسخير، ويستعبد لك، وإن لم تسالمك، بل عملت معك حرباً فحاصرها، وإذا دفعها الرب إليك إلى يدك، فإضرب جميع ذكورها بحد السيف، وأما النساء والأطفال والبهائم وكل ما في المدينة، كل غنيمتها، فتغنمها لنفسك، وتأكل غنيمة أعدائك، أعطاك الرب اليك، هكذا تفعل بجميع المدن البعيدة منك جداً، التي ليست من مدن هؤلاء الأمم»[24]. هذا الفعل يتماثل والفعل الذي قام به ما يعرف تنظيم الدولة الإسلامية عند إحتلاله لمدن العراقية في الموصل وصلاح الدين وديالى وكركوك مستنداً على دعاوى تكفيرية تدعو إلى الذبح والحرق والرمي من المناطق المرتفعة وتهجير وترويع سكان المدن والقرى الرافضة لوجودهم عبر عملية فرار جماعي قام بها سكان المناطق التي وقعت تحت الإحتلال[25].

(24) المصدر نفسه.

2. طمس الهوية الوطنية ومحو الإرث الحضاري، عملت إسرائيل على طمس الكثير من المعالم الحضارية الإسلامية في فلسطين ولاسيما في القدس، كذلك الحال نجده عند ما يعرف بتنظيم الدولة الإسلامية (داعش) في تدمير الإرث الحضاري لمدينة الموصل وتهديم المعالم والمراقد الدينية[26]، إذا إن التوافق بُني على فكرة تدعو لتدمير الماضي من أجل بناء مستقبل قائم على توحيد الله، وتنظيم الدولة يتبع خطوات الطوائف المسيحية واليهودية المتطرفة التي تعتنق رؤية دينية مشابهة تكفر كل من ليس على دينها وتشيطنه[27]وهذا يعيد إلى الأذهان ما قامت به

(25) للمزيد انظر: عبد الله حمد الأزرق، تنظيم الدولة الإسلامية «داعش» إدارة التوحش، ط1، الخرطوم، 2015، ص 186 وما بعدها.

(26) عدنان حسين عياش، النكبة وأثرها على الموروث الحضاري الفلسطيني، على الرابط الالكتروني الأتي:
http://www.iasj.net/ iasj?func =fulltext&aId = 90053

(27) http://www.aljazeera.net/ knowledgegate/ opinions/2015/3/ 13

إسرائيل إبان قيام دولتهم المزعومة من عمليات تطهير عرقي للعرب الفلسطينيين والمسيحيين يتوافق ما يقوم به تنظيم (داعش) من عمليات تطهير عرقي للعراقيين والسوريين المسلمين والمسيحيين على حد سواء وفق عقيدة فكرية قائمة على[28]:

(28) عبد الله الرازق، مصدر سبق ذكره، ص 55 وما بعدها.

أ . حق قتل المسلمين إذا تترس به الكافر، كأساس شرعي لتبرير بعض العمليات العسكرية التي يترتب عليها قتل المسلمين.

ب . قتال غير المسلمين وغزو العالم لنشر الدعوة.

3. التفتيت الإجتماعي وتقسيم المجتمع وفق رؤية دينية ـ مذهبية ـ قومية، وإثارة النعرات الطائفية والتمييز العرقي والمذهبي بين أبناء المجتمع الواحد، بغية زعزعة وحدة وتماسك المجتمع ليسهل عملية التغلغل الإجتماعي للتنظيم بين فئات المجتمع وفق فكرة المظلومية والتهميش[29].

(29) حارث حسن، الأزمة الطائفية في العراق، ارث من الإقصاء، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، بيروت، نيسان، 2014، ص 13– 14.

4. الإعتماد على المقاتلين (المهاجرين) وهذا ما إعتمدت عليه إسرائيل إذا إعتمدت على تدفق المهاجرين اليهود من مختلف إنحاء العالم إلى فلسطين للمشاركة في بناء دولتهم المزعومة، كذا الحال أيضا تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) يعتمد على تدفق المهاجرين من أوربا وآسيا وأنحاء مختلفة من العالم ولاسيما المقاتلين المتمرسين والإعتماد عليهم في العمليات العسكرية العنيفة وسميت هذه المجاميع القتالية بفرقة الإنغماس[30].

(30) عبد الله الأزرق، مصدر سبق ذكره، ص 57.

5. الإعتماد على بث الإشاعات وترويع السكان عبر عمليات قليلة القول إنها وحشية، عبر التفنن في إستخدام الوحشية المطلقة ومشهد قطع الرؤوس ودحرجتها في الساحات العامة مقرونة بالأهازيج والإحتفالات وعرضها على شاشات التلفزيون ومواقع التواصل الإجتماعي، أدّت إلى تكوين رؤية مجتمعية لوحشية هذا التنظيم ورد فعل مجتمعي بالخوف والإحباط من القدرة على مواجهة هذا التنظيم. هذه العمليات الوحشية تعيد إلى الذاكرة المجازر التي قامت بها العصابات الصهيونية إبان تأسيس دولتهم التي تمثلت بمجازر كفر قاسم ودير ياسين[31].

(31) للمزيد انظر:
Ben Smith, Ibid, p.8.
وأيضا: نبيل ياسين، داعش: إيديولوجيا إدارة التوحش – الرعب للسيطرة على العالم، على الرابط الالكتروني الآتي: http://www.e-kutub.com/index.php/2013-01-17

6. العمل على ان تكون المبادأة في الهجوم التي تعتمد على إختيار الوقت والمكان من نصيب تنظيم داعش من أجل إحداث المفاجأة وإمتلاك مفاتيح المبادرة والضرب في أكثر المناطق غير المتوقعة معتمدة على

أسلوب التمويه كما حدث في عملية إحتلال مدينة الموصل التي سبقتها عملية تمويه بإتجاه مدينة سامراء. وهذا الأسلوب يتوافق والإستراتيجية الإسرائيلية منذ النشأة إلى يومنا هذا، الذي يعتمد بالدرجة على أسلوب الحرب الخاطفة والسريعة[32].

(32) رامي مهداوي، الصهيونية وداعش.. مقاربات أولية، وكالة وطن للإنباء، 16/ 8 / 2014.

وما بين النظرية والتطبيق، نجد ثمة مقاربات وتوافقات إيديولوجية ـ إستراتيجية بين تنظيم داعش وإسرائيل، إذا يمثل الأول إسرائيل قبل إعلان دولتهم، والثانية تمثل داعش في عصر اليوم، عصر العولمة الشاملة.

ثانياً: التوظيف الإستراتيجي

التساؤلات التي تثار هنا هل هنالك علاقة بين (إسرائيل) وداعش؟ وإن كان ثمة علاقة ما أوجه وأنماط وسلوكيات هذه العلاقة؟، وكيف وظفت إسرائيل هذه العلاقات؟، وما تأثير داعش في الإستراتيجية الإسرائيلية؟، وما دور إسرائيل في تنامي وتطور تنظيم داعش؟.

للإجابة عن هذه الأسئلة يتطلب تحليل البيئة الإستراتيجية العالمية وما آلت إليه طبيعة العلاقات الدولية وما نتج عنها من نظام عالمي تَحَوَّلَ فيه من نظام توازن القوى إلى نظام توازن المصالح، ومِن تحولٍ في ظاهرة الصراع الدولي من صراع إيديولوجي بعد تفكك الإتحاد السوفيتي إلى صراع حضاري ـ عقائدي وفق نظرية صمويل هنتغتون (صِدام الحضارات)، التي رسم من خلالها صورة مستقبلية لإشكال الصراعات القادمة بين الأمم إذ قدمت هذه النظرية الكثير من التفسيرات للأحداث التي أعقبت أحداث 11 أيلول 2001. إذ فسرت أحداث 11 أيلول وما تلاها على أنها شكل من إشكال الصراع الحضاري ـ العقائدي الذي أكّده هنتغتون في نظريته.

ثمة مقاربات وتوافقات إيديولوجية ـ إستراتيجية بين تنظيم داعش وإسرائيل، إذا يمثل الأول إسرائيل قبل إعلان دولتهم، والثانية تمثل داعش في عصر اليوم.

ووفقاً لإستراتيجية إستثمار الفرصة لم تغفل إسرائيل هذه الفرصة بل عملت على توظيف نظرية صمويل هنتفتون ومنذ أحداث 11 أيلول 2001. وجاء هذا التوظيف من خلال توصيف الدول العربية والإسلامية بأنها دول وحركات وتنظيمات معادية للجماعات والدول غير الإسلامية[33]، إذ يقول نتينياهو «إن الحركتين الإسلامية والقومية العربية ترفضان الإعتراف بحقوق

(33) Wm.Rogerlouis and Avi Shalom,The 1967 Arab _Israeli war: Origins and Consequences, Cambridge University Press, New York, 2012, pp.10-11.

الجماعات الأخرى من غير العرب أو غير المسلمين وتجمعان.. على ضرورة أن تكون المنطقة العربية كلها إسلامية، دون تحديد» ويعلل ذلك بقوله (لقد اقتطعت هذه النظرية من التفسير (المتشدد) للقرآن الذي يقسم العالم إلى منطقتين: دار الإسلام، ودار الحرب.. كما إن القرآن لايترك مجالاً للشك، بالنسبة لاستعلاء المسلمين على الكافرين في المنطقة الخاضعة لسلطة الإسلام، في حين يكلفهم بإدارة حرب مستمرة ضد الكافرين في الديار الأخرى)[34]. هذا الرأي جاء مؤيدا لما جاءت به نظرية صمويل هنتغتون والتوظيف الأميركي لهذه النظرية في الإستراتيجية الأمريكية باعتبار الإسلام والمسلمين مهددين للوجود الحضاري الغربي. ووظفت (إسرائيل) هذه الرؤية وبما يخدمها في صراعها مع الدول العربية والفلسطينيين، إذ عملت على استقطاب الدول التي كانت رافضة للوجود الإسرائيلي أو على الأقل تحييد هذه الدول، من جانب، ومن جانب أخر إضعاف الدول العربية وتدمير قدراتها العسكرية ولا سيما ما حدث في العراق عام 2003، فضلاً عن محاولات (تجريم) المقاومة اللبنانية والفلسطينية وإدراجها ضمن مايعرف بالإرهاب الإسلامي.

(34) للمزيد ينظر: صبري جرجيس، اليمين الصهيوني، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، مركز الأبحاث، بيروت، 1987، ص 23 وما بعدها.

وفي هذا السياق صرح وزير الدفاع الإسرائيلي موشيه يعلون بأن «تنظيم داعش يعمل بعيداً ولا يشكل خطراً على مصالحنا»[35]، هذا التصريح اثأر تساؤلاً عن دوافعه غاياته في الوقت الذي تنشغل الإستراتيجيات العالمية في مواجهة خطر داعش بعدّه الخطر الأول المهدد للأمن والسلم الدوليين، لا سيّما وان الولايات المتحدة الأمريكية الحليف الإستراتيجي لإسرائيل تعدّه المهدد الأول في العالم للإستراتيجية الأمريكية والإستراتيجية الإسرائيلية والعالم على حد سواء، ومن خلال تحليل التقارب والتماثل بين إسرائيل وتنظيم داعش نجد أن داعش وفرت فرصة لايمكن تعويضها لتحقيق الأهداف الإسرائيلية وهي[36]:

(35) المصدر نفسه.

الهدف الأول: السعي إلى الظهور على أنها (إسرائيل) جزء من التحالف الدولي الإقليمي الذي يجري العمل على إقامته لمحاربة داعش بهدف تلميع صورتها ونفي صفة الإرهاب عنها، خاصة بعد الجرائم التي إرتكبتها أخيراً في قطاع غزة ومزارع شبعا.

(36) مأمون كيوان، مصدر سبق ذكره

الهدف الثاني: محاولة وصم حركات المقاومة بالإرهاب عبر تشبيهها

بداعش، لتبرير حربها ضد الشعب الفلسطيني والمقاومة الإسلامية، وكسب التأييد الدولي إلى جانبها.

الهدف الثالث: استخدام خطر داعش في الدول العربية المجاورة لفلسطين لا سيما الأردن، لتبرير الشروع في إقامة جدار عازل على طول نهر الأردن، وبالتالي تكريس الاحتلال الصهيوني الاستيطاني في منطقة غور الأردن في إطار أي تسوية نهائية للقضية الفلسطينية.

الهدف الرابع: الاستفادة من خطر داعش لأجل زيادة التحريض على الفتنة والصراعات المذهبية والطائفية والعرقية في المنطقة، وإشغال الدول العربية ولاسيما في لبنان وسوريا والعراق عن إسرائيل مما يتيح لها هامش من حرية العمل في الاقتراب من تحقيق هدف إسرائيل الكبرى.

الهدف الخامس: العمل على إيجاد المبررات الداخلية لتبرير زيادة الموازنة الإسرائيلية الأمنية، وإبعاد أنظار الإسرائيليين عن الأزمة الاقتصادية الاجتماعية التي تفاقمت على خلفية التكاليف الباهظة للعدوان على قطاع غزة.

الأهداف الإسرائيلية لا تتناقض مع الأهداف الأميركية الساعية بدورها إلى توظيف خطر داعش لأجل استمرار هيمنة الولايات المتحدة الأميركية.

الهدف السادس: تهيئة البيئة الداخلية الإسرائيلية والدولية لحرب قادمة مؤجلة وعدوان لاحت بوادره في الأفق بينها وبين المقاومة الفلسطينية والمقاومة اللبنانية.

هذه الأهداف الإسرائيلية لا تتناقض مع الأهداف الأميركية الساعية بدورها إلى توظيف خطر داعش لأجل استمرار هيمنة الولايات المتحدة الأميركية، وما تشكيل التحالف الدولي إلا صورة من صور الهيمنة الأميركية الأميركية في حربها على أفغانستان والعراق عامي 2002 و2003، وبالتالي تأكيد زعامتها الدولية وعدم الإقرار بوجود تعددية دولية وإقليمية.

وإذا ما أخذنا بالاعتبار العلاقة التحالفية الإستراتيجية التي تربط إسرائيل بالولايات المتحدة الأميركية، وأهدافهما المشتركة في المنطقة فإنه بالإمكان القول إن خطر داعش الإرهابي وتكبيره يصب في خدمة أهدافهما لإبقاء المنطقة خاضعة للهيمنة الأميركية من ناحية وتصفية القضية الفلسطينية من ناحية ثانية لمصلحة المشروع الصهيوني وسحب العراق وسوريا للانضمام إلى مشاريع التسوية وتطبيع العلاقات مع إسرائيل ضمن مايعرف بمشروع

الشرق الأوسط الكبير، إذ تعد الحرب على الإرهاب اليوم احد الأدوات الممهدة باتجاه استكمال متطلبات هذا المشروع بتوظيف الحركات الإسلامية المتطرفة المتمثلة بجبهة النصرة وتنظيم داعش وأنصار الشام وتسبقهم بذلك تنظيم القاعدة الأمّ الذي تفرعت منه هذه التنظيمات الإرهابية[37]. وبتوظيف هذه الحركات في إثارة النعرات الطائفية والمذهبية بإتجاه تحول الصراع من صراع عربي ـ إسرائيلي إلى صراع فلسطيني ـ إسرائيلي، ثم صراع فلسطيني ـ فلسطيني ـ وصراع عربي (قومي) ـ إسلامي، وصراع ديني سني ـ شيعي. أصبحت أمام إسرائيل فرصة في إستثمار هذه الصراعات وتحييد الدول العربية عن مقاومة إسرائيل تمثلت بتحييد سوريا والعراق وحزب الله وإنشغالهم في المواجهات الداخلية بعيداً عن مقاومة إسرائيل، مما أتاح لإسرائيل هامشاً من حرية العمل والتحرك بإتجاهين يتمثل الأول: بإتجاه تدعيم الدولة الإسرائيلية والمضي في التطورات السياسية والإقتصادية والأمنية وتحييد المعارضة في الداخل الإسرائيلي وسيطرة المتشددين على الحكم على حساب حركة الإصلاح بدواعي مواجهة خطر تنظيم داعش. أمَّا الثاني: يتمثل في زيادة زخم التأييد العالمي لإسرائيل وكسبب الرأي العام العالمي وتأكيد أن الدين الإسلامي هو دين (إرهابي) يستهدف التطور الحضاري والإنساني ومُهدّد للوجود الحضاري في العالم.

(37) للمزيد ينظر: حسين عطوي، خطر داعش والتوظيف الاستراتيجي، الوطن القطرية، أيلول، 2014. وكذلك: Michele Flournoy and Richard Fontain, An Intensified Approach To Combating The Islamic State, Policy Brief,Center for New American Security, U.S., August, 2015, PP.2-4

وعند النظر إلى التمدد الجيوبولوتيكي لتنظيم الدولة الإسلامية (داعش) قد إستحوذ على أكثر المناطق حيوية بالنسبة للجوار الجغرافي من جهة، وتمركز مصادر الطاقة والمياه من جهة أخرى. هذا التمدد بالقرب من تركيا والأردن وسوريا وإيران، أعطى لهذا التنظيم زخم السيطرة على الاحداث وإدارة المعارك، مما جعل الحكومة العراقية وبعض دول الجوار إلى الإستعانة بالولايات المتحدة الأمريكية لمواجهة تمدد هذا الخطر، وفي ضوء ذلك شكلت الولايات المتحدة الأمريكية التحالف الدولي ضد تنظيم داعش، الذي ضمَّ دولاً أوربية وعربية، هذا التحالف الدولي يصبُّ في مصلحة إسرائيل وضمن ما يعرف أيضا بمشروع الشرق الأوسط بإعادة تعريف أدواته وأهدافه وفق مفهوم (عولمة الأمن) مما قد يؤدي إلى إعادة التقارب الإسرائيلي ـ التركي من جهة، وبناء علاقات وترتيبات أمنية مع دول المنطقة.

نجد مما تقدم أن عملية إحتلال داعش لأجزاء واسعة من العراق وسوريا قد

مكنت إسرائيل ولو بشكل غير مباشر بالتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية إلى إعادة تعريف المنطقة وهيكلة العديد من مشاريع التسوية وفي مقدمتها مشروع الشرق الأوسط الكبير وفق نظام توازن المصالح المبني على أساس الوفاق في العلاقات الإقليمية ـ الدولية لمواجهة الخطر الذي يهدد الأمن والسلم الدوليين. فكان بمثابة الفرصة التاريخية لتعظيم إستراتيجية إسرائيل بإتجاه تحقيق الأهداف على حساب الدول العربية مرة أخرى.

أن الإستراتيجية الإسرائيلية عملت على توظيف مختلف الفرص في إثبات وتركيز وجودها في المنطقة العربية من جهة، وكسب التأييد العالمي لهذا الوجود.

الخاتمة

نخلص مما تقدم أن الإستراتيجية الإسرائيلية عملت على توظيف مختلف الفرص في إثبات وتركيز وجودها في المنطقة العربية من جهة، وكسب التأييد العالمي لهذا الوجود، مقابل إضعاف الدول العربية والعمل على تفتيتها بمشاريع مختلفة لأن وجود دولة عربية تمتلك مكانة وأهمية إستراتيجية إقليمية يؤدي إلى تهديد فعلي لإسرائيل. وما وصل إليه العراق بعد 2003 وما يعانيه اليوم من مشاكل سياسية وأمنية وإقتصادية عزز الإستراتيجية الإسرائيلية بضرورة العمل على عزل الدول العربية بعضها عن البعض الآخر، وتفتيت هذه الدول عبر إتباع إستراتيجية مبنية على أسس طائفية وعرقية من شأنها أن تمزق الدول العربية بشكل غير مباشر كما حدث في السودان، وما يحدث اليوم من صراعات في ليبيا وسوريا والعراق ما هو إلّا الفرصة المثلى بالنسبة لإسرائيل للقضاء على المقاومة العربية، لا سيّما إن هذه الدول تشكل الدول الرافضة للوجود الإسرائيلي.

التسلّح النووي الإيراني وتأثيراته الإقليمية والدولية

أ. م. د. تلا عاصم فائق*
باحثة وآكاديمية من العراق

* كلية الإدارة والإقتصاد/جامعة بغداد

المقدمـة

تنطلق أهمية الموضوع من حقيقة جوهرية مفادها أن إيران قوة مهمة وذات أهمية إستراتجية في منطقة الشرق الأوسط ويمثّل إمتلاك إيران السلاح النووي أحد المعطيات الرئيسة التي تؤثّر في قوانين القوى في منطقة الشرق الأوسط إقليمياً ودولياً.

فرضيّة الموضوع :

إنَّ إمتلاك إيران السلاح النووي يؤثّر بشكل كبير في تحقيق دور إقليمي مؤثّر في الشرق الأوسط وأحد السبل الرئيسة لتحقيق الهيمنة الإيرانية، ولذلك الدور مجموعة معطيات إقتصادية وسياسية وعسكرية تعززه وتسعى نحو تحقيقه ويواجه مجموعة تأثيرات إقليمية ودولية.

إشكاليّة الموضوع :

ينطلق البحث من إشكالية مفادها أنَّ إمتلاك إيران السلاح النووي يؤثّر في فاعليتها من جهة وعلى طبيعة رد فعل القوى الإقليمية والقوى الدولية، التي تقف بالضد من إمتلاك دولة السلاح النووي خارج معاهدة الإنتشار النووي تحت ذريعة حماية السلم والأمن الدوليين وعليه يحاول البحث الإجابة عن التساؤلات الآتية. . .

1 ـ ما مراحل بناء وتطور البرنامج النووي الإيراني؟

2 ـ ما طبيعة الدور النووي الإقليمي؟

3 ـ ما أبعاد البرنامج النووي الإيراني؟

4 ـ ما طبيعة المواقف الإقليمية والدولية من البرنامج النووي الإيراني؟

المبحث الأول: مراحل بناء تطور البرنامج النووي الإيراني

إنَّ إيران تسعى إلى تعويض النقص في قدراتها الدفاعية التقليدية كي تمارس دوراً إقليمياً نشطاً في منطقة الخليج فضلاً عن أهداف أخرى منها إحياء حركة المد الإسلامي في المنطقة وإقامة كتلة إسلامية قوية تضمّ إيران وجمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية، ومن ثمّ فإنَّ إمتلاك سلاح نووي سوف يدعم الموقف الإيراني في أية مواجهة مع الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها، كما تضيف التقارير الغربية إلى أنَّ هناك هدفاً آخر هو أن إيران تحاول تأمين نفسها تجاه دول الخليج التي عقدت بعضها إتفاقية دفاعية مع الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الغربية لمدة عشر سنوات قابلة للتجديد بعد الغزو العراقي للكويت، لاسيما وان إيران ليس لها علاقات طيبة مع الولايات المتحدة الأمريكية منذ قيام الثورة الإيرانية وحتى اليوم تجد نفسها في مأزق إزاء الوجود الأمريكي الغربي في منطقة الخليج[1]. وسيتمّ تقسيم المراحل إلى ما يلي:

إيران تسعى إلى تعويض النقص في قدراتها الدفاعية التقليدية كي تمارس دوراً إقليمياً نشطاً في منطقة الخليج.

(1) محمد نور الدين عبد المنعم، النشاط النووي الايراني من النشأة حتى فرض العقوبات، القاهرة، مكتبة الانكلو المصرية، 2009، ص21–ص22.

أولاً: مرحلة التأسيس والنشأة 1967– 1979

يعود تاريخ ولوج إيران للميدان النووي إلى عهد الشاه (محمد رضا بهلوي) وتحديداً إلى أواسط العقد السادس من القرن الماضي إذ كانت خططه تقوم على أساس إنشاء (23) مفاعلاً نووياً وتغطي عموم الساحة الإيرانية ولتكون جاهزة للعمل بشكل كامل في منتصف التسعينات من القرن الماضي، وبكلفة تبلغ نحو (30) مليار دولار أمريكي وهي مفاعلات يمكنها إنتاج البلوتونيوم الذي يشكّل العنصر المهم الأساس في صناعة الأسلحة النووية[2].

(2) ينظر: وليم بوردوس، روبرت ويندرم، اسلحة الدمار الشامل، دار الجليل للنشر والدراسات والابحاث الفلسطينية، ترجمة: دار الجليل، عمان 1994، ص291.

كما قام في عام 1974 بتأسيس منظمة الطاقة الذرية الإيرانية التي تعرف بـ(AEOI) إختصاراً لتأخذ على عاتقها تنفيذ خطة برنامجه النووي وقد كان الشاه متحمساً للعمل تجاه ذلك الميدان مبرراً ذلك بحاجة بلاده إلى الطاقة

النووية لتوليد الطاقة الكهربائية، وعلى الرغم مما أعلنه الشاه بصدد الأهداف الرامية إلى الحصول على الطاقة الكهربائية إلا أنه كان يحمل في ثناياه نيات مغايرة تتعلق بالسعي للحصول على السلاح النووي وهو تجسيد لما قاله الشاه في أيلول 1974 «نحن من بين اولئك الذين يمتلكون أسلحة نووية ولذلك، فإن الصداقة لدولة مثل الولايات المتحدة الأمريكية مع ما نمتلكه من ترسانة نووية هائلة حيوية جداً»[3].

(3) نقلاً عن: رياض الراوي، البرنامج النووي الايراني واثره على منطقة الشرق الاوسط، دار الأوائل للنشر والتوزيع، سوريا، دمشق، 2008، ص114– ص117.

ثانياً: مرحلة التوقف والعودة، 1979–1990

لتوضيح هذه المرحلة لا بدَّ من عرض مجموعة من الحقائق إزاء هذه المرحلة، تتمثل بالآتي[4]:

(4) نقلاً عن المصدر نفسه، ص119–120.

1) إن السلطات الإيرانية ومنذ السنوات الأولى للحرب العراقية- الإيرانية قد قامت بإخلاء الوقود المستخدم في المفاعلات إلى مواقع أخرى بعيداً عن موقع المفاعلات التي كان يجري بناؤها آنذاك تحسباً لأي هجوم عراقي محتمل على الموقع، وعليه فإن السلطات الإيرانية كانت مهتمة بتلك المادة الحيوية في عمل المفاعلات النووية وترمي إلى المحافظة عليها.

2) إن السلطات الإيرانية الجديدة على الرغم من إعلانها أنها ضد البرنامج النووي للشاه وإعلان حكومة (بارزكان) عن التخلي عن مفاعل بوشهر إلا انه من الملاحظ أنها لم تنفذ تلك السياسة فعلياً بدليل ان حوالي (300- 400 فني) إيراني إستمروا في ممارسة أعمالهم في الموقع المذكور بعد مغادرة الفنيين الأجانب إبان قيام الثورة فضلاً عن أن السلطات الإيرانية قد أسندت مسؤولية إدارة برنامجها النووي في عام 1981 إلى (آية الله محمد حسنين بهشتي) وهذا يعني أن النظام الجديد أعطى أهمية لهذا البرنامج.

وعليه يمكن إستنتاج أن الإيرانيين لم يصرفوا إهتمامهم عن متابعة البرنامج النووي الذي أرسى دعائمه الشاه كلياً او أنهم ألغوه فعلاً وأنَّما قد علقوا العمل به وربما يعود ذلك لأسباب معينة نذكر منها ما يلي[5]:

(5) نقلاً عن: رياض الراوي، المصدر نفسه، ص122.

1) عدم قدرة النظام الجديد على تحمل التكاليف المالية العالية لإكمال العمل في مفاعلات بوشهر في الوقت الذي أظهر فيه عدم رغبته في

الحصول على المساعدات الضرورية من الخارج وإستمرت المعاناة حتى عام 1983 عندما بدأ يرى ضرورة الحاجة إلى وضع خطط إقتصادية بعيدة المدى.

2) هروب أغلب الخبرات النووية الإيرانية إلى الخارج بعد قيام الثورة الإيرانية إذ إن أفضل العلماء النوويين الذين كانوا ينضوون تحت مظلة منظمة الطاقة الذرية الإيرانية قد فرّوا إلى خارج البلاد بعد ثورة عام 1979.

3) الموقف الدولي وخاصة الغربي من النظام الجديد وإنعكاسه على البرنامج النووي الإيراني إذ رفضت كل من الولايات المتحدة وألمانيا والدول الغربية الأخرى التعاون مع إيران في المجال النووي وفرضت حظراً شاملاً ضد إيران في مجالات التسليح كافة.

4) لم تكن لدى الإيرانيين في ذلك الوقت خطط جاهزة لبناء او إعطاء أهمية للحصول على المواد والتجهيزات النووية الأساسية ولا لبناء عدد من المفاعلات النووية حتى وإن كانت لأغراض الطاقة الكهربائية.

وعليه يمكن القول: إن الثورة الإسلامية قد علقت سواء كان بإرادتها أم بإرادة خارجية ام الإثنين معاً البرنامج النووي الذي أرسى دعائمه وخططه الشاه ولم يلغَ نهائياً ومن ثم إستيقظ من جديد عندما بدأ النظام الجديد في عام 1984 العمل الجدي من أجل مواصلة مرحلة الإندفاع المكثف في عام 1991 وما بعدها وتحديث ذلك البرنامج إتسمت هذه المرحلة بأهمية كبيرة بصدد البرنامج النووي الإيراني لاسيما وان إيران قد كثفت وبعزيمة قوية جهودها وكثفت من مساعيها من أجل أن تمسك بخطوات مهمة فيما يتعلق بالبنية النووية التحتية الأساسية في إجراء البحوث النووية المتقدمة، وكانت إيران قد أجرت في عام 1991 تجارب تتعلق بتخصيب اليورانيوم وتكنولوجيا الطاردات المركزية في جامعة الشريف وفي الوقت ذاته إتخذت إيران إجراءات من أجل دفع وتعزيز برنامجها النووي منذ مطلع التسعينات من القرن الماضي وكانت أهم الإنجازات بهذا الصدد في تاريخ البرنامج النووي الإيراني في عهد الجمهورية الإسلامية كان في كانون الثاني عام 1995 عندما توصلت إيران وروسيا إلى إتفاقية حول

إذ رفضت كل من الولايات المتحدة وألمانيا والدول الغربية الأخرى التعاون مع إيران في المجال النووي وفرضت حظراً شاملاً ضد إيران في مجالات التسليح كافة.

تزويد إيران بمفاعلين نووين بقدرة (1000) ميغاواط تعمل بالماء الخفيف في موقع بوشهر بقيمة مليار دولار، وفي شهر آب 1995، وقّعت روسيا وإيران عقداً يمتدّ إلى عشر سنوات تقوم بموجبه روسيا بتزويد إيران بوقود نووي مصنع في شركة روسية[6]. Concentration Plant Novosibirsk Chemical

(6) انظر: نقلاً عن رياض الراوي، المصدر نفسه، ص133– 134.

وقد كان فوز (محمود أحمدي نجاد) برئاسة إيران في إنتخابات عام 2005 قد أثار كثيراً من المخاوف في العالم إلا انه هناك حقيقة مهمة لا بدّ من الوقوف عندها وهي أن النظام الإيراني لا يعتمد على شخص الرئيس وحده وانما على العديد من الأشخاص والتنظيمات وبشكل لا يسمح لأحد مهما كان نفوذه بالإنفراد بالسلطة وإتخاذ القرار، وعليه فان الرئيس نجاد ليس وحده الذي سيحدد مصير المفاوضات مع الإتحاد الأوربي فيما يتعلق بمسألة البرنامج النووي الإيراني لا سيّما وان هناك المرشد الأعلى آية الله علي خامنئي، ومجلس الأمن القومي برئاسة حسن روحاني، وفي اول مؤتمر صحفي يعقده نجاد بعد فوزه في إنتخابات الرئاسة في الجمعة 24 يونيو/ حزيران 2005 صرح «بأن بلاده ليست لديها حاجة كبيرة للولايات المتحدة الأمريكية وأنها ستواصل المحادثات مع الإتحاد الأوروبي بشأن البرنامج النووي الإيراني»، واكد من جانب آخر أنه سيواصل العمل إلى إمتلاك التكنولوجيا النووية لتوليد الكهرباء والأغراض الطبية[7].

تعتقد إيران أن دورها التاريخي في غرب آسيا والشرق الأوسط يحتمّ عليها تصحيح الخلل في موازين القوى، والذي يتمثل في إمتلاك ثلاث قوى إقليمية (الهند، باكستان، إسرائيل) للسلاح النووي.

(7) انظر: محمد نور الدين عبد المنعم، النشاط النووي الايراني من النشأة وحتى فرض العقوبات، مصدر سبق ذكره، ص167– 168.

فضلاً عن ما تقدم يمكن القول أن هناك مجموعة ضرورات تدفع إيران للسعي الحثيث لإمتلاك السلاح النووي أبرزها[8]:

(8) نزار عبد القادر، ايران والقنبلة النووية الطموحات الامبراطورية، المكتبة الدولية– بيروت، الطبعة الاولى، بلا سنة طبع، ص246.

1) يدفع طموح الجمهورية الإسلامية للعب دور قيادي وأساس في العالم الإسلامي تجاه السعي لدخول «النادي النووي» لا سيّما بعدما دخلته باكستان.

2) تعتقد إيران أن دورها التاريخي في غرب آسيا والشرق الأوسط يحتمّ عليها تصحيح الخلل في موازين القوى، والذي يتمثل في إمتلاك ثلاث قوى إقليمية (الهند، باكستان، إسرائيل) للسلاح النووي.

3) ترى إيران أن إمتلاكها السلاح النووي يشكل معادلة جديدة قادرة على

تغيير قواعد اللعبة في مسألة أمن الخليج وجنوب غربي آسيا.

وبالمقابل ترى الولايات المتحدة وإسرائيل أن هناك مخاطر كبيرة لا يمكن التحكم بها ستترتب جراء إمتلاك إيران السلاح النووي وذلك إنطلاقاً من العناصر الآتية[9]:

(9) المصدر نفسه، ص246-ص247.

1) يشكل إمتلاك إيران للقدرات النووية تهديداً مباشراً للوجود الأمريكي في المنطقة وتهديداً لوجود دولة إسرائيل، في ظل مشاعر العداء الإيراني المعلن لأمريكا وإسرائيل.

2) تشعر الدول الخليجية العربية أن إمتلاك إيران السلاح النووي يهدد أمنها كما يخلّ بموازين القوى الإقليمية ويدفع باتجاه سباق التسلح وباندفاع بعض الدول الإقليمية الأخرى للسعي لإمتلاك السلاح النووي ولا سيّما المملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية.

3) ترفض الولايات المتحدة الأمريكية والدول الإقليمية المبررات الإيرانية التي تؤكّد أن البرنامج مخصص للإستعمال السلمي للطاقة النووية.

4) تدرك الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأخرى أن التهاون مع إيران في برنامجها النووي سيعطيها الذخيرة اللازمة لتحصين أوضاع الحكم الإسلامي في الداخل حيث تبدد كل الإنقسامات أمام الأهمية التي تعلّقها كل القوى موالية كانت أم معارضة على موضوع دخول إيران النادي النووي الدولي.

المبحث الثاني: الدور النووي الإقليمي

لقد قامت إيران بتبني طرق عديدة تتيح لها إمتلاك القدرة على إنتاج السلاح النووي فمعاهدة منع إنتشار الأسلحة النووية التي وقّعتها إيران تسمح للدول بالحصول على التقنية النووية السلمية في حدود ضمانات وقواعد معينة، ويدعي المسؤولون الإيرانيون انه بحلول عام (2020) سيتطلب تزايد تعداد سكان البلاد وتصاعد الطلب العالمي المتوقع على النفط إستخداماً مكثفاً للطاقة النووية لتلبية حاجات إيران المتزايدة من الطاقة بينما تظل هناك كمية كبيرة من النفط يمكن تصديرها ومن أجل تحقيق هذه الأهداف في مجال الطاقة قامت إيران بتطوير برنامج للطاقة النووية خلال العقود القليلة

الماضية، وتعكف إيران على تطوير قدرات محلية لتخصيب اليورانيوم بغية إنتاج اليورانيوم الذي يصلح لإنتاج أسلحة نووية إلى جانب مفاعل يعمل بالماء الثقيل لإنتاج البلوتونيوم وما يرتبط به من منشآت (إعادة معالجة الوقود المستنفذ) ولا ريب أن اي واحد من هذين التطورين يحمل معه مخاطر إنتشار نووي[10].

ان ما يعزز الدور الإيراني هو إمتلاك إيران ثقافة إستراتيجية لاسيما وان الثقافة الإستراتيجية لدولة ما تعدّ منطلقاً حيوياً لفهم الأعمال والقرارات الممكنة لتلك الدولة لأن الثقافة الإستراتيجية هي «الإطار المنطقي الذي تناقش الدولة ضمنه الأفكار الإستراتيجية، وتكمل صوغ قراراتها الدفاعية» وعليه فإن الثقافة الإستراتيجية لبلد ما هي «منظومة عقائده المشتركة وفرضياته وأنماط سلوكه المستمدة من تجارب مشتركة وروايات مقبولة تسمح في صوغ هوية جماعية وعلاقات بالجماعات الأخرى وتحدد الغايات والوسائل المناسبة لإنجاز الأغراض الأمنية»[11] وتتجسد العناصر الاربعة لثقافة إيران الإستراتيجية التي تمس توجهها نحو إمتلاك أسلحة نووية هي كما يأتي[12]:

1) إعتقاد شامل بالإسلام الشيعي الإمامي بوصفه أساساً وطيداً للشرعية السياسية للنظام والهوية القومية للبلاد.

2) إعتقاد قومي بمركز إيران الشرعي بوصفها زعيمة للحضارة الإسلامية من حيث هي جهة إقليمية مهيمنة.

3) إحساس إيران باحتمال التعرض للهجوم الخارجي والهجوم الداخلي.

4) إدراك متأصل بأن الولايات المتحدة الأمريكية ترغب في الهيمنة على الحضارة الإسلامية وتدميرها.

كما ان ما يميز الثقافة الإستراتيجية الإيرانية إلتزامها الشامل بالمذهب الشيعي الإمامي وهو يصوغ الرؤية الكونية لصناع القرار في إيران وعليه يكون من المستحيل الفصل بين خيارات السياسات الإيرانية ومبادئها الدينية ويقول (ويليس ستانلي) مدير الدراسات الإقليمية من المعهد القومي للسياسة العامة:-

(10) ويتني راس واوستن لونج، ترجمة: الطاهر بوساحبة، هل سيتكرر سيناريو مفاعل تموز وقيام القوات الاسرائيلية على تدمير المنشآت النووية الايرانية؟، دراسات عالمية، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، عدد (71) الطبعة الاولى 2008، ص12– ص13.

(11) نقلاً عن جنيفر كنيير واندرو تيريل، الثقافة الاستراتيجية الايرانية والردع النووي، دراسات عالمية، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، عدد 88، الطبعة الاولى، 2009، ص7–8.

(12) المصدر نفسه، ص8–9.

إيران لديها طموح نووي كبير لاسيما وان النشاطات النووية الإيرانية أثارت مجموعة شكوك تحولت إلى يقين عام (2002).

«بهذه الإيديولوجيا نجد ان إيران والإسلام الشيعي هما شيء واحد لا يمكن الفصل بينهما فإيران تعمل وفقاً للمذهب السياسي والديني الفريد للإمام الخميني وهو المذهب الذي يؤكد بقاء النظام بوصفه الخدمة الأساسية للإسلام وبحسب قول الخميني فإن النظام يجسد سلطة الإسلام الشيعي في الأرض وهكذا فإن بقاء هذا الحكم وصيغته يعدّ ضرورة وتعبيراً عن المصلحتين الإيرانيتين الذاتية والقومية»[13].

(13) نقلاً عن المصدر السابق، ص9.

فضلاً عن ما تقدم فإن إيران لديها طموح نووي كبير لاسيما وان النشاطات النووية الإيرانية أثارت مجموعة شكوك تحولت إلى يقين عام (2002) وعلى الرغم من أن تلك النشاطات كانت سرية وكانت تخالف إلتزامات إيران النووية للطاقة الذرية على الرغم من الطروحات الإيرانية بصدد تلك النشاطات على انها محددة للأغراض السلمية إلا ان تلك الحقائق فرضت على الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن تعلن في 24 ايلول (2005) ان إنتهاكات إيران ومحاولات عدم وفائها بالتزاماتها تعدّ عدم إلتزام بإتفاقية الضمانات ووفقاً للنظام الأساس للوكالة الدولية النووية للطاقة الذرية المادة (12) الفقرة (ج) فان الوكالة الدولية عندما تقرر ان دولة ما قد أخلّت بالتزاماتها فان مجلس حكام الوكالة «سوف يخطر بأمر المخالفة جميع الأعضاء في الوكالة ومجلس الأمناء للجمعية العامة للأمم المتحدة» ومنذ عام (2002) إذ تمّ الكشف عن نشاطات نووية إيرانية غير معلن عنها، إتخذت إيران موقفاً واضحاً بحرصها على عدم إحالة ملفها إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، ومن ثم تم الإتفاق على ان تقوم ثلاث دول من الإتحاد الاوربي وهي فرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة بالتفاوض مع إيران لإيجاد طريقة من شأنها تلبية متطلبات الوكالة الدولية للطاقة الذرية والمجتمع الدولي للحيلولة دون إنتشار الأسلحة النووية وفي الوقت نفسه ستسعى هذه الدول الثلاث إلى تلبية متطلبات المصلحة الإيرانية للحيلولة دون إحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن ومواصلة الجهود الإيرانية المبذولة للإستفادة من التطبيقات السلمية للطاقة النووية[14].

(14) جورج بيركوفيتيش، البرنامج النووي الايراني بعد الانتخابات الرئاسية الايرانية عام 2005، في كتاب البرنامج النووي الايراني، الوقائع والتداعيات، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط1، 2007، ص50–51.

وفي (12) تشرين الاول 2003 توصلت إيران والدول المسماة بمجموعة

لرؤية الايرانية لمستقبل المفاوضات تستند إلى نقاط الضعف في الموقف الاوربي وعناصر القوة التي تتمتع بها ايران.

الثلاث الاوربية (الترويكا) إلى اتفاق تقوم ايران بموجبه طوعاً بتعليق كل نشاطات تخصيب اليورانيوم واعادة المعالجة وبالمقابل فان دول الترويكا الاوربية ومن ثم الوكالة الدولية للطاقة الذرية ستعلق عملية احالة الملف النووي الايراني إلى مجلس الامن وينص الاتفاق الذي تم التوصل اليه بين الطرفين انه اثر زوال المخاوف الدولية بشكل كامل. . فإنه يمكن لايران ان تتوقع وصولاً سهلاً إلى التقنية والامدادات الحديثة في عدد من المجالات و«ان الترويكا الاوربية ستتعاون مع ايران في تعزيز الامن والاستقرار في المنطقة بما في ذلك جعل الشرق الاوسط منطقة خالية من اسلحة الدمار الشامل»[15].

(15) انظر: نقلاً عن المصدر نفسه، ص52.

لقد كانت الدوافع الاوربية انطلاقاً من دول الترويكا باتجاه الحصول على دور مهم في شؤون الشرق الاوسط بعد استبعاده كثيراً من المساهمة في مسارات ما يسمى بـ(عملية السلام بين العرب واسرائيل) وبين السلطة الفلسطينية واسرائيل وان جهود الدول الاوربية الثلاث (بريطانيا، فرنسا، المانيا) مع ايران بشأن برنامجها النووي ومحاولة اقناعها بعدم المضي في تطوير اسلحة نووية مقابل تعهد اوربا بمساعدة ايران في الحصول على تقنية استخدام الذرة في الاغراض السلمية[16].

(16) رند حكمت، دوافع موقف الترويكا الاوربية من الملف النووي الايراني، الملف السياسي، مساعي الترويكا الاوربية لاحتواء ازمة ايران النووية، مركز الدراسات الدولية جامعة بغداد، العدد (16)، بغداد، 2005، ص5. انظر ايضاً: د. حيدر السعدون، اشكال الاقتراب والابتعاد بين موقفي الترويكا والموقف الامريكي، المصدر نفسه، ص7.

ومن جانبٍ آخر فإن الرؤية الايرانية لمستقبل المفاوضات تستند إلى نقاط الضعف في الموقف الاوربي وعناصر القوة التي تتمتع بها ايران والتي تتمحور حول قضايا عدة منها افتقاد المباحثات إلى عناصر الثقة التي تمثل الركزية الاساسية لنجاحها لا سيّما وان ايران يساورها القلق ازاء استقلالية قرار الترويكا الاوربية عند التعامل مع الملف النووي الايراني، كما ان تقدم ايران في مجال التقنية النووية ولاسيما في عمليات التخصيب وانها تتم بجهد ايراني يقلل من احتمالية الضغط على اطراف خارجية لوقف تعاونها مع ايران في هذا المجال وتمتع ايران بالشرعية في برنامجها، اذ ان معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية يتيح لأية دولة ان تستخدم الطاقة النووية للاغراض السلمية علماً ان المفاوضات في احدى جولاتها توصلت إلى اعتراف الجانب الاوربي بحق ايران امتلاك التقنية النووية وهذا الحق يجعل

المفاوضات صعبة لانها تنطلق من معايير دولية مما دفع بالجانب الاوروبي للاعلان عن صعوبة المفاوضات والذي يعود إلى هذا الجانب، والى قدرة المفاوض الايراني على استخدام الاوراق الضاغطة في هذا الجانب[17].

(17) خليل الربيعي، مستقبل مساعي الترويكا الاوربية في حل ازمة البرنامج النووي الايراني، الملف السياسي، مصدر سبق ذكره، ص13–15.

أما بالنسبة للرؤية الاوروبية فيمكن القول ان الرؤية الاوربية حول الملف النووي الايراني تواجه عقبات تنبع من طبيعة العلاقة مع ايران، اذ ان الاخيرة تتمتع بامتيازات للاروبيين اقتصادية في ظل وجود قوانين امريكية تمنع دخول الشركات الامريكية دائرة الاستثمار في ايران بما يزيد عن (40) مليون دولار كقانون داماتو، مع توجه ايراني نحو الاستثمار الاجنبي، وفي الوقت نفسه فان دول الترويكا الاوربية لا تستطيع التخلي عن علاقاتها التجارية والسياسية مع ايران كالمانيا التي تعد الشريك التجاري الاول الاوربي تليه ايطاليا وفرنسا وبريطانيا[18].

(18) خليل الربيعي، المصدر السابق، ص16.

ومن الجدير بالذكر ان الدور الاقليمي للدولة لا يمكن ان يتحقق إلا من خلال توفر مجموعة من الظروف[19]:

(19) انظر: رياض الراوي، مصدر سبق ذكره، ص40– ص43.

1) الظروف الذاتية للدولة وتشمل:

أ) الرغبة الحقيقية في امتلاك السلاح النووي على وفق استراتيجية نووية تتأسس عليها اهداف حيازة هذا النوع من السلاح وغالباً ما تنبع هذه الرغبة من منطلقات عقائدية وايديولوجية او من انعكاس طريقة تفكير وادراك صانع القرار السياسي.

ب) من خلال توفر المقومات الداعمة لهذه الحيازة وتشمل:

ـ اقتصاديات من ناحية التكاليف المالية الضخمة التي تتطلبها برامج التسلح النووي، من موارد ومعدات وخبرات وتدريب في كل مراحل الانتاج.

ـ الجوانب الفنية المتعلقة بتوفير الكفاءات العلمية المتخصصة والكوادر الهندسية الفنية المتدربة والذين يمكن ان يقوموا بعمليات الانتاج كافة منذ استخراج المادة الخام وحتى انتاج السلاح النووي بصورة نهائية ومحاولة تقليص الاعتماد على الخبرات الخارجية في هذه المجالات.

ـ عسكرياً، من خلال تبني استراتيجية للامن القومي احد مقوماتها الأساسية الاعتماد على الخيار النووي في الدفاع عن المصالح العليا للدولة فضلاً عن وسائل التسلح التقليدية الاخرى.

2) الظروف الموضوعية وتشمل:

أ ـ البيئة الدولية الملائمة ونقصد بها وجود قوى دولية لاسيما الكبرى سواء كانت من الدولة دائمة العضوية في مجلس الامن ام من غيرها، تدعم امتلاك هذه الدولة للسلاح النووي.

ب ـ ضعف يصيب قوى نووية ضمن المحيط الاقليمي للدولة المعنية ربما كانت تعيق ظهور هذه الدولة (المعنية) بوصفها دولة منافسة لها في مجال التسلح النووي مما يهيىء نوعاً من الارضية اللازمة لامتلاكها لمثل هذا السلاح دون منافس.

ج ـ وربما من جانب آخر عندما تجد الدولة نفسها محاطة بدول نووية ضمن محيطها الاقليمي ما يشعرها بالضعف الذي يدفع بها نحو العمل على التخلص من حالة الضعف وتحقيق نوع من توازن القوى في المجال النووي مع هذه الدول.

د ـ شعور الدولة بأن أمنها القومي بات معرضاً للتهديد والخطر من دول نووية معادية لها.

وبالنسبة لايران فإن هذه الدولة من خلال نظامها السياسي ذي الطابع الاسلامي يمكنها ان تلعب دوراً قيادياً ليس في محيطها الاقليمي من خلال حرصها على قضية السلام والاستقرار في هذه المنطقة الحساسة اكثر من ذي قبل ويمكن ضمان مصالح دول المنطقة البعيدة المدى باتخاذ القرارات المدروسة من الدول المعنية كافة لاسيما وان اهداف السياسة الخارجية للجمورية الاسلامية الايرانية التعاون والمشاركة مع دول المنطقة لضمان الامن الجماعي وفقاً للرؤية الايرانية وعليه يمكن لايران ان تلعب دوراً قيادياً على مستوى العالم الاسلامي فبينما ترفض سياسة العسكرة والتسلط ما وراء الاقليمية من جهة فإنها ترفض من جهة اخرى الحركات المتطرفة التي تحث على العنف، وتنتهج طريقاً مستقلاً يمتاز بالاستقلالية والتحررية والعدالة[20] وعليه يمكن التوصل إلى الاستنتاج الآتي:

(20) انظر: محمد علي بطحي، ايران والعلاقات الدولية، التأ"ثيرات في الاستقرار السياسي في منطقة الخليج تحديات المستقبل، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، 2005، ص178.

ايران وفقاً للمنظور الجيوسياسي تعد احدى الامم الكبرى الثلاث في المنطقة إلى جانب (العرب والاتراك).

ان ايران تسعى للحصول على دور اقليمي متميز ينطلق من مجموعة معطيات تتجسد في المكون الداخلي لايران والبيئة الخارجية والمخاطر التي تتضمنها البيئة الاقليمية لذا فإن مسعى ايران نحو السلاح النووي هو من اجل استخدامه كأداة للردع ولاحداث التوازن في القوة مع القوى النووية الاخرى في المنطقة (اسرائيل، باكستان، الهند) فضلاً عن السمعة والمكانة الدولية التي يمكن ان تكتسبها من خلال امتلاكها السلاح النووي.

فضلاً عن ما تقدم فإن ايران وفقاً للمنظور الجيوسياسي تعد احدى الامم الكبرى الثلاث في المنطقة إلى جانب (العرب والاتراك) وتستمد هذه المكانة من جغرافية بشرية (اكثر من 65 مليون نسمة) وتاريخ عريق يعود إلى الآف السنين حيث كان الأكاسرة يخضعون اجزاءاً كبيرة من شرق العالم وبعض حافات القارة الاوربية لحكم بلاد فارس الامر الذي يلقي بظلاله الكثيفة على فكر صانع القرار الايراني وهو يضع خطوط الاستراتيجية الايرانية في ميادينها المختلفة، وتستمد هذه المكانة ايضاً من مخزونها الكبير من الثروات الطبيعية فهي تعد رابع دولة على المستوى العالمي بمخزونها النفطي كما تختزن نحو 26 ألف بليون متر مكعب من الغاز الطبيعي يضعها في ترتيب ثاني دولة في العالم لهذه الثروة بعد روسيا[21].

(21) سرمد عبد الستار العبيدي، ايران واوربا والملف النووي الايراني، الملف السياسي، مركز دراسات دولية، جامعة بغداد، عدد 98، ايار 2011، ص5.

كما تتميز بموقع استراتيجي يضعها في قلب العالم الاسلامي وبين اغنى منطقتين في العالم بمخزون الطاقة في الخليج وبحر قزوين، ويعزز هذا الدور الايراني امتدادات عرقية لها في بعض الدول المجاورة في افغانستان وطاجكستان التي تتكلم الفارسية وامتدادات مذهبية في باكستان وافغانستان والعراق والخليج ولبنان، كما تجمعها ببعض الدول المجاورة اثنيات تعيش على جانبي الحدود كالبلوش مع باكستان والتركمان مع تركمانستان والاذريين في اذربيجان وتفيد الآراء ان هناك ثلاثة دوافع مركزية تجسد السعي الايراني نحو امتلاك التكنولوجيا النووية[22]:

(22) المصدر نفسه، ص6.

1) الدوافع الإقتصادية:

البرنامج النووي الايراني يرمي إلى تأمين 20% من طاقتها الكهربائية بوساطة المواد النووية وذلك لتخفيف استهلاكها من الغاز والنفط، كما ان ايران قد

ان التصورات الايرانية تفيد إمكانية الاستفادة من التحولات الهيكلية الجارية في المنظومة الدولية في وضع استراتيجية استقطابية.

انفقت جزءاً كبيراً من الثروة القومية خلال مدة حكم الشاه على شراء هذه المعدات على الرغم من ان المفاعلات تكلف مليارات الدولارات بالعملة الصعبة وهي ليست ذات فائدة كبيرة من الناحية الاقتصادية لدولة مثل ايران التي تمتلك مخزوناً ضخماً من النفط والغاز الطبيعي يمكن استخدامه لتوليد الكهرباء بكلفة لا تتعدى 18-20% من تكلفة الكهرباء النووية، علاوة على ان ايران ركزت انشاء مفاعلاتها النووية في منطقة واحدة جنوب البلاد بعيداً عن المدن الايرانية والمنشآت الصناعية في شمالي البلاد، وهو ما يقلل امكانية الاستفادة من هذه المفاعلات في توليد الطاقة لخدمة الحاجات الاستهلاكية.

2) الدوافع العسكرية:

هناك دوافع عسكرية وراء البرنامج النووي الايراني استناداً إلى ان الفكر الاستراتيجي الايراني ركز بشدة على الدروس المستفادة من الحرب العراقية ـ الايرانية والتهديدات الامريكية ـ الاسرائيلية لايران، وابرزها ان ايران لا بدّ ان تستعد لأية احتمالات في المستقبل، كما ان ايران استنتجت انها يجب ان لا تعتمد كثيراً على القيود الذاتية التي قد يفرضها الخصوم على انفسهم او على تمسكهم بالالتزامات الدولية.

3) الدوافع الإستراتيجية:

وترتبط بمساعي ايران لاستثمار واقع تأثيرها المذهبي في الديموغرافيا الاقليمية وعلاقتها المميزة بقوى ودول لها تأثيرها في منظومة الامن الاقليمي للاضطلاع بدور اقليمي محوري قبل ان تجد نفسها خارج الحسابات المعهودة للتوازن لصالح اي طرف آخر في منطقة الشرق الاوسط كاسرائيل او تركيا.

ومن الجدير بالذكر ان التصورات الايرانية تفيد إمكانية الاستفادة من التحولات الهيكلية الجارية في المنظومة الدولية في وضع استراتيجية استقطابية هدفها الاول ملء الفراغ الايديولوجي في العالم الثالث عقب انهيار الاتحاد السوفيتي، ويتجسد هدفها الثاني في استمرار المواجهة مع

الولايات المتحدة على اساس نظام قيمي مستمد من الاسلام يستوعب الطاقات والخبرات والتجارب التي افرزتها حقبة الثمانينات والتسعينات ولذلك فإن السلاح النووي يمكن ان يقدم لايران اداة بالغة الاهمية لتعزيز مكانتها الاقليمية والدولية[23].

(23) سرمد عبد الستار العبيدي، المصدر السابق، ص9– ص10.

وقد استطاع البرنامج النووي الايراني ان يحقق تطوراً معيناً يمكن ملاحظته من نشاطات التفتيش وتقديم التقارير التي تجريها الوكالة الدولية للطاقة الذرية منذ تسعينات القرن العشرين، ومثال على ذلك زيارة مفتش الوكالة الدولية للطاقة الذرية مناجم اليورانيوم في ايران عام 1992 ودور الوكالة في التأكد من وجود الضمانات من الاتفاقية الموقعة بين ايران وروسيا لاكمال احد مفاعلات كرافتفيرك الكهرونووية العاملة بالماء المضغوط المهجور في بوشهر عام 1995، وأثارت الوكالة الدولية للطاقة الذرية جدلاً دولياً مهماً عام 2003 حيث اعلنت اكتشافها جزيئات من اليورانيوم مخصبة بنسبة 36% من انواع لم تكن ايران قد افصحت عنها سابقاً في سجل مخزونها الخاضع لشروط الضمانات وفي تقرير الوكالة الذي اصدرته في شباط 2006 عددت بالتفصيل ما عدّته عدداً من حالات عدم امتثال ايران لمعاهدة عدم الانتشار النووي والبروتوكول الاضافي الملحق بها إلى ما يلي[24]:

(24) جون لارج، ما مدى قدرة ايران على تطوير المواد الخاصة بالاسلحة النووية وتقنياتها؟، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، سلسلة محاضرات الامارات، عدد (117)، ط1، 2008، ص31– 32.

1) امتلاك ايران تقنية P-2 للطرد المركزي التي تلقت من اجلها عام 1995 تصاميم ومواصفات هندسية تخص مكونات هذا التصميم وما تبع ذلك من اعمال التطوير التي اجرتها على هذه التقنية بين عامي 2002–2003.

2) بناء مفاعل بحوث الماء الثقيل في اراك الذي طلب من ايران اعادة النظر فيه بموجب قرار الوكالة الدولية للطاقة الذرية المشار اليه في تقريرها السابق.

3) امتلاك ايران وثيقة تتعلق بالمتطلبات الاجرائية الخاصة بتحويل سادس فلوريد اليورانيوم (UF6) إلى معدن بكميات ضئيلة.

وخلاصة ما تقدم ان ايران تسعى نحو امتلاك القدرة النووية لاحداث التوازن في الاقليم لاسيما بعد امتلاك هذه القدرة من دول جنوب آسيا و(اسرائيل) لها وانها تسعى للقيام بدور اقليمي متميز في المنطقة.

المبحث الثالث: أبعاد البرنامج النووي الإيراني

استخدم القادة الايرانيون قضية البرنامج النووي كجزء من برنامجهم السياسي وتدخلت المؤسسات السياسية الايرانية في التعبير عن وجهة نظرها في اهمية ومستوى تقدم هذا البرنامج والتأكيد على اهميته كاحد الثوابت الرئيسة في سياسة البلاد باستخدام الطاقة النووية للاغراض السلمية والتأكيد على ان البرنامج حق مشروع لايران التي هي عضو في معاهدة الحد من انتشار الاسلحة النووية.

وقد اتخذ البرنامج النووي عدة أبعاد منها البعد السياسي والذي تجسد بما يلي:

أ ـ دور المرشد الاعلى للجمهورية الاسلامية.

فقد حدد الزعيم آية الله علي خامنئي عدداً من الأسس التي تبني القيادة موقفها عليها لاسيما انه بدأ بالوحدة الوطنية بعدّها الاساس المتين الذي يلتف من خلاله الايرانيون حول محوري الامام والدستور والبنية الاساسية للنظام الاسلامي، وقد اشار السيد خامنئي إلى ان استمرار الحرب النفسية ضد النظام الاسلامي بمنعه من التقدم في مجالات العلم والتقنية وهو السبب الرئيس في معارضة الولايات المتحدة لاستفادة ايران من التقنية النووية في الاغراض السلمية، ويؤكد الزعيم خامنئي ان المعاهدة الدولية لمنع إنتشار الأسلحة النووية تعطي جميع الدول الحق في الاستفادة من الطاقة النووية وقد إعترفت بعض الدول الغربية بحق إيران في الإستفادة من هذه الطاقة وهذا الإعتراف حق قانوني[25].

ومن ثم فقد تعهد المرشد الأعلى للثورة الإسلامية علي خامنئي يوم 11 تشرين الاول 2006 بأن تواصل بلاده برنامجها النووي وألّا تتراجع أمام الضغوط الدولية التي تطالبها بوقف تخصيب اليورانيوم، وأكد خامنئي في ظهور له على محطة التلفزيون الإيرانية الرسمية ما عدّه «حق بلاده في تطوير تكنولوجيا نووية»[26].

ب ـ دور رئيس الجمهورية محمود أحمدي نجاد

إنَّ وصول الرئيس الجديد إلى السلطة في إيران أدّى إلى حدوث تحول كبير

(25) انظر: لمزيد من التفاصيل ستار جبار علاي، البرنامج النووي الايراني وتداعياته الاقليمية والدولية، سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها بيت الحكمة العراقي، عدد (10)، بغداد، 2009، ص129– 132.

(26) لمزيد من التفاصيل انظر: خامنئي يؤكد حق بلاده في تطوير تكنولوجيا نووية 2006/10/11. المصدر، www. bbcarabic. com http:// www.bbcarabic. com

في الموقف من الأزمة النووية لاسيّما ان الموقف الإيراني منها أصبح يندرج في إطار رؤية أكبر تتعلق بالتصميم الإيراني على إعادة تشكيل الشرق الأوسط وفق مفهوم إيراني خاص، أمَّا الأزمة النووية فقد أصبحت تتميز بدرجة أكبر من الإتفاق بين أقطاب السياسة النووية من ذي قبل، لاسيما وان السياسة الجديدة لا تقوم فقط على التمسك الكامل بثوابت الحق الإيراني بل عمد الرئيس ايضاً إلى بذل جهد كبير من أجل كسب ثقة المجتمع الدولي، كما انه يرى أن من الضروري الإستخدام السلمي للتكنولوجيا النووية وهو حق لإيران لا تتنازل عنه حسب تعبير الرئيس الجديد، مشيراً إلى مواصلة إيران لبرنامجها النووي، ومن جانب آخر اكد الرئيس الجديد ضرورة إستمرار الحوار مع الترويكا الأوربية ولأَن رئيس الجمهورية الجديد يعدّ من المتشددين فهو لا يختلف في توجهاته إزاء القضية النووية عن باقي عناصر صنع القرار السياسي والأمني في إيران من حيث الإتفاق حول ضرورة إمتلاك إيران السلاح النووي بأسرع وقت ممكن ليكون رادعاً في مواجهة التهديدات التي تواجهها إيران سواء من الولايات المتحدة الأمريكية ام إسرائيل وليكون في الوقت نفسه وسيلة دعم ليحقق أهداف إيران القومية بعيدة المدى[27].

(27) انظر: ستار جبار علاي، مصدر سبق ذكره، ص137– 138. ولمزيد من التفاصيل انظر: جورج بيركوفيتش، البرنامج النووي الايراني بعد الانتخابات الرئاسية الايرانية عام 2005، مصدر سبق ذكره، ص59.

ج ـ دور وزارة الخارجية:

على الرغم من الإهتمام الكبير الذي توليه الحكومة الإيرانية للبرنامج النووي إلا أن هذا الاهتمام لم يتجسد في بلورة مجموعة متماكسة من الأهداف الحاكمة والمحركة للبرنامج النووي لا سيّما وان مواقف القادة الإيرانيين تباينت تجاه التسلح النووي ما بين عقد الثمانينات حتى منتصف التسعينات، في منتصف ونهاية الثمانينات لم يتردد القادة الإيرانيون من إطلاق تصريحات تعكس اهتمامهم بالتسلح النووي ثم تحوّل الموقف الرسمي الإيراني إلى صيغة أكثر تحفظاً منذ بداية التسعينات واصبحت تصريحات المسؤولين وكتابات الآكاديميين الإيرانيين تكتفي بالإشارة إلى أن البرنامج النووي الإيراني يهدف إلى بناء مفاعلات تكفي لتوفير نسبة مهمة من الطاقة الكهربائية للبلاد فضلاً عن ان هذا البرنامج يستمد قوة الدفع من ان إيران كانت قد إستثمرت بالفعل في عهد الشاه مبالغ طائلة في إقامة البنية النووية الأساسية في البلاد[28].

(28) انظر، ستار جابر علاي، مصدر سبق ذكره، ص140–141.

ثانياً: البعد الإقتصادي للبرنامج النووي الإيراني

تشير الحكومة الايرانية إلى ان البرنامج النووي الإيراني يرمي إلى تأمين 20% من طاقتها الكهربائية بوساطة المحطات النووية وذلك لتخفيض إستهلاكها من الغاز والنفط لاسيما وان الزيادة السكانية العالية وخطط التنمية الإقتصادية سوف تزيد من معدلات إستهلاك الطاقة في إيران، وتشير الحكومة الإيرانية إلى أنها لا تسعى فقط إلى الحد من نسب الزيادة في إستهلاك الطاقة ولكنها تسعى ايضاً إلى تخفيض النسب الحالية من اجل توفير ثروتها القومية من النفط والغاز الطبيعي، بهدف توجيهها نحو التصدير فضلاً عن اهمية الطاقة النووية لمواجهة الإنفجار السكاني والتصنيع السريع للبلاد، وعلى الرغم من ان إيران تنتج اربعة ملايين برميل يومياً وتستهلك نحو (1,4) مليون برميل مما يعني ان لديها القدرة على التصدير لمدة 65 سنة بناءاً على كميات الإحتياط المشار اليها كما ان الفرق بين التقدير الحسابي والتقدير الفعلي يكشف مشكلة مستقبلية في قطاع النفط الإيراني[29].

(29) انظر: ستار جبار علاي، مصدر سبق ذكره، ص141–143.

وعلى الرغم من ان إيران ذات موقع جغرافي حيوي لا يقل أهمية عن موقع تركيا التي تستفيد كثيراً من عائدات الأنابيب التي تمر بأراضيها فإن مشكلات ايران الخارجية تَحُولُ بينها وبين الحصول على تلك المكانة وبصفة خاصة في نقل نفط بحر قزوين إلى السوق الخارجي، ولتفضيل الولايات المتحدة الأمريكية دولاً أخرى عليها مثل تركيا وجورجيا[30].

(30) محمد السيد سليم مهرا، التحولات العالمية والتنافس الدولي على اسسها الوسطى، مركز الدراسات الاسيوية، مطبعة القاهرة، 1998، ص338–340.

وعلى الصعيد الخارجي ايضاً فإن هناك دولاً كثيرة تعتمد اعتماداً كبيراً على النفط الإيراني مثل اليابان التي بلغت قيمة وارداتها النفطية من إيران نحو (10) مليارات دولار عام 2005، والصين قد زادت وارداتها النفطية عن 5 مليارات دولار وجنوب افريقيا التي تجاوزت قيمة وارداتها النفطية من ايران نحو 3، 3 مليارات دولار وكوريا الجنوبية التي بلغت قيمة وارداتها 3,1 مليارات دولار وتركيا بلغت قيمة وارداتها 2,5 مليارى دولار.

ان إيران ذات موقع جغرافي حيوي لا يقل أهمية عن موقع تركيا التي تستفيد كثيراً من عائدات الأنابيب التي تمر بأراضيها.

وعليه يمكن ان تتعرض لازمة اقتصادية اكثر فداحة من غيرها لاسيّما انه لن يكون من الممكن تعويض النفط الإيراني في ظل الظروف الراهنة المحيطة بسوق النفط وإذا

تطورت المواجهة الغربية مع ايران إلى صراع مسلح فإن ايران يمكن ان تشكل تهديداً جدياً لتدفق النفط العربي عبر الخليج وحركة ناقلات النفط فيه[31].

(31) فهد مزبان خزار، الملف النووي الايراني وارتفاع اسعار النفط رؤية تحليلية استشرافية، الملف الاقتصادي، مركز الدراسات الايرانية، جامعة البصرة، عدد (13)، شباط 2007، ص75.

وعليه تتمتع ايران باحتياطات كبيرة من النفط والغاز الطبيعي، تُمَكِّنُ ايران ان تشكل ركناً اساسياً لإستقرار إمدادات النفط والغاز عالمياً في الأجل الطويل، مما يعني منذ البداية ان اي خطر اقتصادي عالمي يشمل قطاع النفط والغاز لا يمكن ان يكون إجراءاً طويلاً المدى لان العالم لا يملك ترف الاستغناء عن النفط والغاز الايرانيين اللذين يشكلان نسبة كبيرة من اجمال الاحتياطي العالمي من هاتين المادتين الخام الإستراتيجيتين للاقتصاد العالمي[32].

(32) المصدر السابق، ص76.

ثالثاً: البعد العسكري للبرنامج النووي الإيراني

إنطلاقاً من تقويم إتجاه السياسة الإيرانية وأنماط السلوك وأهداف النظام الإيراني يبدو من غير المنطقي إستبعاد إحتمال وجود اهداف عسكرية وأمنية دافعة للبرنامج النووي الإيراني بل ربما كانت الأهداف الاإستراتيجية العسكرية هي الاكثر اهمية لهذا البرنامج ومن المؤكد ان العوامل الاكثر خطورة واهمية لحركة التفكير السياسي والاستراتيجي الإيراني في المدة الراهنة تتمثل في الدروس المستفادة من الحرب العراقية ـ الايرانية والتهديدات الامريكية ـ الاسرائيلية لايران او تجربة احتلال العراق عام 2003، ويذهب بعض الباحثين المختصين في الشؤون الايرانية إلى ان السلوك الايراني في المجال النووي يمثل نتاجاً للدروس التي استخلصتها ايران من الحرب مع العراق، لاسيما وان ايران عانت وقتذاك من العزلة الاقليمية والدولية وخضعت لحظر دولي حاد في مجال مبيعات السلاح، واستنتجت ايضاً انها لا يجب ان تعتمد كثيراً على القيود الذاتية التي قد يفرضها المنافسون المستقبليون على انفسهم او على تمسكهم بالالتزامات الدولية ولا تعتمد ايضاً على مساعدة المنظمات الدولية، وعليه فان دروس هذه الحرب شكلت اساساً للتفكير الاستراتيجي الايراني في عقد الثمانينات والتسعينات وفي المدة الحالية برزت العديد من التهديدات الفعلية والمحتملة التي تشعر بها ايران من جانب كل من الولايات المتحدة واسرائيل في

المستقبل ورغم اختلال تلك التهديدات إلا ان ايران وجدت ان السير في طريق انتاج الاسلحة النووية يمكن ان يوفر لها ضماناً ضد اية تهديدات في المستقبل[33].

(33) ستار جبار علاي، مصدر سبق ذكره، ص155– 156.

وعليه يمكن القول ان ايران قد تسعى إلى امتلاك السلاح النووي سواء لاسباب سياسية عامة ام رداً على تهديدات محددة وعلى الرغم من ان القدرات النووية الحالية لايران مازالت في مرحلة اولية إلا ان الاهداف والنيات الايرانية تدرج البعد العسكري كمحرك بالغ الاهمية في البرنامج النووي كما ان الجهود الايرانية في المجال النووي تبدو مدفوعة برؤية ايران للعالم وادراكها لدورها وقيمتها ومصالحها والدروس المستمدة من تاريخها، فضلاً عن ادراكها لطبيعة التهديدات الفعلية والمحتملة التي تجابهها في المدة الحالية والمستقبلية، ولاتزال هناك مسافة طويلة تفصل بين ايران وامتلاك القدرة على انتاج اليورانيوم المخصب بنسبة عالية وبكميات ضخمة يمكن ان تستخدم في انتاج الاسلحة النووية إلا ان الاهم من ذلك انه حتى ان نجحت ايران في انتاج يورانيوم مخصب بنسبة عالية وبكميات ضخمة فإن ذلك لا يعني ببساطة امكانية تحويله إلى سلاح نووي وبالنظر إلى التعقيدات الهائلة التي تحيط بمسألتي بناء الرأس النووي وتركيب هذا الرأس على وسائل الايصال فضلاً عن ذلك فإن القوات الجوية الايرانية تعاني من صعوبات ناجمة عن انها كانت تعتمد بالكامل على التكنولوجيا الامريكية والغربية في عهد الشاه وحتى بافتراض ان الطائرات القتالية لدى القوات الجوية الايرانية قادرة على حمل القنابل النووية فإن من الضروري اولاً تطوير تكنولوجيا معقدة لحمل هذه القنابل بطرق تحقق الامان والاسقاط السليم[34].

حتى ان نجحت ايران في انتاج يورانيوم مخصب بنسبة عالية وبكميات ضخمة فإن ذلك لا يعني ببساطة امكانية تحويله إلى سلاح نووي.

(34) نقلاً عن: ستار جبار علاي، المصدر نفسه، ص157– 158.

ومن جانبٍ آخر يذهب المحللون الاقليميون والامريكان على حدٍ سواء إلى الاعتقاد بأن بروز القوة الايرانية في السنوات التي تلت الحرب على العراق يُشكل تحدياً مهماً وفي الحقيقة ان التصور الاقليمي عن عدوانية ايران وتأثيرها المتنامي من موقفها بشأن البرنامج النووي إلى وصول متوسع بدءاً من العراق إلى المشرق يكون واسع الانتشار، كما ان لدى ايران دوافع

ووسائل قوية لحيازة اسلحة نووية وثمة قلق مفاده ان ايران تسعى بنشاط ودأب وراء قدرة تخصيب اليورانيوم المخصب على مستويات تسمح لها على الاقل بتطوير اسلحة نووية في المستقبل، وعليه يمكن ان تمارس ايران تأثيراً اقليمياً مهماً عبر القوة الناعمة مثل المساعدة في اعادة البناء وتطوير البنى التحتية او وسائل الإعلام والاستثمارات[35].

(35) انظر: داليا اسلكاي وفريدريك ويفري، احتواء ايران لتفادي استراتيجية ثنائية الابعاد في منطقة رباعية الابعاد، ترجمة: سميرة ابراهيم عبد الرحمن، سلسلة دراسات مترجمة، مركز دراسات دولية– جامعة بغداد، ايلول، 2009، ص5–8.

ولم يظهر البرنامج النووي لايران بصفته جانباً مهماً من جوانب علاقات الدولة الخارجية فحسب بل وبصفته عنصراً محدداً لهوية ايران القومية ومن الجدير بالذكر ان اسباب مواصلة الاستمرار بالبرنامج النووي قد تغيرت فخلال رئاسة هاشمي رفسنجاني ومحمد خاتمي كان يُنظر للاسلحة النووية على انها ادوات للردع ضد الولايات المتحدة الامريكية ونظام العراق السابق، إلا ان النخبة الحاكمة الاكثر محافظة انذاك بضمنها الرئيس (محمود أحمدي نجاد) والحرس الثوري الايراني يرون في الاسلحة النووية وسيلة حساسة لضمان هيمنة ايران في المنطقة بمعنى آخر ان ايران قوية تحتاج إلى بنية تحتية واسعة ونشطة في هذه الايام يبدو ان النظام ينشط للسعي وراء الاكتفاء الذاتي النووي على انه سبيل لاعادة احياء حظوظه السياسية[36].

(36) ليندسي، وراي تاكيه، بعد حصول ايران على القنبلة واحتواء تعقيداته، ترجمة: سميرة ابراهيم عبد الرحمن، دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، كانون الثاني عدد (43) 2010، ص150.

فضلاً عن ما تقدم فان للبرنامج النووي الايراني مجموعة من الدوافع الاستراتيجية حيث تندرج عليه تطوير القدرات النووية الايرانية في اطار تصور متكامل للسياسة الخارجية الايرانية على الاصعدة الاقليمية والدولية، كما تندرج ضمن برنامج متكامل هو الآخر لاعادة بناء القوات المسلحة الايرانية وترتكز السياسة الخارجية الايرانية على الاستحواذ على مكانة متميزة على الساحة الاقليمية وتذهب بعض التقديرات إلى ان القيادة الايرانية تعمل في اطار هذا التصور على القيام بأدوار متعددة تبدأ بالمشاركة في ترتيبات أمن الخليج وتحقيق الاستقرار في منطقة شمالي غرب آسيا وصولاً إلى تصور امكانية الافادة من التحولات الهيكلية الجارية في المنظومة الدولية في وضع استراتيجية استقطابية هدفها الاول ملء الفراغ الايديولوجي في العالم الثالث عقب انهيار الاتحاد السوفيتي، ويتجسد هدفها الثاني في استمرار المواجهة مع الولايات المتحدة على

أساس نظام قيمي مستمد من الاسلام يستوعب الطاقات والخبرات والتجارب التي افرزتها حقبة الثمانينات والتسعينات، ولذلك فإن السلاح النووي يمكن ان يقدم لايران اداة بالغة الاهمية لتعزيز مكانتها الاقليمية والدولية[37].

(37) انظر: سرمد العبيدي، تجاذبات الازمة النووية بين ايران والولايات المتحدة الامريكية مقدمات ونتائج، دراسات سياسية، بيت الحكمة، بغداد، كانون الاول، عدد (13)، 2008، ص72.

المبحث الرابع: المواقف الدولية والإقليمية من البرنامج النووي الإيراني

بدءاً ان ايران تؤكد ان برنامجها النووي يندرج فقط في سياق الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية، مع التركيز على ان المفاعلين النوويين اللذين تسعى ايران إلى بنائهما سوف يوفران حوالي 20% من طاقتها الكهربائية وذلك لتخفيض استهلاكها من الغاز والنفط ولاسيما وان الزيادة السكانية العالية وخطط التنمية الاقتصادية سوف تزيد من معدلات استهلاك الطاقة في ايران كما ان ذلك سوف يساعد على الحد من نسب الزيادة في استهلاك الطاقة المتولدة عن طريق النفط والغاز مما سوف يساعد بدوره على الحفاظ على ثروة ايران من النفط والغاز الطبيعي بهدف توجيهها نحو التصدير من اجل الحصول على المزيد من العائدات المالية[38].

(38) انظر: سرمد العبيدي، تجاذبات الازمة النووية بين ايران والولايات المتحدة الامريكية، المصدر السابق، ص75–76.

وللبرنامج النووي الايراني مجموعة من التأثيرات الاقليمية والدولية نتجت عنها مجموعة من المواقف الإقليمية والدولية ويمكن توضيحها بالمحاور الآتية:

اولاً: موقف الولايات المتحدة الأمريكية في البرنامج النووي الإيراني:

إتسمت الادارة الأمريكية للازمة النووية الإيرانية بقدر كبير من الثبات النسبي منذ بدايتها مثلما كان الأمر كذلك منذ بداية عملية إنشاء المفاعل النووي الإيراني في بوشهر في منتصف التسعينات، إذ أصرّت ادارة (بوش) ومن قبلها ادارة (بيل كلنتون) على أن الهدف الرئيس للنشاط النووي الإيراني يتمثل بالأساس في إمتلاك السلاح النووي تحت مظلة الإستخدامات السلمية للطاقة النووية ووجدت الولايات المتحدة جدوى محاصرة ايران وعزلها على المستويين الاقليمي والدولي، وارتكزت الادارة الامريكية على ثلاثة عناصر رئيسة:

1 ـ الإصرار الدائم على نقل الملف النووي الإيراني إلى مجلس الامن لفرض عقوبات على ايران لإنتهاكها معاهدة منع الإنتشار النووي ولكن مع إبداء قدر من المرونة في طرح ذلك المطلب.

2 ـ تكثيف الضغوط على الدول التي تقدم التكنولوجيا والمعرفة والمساندة الفنية للبرنامج النووي الايراني (روسيا، باكستان)

3 ـ المزاوجة بين الخيار الدبلوماسي وإحتمالات إستخدام القوة العسكرية ضد إيران[39].

(39) أحمد ابراهيم محمود، البرنامج النووي الايراني افاق الازمة بين التسوية الصعبة ومخاطر التصعيد، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2005، ص189.

وتفيد الرؤية الامريكية ان ايران تضطلع بدور مركزي في محور الشر الذي كان يجمعها إلى جانب كل من العراق وسوريا وكوريا الشمالية، ودور مماثل في فيدرالية الارهاب العالمية التي تمثل كل حملة السلاح غير المشروع والذين يهددون السلام العالمي الذي تحرسه القوى العظمى المهيمنة وتعمل على تحقيق مبادئه وآليات تحقيقه، وفضلاً عن ذلك فإن ايران تهدد أمن اسرائيل الحليف الاستراتيجي للغرب عموماً والولايات المتحدة الامريكية بشكل خاص بل ان ايران وعلى حد تعبير رئيس اركان جيش الدفاع الاسرائيلي هي الخطر الذي لن يهدأ لإسرائيل بال حتى تطمئن إلى زواله ولاسيما وان ايران تستخدم الشعارات الدينية والاسلام السياسي في مواجهتها.

تفيد الرؤية الامريكية ان ايران تضطلع بدور مركزي في محور الشر الذي كان يجمعها إلى جانب كل من العراق وسوريا وكوريا الشمالية.

نستنتج مما تقدم ان الحملة الامريكية الغربية على ايران هي بكل المقاييس تعد جزءاً من العملية الشاملة للمواجهة معها والتي تتكون من ثلاث مراحل اساسية:

1 ـ ايجاد المبررات والذرائع الكفيلة بتحويل ايران إلى عدو مفترض للمنطقة والعالم.

2 ـ تهيئة الرأي العام العالمي والمسرح السياسي الدولي وتحشيده لتقبل قرارات تجهيز استخدام القوة ضد ايران عند الحاجة إلى ذلك.

3 ـ القيام بعمل عسكري على ارض الواقع.

ثانياً: الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومجلس الأمن:

لقد بدأت الوكالة الدولية للطاقة الذرية تولي اهتماماً خاصاً بالحالة الايرانية منذ (أيلول 2002) بينما كانت العلاقات بين الجانبين تقتصر قبل ذلك على عمليات التفتيش الروتينية التي يقوم بها مفتشو الوكالة للمنشآت النووية الإيرانية وفق نظام ضمانات المعمول به وكان العامل الرئيس لنقل الحالة الايرانية من فئة الحالات الروتينية إلى الحالات الخاصة يتمثل في ورود معلومات إلى الوكالة بشأن قيام ايران بإقامة منشآت خاصة بدورة الوقود النووي، وقد كان الموقف الرئيس للوكالة في الازمة الايرانية النووية يقوم على ان ايران فشلت في الوفاء بالالتزامات المفروضة عليها بموجب نظام الضمانات، وعلى الرغم من الضغوط التي قدمتها الولايات المتحدة الأمريكية على الوكالة إلا ان الوكالة كانت تشير دائماً في تقاريرها الدورية المقدمة إلى مجلس الامناء إلى مجالات التعاون بينها وبين ايران وعلى الرغم من هذا التعاون إلا ان التعاون ظل دائماً غير كافٍ لتلبية مطالب الوكالة بشأن ازالة الغموض المحيط بالانشطة النووية المحظورة التي تقوم بها ايران[40].

(40) أحمد ابراهيم محمود، مصدر سبق ذكره، ص196– 199.

أما بصدد مجلس الامن فإن اعضاء مجلس الامن الخمسة عشر قد صوتوا بالاجماع على القرار(10747) المتضمن فرض عقوبات جديدة على طهران بسبب ملفها النووي، حيث تتهم المجموعة الدولية ايران باستخدام تلك التكنولوجيا لتطوير اسلحة دمار شامل الامر الذي تنفيه طهران بشكل مطلق، وفي رد ايران على القرار قال (غلام حسين) المتحدث باسم الحكومة الايرانية تعليقاً على موقف بلاده من قرار مجلس الامن «بعد تمرير هذا القرار غير المشروع ضد ايران فقد ارغمت الحكومة على تعليق اجزاء من انشطتها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية» واضاف: ان الترتيبات الثانوية مع الوكالة ستتأثر بالقرار الجديد مؤكداً ان تعليق التعاون سيتواصل حتى يحال ملف البرنامج النووي لبلاده مرة أخرى من مجلس الامن إلى الوكالة، وقد كانت ايران قد ادانت القرار الذي اصدره مجلس الامن في UN بفرض عقوبات جديدة عليها بسبب رفضها وقف برنامجها تخصيب اليورانيوم[41].

(41) انظر: ستار جبار علاي، مصدر سبق ذكره، ص436– 437.

وعليه فإن العلاقات الامريكية الايرانية تتصف بقدر كبير من التوتر المتزايد الذي يعد محدداً رئيساً ومهماً في رسم شكل واتجاه تفاعلاتها ليست الاقليمية فقط بل الدولية.

ويمكن تقسيم مدة ما بعد 11 ايلول فيما يخص العلاقة بين واشنطن وطهران إلى مرحلتين رئيستين حتى الآن:

* مرحلة الحرب في افغانستان ومرحلة توجيه الضربة للعراق، وفي المرحلة الاولى زادت احتمالات حدوث تغيير في العلاقات الامريكية-الايرانية واتسعت مطالب الاصلاحيين الداعية للحوار مع القطب الامريكي وساعدت طبيعة المرحلة في تدعيم مطالبه، ثم جاءت تصريحات بوش المعادية لايران عقب حسم المعركة على الارض الافغانية واستمر خلالها الانقسام حول ضرورة الحوار مع الولايات المتحدة الامريكية ولكن في ظل اهتزاز قوة حجة ومبررات الخطاب الاصلاحي التي كان يتمتع بها من قبل[42].

(42) المصدر السابق، ص443.

ثالثاً: الموقف الروسي:

لقد قالت روسيا ان فرض عقوبات على ايران ليست الطريقة المثلى او الوحيدة لإقناعها بالاهتمام بالمخاوف الدولية بشأن برنامجها النووي، وصرح وزير الخارجية الروسي (سيرجي لافروف) بأن عرض التسوية مازال مطروحاً ويتضمن قيام ايران بإرسال اليورانيوم إلى روسيا لتخصيبه الامر الذي يمثل عقبة أمام ايران في تطوير اسلحة نووية وقد كان الموقف الروسي وحتى الصيني يرى انه من المبكر الحديث عن احالة الملف إلى مجلس الامن إذ ما تزال كل من روسيا والصين تعدّان ان استئناف المفاوضات وضبط النفس هو الحل الأمثل للأزمة[43].

(43) ستار جبار علاي، مصدر سبق ذكره، ص444- 447.

وفي الوقت الذي قالت فيه روسيا والصين انهما لن توافقا ابداً على استعمال القوة ضد ايران بحجة عدم تجاوبها مع مطالب الغرب فيما يتعلق بالبرنامج النووي عدَّ وزير الخارجية الروسي (سيرجي لافروف) بعد اجتماعه بنظيره

روسيا والصين انهما لن توافقا ابداً على استعمال القوة ضد ايران.

الصيني (لي زماو كسينج) والرئيس الصيني ان روسيا والصين تعتقدان انه «لا يجب عزل ايران كما لا يجب مضاعفة الضغوط عليها لان ذلك لن يساهم في الحد من انتشار اسلحة الدمار الشامل، بل قد يكون له اثر معاكس»[44].

(44) المصدر السابق، ص427.

فضلاً عن ما تقدم يمكن القول ان الموقف الروسي من الازمة النووية قد عانى من معضلة حقيقية تتمثل في ان روسيا تستفيد بقوة من تعاونها النووي مع ايران من الناحية المادية، ولم تكن مستعدة قط لوقف هذا التعاون والتخلي بالتالي عما يحققه له من مكاسب متنوعة، ولكنها في الوقت نفسه لم تكن ترغب في الاصطدام مع الولايات المتحدة والدول المؤيدة لها في مواقفها من الازمة النووية مع ايران، وتداخلت في هذه المسألة حسابات الامن القومي الروسي لاسيما وتلك المتعلقة بأن روسيا ليس لها مصلحة في امتلاك ايران السلاح النووي بما يعنيه ذلك من ظهور قوة اسلامية نووية على تخومها الجنوبية مع ما قد يترتب على ذلك من تحولات في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى التي تعد المنطقة الاكثر حيوية وتهديداً للامن القومي الروسي، وعليه فإن روسيا قامت بدعوة ايران للتعاون الكامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية مع تشديد روسيا انها لن توقف تعاونها مع ايران في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية[45].

(45) أحمد ابراهيم محمود، مصدر سبق ذكره، ص211–212.

رابعاً: موقف الإتحاد الأوروبي ـ دول الترويكا

كان اتفاق باريس المبرم بين ايران ودول الترويكا الاوربية الثلاث (المانيا، فرنسا، بريطانيا) في 15 تشرين الثاني 2004، بمثابة ركيزة اساسية في جهود تسوية الازمة النووية الايرانية حيث ساعد اولاً على الخروج من الازمة المهلة الزمنية التي حددها القرار آنذاك الصادر من مجلس امناء الوكالة الدولية للطاقة الذرية لايران في أيلول 2004 وساعد لإعطاء الامل في الوصول إلى تسوية للازمة من خلال المفاوضات بين ايران ودول الترويكا الاوربية ولكن ذلك لا ينفي ان اتفاق باريس كان يعاني من اختلالات هيكلية في نصوصه ل اسيما وان الجانب الاوربي كان يرى ان جوهر الاتفاق كله يقوم على صفقة تقبل ايران بموجبها وقف انشطة

تخصيب اليورانيوم بصورة كاملة وشاملة ونهائية في مقابل حصولها على مكاسب اقتصادية وتجارية وفنية وسياسية في حين ان الجانب الايراني كان يرى ان اتفاقه مع الاوروبيين يجب ان يتضمن اعترافاً اوربياً بحق ايران في تخصيب اليورانيوم وفي ممارسة هذا الحق[46].

(46) أحمد ابراهيم محمود، مصدر سبق ذكره، ص227.

وقد جاء الاتفاق ايضاً لعدد من النصوص في مقدمتها ان الجانبين الاوروبي والايراني يكرران التزامهما بمعاهدة منع الانتشار النووي ويعترف الجانب الاوروبي بحقوق ايران بموجب هذه المعاهدة والتي يجب ان تمارسها بالتوافق مع التزاماتها الاخرى التي تنص عليها المعاهدة وتلتزم ايران بأنها لا تسعى ولن تسعى لإمتلاك السلاح النووي والتزامها بالكامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وقد اكد الجانب الاوروبي ان يكون وقف التخصيب دائماً وشاملاً وضرورة تفكيك ايران بالكامل لمنشآت تخصيب اليورانيوم، وهدد الاتحاد الاوربي بنقل الملف النووي الايراني إلى مجلس الامن اذا لم تلتزم طهران بتجميد اليورانيوم وفقاً لما نص عليه اتفاق باريس[47]، ولم يتمكن الجانبان من التغلب على الفجوة في المواقف وظلت المفاوضات بين الجانبين تأخذ طريقها لمحاولة ايجاد الحلول البناءة لمنع انتشاار السلاح النووي.

(47) المصدر السابق، ص232.

وبالاضافة إلى ما تقدم فإن هناك عنصراً مشتركاً يجمع عليه قادة النظام والمفاوضون الايرانيون ومنتقدو الدبلوماسية النووية عند تقييم عمل هذه الدبلوماسية وهو تجنب المجازفة، وعدم مواجهة العالم والإمتناع عن التحرك نحو الأسلحة الذرية في الملف النووي الإيراني، فمنذ اتفاقية سعدآباد وعقد اتفاقية باريس وبعد مرور اربعمئة يوم حصل المفاوضون الايرانيون على بعض الامتيازات منها منع إحالة الملف بشكل فوري إلى مجلس الامن كما بدأت المباحثات مع الطرف الاوربي حول التعاون الاقتصادي والامني غير ان الجانب الايراني قد منح الجانب الاوربي امتيازات تتلخص في استمرار تعليق التخصيب بشكل غير محدود وغير مشروط وكذلك ايقاف جميع الانشطة المتعلقة بحجة الوقود النووي والتي تضم انتاج التجهيزات والانشطة العلمية والانشطة الخاصة بالبلوتونيوم وانتاج اليورانيوم بصورة غير محدودة وغير مشروطة[48].

(48) محمد نور الدين عبد المنعم، النشاط النووي الايراني، مصدر سبق ذكره، ص35–36. ولمزيد من التفاصيل انظر: جاري سامور، مواجهة التحدي النووي الايراني، سلسلة محاضرات الامارات مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية(102)، سنة 2006، ص15–18.

خامساً: موقف (اسرائيل) من التسلح النووي الإيراني

كان الموقف الاسرائيلي في الازمة النووية الايرانية محكوماً بمحددين رئيسين يتمثل اولهما في القلق الشديد من احتمالات إمتلاك إيران للسلاح النووي، وثانيهما الخوف من كسر الاحتكار النووي الاسرائيلي في منطقة الشرق الاوسط، وظلت اسرائيل تتخوف دائماً من ان مجرد حصول ايران على المفاعلات النووية سوف يؤمن لها قاعدة تكنولجيا نووية وهو ما يمكن ان يسمح لها في النهاية بامتلاك السلاح النووي، كما نظرت الحكومات الاسرائيلية إلى البرنامج النووي الايراني بوصفه مصدراً للخطر والتهديد لامن اسرائيل، وقد جرى الحديث عن قيام (اسرائيل) بتوجيه ضربة عسكرية للقضاء على البرنامج النووي الايراني إلا ان هذا الحديث واجه مجموعة من القيود التي تجعل مثل هذا الخيار غير قابل للتنفيذ من الناحية العملية سواء بسبب صعوبات التنفيذ أم بسبب الخسائر التي يمكن ان تتعرض لها اسرائيل في حالة ضرب المنشآت النووية الايرانية وتتمثل ابرز هذه القيود[49]:

(49) أحمد ابراهيم محمود، مصدر سبق ذكره، ص215–218.

1 ـ ان الضربة الجوية الاسرائيلية للمنشآت النووية الايرانية تعد عملية معقدة للغاية حيث ان اقرب موقع للقصف في مدينة بوشهر الايرانية يبعد عن الحدود الجنوبية لاسرائيل مسافة 1300 كلم وان المقاتلات الاسرائيلية سوف تضطر إلى اختراق الاجواء الاردنية والسعودية والعراقية وفي الوقت ذاته فإن ايران تمتلك قدرات مهمة في مجال الدفاع الجوي والقوات الجوية.

2 ـ ان ايران تستطيع الانتقام من (اسرائيل) فمع ان (اسرائيل) تتمتع بتفوق كبير في الميزان العسكري على ايران إلا ان ايران تمتلك من الاسلحة ما يتيح لها القدرة على الانتقام من اسرائيل ومن هذه الوسائل الصواريخ البالستية بعيدة الدى التي تمتلكها ايران.

3 ـ وسائل الاعلام الاسرائيلية اثارت مخاوف بشأن الآثار السياسية والاستراتيجية التي يمكن ان تنجم عن مثل هذا الهجوم الاسرائيلي على المنشآت النووية الايرانية.

فضلاً عن ما تقدم فان (اسرائيل) تطرح نوعين من الشكوك إزاء البرنامج النووي الايراني الاول يتمثل في ان هذا البرنامج يتألف من شقين رئيسين

اولهما علني والآخر سري ويقوم التحليل الاسرائيلي على ان الشق العلني في هذا البرنامج يتمثل في مشروع انشاء المحطة النووية في بوشهر وهو الذي يخضع للإشراف والتفتيش من جانب الوكالة الدولية للطاقة الذرية ويهدف إلى صرف انتباه الوكالة والمجتمع الدولي عن الشق السري من هذا البرنامج والذي يهدف في الاساس إلى انتاج السلاح النووي بعيداً عن رقابة الوكالة، اما الشق السري من البرنامج حسب الرؤية الاسرائيلية فهو يتمثل في محطة الطرد المركزي الخاصة بتخصيب اليورانيوم وانتاج الوقود النووي اللازم لانتاج السلاح النووي، وترى اسرائيل ان مجرد امتلاك ايران القدرة على تخصيب اليورانيوم يمثل تطوراً بالغ الخطورة لانها اصبحت تمتلك الخبرات العلمية البشرية الكافية والتكنولوجيا المتطورة اللازمة أما النوعية الثانية من الشكوك الاسرائيلية فهي تنصبّ على ان من الممكن ان تتجه ايران نحو وقف تعاونها مع الوكالة والانسحاب من معاهدة منع الانتشار النووي عندما تنجح في امتلاك السلاح النووي سراً أو على الأقل التقرب من تحقيق هذا الهدف وعليه سوف تجابه بكل ثقة ضغوط المجتمع الدولي وتعد تهديداً كبيراً على اسرائيل وفقاً للرؤية الاسرائيلية[50].

وحرصت (اسرائيل) التي ترى في تنامي قدرات طهران التسليحية غير التقليدية اخلالاً بميزان القوى في المنطقة ومن ثم تهديداً مباشراً لأمنها فسعت إلى تعبئة الرأي العام العالمي ضد برنامج ايران النووي وطموحه لتطوير قدراتها الصاروخية في محاولة لتوفير المناخ الملائم للاقدام على القيام بعمل عسكري ضد طهران، او اذكاء مشاعر العداء الدولي ضد ايران التي وصفها (شمعون بيريز) النائب الاول لرئيس الحكومة الاسرائيلية بأنها المشكلة الأساسية ومركز الارهاب في منطقة الشرق الاوسط[51].

وعلى الرغم من الاتجاهات التي تدعم قيام ضربة عسكرية ازاء ايران إلا ان مجموعة من الاعتبارات السياسية والاستراتيجية المهمة التي يمكن ان تعوق اية محاولة اسرائيلية لمهاجمة المنشآت النووية الايرانية من ابرزها تعدد وانتشار المنشآت النووية الايرانية، حيث يصل عددها إلى ما يقرب من 30 مجموعة متفرقة في مختلف انحاء البلاد، وأغلب هذه المواقع سرية ومجهول مكانها بالضبط وموجودة تحت الأرض ولا توجد اية معلومات دقيقة عنها مما يفرض على الاسرائيليين استخدام امكانات هائلة اثناء الضربة وهو ما لا يتأتى لهم حالياً، وهناك عائق بعد المسافة بين اسرائيل وايران ومن ثم فقد

(50) أحمد ابراهيم محمود، المصدر نفسه، ص219– 220. ولمزيد من التفاصيل حول اسرائيل والتسلح الايراني، انظر: د. محمد نور الدين عبد المنعم، مصدر سبق ذكره، ص213– 220.

(51) ستار جبار علاي، مصدر سبق ذكره، ص279.

يلجأ الاسرائيليون إلى استخدام قواعد عسكرية في دول قريبة لتنفيذ اهدافهم وهذا الخيار سيكون له عواقب كثيرة سلبية بالنسبة لتلك الدول إذ ربما تكون هي ذاتها هدفاً للرد الايراني على الهجوم، وفي الوقت نفسه تدخل في الحسابات الاستراتيجية الامريكية و(الاسرائيلية) مسألة حجم وشدة الرد الايراني المتوقع على اسرائيل وهو الرد الذي اعلنه المسؤولون الايرانيون بأنه سيكون رداً مفاجئاً ومخيفاً لاسرائيل والعالم مما خلق تردداً واضحاً بين المسؤولين الاسرائيليين في اتخاذ قرار التصعيد العسكري ضد ايران إذ يعتقد ان غموض الرد الايراني على الهجوم يمثل احد الاسباب الجوهرية لهذا التردد[52].

(52) ستار علاي، المصدر السابق، ص297.

ويبدو ان الاسرائيليين واعون لمثل هذه الاعتبارات جيداً حيث يؤكد شيمون بيريز ان بلاده ستنتهج نفس النهج الامريكي إزاء ايران والقائم على ارجاء العمل العسكري لحين فشل السبل الدبلوماسية واشار إلى ان بلاده غير عازمة على توجيه ضربة عسكرية منفردة لايران حالياً لاسيما وان مثل هذا الامر يتطلب امكانات خاصة تفتقدها اسرائيل في الوقت الراهن الامر الذي يستوجب تنسيقاً امريكياً ـ اسرائيلياً[53].

(53) اسرائيل تحذر ايران بشأن طموحاتها النووية، www.bbcarabic.com http://www.bbcarabic. com

فضلاً عن ما تقدم فأن اسرائيل ترى ان اسلحتها النووية تشكل دعامة مهمة في قوتها الاقليمية فقد رأى (ايهود باراك) حين كان وزيراً للخارجية ان «صورة اسرائيل في الوعي العربي، بوصفها دولة مالكة لقدرات نووية هو أهم المقومات الاستراتيجية لاسرائيل» ولكن كما تشير (دافيد إفري) امتلاك القنبلة النووية لم يعد ذاته رادعاً كافياً في الحقبة التي باتت فيها الهيمنة النووية الاسرائيلية في المنطقة مهددة[54].

(54) جيفري ارونسون، اسرائيل والانعكاسات الاستراتيجية لاحتمال امتلاك ايران اسلحة نووية، البرنامج النووي الايراني الدوافع والتداعيات، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، ط1، 2007، ص119.

وكما ان العلاقة العدائية لاسرائيل في الواقع بطهران واكثر تحديداً الرغبة الايرانية في تطوير رادع للعدوان الاسرائيلي عليها قد عدت منذ أمد بعيد عاملاً مهماً في الدعم الذي تقدمه ايران لحزب الله وفي تعزيز ترسانته الصاروخية، وفي هذا السياق يقول (شمعون شابيرا) الذي عمل مساعداً عسكرياً ومستشاراً استخباراتياً لثلاثة رؤساء وزراء اسرائيليين هم (اسحاق رابين، شمعون بيريز، بنيامين نتنياهو) «ان تطوير ايران صواريخ ارض ـ ارض أمر بالغ الخطورة، وهو يمثل تهديداً جدياً مباشراً لاسرائيل» ويضيف شابيرا وهو مؤلف كتاب (حزب الله بين ايران ولبنان) قائلاً: «من المؤسف حقاً ان الصواريخ الايرانية قد وصلت إلى لبنان، ومرد ذلك إلى اسباب منها

ان كثيرين في اسرائيل قد هددوا في الاعوام الاخيرة بمهاجمة اهداف في العمق الايراني». كما ان المخاوف بشأن الجهود الايرانية في المجال النووي قد أدت إلى حملة دولية متنامية لا تهدف إلى وقف نشاطات التسلح الايرانية غير المشروعة فحسب بل ايضاً منعها من نشاطات غير محظورة وفقاً لمعاهدة منع انتشاء الاسلحة النووية وقد دعمت اسرائيل هذه الجهود[55].

(55) نقلاً عن: جيفري اورنسون، المصدر السابق، ص126– 127.

سادساً: الموقف العربي من التسلح الإيراني

ان العلاقات العربية ـ الايرانية شهدت خلال العصر الحديث حالة من الصراع والتأزم وعدم الاستقرار في انعكاس واضح لإرث التاريخ والجغرافية منذ سقوط الدولة الفارسية الساسانية على يد الفاتحين العرب المسلمين وكانت هي الطرف الذي يثير الازمات والصراعات، والآن ايران تطمح إلى التفوق العسكري بشقيه التقليدي والنووي لتصبح القوة الاقليمية الاولى في المنطقة بدءاً من الخليج ومنه تمد نفوذها إلى بقية الوطن العربي[56].

(56) انظر: ستار جبار علاي، مصدر سبق ذكره، ص180.

ومن أهم تداعيات البرنامج النووي الايراني على المنطقة ما صرحت به رئيسة وكالة الطاقة النووية في بريطانيا بأن دول الخليج الثرية قد تقود النهضة في مجال الطاقة النووية لأنها تمتلك السيولة النقدية لتمويل المصانع ولا تواجه المعارضة السياسية التي غالباً ما تحبط اعمال البناء، وذكرت رئيسة هيأة الطاقة الذرية البريطانية الليدي (باربرة طوماس) ان دلالة الطاقة النووية تتعزز في عالم يحدق به الاحتراب العالمي وتقلص مخزون النفط لدى الدول التي تمتلك أكبر مخزون احتياطي من النفط. كما ان الوضع العربي الرسمي له رؤيته الخاصة به ويلاحظ في التوقع العربي الرسمي اتجاهات متباينة فيجد البعض ان الملف النووي الايراني دعامة للنضال ضد العدوانية الصهيونية ويشكل عامل ضغط على اسرائيل لإرغامها على القبول بإخلاء المنطقة من اسلحة الدمار الشامل وتلك الآراء لا تشكل إلا عدداً محدوداً جداً في الاوسط الرسمية العربية، أما الاتجاه الآخر فإنه يعبر عن امتعاضه بالتركيز على موضوعة اخلاء المنطقة من اسلحة الدمار الشامل ويتضمن خطابه شيئاً من عدم الارتياح للملف النووي

دول الخليج الثرية قد تقود النهضة في مجال الطاقة النووية لأنها تمتلك السيولة النقدية لتمويل المصانع.

الايراني وهناك عدد من الدول تعارض بوضوح ايران النووية وترى في ذلك دعامة لاستراتيجية ايرانية في المنطقة بكاملها والتي تسمى بمنطقة الشرق الاوسط الكبير وتبني تلك الدول موقفها على مخاطر المحطات والمراكز النووية وتذهب في معارضتها نحو عدم الاكتفاء بمعارضة امتلاك ايران للاسلحة النووية بل ومعارضتها للمشاريع النووية السلمية بين مسائل التسرب النووي والتلوث البيئي ومخاطر ذلك على كل دول المنطقة[57].

(57) انظر: ستار جبار علاي، المصدر نفسه، ص184– 196.

وعلى الرغم من ان الدول العربية أكدت انها تشعر فعلاً بقلق شديد من حدوث سباق نحو التسلح النووي بين دول المنطقة وترى ضرورة بذل جهد أكبر من جانب الدول الكبرى لاخلاء الشرق الاوسط من مختلف اسلحة الدمار الشامل بما في ذلك (اسرائيل) إلا انها ترى في الوقت نفسه ان هذا النزاع هو بين ايران من جهة والولايات المتحدة الاميركية والدول الاوربية من جهة ثانية، وتفضل الدول العربية عدم التدخل مباشرة مع تأكيد الدول العربية مساندتها لحل سلمي للنزاع وإعطاء الفرصة للجهود الدبلوماسية والامتناع عن توجيه اية ضربات عسكرية لإيران تكون لها انعكاسات بالغة الخطورة على المنطقة ككل، وعلى مصالح الولايات المتحدة الامريكية والدول الكبرى فيها[58].

(58) نقلاً عن: أحمد ابراهيم محمود، مصدر سبق ذكره، ص225.

وقد عرضت بعض الدول العربية على الولايات المتحدة الاستعداد للقيام بدور الوسيط بين طهران وواشنطن لتأمين استئناف المحادثات بينهما او لاستضافة لقاءات سرية او علنية بين مسؤولين ودبلوماسيين امريكيين وايرانيين لتسهيل التقارب بينهما من اجل عقد صفقة سلمية لتسوية الازمة النووية[59].

(59) المصدر السابق، ص225.

وكما ذكرنا فإن معظم الدول العربية دأبت على تبني سياسة الصمت منذ اندلاع الازمة النووية إلا ان هذه السياسة لن تكون صالحة للاستمرار في حالة تصاعد الازمة سواء في حالة فرض عقوبات على ايران ام حالة حدوث تصعيد عسكري من جانب الولايات المتحدة ضدها او في حالة انتاج ايران للسلاح النووي، وسيتم توضيحها بما يلي[60]:

(60) المصدر السابق، ص272.

1) في حالة فرض عقوبات دولية على ايران لا بدَّ ان تتأثر دول الخليج خاصة بالاوضاع الناجمة عن هذه العقوبات سواء على صعيد التأثير سلباً في المناخ السياسي والامني والاستراتيجي الذي سوف ينشأ نتيجة هذه

العقوبات علاوة على علاقات التبادل التجاري فيما بين ايران ودول الخليج العربي لاسيما امارة دبي سوف تتأثر سلبياً.

2) وسيكون الوضع اكثر سوءاً في حالة حدوث تصعيد عسكري وتوجيه الولايات المتحدة ضربات عسكرية ضد منشآت ايران النووية إذ سوف تجد دول الخليج نفسها طرفاً في الصراع.

3) وفي حالة إمتلاك ايران السلاح النووي، فإن مثل هذا التطور سوف يمثل في حالة حدوثه انقلاباً استراتيجياً سواء في ميزان القوى الاقليمي ام في أنماط التفاعلات الاقليمية عليه وسوف يخلق ذلك التطور واقعاً جديداً على مستوى منطقة الشرق الاوسط مما سوف يثير تساؤلات بشأن ردود الافعال والخيارات التي يمكن للدول العربية ان تتعامل مع هذا الحدث[61].

(61) انظر: أحمد ابراهيم محمود، المصدر السابق، ص272–273.

وعليه يمكن القول أن المؤثرات أعلاه تؤثر بشكل او بآخر على طبيعة الامن والسلم في منطقة الشرق الأوسط وتؤثر في موازين القوى في المنطقة وعلى أثر ذلك تتأثر العلاقات العربية ـ الإيرانية، وعلاقات ايران مع القوى الدولية المتمثلة بالولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الاوروبي.

الخاتمة

ان البرنامج النووي الإيراني مر بمراحل مختلفة وشهد مراحل من التوقف واخرى من الإستمرار نظراً لمعطيات معينة حكمت تلك المراحل، وتؤكد أيران ان البرنامج النووي مخصص للأغراض السلمية، إلا أن القوى الإقليمية والدولية ترى عكس ذلك انه ذلك يهدد اقليم الشرق الأوسط وامتلاكها للسلاح النووي يهدد حماية السلم والامن الدوليين، كما ان مسيرة المفاوضات الايرانية مع القوى الاوربية والولايات المتحدة الامريكية شهدت مراحل من التقدم واخرى من التراجع حسب معطيات المرحلة ومعطيات المصالح الدولية التي حكمت تلك القوى.

داعش دولة الخرافة الإسرائيلية والعقائد الإرهابية المنحرفة

د. حيدر فرحان حسين الصبيحاوي*
باحث وآكاديمي من العراق

* باحث – مركز حمورابي للبحوث والدراسات الآستراتيجية

المقدمة

من الحقائق المسلّم بها أن تنظيم داعش الإرهابي لم يكن وليد لحظة سقوط الموصل عام 2014، وإنما ولادته ونشأته كانت مع ظهور الوهابية كحركة تكفيرية سياسية على مسرح الأحداث السياسية ــ الدينية، ذلك الحزب الذي أسسه المستر همفر الجاسوس البريطاني في الشرق الأوسط بحدود سنة (1722م)، وإنتشر بعد سنة (1729م)[1] كان لهذا الحزب التكفيري أهداف محددة وضعت من وزارة الخارجية البريطانية كي ينفذها محمد بن عبد الوهاب بمعية آل سعود تضمنت ست نقاط تسمى اليوم الخطة السداسية لتلعب دوراً تخريبياً دموياً إرهابياً في المنطقة العربية والإسلامية[2] ، تضمنت الخطة السداسية التي وضعتها الخارجية البريطانية ونفذها محمد بن عبد الوهاب ومن جاء بعده عبر المراحل التاريخية كتنظيم القاعدة وداعش والنصرة وغيرها من المسميات ذات مدلول واحد والتي بعضها يطبق في كل الدول العربية والإسلامية تحت مسميات (الجهاد، الربيع العربي... الخ).

(1) الحجازي، محمد أديب، الوهابية حزب لا مذهب، ط 1، البحرين، 2008، ص 13.

(2) الصبيحاوي، حيدر فرحان، "تنظيم داعش هتك التاريخ والحواضر»، داعش ايكولوجيا التمدد وشم الدين بالدم، بيروت، 2016، ص423.

أولا: الخطة السداسية البريطانية

1. تكفير كل المسلمين وإباحة قتلهم وسلب أموالهم وهتك أعراضهم وبيعهم في أسواق النخاسة وحليّة جعلهم عبيداً ونساءهم جواري.

2. هدم الكعبة بإسم أنها آثار وثنية إن أمكن ومنع الناس عن الحج وإغراء القبائل بسلب الحجاج وقتلهم.

3. هدم القباب والأضرحة والأماكن المقدسة عند المسلمين في مكة والمدينة وسائر البلاد التي يمكنه ذلك فيها على أنَّها وثنية وشرك والإستهانة بشخصية النبي محمد.

4. نشر الفوضى والإرهاب والظلم في البلاد الإسلامية حسبما يمكنه ذلك.

5. السعي لخلع طاعة الخليفة والإغراء لمحاربته وتجهيز الجيوش لذلك.

6. نشر قرآن فيه تحريف كما جعل في الأحاديث النبوية من زيادة ونقصان[3].

(3) الشمري، شعبان، نظرية التفكيك للنص الديني عند العقل التكفيري، ط1، بيروت، 2014، ص126.

ثانياً: أبعاد الخطة السداسية

المتتبع لمسيرة الوهابية منذ نشأتها وحتى يومنا هذا يجد تنفيذ الكثير من تلك النقاط الست التي سعت الى تحقيقها الخارجية البريطانية، فالتكفير كان ولا يزال الهدف الإستراتيجي الذي تعمل من أجله العصابات الإرهابية مع تنوع مسمياتها (داعش، النصرة، جيش الراشدين، . . .) منذ سيطرة الوهابية وآل سعود على مقاليد السلطة بدعم بريطاني إذ عملت تلك العصابات الإجرامية على تحميل الآيات التي نزلت في المشركين على أهل التوحيد ممن خالفهم ورفض عقيدتهم المنحرفة[4] وهنا تتوضح أبعاد الخطة السداسية البريطانية بضرورة نشر قرآن فيه تعديل كما ورد في النقطة السادسة من الخطة، إذ المراد ليس التحريف في نصوص القرآن الكريم - كما يتوقع أو يعتقد البعض- كون هذه المسألة صعبة المنال ولكن التزييف والتحريف الذي يسمونه «التعديل» يكون من خلال تفسير آي القرآن الكريم بصورة محرفة منحرفة لخلط الأوراق على الناس خاصة البسطاء منهم ليكونوا وقوداً ونار لعملياتهم الإرهابية خدمة للمصالح الغربية - الغسرائيلية.

التكفير كان ولا يزال الهدف الإستراتيجي الذي تعمل من أجله العصابات الإرهابية مع تنوع مسمياتها.

(4) دحلان، احمد بن زيني، فتنة الوهابية، اسطنبول، 1978، ص6.

والقتل وسلب الأموال وهتك الأعراض كان ديدن المجاميع الوهابية ويصف المؤرخ الجبرتي وهو من عاصر الدولة (السعودية) الأولى، أن الوهابيين وآل سعود لم يتوانوا حينما يدخلون أية بلدة، أن يقتلوا جامع أهلها ويسبوا نساءها وأطفالها، وينهبوا ما فيها من خيرات[5] ولسنا هنا في وارد سرد تاريخي لجرائم الوهابية والإرهابيين وقتلهم الناس بالباطل دون التفريق بين سني وشيعي أو من أديان أخرى، وحسبنا ما حصل وما يحصل من

(5) غالب، محمد أديب، من اخبار الحجاز ونجد في تاريخ الجبرتي، ط1، الرياض، 1975، ص90.

ممارسات إرهابية لداعش أو النصرة أو تنظيم القاعدة مع إختلاف مسمياتها من إباحة وقحة للنفس المحترمة وسبي النساء وبيعهن في أسواق النخاسة مثلما هو الحال في الموصل وغيرها من المدن والبلدات داخل العراق وخارجه.

المسألة الأخرى التي لا تحتاج إلى نقاش وجدال، مسألة تهديم القباب والأضرحة، فقد رافقت هذه الجريمة تأسيس دولة «الوهابية - التكفيرية» إذ قامت بتهديم أضرحة أئمة البقيع عليهم السلام وإستمر مسلسل التهديم والتفجير حتى يومنا هذا كتفجير مرقدي الإمامين العسكريين في سامراء عام 2005[6] ثم تدمير مراقد الأنبياء كالنبي يونس وشيت وجرجيس في الموصل، زيادة الى المساجد وأماكن دينية مقدسة في الأنبار وصلاح الدين، وطال التدمير والتخريب حتى الأماكن المقدسة لغير المسلمين، وعنوان التهديم والتدمير والتخريب قديماً وحديثاً هو التوحيد والتخلص من الأوثان والتبرؤ من الشرك، وهذا ما نصت عليه الخطة السداسية البريطانية.

(6) الصبيحاوي، حيدر فرحان حسين، خفايا السرقة الكبرى، بغداد، 2012، ص44.

ثم التقليل من شخص الرسول الأكرم ومحاولاتهم تشويه حقيقة النبوة المقدسة، فعقيدتهم الوهابية الداعشية المستمدة من الإسرائيليات وصفوا النبي صلى الله عليه وآله وسلم بأنه نبي مقاتل، صاحب معارك وملاحم فهو نبي «الملحمة» وليس نبي «المرحمة» وهي الصفة المميزة للنبي الخاتم، فخاتم النبيين رؤوف رحيم وذو شريعة تحقيق ورحمة، والقرآن الكريم أكد هذه الصفات للنبي صلى الله عليه وآله وسلم إذ قال: (وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين)[7].

(7) سورة الأنبياء، آية 107.

فضلاً عن أحاديث موضوعة أخرى مضللة وملفقة تعطي إنطباعات أن الرسول صلى الله عليه وآله وسلم يحثّ على القتل، منها حديث (أنا الضحوك القتّال أو الذبّاح) وقد ذكره إبن تيمية وإبن القيّم ورواه أبو نعيم في دلائل النبوة، وفي حديث آخر عن طريق عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان (بعثت بالسيف بين يدي الساعة حتى يعبد الله وحده)، وحديث ثالث في مسند أحمد عن طريق عبد الله بن عمر بن العاص (لقد جئتكم بالذبح)، وجاء في صحيح إبن حبان حديث عن عمرو بن العاص(يا معشر قريش ما أرسلت إليكم إلا بالذبح)، وغيرها كثير من الأحاديث الموضوعة

طال التدمير والتخريب حتى الأماكن المقدسة لغير المسلمين، وعنوان التهديم والتدمير والتخريب قديماً وحديثاً هو التوحيد والتخلص من الأوثان والتبرؤ من الشرك

على لسان الرسول الأكرم التي إتخذت أداة لقمع الشعوب وقتلهم بدم بارد[8] والتي يتغنى بها ويتبناها داعش اليوم، نتاج الفكر الوهابي.

(8) الشمري، نظرية التفكيك للنص الديني، ص328.

ثالثاً: أصول عقيدة داعش

إن القراءة في سير أفراد الطبقة القيادية في « داعش» تكشف أنهم تشربوا العقيدة الوهابية، ومارسوها سلوكاً عملياً وجسدوها على الأرض في مشاريع وحروب وإمارات[9]. وثمة ما يسترعي الإنتباه في قراءة أدبيات داعش، وأول ما يظهر في نزوعه السلفي المفرط حقيقة كونه حركة خارج المكان والزمان، وأنه بمثابة نقل حدث خارج سياقه التاريخي وبيئته الخاصة، وفي أحسن الأحوال هو محاولة إعادة إنتاج الماضي بأدوات حديثة، فكل ما في المكتبة الداعشية قديم وفي الغالب ليس إنتاجاص أصيلاً، فهو يعتمد على الإستعارة الدائمة من المكتبة الوهابية، وعليه لا يمتلك دراسة علمية رصينة عن أي موضوع معاصر[10]. وهي بالنتيجة تأخذ باختزال من نصوص السلفية المنثورة في كتب التراث دون إخضاعها لأية قراءة نقدية أو تفكيكية تراعي الظرف الزماني والمكاني لهذه النصوص[11]، وبالمحصلة فقد إستند داعش إلى عقائد منحرفة صنعتها عقول ممنهجة بنهج إسرائيلي صرف، وعقيدتها مبنية على مجموعة من عقائد الخوارج وغلاة الحنابلة والوهابية التي كانت عقائد هدامة في جسد الأمة الإسلامية.

(9) ابراهيم، فؤاد، داعش من النجدي الى البغدادي «نوستالجيا الخلافة»، ط1، بيروت، 2015، ص117.

(10) ابراهيم، داعش، ص125.

(11) المشوح، خالد، التيارات الدينية في السعودية من السلفية الى جهادية القاعدة، ط2، بيروت، 2012، ص29

ما يسترعي الإنتباه في قراءة أدبيات داعش، وأول ما يظهر في نزوعه السلفي المفرط حقيقة كونه حركة خارج المكان والزمان، وأنه بمثابة نقل حدث خارج سياقه التاريخي وبيئته الخاصة.

فالخوارج خَتَمَ على قلوبهم عمى العصبية حتى تغيب عنهم أول وسائل الدعوة للرأي ـ كما يرسمها الدين الإسلامي الحق ـ هي الموعظة الحسنة التي توفر حرية المناقشة ثم تقود الى إستخلاص أرجح الآراء وأثبتها حجة وأجدرها بالإتّباع، لكنّهم كانوا كما تحدث عنهم رسول الله صل الله عليه وآله وسلم: «يتلّون القرآن لا يتجاوز تراقيهم» وهم الآن يتلونه ويلحدون فيه ويتأولونه بما يعتسف لهم من المعاني غير ما تطبق آياته جرياً وراء غاية لهم رسمها هواهم، وإذا بزعمهم هذا هم وحدهم أصحاب النور، وإذا رأيهم وحده هو الرأي، وإذا أيمانهم وحده هو الأيمان وكل ما عداه عمى وضلال[12].

(12) عبد المقصود، عبد الفتاح، الإمام علي بن أبي طالب، بيروت، د. ت، مج3، ص 168.

آراؤهم الدينية أو الفقهية إمتزجت بالرؤية السياسية، فقالوا إن العمل بأوامر الدين من صلاة وصيام وصدق وعدل جزء من الإيمان، وليس الإيمان

إشتد الخوارج في معاملة المخالفين لهم حتى كان كثير منهم لا يرحم المرأة ولا الطفل الرضيع ولا الشيخ الفاني.

الإعتقاد بالله ورسالة محمد فحسب: فمن إعتقد أنْ لا اله إلا الله وأنَّ محمداً رسول الله ثم يعمل بما يفرضه الدين وإرتكب ذنباً فهو كافر. ورأيهم في مخالفيهم من المسلمين فيعدونهم كفاراً، بل كانوا يعاملونهم بما هو أقسى من معاملة الكفار، ويروى أن واصل بن عطاء رأس المعتزلة وقع في أيديهم فإدّعى أنه مشرك مستجير، ورأى أن هذا ينجيه منهم أكثر مما تنجيه دعواه أنه مسلم مخالف لهم. وإشتد الخوارج في معاملة المخالفين لهم حتى كان كثير منهم لا يرحم المرأة ولا الطفل الرضيع ولا الشيخ الفاني، وهكذا كانوا لا يتورعون عن إرتكاب أشد أعمال القسوة، برغم ما كان من ظهورهم بمظهر العبّاد والزهّاد[13].

ومن الفتاوى المنحرفة والشاذة للخوارج، أَنَّه لا يحلَّ لأصحابه المؤمنين أن يجيبوا أحداً من غيرهم إذا دعاهم للصلاة، ولا أن يأكلوا من ذبائحهم ولا أن يتزوجوا منهم، وهم في نظرهم مثل العرب عبدة الأوثان كما قالوا عن بلاد المسلمين الرافضين لأفكارهم الهدامة إنها دار حرب ويحل قتالهم وقتل أطفالهم ونسائهم لأنهم كانوا يعتقدون أن أطفال مخالفيهم مشركون وأنهم يخلدون في النار[14]. ويذكر الإسفرائيني في الفرّق بين الفرق: أن الخوارج كانوا يمتحنون من ينظم اليهم، إذ يدفعون إليه واحداً من أسرى مخالفيهم ويأمرونه بقتله فإنْ قتله صدّقوه، وإنْ لم يقتله قالوا هذا منافق ومشرك وقتلوه[15]. وإستحلوا جميع المحرمات كالقتل والزنى واللواط والسرقة[16]. تلك الأفكار والتوجهات والمعتقدات الفاسدة التي أسّسها وسار عليها الخوارج، هي ذاتها التي يتبناها الدواعش اليوم في التكفير والقتل والزنى والسرقة والتدمير وزرع الكراهية بين الناس، ولعلّ ما فعله الدواعش من ممارسات يندى لها جبين الإنسانية في صلاح الدين والأنبار والموصل خير شاهد ودليل على ما ذكرناه.

أما غلاة الحنابلة فلم يختلفوا عن الخوارج في تكفير عموم المسلمين على إختلاف مذاهبهم أمثال عبد الرزاق الصنعاني الذي قال على الشيعة: (الروافض عندي كفار)، ورواية عن أبي بكر أحمد بن هانئ البغدادي أنه كفّر الشيعة وقال: (لا تؤكل ذبائحهم لأنهم مرتدون)[17]. أما شيخ الحنابلة أبو محمد البربهاري الهندي كان أكثر تشدداً وحقداً على الإسلام عامة والشيعة خاصة إذ قال: (وأعلم أن الأهواء كلها رُدِيَّة تدعو على السيف،

(13) حسن، حسن إبراهيم، تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي، ط7، بيروت، 1964، مج1، ص 388.

(14) السبحاني، جعفر، المذاهب الإسلامية، ط1، قم، 1423هـ، ص140.

(15) الإسفرائيني، عبد القاهر بن طاهر بن محمد، الفرق بين الفرق، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة، 2007، ص93.

(16) السامرائي، عبد الله سلوم، الغلو والفرق الغالية في الحضارة الإسلامية، ط3، بغداد، 1988، ص117.

(17) علال، خالد كبير، التعصب المذهبي في التاريخ الإسلامي مظاهرة ـ آثاره ـ اسبابه ـ علاجه، الجزائر، 2008، ص26.

وأردؤها وأكفرها الرافضة)[18]، ويبدو من مقالة البربهاري الدموية أن جميع أهل المذاهب الإسلامية، أصحاب أهواء ما عدا الحنابلة لذلك نراه يقول «الأهواء كلها»، ثم لم يكتفِ بتكفيرهم، بل يدعو إلى قتلهم وإبادتهم. ويبدو أن أمثال البربهاري قد نجحوا بين الحين والآخر من إثارة الفتن الطائفية وتحقيق مآربهم الدموية بين المذاهب السنية نفسها وبين الشيعة والسنة ايضاً، والذاكرة التاريخية تحتفظ بالعشرات من الحوادث الأليمة التي أثارتها العقائد المضلة منها ما ذكره الحافظ أبو النصر السجزي الحنفي من أنَّ أبا الحسن الأشعري وأصحابه هو كافر بأجماع الفقهاء. وكذلك ما رواه المؤرخ عبد الرحمن بن الجوزي من أنَّ أبا ذر الهروي الأشعري كفَّر المحدث إبن بطة العكبري الحنبلي[19].

ومن الفتن الطائفية ما حدث من تلاعن بين أهل السنة ببغداد وكبير المعتزلة إبن الوليد، وذلك سنة (456هـ/ 1064م) إذ هجم عليه قوم من أصحاب الحديث، فسبّوه ولعنوه وضربوه حتى أدموه، فصاح صياحاً شديداً، ولعن لاعنيه، ودخل بيته، ثم فرّ مهاجموه خوفاً من أصحاب الحي، وخرج أهل السنة على أثر ذلك إلى جامع المنصور، ولعنوا المعتزلة[20]. ويذكر أبو صالح السليلي الحساني في كتابه «الفتن» قوله: (فرأيت مسجد براثا وقد هدمه الحنبليون وحفروا وأخذوا قوماً قد حفر لهم قبور فغلبوا أهل الميّت ودفنوهم فيه إرادة قبوراً ففيه تعطيل المسجد وتصييره مقبرة وكان فيه نخل فقطع وأحرق جذعه وسقوفه وذلك سنة إثنتي عشرة وثلثمئة)[21].

ذلك هو ذات الفكر التكفيري اليوم الذي يصنع إدعاءات كاذبة لغرض خلط الأوراق وإيهام الجمهور بأن هدفه الإسلام والخوف على الإسلام، لكن واقع الحال هو جزء من الإرهاب، ومظلة فكرية للإرهاب، فكانت عقائدهم سيئة الصيت فتيل فتنة لتغرير الشباب ذوي الإطلاع المحدود الذين عاشوا في بيئة مغلقة كالشباب السعودي والمغربي والليبي والمصري الذين لم يستمعوا إلا للأصوات النشاز الداعية لقتل وإبادة مخالفيهم، ولعلّهم نجحوا إلى حد ما في توريط الشباب من خلال زجهم في فتنة وحرب إبادة دامية للعراقيين لا لشيء سوى أنهم شيعة أو سنة من محبي أهل بيت النبوة حتى كان أولئك الشباب قنابل تفجير في سياراتهم المفخخة، فكان منهم السعودي والجزائري

الفكر التكفيري اليوم الذي يصنع إدعاءات كاذبة لغرض خلط الأوراق وإيهام الجمهور بأن هدفه الإسلام والخوف على الإسلام، لكن واقع الحال هو جزء من الإرهاب، ومظلة فكرية للإرهاب.

(18) الفراء، أبو الحسين بن أبي يعلي، طبقات الحنابلة، تحقيق: محمد حامد الفقي، مصر، 1962، ج2، ص141.

(19) علال، خالد كبير، التعصب المذهبي في التاريخ الإسلامي مظاهره ـ آثاره ـ أسبابه ـ علاجه، الجزائر، 2008، ص30.

(20) علال، التعصب المذهبي، ص21.

(21) أبن طاووس، علي بن موسى بن جعفر بن محمد (ت: 664هـ/ 1266م)، الملاحم والفتن في ظهور الغائب المنتظر عج، ط1، النجف الأشرف، 1425هـ، ص118.

الوهابية وهي الحلقة التالية والأوسع من بين حلقات الإرهاب التي تتخذ من الدين والشريعة المنحرفة ملاذاً آمناً لتحقيق المصالح الإسرائيلية.

والمغربي والليبي والمصري، بل إمتدت إلى الأجانب، وبعضهم ممن لا دين له ولا عقيدة، بل مجرمون مأجورون لصالح المخابرات الإسرائيلية والسعودية وقطر داعمي الإرهاب حتى عاثوا في الأرض فساداً، وفجروا المساجد الشيعية والسنية والكنائس على حد سواء، وقتلوا الأطفال والنساء في الأسواق، وإستباحوا النساء، ودمروا البيوت، وكانت حصة إخواننا السنة في إستباحة مناطقهم وتهجيرهم وقتلهم كبيرة جداً كون غالبيتهم رفضوا توجهاتهم الضالة الباطلة، ورفضوا أفكار القتل والتكفير.

أمَّا الوهابية وهي الحلقة التالية والأوسع من بين حلقات الإرهاب التي تتخذ من الدين والشريعة المنحرفة ملاذاً آمناً لتحقيق المصالح الإسرائيلية فقد جاءت بعقائد وآراء سقيمة وأفكار باطلة زرع بذورها إبن تيمية وتصدى لها علماء عصره لنقد آرائه والحكم بإنحرافه، إذ قام جملة من العلماء بتأليف الكتب للرد على تلك الأفكار الباطلة وكشف سفاهتها وقشريتها، وفريق من العلماء أصدر الحكم والفتاوى بفسق إبن تيمية وكفره والتحذير من البدع التي أحدثها في الدين الحنيف ومنهم قاضي قضاة مصر الشافعي المذهب، وكذلك أصدر قضاة المالكية والحنبلية فتاوى مماثلة في تفسيق إبن تيمية والحكم بضلاله وإنحرافه[22]، ثم جاء محمد بن عبد الوهاب ليحيي نهج إبن تيمية المنحرف، ويذكر الشيخ أحمد بن زيني دحلان مفتي مكة: (إبتدع ما إبتدعه من الزيغ والضلال الذي أغوى به الجاهلين وخالف فيه أئمة الدين وتوصّل بذلك الى تكفير المؤمنين... وتمسك بأدلة لا تنتج له شيئا من مرامه وأتى بعبارات مزورة زخرفها ولبس بها العوام حتى تبعوه، وألّف لهم في ذلك رسائل حتى إعتقدوا» كفر أكثر أهل التوحيد... وتسلطوا على الأعراب وأهل البوادي حتى تبعوهم وصاروا جنداً لهم بلا عوض وصاروا يعتقدون أن من لم يعتقد بما قاله إبن عبد الوهاب فهو كافر مشرك مهدر الدم والمال) وألّف العلماء الكثير من الرسائل للرد على إنحراف إبن عبد الوهاب ومنهم أخوه الشيخ سلمان[23].

(22) السبحاني، جعفر، الوهابية في الميزان «دراسة موضوعية لعقائد الوهابيين على ضوء الكتاب والسنة»، ط4، قم، 2012، ص21.

(23) دحلان، فتنة الوهابية، ص5.

ومع الأسف بإسم التوحيد إنتشرت الوهابية المجرمة للقضاء على أهل التوحيد وأراقوا دماء المسلمين بإسم الجهاد مع المشركين، وراح الألوف من الناس صغاراً وكباراً ورجالاً ونساءاً ضحية لهذه البدع والأباطيل وعمدوا الى محو الآثار الإسلامية في مكة والمدينة وهدم قبور أولياء الله وهتك

حرمة رسول الله وآل بيته، وغير ذلك من الجرائم والمنكرات التي تمَّت بدعم مباشر من بريطانيا الحاقدة[24].

(24) السبحاني، الوهابية، ص22.

نتساءل أ ليس هذا ما حصل ويحصل الآن في العراق وسوريا ومصر وليبيا وتونس واليمن ووفقاً للتصورات التلمودية اليهودية المنحرفة وتعاليم الحاخامات السرية؟ والتي تنص على: (واقتلوا كل من في المدينة من رجل وإمرأة من طفل وشيخ حتى البقر والغنم بحد السيف)[25].

(25) المعموري وحمزة، عبد علي كاظم وبسمة ماجد، «المذهبية والأثنية جبرية التقسيم في العقل الاستراتيجي الإسرائيلي»، مجلة حمورابي، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، 2014، ع10، ص8.

في نهاية المطاف نخلص الى أن أصحاب العقل التكفيري الذين ربطوا أنفسهم بما يسمى «اتباع السلف من الأولين»، فهم في حقيقة الأمر قد خلطوا بين اتباع الخوارج والبعض من السلف الذين تأثروا بالقصص والأساطير الإسرائيلية وأقاصيص التلمود التي نقلت لبعض السلف شفاهاً ومن بعض الحاخامات المتأسلمين ولم تزل حتى اليوم متداولة في كتب التراث[26]، فإذا ما وضعنا عقائد الخوارج وغلاة الحنابلة والوهابية في الميزان وقارناها مع ممارسات داعش الإرهابية الإجرامية اليوم فسنكون أمام حقيقة واحدة هي أن داعش ولد من رحم الأفكار الهدامة الدخيلة على الدين الإسلامي ولا تنتمي إليه، ويمكننا أثبات ذلك من خلال المشتركات بين تلك المجاميع الإرهابية رغم إختلاف الزمان والمكان، فالفكر الخارجي وغلاة الحنابلة والوهابية والدواعش يشتركون بجملة مشتركات أبرزها:

(26) الشمري، نظرية التفكيك، ص19.

1. تكفير المخالفين لهم والرافضين لآرائهم ونهجهم منطلقين في تأويل آيات القرآن الكريم التي نزلت في المشركين على أهل القبلة، ولم يستثنَ مذهب او طائفة من تكفيرهم ما داموا مخالفين لهم.
2. إستحلال دماء المسلمين من لم يوافقهم ولم يقولوا بقولهم
3. بثوا أفكارهم ومعتقداتهم المنحرفة في بيئة رخوة ثقافياً وإستغلوا عوام الناس وممن لا يمتلكون وعياً علمياً حتى تبعوهم عن غير علم.
4. التقارب مع اليهود والمشركين والتشدد على المسلمين، وهذا ما أثبتناه سلفاً عند الخوارج وغلاة الحنابلة والوهابية والدواعش الذين هم بالأصل صنيعة إسرائيلية.

أصحاب العقل التكفيري الذين ربطوا أنفسهم بما يسمى «اتباع السلف من الأولين»، فهم في حقيقة الأمر قد خلطوا بين اتباع الخوارج والبعض من السلف الذين تأثروا بالقصص والأساطير الإسرائيلية.

رابعاً: التوأم الداعشي ـ الإسرائيلي

لقد إستفادت دول الهيمنة الغربية وإسرائيل من هذه الأفكار المنحرفة التي تبنتها مجاميع إرهابية منحرفة تدعي الإيمان ومحاربة الشرك عبر التاريخ الإسلامي لتنظّمها وتدعمها وتعيدها للواجهة من جديد وتحرّكها كبيادق الشطرنج لتحقيق أهداف إستراتيجية تحقّق المصالح الغربية وفي مقدمتها ديمومة وجود اللقيطة «إسرائيل» في جسد الأمة، ومما يؤكد تلك الرؤية أن إدوارد سنودن الأميركي، المتعاقد السابق لدى وكالة المخابرات المركزية CIA يشير الى أن وكالة الأمن القومي الأميركي وبالتعاون مع نظيرتها البريطانية M16 والموساد الإسرائيلية، مهّدت لظهور «داعش» والهدف بحسب The Intercept هو إستقطاب متطرفين في مكان واحد في عملية يرمز لها بعش الدبابير، وذلك لرفع شعارات إسلامية متطرفة والهدف هو خلق عدو قريب موجه ضد الدول الإسلامية نفسها وليس ضد إسرائيل بحسب وثائق سنودن[27] فتوظيف داعش في حقيقته يمثل تحقيق المصالح الحيوية الأميركية في الشرق الأوسط تجسدت في «الثالوث الإستراتيجي» الذي يتيح لها الإدارة الإستراتيجية في المنطقة والأقاليم المحيطة بها، والمصالح الإقتصادية المتجسدة في الموارد الطبيعية (النفط، والغاز الطبيعي)، وضمان أمن إسرائيل بوصفها الحليف الإستراتيجي لها[28]

الإستراتيجية الأميركية لخلق الفوضى المنظمة للوصول الى مصالحها الجديدة في المنطقة وخاصة العراق وسوريا ومصر.

(27) شعبان، عبد الحسين، «داعش واخواتها وإعادة تدويل المسألة العراقية»، مجلة حمورابي، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، 2014، ع10، ص38.

(28) البديوي والجادر، عادل عبد الحمزة وسرمد زكي، «اللا تماثل في الاستراتيجية الاميركية الشرق اوسطية: توظيف داعش، مجلة حمورابي، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، 2014، ع10، ص84

وغالباً ما تأتي الإستراتيجية الأميركية لخلق الفوضى المنظمة للوصول الى مصالحها الجديدة في المنطقة وخاصة العراق وسوريا ومصر، وذلك لإستكمال خارطة الطريق وأبعادها في الشرق الأوسط الكبير، والنسخة المعدلة وشديدة التطابق في مضمونها مع فكرة الشرق الأوسط الجديد، وقد فُسِرَ معناها بأنها الهمجية والتسيب واللا نظام أو القانون وحالة الوحشية التي تقودها الأهواء والنزوات والغرائز[29].

(29) الخاقاني، بهاء الدين، الفوضى الخلاقة «استراتيجية السياسة الخارجية الأميركية لمائة سنة قادمة»، ط1، بغداد، 2013، ص145.

بعد هذا الوصف السريع نتساءل مَن يطبق الخطة السداسية البريطانية اليوم في العراق وسوريا واليمن ومصر؟ أليس هؤلاء ما يطلق عليهم «الجهاديون» و«السلفيون الجهاديون» و«النصرة» و«جيش الراشدين» وغيرها من عشرات المسميات؟ أليس هذه الحدود هي حدود دولة إسرائيل الكبرى المزعومة او أرض الميعاد ـ كما يسمونها ـ وتأسيساً على ما تقدم يتبين أن الإرهاب

صنعة يهودية غربية مشتركة على مستوى التنظير الذهني وعلى مستوى الممارسة السياسية، فاليهودية والحضارة الغربية تفردتا في عملية وضع تنظيرات ذهنية للإرهاب بغية تسويغه وإضفاء الشرعية عليه[30]، وتوظيفه لتحقيق أهدافه الإستراتيجية التي تتلخص في:

(30) الجابري، نديم عيسى، جدلية الإرهاب بين الطروحات الغربية والإسلامية، بغداد، 2005، ص38.

1. تحقيق الحلم في إقامة كيان يهودي يضم جميع اليهود في العالم ووفق التصورات التوراتية «دولة إسرائيل الكبرى».

2. أن تكون جميع الدول المجاورة لهذا الكيان، هي دول ضعيفة ينتابها الإضطراب وعدم الإستقرار والضعف، بحيث تظل الدولة اليهودية هي الأقوى، حتى تضمن توسعها المستمر تحقيقا لشعار (أرضك يا إسرائيل من النيل الى الفرات)[31].

(31) المعموري، المذهبية والأثنية، ص7.

لذلك كان ولادة داعش بمختلف مسمياته وتفرعاته خدمة لمشاريع الهيمنة الغربية والأمريكية والصهيونية التي تستهدف دول العالم الإسلامي أو المجتمعات والدول التي تضم في نسيجها جماعات إسلامية على وجه الخصوص، ويساهم نشاطه الإرهابي في توفير ثلاث من أهم دعائم سياسة الهيمنة الغربية وهي (الفوضى، الدمار، الإنقسام)[32].

(32) الرقماني، بهاء عدنان، «الجيل الجديد من الحروب الامبريالية الجهادية: داعش والنصرة أنموذجاً»، مجلة حمورابي، بغداد، 2013، ع8، ص99–100.

تحليل مؤشرات المصارف الإسلامية والعمق المالي في السودان[1]

أ. م. د عمار حمد خلف*
الباحث عقيل محمد رشيد*
باحثان وأكاديميان من العراق

* كلية الإدارة والإقتصاد ـ جامعة بغداد

(1) البحث المستل من رسالة ماجستير غير منشورة.

المقدمة

تعدّ المصارف الإسلامية إحدى المؤسسات المالية التي تقوم بتعبئة المدخرات وتوجيهها داخل الإقتصاد، وهي بذلك تساهم بزيادة العمق المالي، ويهدف هذا البحث الى قياس مدى مساهمة المصارف الإسلامية في زيادة العمق المالي في السودان، وذلك من خلال إستخدام مؤشرات العمق المالي ذات العلاقة، وتعدّ السودان من أوائل الدول التي طبقت الصيرفة الإسلامية، فيرجع تأسيس أول مصرف إسلامي في السودان إلى عام 1976، ثم بعد ذلك تزايد عدد المصارف في السودان حتى أسلمت جميع المصارف عام 1992، وعند تحليل أنواع الودائع لدى المصارف السودانية نجد أن حجم الودائع الطويلة الأجل يشكل 51٪ من إجمالي الودائع لديها، بينما الودائع قصيرة الأجل تشكّل 49٪، وبتحليل صيغ التمويل لدى مصارف الإسلامية نجد أن صيغة المرابحة تحتلّ النسبة الكبرى للصيغ المستخدمة في التمويل، وعند تحليل دور المصارف في الوساطة المالية عن طريق إجمالي الودائع، أو أشباه النقود (الودائع طويلة الأجل) فإن دورها يقسم الى مرحلتين: الأولى مرحلة الإصلاحات التي إمتازت بالإرتفاع التدريجي في حجم الودائع إلى GDP.

أمَّا المرحلة الثانية فهي مرحلة الأزمات التي مرَّ بها الإقتصاد السوداني التي إنخفض فيها دور المصارف في الوساطة المالية، كذلك الحال بالنسبة للإئتمان إلى GDP، فبنفس الطريقة مرحلة الإصلاحات التي فيها الإرتفاع التدريجي للإئتمان الممنوح، ومرحلة الأزمات التي إنخفض فيها نسبة الإئتمان إلى GDP، وبالتالي فإنَّ المصارف السودانية من خلال إتّباع الصيرفة الإسلامية نجحت في زيادة العمق

المالي، ويلاحظ هناك زيادة مستمرة في نسبة الودائع والإئتمان الى GDP، خلال المدة من2002 الى 2008، وهما المؤشران المستخدمان في قياس دور المصارف في العمق المالي، أمَّا المدة الثانية 2008 الى 2014، فكان هناك نمو نسبة الإئتمان والودائع الى GDP، ولكنْ ليس بقدر النمو في المدة الأولى، والسبب ليس في قصور أداء المصارف إنَّما بسبب الأزمات التي مرّ بها الإقتصاد، والدليل الآخر على نجاح المصارف هو نسبة الودائع الى M2 كان بين 67٪ ـ 71٪ طوال السنوات، هذا يدلُّ على ثقة الجمهور فيها.

اولاً: مفهوم العمق المالي ونشأة المصارف الإسلامية في السودان:

تمَّ تعريف العمق المالي بأنه (عملية التحسن في نوعية الخدمات المالية الوسيطة وكمياتها وكفاءتها)[2]، في حين يلاحظ ان (Mohsin S. Khan) لا يميّز بين العمق المالي والتطور المالي ويعدّهما مترادفين، إذ إنه يستخدم نفس المؤشرات لقياس كلا المصطلحين[3].

تعدّ السودان من أوائل الدول التي طبقت الصيرفة الإسلامية، إذ تمّ تأسيس أول مصرف إسلامي في عام 1977 هو مصرف فيصل الإسلامي، وهو كان مصرفاً بشراكة سودانية سعودية، ثم بعد ذلك توالى تأسيس المصارف الإسلامية في السودان، إذ تمَّ تأسيس مصرف البركة عام 1984، ثم مصرف الغرب الإسلامي في نفس العام، وفي عام 1986 تمَّ تأسيس البنك السعودي السوداني، ثمَّ تأسس مصرف العمال الوطني عام 1988، بعدها بعام تأسس بنك الشمال، وهكذا تمَّ تعميق أسلمة المصارف السودانية، وبعدها تم تكوين الهيأة العليا للرقابة الشرعية عام 1992، تهدف إلى إلزام المصارف الإسلامية التعامل بالنظام الإسلامي، إذ أسلمت جميع المصارف الإسلامية، والحقيقة ان سيطرة الإسلاميين المتمثلين بحركة الإخوان على الحكم في السودان كان وراء تطبيق السودان للصيرفة الإسلامية[4]، وفي عام 2014 أصبح هناك 37 مصرفاً في السودان، منها 5 مصارف متخصصة (إثنان منها مشتركة وثلاثة حكومية)، والمتبقي 32 مصرفاً(منها 24 مصرفاً مشتركاً ومصرف حكومي و7 مصارف أجنبية أيضاً تطبق صيغ التمويل الإسلامية)[5]، والجدول رقم (1) يوضّح ذلك:

(2) Escwa.Economic Trends and Impact: Banking Sector Lending Behavior and Efficiency in Selected Escwa Member Countries, New York, 2005, Issue No.3, p22.

(3) AndriyKulyk,2002,Inflation and Financial Depth in Transition Economics, A thesis submitted in partial fulfillment of the requirements for the degree of Master of Art, National University of Kyiv-Mohyla, p2.

(4) عبد الرزاق رحيم جدي الهيتي، 1998، المصارف الإسلامية بين النظرية والواقع، دار أسامة، الطبعة الأولى، عمان الأردن، ص177

(5) البنك المركزي السوداني، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، التقرير السنوي 2014، ص59

جدول(1)

أسماء المصارف السودانية

التسلسل	سنة التأسيس	اسم المصرف
1	البنك الزراعي السوداني	1959
2	مصرف الادخار والتنمية الاجتماعي	1978
3	مصرف التنمية الصناعي	2006
4	بنك الاسرة	2008
5	بنك الاستثمار المالي	1998
6	بنك ايفوري	1994
7	بنك ام درمان	1995
8	بنك الخرطوم	1913
9	مجموعة بنك النيلين	1954
10	بنك فيصل الإسلامي السوداني	1978
11	البنك السوداني الفرنسي	1978
12	البنك الأهلي السوداني	1982
13	بنك النيل الازرق	1982
14	البنك السوداني الإسلامي	1982
15	بنك التضامن الاسلامي	1982
16	بنك التنمية التعاوني الإسلامي	1982
17	بنك البركة السوداني	1984
18	بنك تنمية الصادرات	1984
19	بنك السعودي الإسلامي	1986
20	بنك العمال الوطني	1988
21	بنك الثروة الحيوانية	1992
22	بنك الشمال الإسلامي	1992
23	مصرف المزارع	1993
24	بنك الساحل والصحراء	2001
25	بنك سلوس	2002
26	مصرف السلام	2005

التسلسل	سنة التأسيس	اسم المصرف
27	البنك السوداني المصري	2005
28	بنك المال المتحد	2006
29	بنك أبو ظبي الوطني	1976
30	البنك العقاري	1967
31	بنك الجزيرة الأردني	2008
32	بنك قطر الوطني	2008

المصدر: إعداد الباحثين بالإعتماد على:
البنك المركزي السوداني، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، التقرير السنوي 2014
ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، wiki, https// ar. m. wikipedia. org

ثانياً: تطور حجم الودائع لدى المصارف السودانية:

تعدّ الودائع إحدى أهم مصادر توفير الأموال للمصارف، والتي تساعدها للقيام بعملها، فإذا إستطاع المصرف زيادة حجم الودائع لديه، تزداد قدرته في منح الإئتمان، والقيام بنشاطاته التقليدية، إضافة الى ذلك فإن زيادة حجم الودائع تعكس الثقة العالية للجمهور بالمصرف، مما يدلُّ على أن المصرف يقوم بعمله بشكل جيد، لذلك إستوجب تحليل حجم الودائع وأنواعها في المصارف الإسلامية، من أجل تحديد قدرتها على القيام بأعمالها، والجدول التالي يوضّح حجم الودائع ونوعها في المصارف السودانية:

جدول (2)

حجم الودائع وأنواعها لدى المصارف السودانية للمدة (2002-2014)

(مليون جنيه)

السنوات	ودائع قصيرة الأجل	ودائع طويلة الأجل	إجمالي الودائع
2002	1511	650	2161
2003	1979	892	2845
2004	2845	1074	3920
2005	4147	3184	7331
2006	4907.7	5011	9918.7
2007	5608.3	5732.8	11341.1
2008	6790.9	6675.4	13466.3

السنوات	ودائع قصيرة الأجل	ودائع طويلة الأجل	إجمالي الودائع
2009	8134.7	9162.1	17296.8
2010	9893.7	10891.5	20785.2
2011	11447.9	11278.5	22726.4
2012	13952.1	14250.8	28202.9
2013	16071.6	16071.7	32143.3
2014	19526.3	20372.6	39898.9

المصدر: إعداد الباحثين بالإعتماد على
البنك المركزي السوداني، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، التقرير السنوي، **سنوات مختلفة**

شكل (1)
حجم الودائع وأنواعها لدى المصارف السودانية

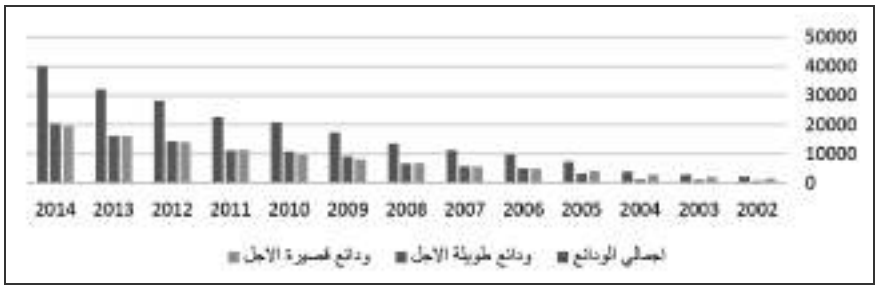

المصدر: إعداد الباحثين بالإعتماد على
البنك المركزي السوداني، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، التقرير السنوي، **سنوات مختلفة**

من خلال الجدول رقم (2) يلاحظ تقسيم الودائع الى قصيرة الأجل وطويلة الأجل، إذ تضمّ القصيرة الأجل الودائع تحت الطلب، بينما تضمّ الطويلة الأجل الودائع الإدخارية والإستثمارية، ومن المعروف أّن الودائع قصيرة الأجل لا يمكن إستخدامها في منح إئتمان طويل الأجل، وذلك بسبب ان هذه الودائع يتمّ السحب عليها بدون إخطار مسبق، وبالتالي ضرورة الإحتفاظ بسيولة مرتفعة في الصندوق من أجل إستخدامها لمواجهة السحوبات على هذه الودائع، أمَّا الودائع طويلة الأجل فهي ودائع لا يمكن السحب عليها إلّا بإخطار مسبق، الأمر الذي يتيح للمصرف إمكانية إستخدامها في منح إئتمان طويل الأجل، وبالتالي فإن زيادة حجم هذه الودائع لدى المصرف تزيد من إمكانية منحه للإئتمان، ومن خلال الجدول أعلاه يلاحظ ان الأهمية النسبية متساوية بالنسبة للودائع قصيرة الأجل والودائع طويلة الأجل، إذ بلغت نسبة الودائع قصيرة الأجل عام 2014

(49%) إلى إجمالي الودائع، بينما الودائع طويلة الأجل بلغت نسبتها (51%) إلى إجمالي الودائع، وهذا الأمر منح المصارف السودانية القدرة على القيام بمنح الإئتمان الطويل الأجل، لأنَّ أكثر من نصف ودائعها هي طويلة الأجل، خاصة إذا ما علمنا أنَّ الإحتياطي القانوني على الودائع 8% من إجمالي الودائع في عام 2009، ثمَّ إرتفع ليكون 11% لغاية 2014 بإستثناء 2012[6]، أي أنَّ نسبة الإحتياطي القانوني ليست مرتفعة بالشكل الذي يحدُّ من قدرة المصارف على منح الإئتمان حتى بعد زيادته، وبالتالي فإنَّ نوعية الودائع لدى المصارف السودانية تعطيها القدرة على منح الإئتمان.

(6) البنك المركزي السوداني، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، التقرير السنوي، سنوات مختلفة

ثالثاً: تحليل توزيع الإئتمان لدى المصارف السودانية:

1 ـ تحليل صيغ التمويل في المصارف السودانية:

من المعروف أنَّ المصارف السودانية هي مصارف تمارس نشاطاتها بما يتلاءم والشريعة الإسلامية، وبالتالي فإنَّها عندما تقوم بمنح الإئتمان، تمنحه من خلال الصيغ التي تتلاءم والشريعة الإسلامية، لذلك إستوجب تحليل صيغ التمويل في المصارف السودانية لمعرفة أي الصيغ أكثر إستخداماً في منح التمويل، وحسب الجدول رقم (3):

جدول (3)

صيغ التمويل في المصارف السودانية للمدة 2002-2014

(مليون جنيه)

السنوات	المرابحة	المشاركة	المضاربة	بيع السلم	أخرى	إجمالي الائتمان
2002	743	577	96	68	584	2067
2003	1285	654	161	135	610	2819
2004	1653	1372	246	126	892	4290
2005	3010	2143	292	145	1363	6935
2006	5559	2122	546	133	2054	10415
2007	7315.1	1631.4	497.6	81.7	3061.5	12587.3
2008	6899.7	1769.3	876.4	290.6	4845.2	14681.2
2009	8186.3	1641.4	956	349.6	3604.3	14737.6

السنوات	المرابحة	المشاركة	المضاربة	بيع السلم	أخرى	إجمالي الائتمان
2010	11474.1	1981.9	1480	257.6	5799.2	20992.8
2011	14312.9	1548.5	1424.7	174.8	5868.3	23329.2
2012	12021.9	2636.9	1296.3	459.8	7688	24102.8
2013	18012.7	3740.7	1772.9	665.3	6930.9	33822.5
2014	20180.4	3625.3	2086.4	1464.6	11322.2	38678.6

المصدر: إعداد الباحثين بالإعتماد على البنك المركزي السوداني، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، التقرير السنوي،سنوات مختلفة

شكل (2)

صيغ التمويل في المصارف السودانية

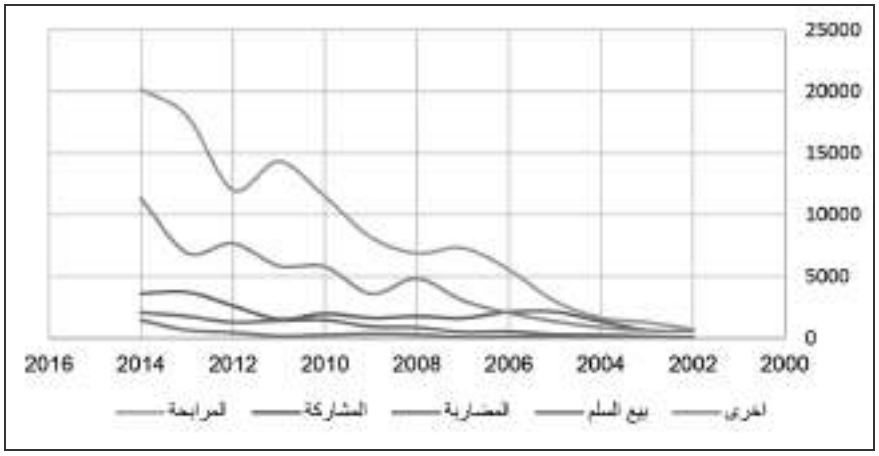

المصدر: إعداد الباحثين بالإعتماد على
البنك المركزي السوداني، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، التقرير السنوي، **سنوات مختلفة**

من خلال الجدول رقم (3)، يلاحظ أنَّ صيغة المرابحة تحتلّ الأهمية النسبية الكبرى في المصارف السودانية، فقد بلغت نسبتها (58%) الى إجمالي الإئتمان في عام 2007، وبلغت 50% في عام 2014، والحقيقة أنَّ هذه الصيغة في التمويل هي الأقرب الى صيغ التمويل في المصارف التقليدية، وهي أقل صيغ التمويل خطورة في المصارف الإسلامية، كذلك ان مساهمتها في القطاع الحقيقي أقل من بقية الصيغ، فهي بيع سلعة ما الى العميل يضاف إليها مبلغ الربح، وبالتالي فإنَّ إعتماد المصارف السودانية على هذه الصيغة مؤشر إلى أنَّها تبحث عن الربح السريع المضمون، والصيغ الأخرى أيضاً لها نصيب في الإئتمان الممنوح، لكنْ ليس بقدر صيغة المرابحة، وهناك عدة أسباب

فالإقتصاد السوداني عانى من عدة مشاكل، منها تدهور قيمة العملة المحلية، إذ إنخفض سعر الجنيه أمام الدولار من (2881) جنيهاً للدولار الواحد عام 2010، الى (5700) جنيه للدولار الواحد عام 2014، الأمر الذي أدى الى إختلال أسعار الصرف، وذلك بسبب المشاكل التي أصابت الإقتصاد مثل تأثير الأزمة العالمية 2008، وإنفصال جنوبي السودان 2011، إذ ان تدهور قيمة العملة يؤدي الى إختلال هيكلي كبير في الجهاز الإنتاجي، وعدم إستقرار في الإقتصاد، بسبب إرتفاع أسعار السلع المستوردة اللازمة للإنتاج، وبالتالي فإن المصارف تخشى القيام بالدخول شريكاً في المشاريع ذات الخطورة العالية، عن طريق صيغ المشاركة او المضاربة او غيرها، لذلك تقوم بمنح التمويل عن طريق المرابحة التي تعني شراء سلعة مع إضافة مبلغ الربح عليها، وبالتالي فإنها تكون أكثر ضماناً من الصيغ الأخرى[7]، إضافة الى النزاعات الداخلية في السودان التي أدّت الى خلخلة الإقتصاد وعدم القدرة على القيام بالمشاريع ذات الخطورة العالية، إضافة الى النزاعات فهناك قرار البنك المركزي بإلزام فروع المصارف بتوظيف 50% من حجم الودائع لديها في المنطقة التي يمارس فيها فرع المصرف نشاطاته[8]، مما جعل الدخول في هذه القطاعات محفوفاً بالمخاطر، خاصة بعد عام 2010 فكان هناك توجه نحو قطاعات الزراعة والصناعة بسبب خروج البترول من الصادرات، بسبب إنفصال جنوبي السودان، فالبنك المركزي قام توجيه الإئتمان نحو الزراعة والصناعة من خلال البرنامج الإقتصادي الثلاثي، وبرنامج التمويل الأصغر الذي سوف يتم ذكرهما لاحقاً، هذه القطاعات تمتاز بالخطورة العالية، خاصة مع وجود الإختلال في الإقتصاد السوداني بسبب تدمير البنى التحتية جراء الحروب الداخلية، وبالتالي فإن المصارف دخلت الى هذه القطاعات عن طريق صيغة المرابحة بسبب المخاطر العالية لهذه القطاعات خاصة مع وجود المشاكل التي أصابت الإقتصاد، هذه الأمور ساعدت على ان تبحث المصارف عن الربح السريع والمضمون من خلال صيغة المرابحة.

(7) البنك المركزي السوداني، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، التقرير السنوي، سنوات مختلفة.

(8) صابر محمد حسن، 2004، تقييم محاولات إصلاح الجهاز المصرفي، ودوره في تمويل التنمية، البنك المركزي السوداني، الإدارة العامة للبحوث والإحصاء، العدد 3، ص53

2 ـ التوزيع القطاعي للإئتمان الممنوح من المصارف السودانية:

من أجل تحليل نشاط المصارف السودانية، فلا بدّ من تحديد توجه الإئتمان الذي تمنحه المصارف داخل القطاع الحقيقي، من أجل معرفة مدى مساهمتها في القطاع الحقيقي، والجدول (4) يوضّح التوزيع القطاعي للإئتمان الممنوح:

جدول (4)
التوزيع القطاعي للإئتمان الممنوح من المصارف السودانية
للمدة 2002 ـ 2014

(مليون جنيه)

السنة	زراعة	صناعة	الصادرات	تجارة محلية	الاستيرادات	اخرى
2002	8	45	12	32	190	43
2003	4	50	1	21	643	68
2004	13	72	***	42	1280	96
2005	672	696	301	1611	126	1869
2006	993	776	338	1888	210	4168
2007		281.7	10	78.1	1071.4	307.2
2008	26	505.9	4.2	89.3	1360.5	393.4
2009	1686.1	1556.5	370	2320.9	2191.8	6622.3
2010	1599..8	3827	479.2	2872.8	4317.4	3172.6
2011	1483.9	5531	865	3763.2	5562.9	9123.2
2012	2873.3	4577.5	1065.6	4168.4	1259.9	8996.9
2013	6721	5486.7	2259.2	4368.8	1886	13100.8
2014	6062.1	5155.8	1771.5	6588.3	2968.2	16132.7

المصدر: إعداد الباحثين بالإعتماد على: البنك المركزي السوداني، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، التقرير السنوي، سنوات مختلفة

شكل (3)
التوزيع القطاعي للإئتمان الممنوح من المصارف السودانية

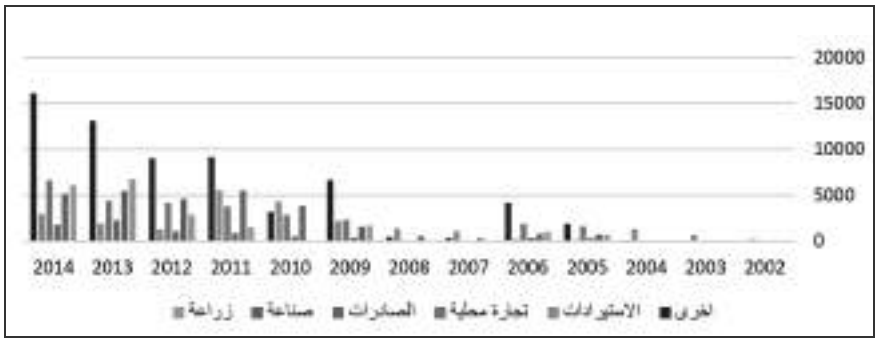

المصدر: إعداد الباحثين بالإعتماد على:
البنك المركزي السوداني، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، التقرير السنوي، **سنوات مختلفة**

من خلال الجدول رقم (4) يلاحظ أن حقلاً آخر يحتلّ مركز الريادة في التمويل، وهو يضم قطاعات العقارات والتشييد والطاقة والتعدين والنقل والتخزين وغيرها، ولكن كان قطاع الإستيرادات هو الذي يحتلّ مركز الريادة في التمويل قبل عام 2009 ويأتي بعده قطاع التجارة المحلية، والحقيقة ان سيطرة هذين القطاعين في التمويل كان بسبب توجه الإقتصاد نحو الإستيراد إذ كان يعتمد بشكل كبير على الإستيراد من الخارج، ولكن بعد عام 2009 وبسبب تأثير الأزمة العالمية 2008 على الإقتصاد السوداني ثم إنفصال جنوب السودان عام 2011 الذي تسبب بخروج البترول من قائمة الصادرات بالنسبة الى الإقتصاد السوداني، وإنخفاض سعر الصرف للعملة المحلية، وإرتفاع أسعار الصادرات، والعجز الذي أصاب الموازنة العامة، إذ بلغ (9426-) مليون جنيه عام 2011، دفع بالبنك المركزي السوداني الى إتخاذ عدة إجراءات لتوجيه الإئتمان نحو القطاعات الإنتاجية والزراعية، بإستخدام أدواته المباشرة وغير المباشرة، من هذه الإجراءات تمويل البرنامج الإقتصادي الثلاثي (هو برنامج يهدف الى تمويل 8 سلع، منها 4 سلع للإحلال محل الواردات هي القمح والسكر والحبوب الزيتية والأدوية، و4 سلع للتصدير، هي القطن والصمغ والثروة الحيوانية والمعادن) هذا البرنامج وجّه الكثير من الإئتمان نحو قطاع الزراعة، إذ يلاحظ إرتفاع معدل الإئتمان الموجّه نحو القطاع الزراعي من 5,2% عام 2008 الى 15,6% عام 2014 من إجمالي الإئتمان. كذلك من ضمن الإجراءات المتخذة هو دعم برنامج التمويل الاصغر[9]. (هو قيام البنك المركزي بإلزام المصارف الخاصة بتوجيه 12% من المحفظة التمويلية لديها، لتمويل المشاريع الصغيرة)، هذا الأمر ساعد كثيراً على تخفيض حدة الإستيرادات، إذ إنخفض التمويل الموجّه نحو الإستيراد من 57% عام 2008 الى 7,6% عام 2014 من إجمالي الإئتمان، كذلك ساعد في توجيه الإئتمان نحو القطاعات الإخرى، فمثلاً حقل آخر الذي يضم فطاعات التشييد والطاقة والتعدين، وغيرها إرتفع من 16,5% عام 2008 الى 42% عام 2014 من إجمالي الإئتمان، كذلك إرتفع التمويل الموجه نحو قطاع الصادرات من 0,1% عام 2008 الى 7% عام 2013، هذا يشير الى ان المصارف السودانية تسير مع الإتجاه الذي يحدده الإقتصاد السوداني ككل، وبالتالي فإنه بعد عام 2010 بدأت مساهمة المصارف السودانية في القطاعات الإنتاجية تكون أكبر، من خلال تمويل قطاع الزراعة والمشاريع الصغيرة وغيرها.

(9) البنك المركزي السوداني، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، التقرير السنوي، 2012

رابعاً: دور المصارف السودانية في زيادة العمق المالي:

بعد أن تمَّ تحليل حجم الودائع لدى المصارف السودانية، وتحليل حجم الإئتمان لديها، عن طريق تحليل صيغ التمويل وتوجهه داخل القطاع الحقيقي، هنا سوف تتمّ معرفة دور المصارف السودانية في زيادة العمق المالي، عن طريق المؤشرات التي تتلاءم والإقتصاد السوداني، وكما يأتي:

1 ـ نسبة إجمالي الودائع إلى GDP:

في البلدان النامية، هناك نسبة كبيرة من العملة المتداولة خارج الجهاز المصرفي، وأساس أن إرتفاع نسبة النقود بمعناه الواسع الى الدخل يعني زيادة إستخدام العملة بدلاً من زيادة حجم الودائع المصرفية، لهذا السبب يجب إستبعاد العملة في التداول للحصول على مقياس أكثر تمثيلاً للعمق المالي ويكون أكثر توضيحاً للخدمات والأنشطة المالية وأحد هذه المقاييس هو إجمالي الودائع الى الناتج المحلي الاجمالي GDP، ويركز إستبعاد العملة في التداول على عدّ الودائع المصرفية هي المصدر الرئيس لتمويل الإستثمار، وأي إرتفاع في هذه النسبة للودائع من المدخرات المالية مقابل الناتج المحلي الإجمالي يجوز تفسيرها على أنَّها تحسن في الودائع المصرفية وغيرها من الأصول المالية خارج نطاق القطاع المصرفي[10]. وبما ان السودان من الدول النامية، وان نسبة كبيرة من عملتها لدى الجمهور، فإنَّ هذا المؤشر يعدّ ملائماً للإقتصاد السوداني.

(10) Nicholas M. Odhiambo, 2006, Financial Liberalization and Savings in South Africa, University of South Africa, Pretoria, p83

جدول (5)

إجمالي الودائع لدى المصارف السودانية والناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للمدة 2002-2014

(مليون جنيه، نسبة مئوية)

السنوات	إجمالي الودائع لدى المصارف السودانية (1)	الناتج المحلي الإجمالي (2)	نسبة 1/2%
2002	2161	47756.1	4.5
2003	2845	55733.7	5.1
2004	3920	68721.3	5.7
2005	7331	85707.1	8.5

السنوات	إجمالي الودائع لدى المصارف السودانية (1)	الناتج المحلي الإجمالي (2)	نسبة 1/2%
2006	9918.7	98718.1	10
2007	11341.1	114017.5	9.9
2008	13466.3	127746.9	10.5
2009	17296.8	148137.1	13
2010	20785.2	164978.7	12.5
2011	22726.4	186689.9	12.1
2012	28202.9	243412.8	11.5
2013	32143.3	294630.2	10.9
2014	39898.9	342803.3	11.6

المصدر: إعداد الباحثين بالإعتماد على
البنك المركزي السوداني، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، التقرير السنوي، **سنوات مختلفة**

الجدول رقم (5) يكشف دور المصارف السودانية في زيادة العمق المالي عن طريق قياس إجمالي الودائع لديها الى الناتج المحلي، وهنا يمكن التمييز بين مرحلتين، الأولى من (2002-2009)، حيث يلاحظ الإرتفاع التدريجي بحجم الودائع الى GDP، إذ وصلت النسبة من (4,5%) عام 2002 الى (13%) عام 2009، والسبب بذلك مجموعة الإصلاحات التي إتّخذها البنك المركزي السوداني في منتصف التسعينات منها قانون تنظيم العمل المصرفي، كذلك إصدار لوائح لتوجيه عمل المصارف مع البنك المركزي لضمان تماشيها والسياسة العامة للدولة، كما تمَّ إنشاء صندوق ضمان الودائع المصرفي، وإنشاء سوق الخرطوم للأوراق المالية وغيرها من الإصلاحات[11]، هذه الإصلاحات ساعدت على تحسين عمل الجهاز المصرفي وزيادة الثقة فيه، مما أدى الى زيادة حجم الودائع لديه، فقد إرتفعت نسبة إجمالي الودائع (القصيرة والطويلة الأجل) الى M2، مع وجود الإستقرار النسبي للإقتصاد السوداني بشكل عام، والجدول رقم (6) يوضّح مكونات عرض النقد بالمعنى الواسع M2 في الإقتصاد السوداني:

الإصلاحات ساعدت على تحسين عمل الجهاز المصرفي وزيادة الثقة فيه، مما أدى الى زيادة حجم الودائع لديه.

(11) صابر محمد حسن، مصدر سابق، ص24.

جدول (6)
مكونات عرض النقد في الإقتصاد السوداني للمدة (2002-2014)
(مليون جنيه، نسبة مئوية)

السنوات	العملة لدى الجمهور 1	الودائع قصيرة الاجل 2	الودائع طويلة الاجل 3	إجمالي الودائع 4	نسبة 1/m2 %	نسبة 2/m2 %	نسبة 3/m2 %	نسبة 4/m2 %
2002	1938	1586	2110	3696	34,3	28,3	37,4	65,7
2003	2402	2182	2756	4938	32,7	29,8	37,5	67,3
2004	3048	2994	3560	6554	31,7	31,3	37	68,3
2005	3740	4447	5843	10290	26,7	31,6	41,6	73,3
2006	5355	5168	7347	12515	30	28,9	41,1	70,0
2007	5639	5734	8430	14164	28,6	29,1	42,3	71,4
2008	6774	6862	9295	16157	29,5	30	40,5	70,5
2009	8066	8040	12208	20248	28,5	28,2	43,1	71,5
2010	10068	9840	15589	25429	28,4	27,7	43,9	71,6
2011	12850	11999	17003	29002	30,7	28,7	40,6	69,3
2012	16751	14241	27669	41910	28,5	24,3	47,2	71,5
2013	19187	16486	30780	47266	28,9	24,8	46,3	71,1
2014	23343	19743	34652	54395	30,0	25,4	44,6	70,0

المصدر: إعداد الباحثين بالإعتماد على
البنك المركزي السوداني، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، التقرير السنوي، **سنوات مختلفة**

من خلال الجدول رقم (6) يلاحظ أن نسبة إجمالي الودائع (قصيرة وطويلة الأجل) الى مكونات عرض النقدm2كانت تشكل نسبة بين (65%-71%) الأمر الذي يدلّ على ثقة الأفراد وإقبالهم على المصارف.

اما المدة الثانية فهي (2010-2014) إذ يلاحظ من الجدول رقم (5) إنخفاض نسبة الودائع الى GDP من (13%) 2009 الى (11%) عام 2014، رغم وجود في هذه المرحلة الإرتفاع في حجم GDP، هذا الإرتفاع في GDP يرجع الى زيادة مساهمة القطاع الصناعي في GDP، والذي يضمّ (الصناعات التحويلية والتعدين والكهرباء والماء)، إذ إرتفعت نسبة مساهمته

من (37100) مليون جنيه التي كانت تشكل نسبة من 18,2%GDP عام 2009، الى (70303) مليون جنيه والذي يشكل نسبته من GDP (24%) عام 2014[12]، وذلك بسبب توجه البنك المركزي نحو دعم القطاع الصناعي من خلال برنامج دعم التمويل الأصغر، لكن نسبة الودائع الى GDP إنخفضت، هذا الإنخفاض يرجع الى عدة أسباب منها الصراعات الداخلية وإنفصال جنوبي السودان، هذه الأزمات أثَّرت في عدة جوانب، منها إرتفاع معدلات التضخم بمعدل سنوي (11,5%) ليبلغ معدل التضخم السنوي عام 2014 (37,5%)، ان هذا المعدل العالي للتضخم يؤثّر في حجم الودائع، من خلال التأثير في العائد الحقيقي عليها (العائد الحقيقي= العائد الإسمي ـ معدل التضخم)، فمثلاً بنك فيصل السوداني وهو من أقدم المصارف السودانية يعطي على الودائع الطويلة الأجل نسب الأرباح الأتية مع مقارنتها بمعدلات التضخم:

(12) البنك المركزي السوداني المديرية العامة للإحصاء والأبحاث،التقرير السنوي سنوات مختلفة.

جدول (7)

معدل العائد الإسمي والحقيقي في بنك فيصل السوداني

(2014-2010)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
نسبة الأرباح الموزعة على الودائع%	10	10	11,5	12	12
معدل التضخم%	13	18,1	35,1	37,1	36,9
العائد الحقيقي	-3	-8,1	-23,6	-25,1	-24,9

المصدر: إعداد الباحثين بالإعتماد على:

1 ـ إتحاد المصارف العربية، بيانات بنك فيصل السوداني

2 ـ البنك المركزي السوداني، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، التقرير السنوي، سنوات مختلفة.

يلاحظ من الجدول رقم (7) كيف أن العائد الحقيقي على الأرباح سالب بسبب تأثير معدلات التضخم فيه، فقد إنخفض بشكل كبير من (3-) 2010 الى (24-) 2014، هذا الأمر يدفع الأفراد للبحث عن فرصة ربح خارج الجهاز المصرفي، إضافة الى الإكتناز السلبي لدى الأفراد، إذ بلغت العملة لدى الجمهور عام 2014 (52%) من عرض النقد بالمعنى الضيقM1، إضافة الى إرتفاع الميل الحدي للإستهلاك، إذ بلغت إستيرادات المواد

الغذائية، (49%) عام 2012 و(53%) عام 2013، و(52%) عام 2014 من مجموع الإستيرادات، مع إنخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، إذ كان نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (4200) دولار عام 2007، لينخفض الى (2673) دولاراً عام 2014، وبلغت نسبة الفقر (46%) من إجمالي عدد السكان وفقاً للمسح القاعدي الذي قامت به الحكومة 2009 والمعتمد الى 2014، مما جعل توجه الأفراد الى الإستهلاك بدلاً من إيداع أموالهم لدى المصارف[13]. بالإضافة الى ذلك، فهناك عدة صعوبات، منها إنخفاض الكثافة المصرفية، إذ بلغت عام 2014 عدد فروع المصارف في جميع أنحاء السودان (650) فرعاً فيما بلغ عدد السكان 38,5مليون نسمة[14]، بمعنى فرع واحد لكل 59 الف نسمة، هذا يدل على ان حجم المصارف لا يتوافق وحجم السكان، وبالتالي فإن هناك صغراً في حجم المصارف، مما يؤدي الى ضعف كفاءتها في جذب الودائع، إضافة الى مجموعة من المشاكل الأخرى منها، ضعف كفاءة النظم المحاسبية ونظم الرقابة المالية والإدارية، أيضاً ضعف العائد على الودائع مقارنة بالفرص الإستثمارية الأخرى[15]، كل هذه الأمور تجعل هناك ضعفاً في جذب الودائع من المصارف في السودان.

(13) البنك المركزي السوداني المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، التقريرالسنوي،سنوات مختلفة

(14) البنك المركزي السوداني المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، التقريرالسنوي سنوات مختلفة

(15) صابر محمد حسن، مصدر سابق، ص15

2 ـ نسبة أشباه النقود إلى GDP:

إن المؤشر الثاني يعطي صورة أكثر وضوحاً للعمق المالي من المؤشر الأول، لأنه يعكس قدرة المصارف على جذب المدخرات طويلة الأجل (الودائع الإدخارية والودائع الإستثمارية) والتي تعدّ مهمة جداً للمصارف للقيام بمنح القروض لمدد زمنية أطول والتي بدورها تعدّ مهمة جداً لتمويل الإستثمارات الإنتاجية طويلة الأمد في الإقتصاد، وهو يعدّ ملائماً للبلدان النامية، بينما المؤشر الأول يقيس إجمالي الودائع التي تكون ضمنها الودائع القصيرة الأجل، والتي لا يمكن إستخدامها في منح القروض طويلة الأجل[16]، لذلك هذا المؤشر يعدّ ملائماً لحالة السودان بعدّه بلداً نامياً، والجدول رقم (8) يوضّح هذا المؤشر:

(16) عمار حمد خلف، قياس تأثير تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي في العراق، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 17،العدد 64، 2011، ص183–184

ان الجدول رقم (8) يعكس دور المصارف في جذب الودائع طويلة الأجل، التي هي الأساس في تمويل الإستثمارات الإنتاجية، وبالتالي يعكس هذا المؤشر قدرة المصارف السودانية على منح الإئتمان طويل الأجل، والحقيقة

جدول (8)

الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والودائع طويلة الأجل للمدة 2002-2014

(مليون جنيه، نسبة مئوية)

السنة	الودائع طويلة الأجل (1)	الناتج المحلي الإجمالي (2)	نسبة 1/2 %
2002	650	47756.1	1.3
2003	892	55733.7	1.6
2004	1074	68721.3	1.5
2005	3184	85707.1	3.7
2006	5011	98718.1	5
2007	5732.8	114017.5	5
2008	6675.4	127746.9	5.2
2009	9162.1	148137.1	6.1
2010	10891.5	164978.7	6
2011	11278.5	186689.9	6
2012	14250.8	243412.8	5.8
2013	16071.7	294630.2	5.4
2014	20372.6	342803.3	5.9

المصدر: إعداد الباحثين بالإعتماد على:
البنك المركزي السوداني، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، التقرير السنوي، **سنوات مختلفة**

أنَّ تفسير هذا المؤشر لا يختلف عن تفسير المؤشر الخاص بإجمالي الودائع، حيث يمكن التمييز بين مرحلتين، الأولى من (2002-2009)، حيث يلاحظ الإرتفاع التدريجي بحجم الودائع الى GDP، حيث وصلت النسبة من (1,3%) عام 2002 الى (6,1%) عام 2009، والسبب بذلك مجموعة الإصلاحات التي إتَّخذها البنك المركزي السوداني في منتصف التسعينات، التي ذُكِرَتْ في المؤشر السابق، كذلك في هذه المرحلة كان هناك إقبال على المصارف من الجمهور، إذ كان هناك إرتفاع في نسبة الودائع الطويلة الأجل إلى (أشباه النقود) الى مكونات عرض النقد m2 والجدول رقم (9) يوضّح نسبة أشباه النقود إلى مكونات عرض النقد:

جدول (9)

نسبة اشباه النقود إلى مكونات عرض النقد للمدة (2002-2014)

(مليون جنيه)

السنوات	أشباه النقود	نسبة أ النقود الى m2 %
2002	2110	37,4
2003	2756	37,5
2004	3560	37
2005	5843	41,6
2006	7347	41,1
2007	8430	42,3
2008	9295	40,5
2009	12208	43,1
2010	15589	43,9
2011	17003	40,6
2012	27669	47,2
2013	30780	46,3
2014	34652	44,6

المصدر: إعداد الباحثان بالإعتماد على:
البنك المركزي السوداني، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، التقرير السنوي، **سنوات مختلفة**

يلاحظ من الجدول رقم (9) أنَّ نسبة أشباه النقود الى مكونات عرض النقد M2 كانت طوال المدة بين (37%-46%) هذا يدلّ على الثقة العالية لدى الأفراد في الجهاز المصرفي.

أمَّا المدة الثانية فهي (2010-2014) إذ يلاحظ الإنخفاض بنسبة الودائع الى الـ GDP من (6,1%) 2009 الى (5,9%) عام 2014، هذا الإنخفاض يرجع الى عدة أسباب منها الصراعات الداخلية وإنفصال جنوبي السودان وغيرها، و التي ايضاً ذكر تأثيرها في المؤشر السابق.

3 ـ نسبة الإئتمان الى القطاع الخاص الى GDP:

ان هذا المؤشر يتضمن نسبة الإئتمان الذي تقدّمه المصارف التجارية الى القطاع الخاص مقسومًا على الناتج المحلي الإجمالي، بالإضافة الى ذلك

يتمتع الإئتمان الخاص بميزة، إذ إنه يمثل بدقة الكمية الفعلية للأموال الموجهة الى القطاع الخاص، وبالتالي فإن نسبة الإئتمان الخاص الى الناتج المحلي الإجمالي، مرتبطة مباشرة بالإستثمار والنمو، وإن زيادة نسبة الإئتمان بالنسبة الى الناتج المحلي الإجمالي كعلامة على مزيد من الخدمات المالية مقدمة للإقتصاد ومن ثم تحسن الوساطة المالية، والميزة الرئيسة لهذا المؤشر أنَّه يعزل الإئتمان المقدم من الوسطاء الماليين الى القطاع الخاص، إذ لا يشمل الإئتمان المقدم من البنك المركزي او الإئتمان المقدم من المصارف الى القطاع العام[17]. وبالتالي إمكانية إستخدامه في قياس دور المصارف في زيادة العمق المالي، وكما موضّح في الجدول رقم (10).

(17) Mohsin S. Khan, Abdelhak S. Senhadji, and Bruce D.Smith, 2001, Inflation and Financial Depth, International Monetary Fund, No 44, P10

جدول (10)

الإئتمان الممنوح من المصارف السودانية الى القطاع الخاص والناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للمدة 2002-2014

(مليون جنيه، نسبة مئوية)

السنوات	إجمالي الإئتمان إلى القطاع الخاص (1)	الناتج المحلي الإجمالي (2)	نسبة 1/2 %
2002	2067	47756.1	4.3
2003	2819	55733.7	5
2004	4290	68721.3	6.2
2005	6935	85707.1	8
2006	10415	98718.1	10.5
2007	12587.3	114017.5	11
2008	14681.2	127746.9	11.4
2009	14737.6	148137.1	9.9
2010	20992.8	164978.7	12.7
2011	23329.2	186689.9	12.4
2012	24102.8	243412.8	9.9
2013	33822.5	294630.2	11.4
2014	38678.6	342803.3	11.2

المصدر: إعداد الباحثين بالإعتماد على:
البنك المركزي السوداني، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، التقرير السنوي، **سنوات مختلفة**.

يوضّح الجدول رقم (10) دور المصارف السودانية في منح الإئتمان، ويمكن تقسيم هذا الدور الى مرحلتين، المرحلة الأولى (2002-2008) إذ في هذه المرحلة يلاحظ إرتفاع نسبة الإئتمان الممنوح نسبة الى GDP من (4,3%) عام 2002 الى (11,4%) عام 2008 بإرتفاع تدريجي مستمر، والحقيقة أنَّ سبب هذا الإرتفاع هو مجموعة الإصلاحات التي أطلقها البنك المركزي السوداني في منتصف التسعينات، وحزمة القوانين منها القانون الخاص بتمكين المصارف بالتصرف بالمرهونات من أجل إستعادة أموالها، وزيادة رؤوس أموال المصارف عن طريق دمجها، وغيرها من القوانين التي تساعد المصارف في ممارسة نشاطاتها والقيام بمنح الإئتمان، وبالتالي نتج عنه هذا الإرتفاع، أمَّا المرحلة الثانية فهي ما بعد 2008، إذ في هذه المرحلة مرّ الإقتصاد السوداني بعدة مشاكل، أثَّرت في نسبة الإئتمان الممنوح الى GDP من المصارف السودانية، إذ يلاحظ أنَّه كان (11,4%) 2008، ليصل الى (11,2%) 2014، من هذه المشاكل هو تأثير الصراعات الداخلية في السودان، إضافة الى إنفصال جنوبي السودان، هذه المشاكل كانت لها عدة آثار سلبية، منها معدلات التضخم المرتفعة، إذ إرتفع معدل التضخم عام 2009 بمعدل 11,2%، بسبب إرتفاع عرض النقد بنسبة 23%، هذا الأمر دفع البنك المركزي الى رفع الإحتياطي القانوني، من 8% الى 11% لنفس العام، الأمر الذي أثَّر بصورة مباشرة في نسبة الإئتمان الممنوح الى GDP فإنخفض من (11,5%) 2008 الى 9% عام 2009، وبسبب إنفصال جنوبي السودان حدثت مشاكل، منها العجز في الموازنة العامة الذي إرتفع من (7586,1-) عام 2010، الى (9426-) عام 2011، مما دفع الحكومة الى الإعتماد على الأوراق الحكومية شهامة وشمم (هي أوراق شبيهة للسندات في الصيرفة التقليدية) لتمويل العجز، فإرتفعت نسبة مشتريات المصارف من هذه الأوراق من (6517) مليون جنيه عام 2010، الى (8681) عام 2011 لتمويل العجز، مما جعل الأموال في المصارف تتجه الى تمويل العجز بدلاً من منح الإئتمان للقطاع الخاص[18]، الأمر الآخر إرتفاع نسبة التضخم في الإقتصاد السوداني عام 2012 ليصل الى (35%) هذا دفع البنك المركزي لرفع نسبة الإحتياطي القانوني من 11% الى 18%، مما أثَّر بصورة مباشرة على نسبة الإئتمان الممنوح الى GDP إذ إنخفض من (12,4%) 2011 ليصل الى (9,9%) 2012[19]، وفي الأعوام اللاحقة (2013 و2014) كان

(18) البنك المركزي السوداني المديرية العامة للإحصاء والابحاث،التقريرالسنوي،سنوات مختلفة

(19) البنك المركزي السوداني المديرية العامة للإحصاء و الأبحاث،التقرير السنوي سنواتة مختلفة.

هناك إرتفاع في نسبة الإئتمان الممنوح الى GDP، ليصل الى (11,2%) لكنه لم يصل الى ما قبل عام 2010 إذ كانت نسبة الإئتمان (القطاع المالي) يرتفع بوتيرة أكبر من الناتج المحلي الإجمالي (القطاع الحقيقي) إذ إرتفعت نسبت الإئتمان الى GDP من (4,3) عام 2002 الى (12,7%) عام 2010، بينما بعد عام 2010 كان نمو الناتج المحلي الإجمالي (القطاع الحقيقي) بنسبة أكبر من نمو الإئتمان (القطاع المالي) للأسباب التي ذكرت سابقاً منها زيادة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي، كل هذه الأمور أثَّرت في نسبة الإئتمان الممنوح الى GDP.

الإستنتاجات:

1 ـ تعدّ السودان من أوائل الدول التي إتبعت النظام الإسلامي في الصيرفة، وهي الآن تطبق الصيرفة الإسلامية بالكامل.

2 ـ ساهمت المصارف الإسلامية في السودان بزيادة العمق المالي.

3 ـ أثَّرت الأوضاع السياسية في السودان في عمل المصارف الإسلامية.

التوصيات:

1 ـ زيادة دور القطاع الخاص في الإقتصاد السوداني من أجل زيادة عمل المصارف الإسلامية وزيادة مساهمتها في العمق المالي.

2 ـ تهيئة الأجواء السياسية والإقتصادية المستقرة من أجل زيادة فعالية المصارف الإسلامية السودانية.

3 ـ رفع القيود عن حركة إستثمار الأموال المودعة وتحسين ظروف العمق المالي، مما يساهم في رفع كمية الوثائق فضلاً عن حركة النقود الد

تحليل آليات إنتقال أثر الإنفاق الإستهلاكي الحكومي في ميزان الحساب الجاري في العراق للمدة (1990–2014)

أ. د. صلاح مهدي البيرماني
الباحث: محمد نوري داود*
باحثان وأكاديميان من العراق

* كلية الإدارة والإقتصاد/جامعة بغداد

مقدمـة

يعدّ الإنفاق العام ولاسيّما الإستهلاكي منه من أهمّ أذرع السياسة المالية التي تعمل من خلالها على تحقيق التوازن الإقتصادي، إلّا أنَّ هذا الإنفاق قد يكون أحد الأسباب الرئيسة في تدهور التوازن الخارجي ممثلاً بوضع ميزان الحساب الجاري، ولقد حازت العلاقة بين الإنفاق الحكومي وميزان الحساب الجاري على إهتمام العديد من الباحثين، وذلك من خلال دراسة أثر الإنفاق الحكومي بشقيه الإستهلاكي والإستثماري على ميزان الحساب الجاري، وفي هذه الورقة ستتمّ دراسة أثر الإنفاق الإستهلاكي الحكومي في وضع الحساب الجاري عبر ثلاث آليات أساسية وهي آلية الإنتقال في إطار الفكر الكينزي وآلية الإنتقال وفقاً للفكر النقودي وآلية الإنتقال وفقاً لفرضية العجز المزدوج. إذ إنَّ دراسة أثر الإنفاق الإستهلاكي الحكومي في ميزان الحساب الجاري يعدّ أمراً في غاية الأهمية للوقوف على أسباب إختلال ميزان الحساب الجاري وإعطاء الحلول المناسبة لمعالجة هذا الإختلال، إذ إنَّ معظم الدول النامية تسعى إلى تصحيح الإختلال في ميزان مدفوعاتها دون النظر إلى الأسباب التي أدّت إلى هذا الإختلال.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في تناولها لموضوع الانفاق الاستهلاكي الحكومي وأثره في ميزان الحساب الجاري في العراق لما لهذا الموضوع من أهمية كبيرة لتوضيح درجة الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي ومدى اعتماده على العالم الخارجي لتلبية أنفاقه الاستهلاكي من خلال توضيح أثر تطور الانفاق الاستهلاكي الحكومي في ميزان الحساب الجاري في العراق.

فرضية البحث:

ينتقل اثر الانفاق الاستهلاكي الحكومي الى وضع الحساب الجاري بطريقة غير مباشرة عبر عدة آليات أهمها الاستيعاب المحلي والفجوة النقدية والعجز المزدوج.

أولا: آلية الإنتقال في إطار الفكر الكينزي:

في إطار الفكر الكينزي يتم الربط بين الانفاق الاستهلاكي الحكومي وهيكل الحساب الجاري طبقاً للمعادلة الآتية

$$Y = C + I + G + X - M \quad (1)$$

إذ أن:

Y: يمثل العرض الكلي للسلع والخدمات المنتجة داخل الاقتصاد.

C: يمثل الانفاق الاستهلاكي.

I: يمثل الانفاق الاستثماري.

G: يمثل الانفاق الحكومي بشقيه الاستهلاكي والاستثماري.

X: يمثل الصادرات من السلع والخدمات ومقبوضات عوائد عناصر الإنتاج.

M: يمثل الاستيرادات من السلع والخدمات ومدفوعات عوائد عناصر الإنتاج.

ووفقا لهذه المعادلة (1) ما يتم انتاجه داخل الاقتصاد يستوعب داخليا من خلال (c) و(I) و(G) وبذلك فانه يمكن التعبير عن الاستيعاب بالمعادلة الآتية:

$$A = C + I + G \quad (2)$$

اذ تشير (A) الى الاستيعاب الداخلي من الناتج المحلي الإجمالي (الطلب الكلي الفاعل).

وبترتيب المعادلة والتعويض في (1) نحصل على:

$$Y - A = X - M \quad (3)$$

وبذلك فان الحساب الجاري سيكون في حالة عجز عندما يكون الاستيعاب المحلي أكبر من الناتج المحلي الإجمالي ويكون في حالة فائض عندما يكون الاستيعاب المحلي اقل من الناتج المحلي الإجمالي، اذ ان (X) تكون اقل من (M) في الحالة الأولى بينما تكون(X) أكبر من(M) في الحالة الثانية[1].

وطبقاً لهذا الأسلوب فان فجوة الطلب الناشئة عن زيادة الطلب الكلي الفاعل (الذي يتكون من الانفاق الاستهلاكي الحكومي والخاص والانفاق الاستثماري الحكومي والخاص)، تؤدي الى اختلال التوازن الاقتصادي الداخلي بسبب زيادة الطلب الكلي الفاعل (A) على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي(Y)، وهذا الاختلال ينعكس بشكل فجوة بين الصادرات والاستيرادات مسبباً اختلال التوازن الخارجي للاقتصاد، ويمكن قياس هذه الفجوة (فجوة الطلب الكلي الفاعل) بهدف تحليل العلاقة بينها وبين كلا من الانفاق الاستهلاكي الحكومي ووضع ميزان الحساب الجاري، بوساطة فائض الطلب المحلي ففي حالة زيادة الانفاق الكلي بالأسعار الجارية على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (أي بالأسعار الثابتة) فان ذلك سيؤدي الى ظهور فائض طلب داخلي (محلي)[2]، وان هذا الفائض غالبا ما تتم تلبيته عن طريق الاستيرادات لتلافي الضغوط التضخمية الناتجة في حال عدم تلبيته خارجيا .

(1) Robert Carbaugh, International Economics,12thed south westrn, Newyork,2009,p387.

في المدة (1990-1995) يتبين لنا من خلال الجدول(1) ان الانفاق الاستهلاكي الحكومي في الأسعار الجارية قد ارتفع من (11357) مليون دينار عام 1990 الى (605840) مليون دينار عام 1995 محققا معدل نمو سنوي مركب بلغ (121,5%) بينما ارتفع الطلب الكلي من (37656) مليون دينار عام 1990 الى (3056313,7) مليون دينار عام 1995 وبمعدل نمو سنوي مركب بلغ (140,9%)، وقد كانت نسبة الانفاق الاستهلاكي الحكومي من الطلب الكلي (30%)، بينما انخفض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من(29711,1) مليون دينار عام 1990 الى (19571,2) مليون دينار عام 1995 وبمعدل نمو سنوي مركب للناتجبلغ (-8,01%)، نتيجة الحصار الاقتصادي والدمار الذي أصاب المنشآت الاقتصادية العراقية من جراء حرب الخليج الثانية، وقد أدى هذا الفرق بين الانفاق الكلي والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الى ارتفاع فجوة الطلب من (7944,9) مليون دينار عام 1990 الى (3036742,5) مليون دينار عام 1995 وبمعدل نمو سنوي مركب بلغ (228,4%)، وبلغت نسبة مساهمة الانفاق الاستهلاكي الحكومي (52,08%) من هذه الفجوة، ان هذه الفجوة قد كانت أحد الأسباب التي أدت الى ارتفاع عجز الحساب الجاري من(-9672,4)مليون دينار عام 1990 الى (-17656180,2) مليون دينار عام 1995 وبمعدل نمو سنوري مركب بلغ (394%).

(2) كريم سالم كمّاش، مستقبل النظام الضريبي في العراق في ظلال تحول إلى اقتصاد السوق، كلية الادارة والاقتصاد ـ الجامعة المستنصرية،، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، بغداد، 2010، ص140.

ان الانخفاض في موارد الدولة المالية الحقيقة خلال تلك المدة والناجم عن انخفاض الصادرات النفطية التي تعد المصدر الرئيس للإيرادات الحكومية، قد ألجأ الحكومة الى تمويل انفاقها ولا سيما الاستهلاكي بوساطة التمويل التضخمي، مقابل ضعف الجهاز الإنتاجي وانخفاض استجابته للزيادة في الطلب الناتجة عن ذلك التمويل مما أدى الى توليد فجوة ساهمت في تفاقم عجز ميزان الحساب الجاري، فضلاً عن السبب الرئيس لهذا العجز المتمثل بانخفاض الصادرات النفطية.

جدول (1)

أثر الانفاق الاستهلاكي الحكومي في وضع الحساب الجاري من خلال فجوة الطلب (مليون دينار)

السنوات	الانفاق الاستهلاكي الحكومي (1)	الطلب الكلي (2)	(3) = نسبة (1) الى (2)	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (4)	فجوة الطلب المحلي (5) = (2)-(4)	معدل نمو الفجوة	نسبة مساهمة (1) من الفجوة	وضع الحساب الجاري	معدل التغير في وضع الحساب الجاري
1990	11357	37656	30.15	29711.1	7944.9	--	142.9	-9672.4	--
1991	15653	49145.6	31.85	10682.0	38463.6	384.12	40.69	-34071	252.24
1992	25876	77758.6	33.27	14163.5	63595.1	65.33	40.68	-148600.2	336.14
1993	50060	139998.8	35.75	18453.6	121545.2	91.12	41.18	-625381.4	320.84
1994	171742	653176.6	26.29	19164.9	634011.7	421.62	27.08	-4180624	568.49
1995	605840	3056313.7	19.82	19571.2	3036742.5	378.97	19.95	-17656180.2	322.33
1996	506102	2600862	19.45	21728.1	2579133.9	-15.06	19.62	-11753937	-33.42
1997	534095	6177236.6	8.64	26342.7	6150893.9	138.48	8.68	-14900788.7	26.77
1998	824705	8884513.6	9.28	35525.0	8848988.6	43.86	9.31	-19512900	30.95
1999	831592	10932665	7.60	41771.1	10890893.9	23.07	7.63	-28648821.6	46.81
2000	1151663	14209081.3	8.10	42358.6	14166722.7	30.07	8.12	-15766170	-44.96
2001	1490866	17144100.4	8.69	43335.1	17100765.3	20.71	8.71	-29726275.8	88.54
2002	1762693	20075670.2	8.78	40344.9	20035325.3	17.16	8.79	-30847212.5	3.77
2003	4614080	17248095.8	26.75	26990.4	17221105.4	-14.0	26.79	-1809192	-94.13
2004	27597167	36005526.3	76.64	41607.8	35963918.5	108.83	76.73	-3493883.8	93.11
2005	27066124	52458992	51.59	43438.8	52415553.2	45.74	51.63	2493715.2	-171.37
2006	34917607	67421947.8	51.78	47851.4	67374096.4	28.53	51.82	10473105.6	319.98
2007	32719836.2	71364900.3	45.84	48510.6	71316389.7	5.85	45.87	25820694.9	146.54
2008	52301181.1	98471060.7	53.11	51716.5	98419344.2	38.00	53.14	38910313.2	50.69
2009	45941062.5	109245193.9	42.05	54720.8	109190473.1	10.94	42.07	-1063800	-102.73
2010	54580860.4	128939843.7	42.33	58495.9	128881347.8	18.03	42.34	7620024	-816.30
2011	60925553.4	142647147.6	42.71	64159.0	142582988.6	10.63	42.72	31533018.4	313.81
2012	75788623.7	175317578.8	43.22	71680.8	175245898	22.90	43.24	36425286	15.51
2013	78746806.3			76922.0				27831249.6	-23.59
2014	76741672.6			75304.0				29436950.6	5.769

معدل النمو المركب %					متوسط الأهمية النسبية %	
المؤشرات / المدة	الانفاق الاستهلاكي الحكومي	الطلب الكلي	فجوة الطلب	وضع الحساب الجاري	الانفاق الاستهلاكي الحكومي من الطلب الكلي	الانفاق الاستهلاكي الحكومي من فجوة الطلب
(1995-1990)	121.5	140.9	228.4	394	%30	%52.08
(2002-1996)	22.0	40.5	40.7	174	%10	10%
(2014-2003)	25.7	29.3	29.4	280	%48	%47.6

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية.
- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، أعداد متفرقة.
- معدلات النمو السنوية ومعدل النمو المركب ونسب المساهمة من إعداد الباحث.

اما في المدة (1996-2002) فقد ارتفع الانفاق الاستهلاكي الحكومي من (506102) مليون دينار عام 1996 الى (1762693) مليون دينار عام 2002 وبمعدل نمو سنوي مركب بلغ (22%) وهو انخفاض كبير عن معدل النمو السنوي المركب للمدة السابقة الذي بلغ (121,5%) وقد جاء ذلك الانخفاض نتيجة لقيام الحكومة باتباع إجراءات تقشفية هدفت الى ضبط الانفاق العام ول اسيما الاستهلاكي منه، فضلاً عن تقليل الاعتماد على مصادر التمويل التضخمي، وبذلك فقد انخفض معدل النمو السنوي المركب للطلب الكلي من (140,9%) خلال المدة السابقة الى (40,5%) في هذه المدة إذ بلغت قيمته (2600862) مليون دينار عام 1996 ليصل الى (20075670,2) مليون دينار عام 2002، وانخفضت نسبة مساهمة الانفاق الاستهلاكي الحكومي في كل من الطلب الكلي وفجوة الطلب الى (10%)، وقد ارتفع الناتج المحلي الإجمالي من (21728,1) مليون دينار عام 1996 الى (40344,9) مليون دينار عام 2002 محققا معدل نمو سنوي مركب بلغ (10,8%)، وكان ذلك نتيجة لرفع الحصار الاقتصادي جزئيا عن العراق والسماح باستئناف تصدير النفط من خلال برنامج النفط مقابل الغذاء والدواء، وبذلك فقد انخفض معدل النمو السنوي المركب لفجوة الطلب من (228,4%) خلال المدة (1990-1995) الى (40,7%) للمدة (1996-2002). وهذا أدى الى انخفاض معدل النمو السنوي المركب لعجز الحساب الجاري ليصل الى (174%) عن المدة السابقة التي كان معدل نمو عجز الحساب الجاري فيها (394%).

من ذلك نستنتج ان انخفاض معدل النمو السنوي المركب لفجوة الطلب

خلال المدة (1996-2002) لم يكن نتيجة زيادة الإنتاج السلعي غير النفطي للاقتصاد العراقي، وانما جاء نتيجة لتوقيع مذكرة التفاهم الدولية النفط مقابل الغذاء، وما أدت اليه تلك المذكرة من زيادة الصادرات النفطية من جهة وزيادة حجم الاستيرادات من جهة أخرى. فضلاً عن اتباع الحكومة العراقية آنذاك لإجراءات تقشفية من خلال ضغط الانفاق وتقليل الاعتماد على التمويل التضخمي وتفعيل مصادر جديدة لتمويل الموازنة كالضرائب والرسوم. اذ انه من المؤكد إذا ما استبعدنا الناتج النفطي من الناتج المحلي الإجمالي فان ذلك سيؤدي الى اتساع فجوة الطلب المحلي بنسب كبيرة. ويبين لنا الشكلان الآتيان العلاقة بين كل من (الطلب الكلي، الانفاق الاستهلاكي الحكومي، العرض الحقيقي، وضع الحساب الجاري) خلال المدتين (1990-1995) و(1990-2002) كل على حدة. إذ يتبين من الشكل (1) ان ارتفاع الطلب الكلي للمدة (1990-1995) مقابل ثبات العرض الحقيقي قد ساهم في خلق فجوة انعكست سلبا على وضع الحساب الجاري، وقد كان لتدهور سعر الصرف أثر كبير في زيادة حجم هذه الفجوة مقومه بالدينار العراقي. اما المدة (1996-2002) فقد استمرت الفجوة بالنمو بينما سجل الحساب الجاري تذبذبا بين الارتفاع والانخفاض، الا انه بقي في حالة العجز.

شكل(1)

العلاقة بين الانفاق الاستهلاكي الطلب الكلي ووضع الحساب الجاري للمدة (1990-1995)

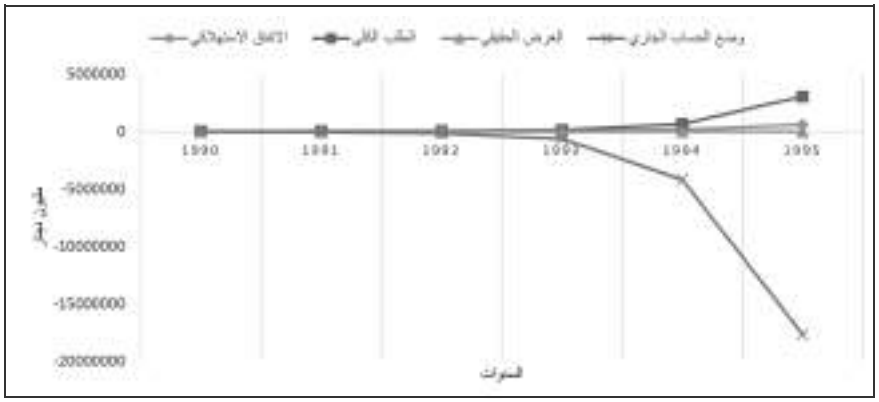

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على جدول(1)

شكل(2)

العلاقة بين الانفاق الاستهلاكي والطلب الكلي ووضع الحساب الجاري للمدة (1996-2002)

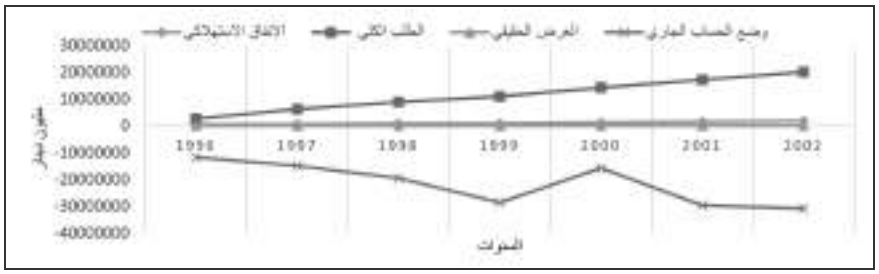

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على جدول (1)

من ذلك نستنتج ان التوجه الحكومي الذي كان نحو اشباع الحاجات الاساس لأبناء المجتمع، من خلال زيادة الانفاق الاستهلاكي دون ان يواجه تلك الزيادة استجابة كافية من الجهاز الإنتاجي قد أدى الى تفاقم فجوة الطلب المنعكسة سلبا على وضع الحساب الجاري.

اما المدة من (2003-2014) فقد شهدت التغير السياسي ورفع الحصار الاقتصادي اذ يتبين لنا من الجدول (1) ارتفاع الطلب الكلي للاقتصاد العراقي، وذلك نتيجة لارتفاع القوى الشرائية بسبب ارتفاع دخول افراد المجتمع، إذ تم تعديل سلم الرواتب للعاملين في أجهزة الدولة جميعاً وزيادة رواتب المتقاعدين والتحويلات الاجتماعية مما أدى الى ارتفاع الطلب الكلي لهذه الشرائح من افراد المجتمع، ونتيجة لضعف مرونة الجهاز الإنتاجي في الاستجابة لهذا الطلب تمت تلبية معظمه عن طريق الاستيرادات، الا ان الزيادة الكبيرة التي حصلت في الصادرات النفطية حالت دون تسجيل الحساب الجاري لعجز في هذه المدة الا في السنوات (2003-2004-2009)، فقد ارتفع الانفاق الاستهلاكي الحكومي من (4614080) مليون دينار عام 2003 الى (76741672,6) مليون دينار عام 2014 بمعدل نمو مركب بلغ(25,7%) مؤديا الى نمو الطلب الكلي بمعدل نموه نفسه تقريبا إذ بلغ (29,3%) وكانت نسبة مساهمة الانفاق الاستهلاكي الحكومي من الطلب الكلي (48%)، بينما ارتفع الناتج المحلي الإجمالي من (26990,4) مليون دينار 2003 الى (75304,0) مليون دينار عام 2014 مسجلا معدل نمو مركب بلغ (9,7%)، وهذا لا يتناسب مع معدل النمو الذي سجله الطلب الكلي مما ادى الى تفاقم فجوة الطلب. اذ يتبين لنا من خلال الشكل(27) ان فائض الطلب قد استمر

في الارتفاع وباتجاه مشابه لاتجاه الزيادة في الانفاق الاستهلاكي الحكومي، بينما بقي العرض الحقيقي يسير في خط مستقيم دون ان يستجيب للزيادة الحاصلة في الطلب الكلي اما بالنسبة لوضع ميزان الحساب الجاري فقد كان مرتبطا بحجم وأسعار الصادرات النفطية.

شكل (3)

العلاقة بين النفاق الإستهلاكي والطلب الكلي ووضع الحساب الجاري للمدة (2003-2014)

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على بيانات الجدول (1)

من ذلك نستنتج ان عجز الحساب الجاري وفقا لهذا الأسلوب يكون نتيجة لعدم التوازن (الاختلال) بين الاستيعاب المحلي الذي يمثل الانفاق الاستهلاكي الحكومي أحد اهم مكوناته وبين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، لذلك فان حالة التوازن تتطلب ضغط الطلب المحلي الى حدود الناتج المحلي الإجمالي، اي ان إزالة العجز من ميزان الحساب الجاري تتطلب سياسة اقتصادية تقييدية وتقشفية تقلل من الطلب ولاسيما الطب على الواردات[3].

ثانياً: آلية الإنتقال وفقاً للفكر النقودي

وفقا للفكر النقدي العلاقة بين عرض النقود والطلب على الأرصدة النقدية الحقيقية هو المحدد الاساس للتوازن في الاقتصاد سواء على المستوى المحلي أم الخارجي، ونتيجة العلاقة الوثيقة بين الانفاق الحكومي(ولاسيّما الاستهلاكي منه) وعرض النقد في العراق فبإمكاننا استعمال هذا الأسلوب لتفسير آلية انتقال اثر الانفاق الاستهلاكي الحكومي الى هيكل الحساب الجاري وبالتالي على الوضع الإجمالي لهذا الحساب، اذ ان اختلال التوازن الخارجي وفقا لهذا الأسلوب يحدث نتيجة اختلال السوق النقدية، فزيادة عرض النقود على للطلب عليه داخليا، يدفع الافراد الى التخلص من النقود

(3) عبد الفتاح المعموص، النماذج التأليفية لصندوق النقد الدولي: الأسس النظرية والحالات التطبيقية: إشارة للتجربة التونسية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد التاسع خريف،1997، ص12.

الفائضة عن حاجتهم من خلال انفاقها على الاستيرادات من السلع والخدمات في حال عدم إمكانية انتاجها محليا، وبالتالي فان هناك علاقة مباشرة بين السياسية النقدية والتوازن الخارجي[4]. طبقا لهذا الأسلوب فان استقرار السوق النقدية وتوازنها يتحقق عندما التغيرات التي تحدث في عرض النقود تتناسب مع التغيرات التي تحدث في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، أي ان نمو عرض النقود بنسب أكبر من نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي سيؤدي الى توليد فائض في عرض النقود يؤثر في وضع التوازن الخارجي، ويمكن استخراج الفجوة النقدية وفقا للمعادلة الآتية[5]

(4) نفس المصدر،ص16.

$$\int_t = \Delta M - \frac{\Delta y}{y} M_t \qquad (4)$$

إذ ان:

$\int_t$ = تمثل الفجوة النقدية في السنة t.

M = تمثل عرض النقد، وظالتغير، بينما تمثل t الى السنة المراد قياس الفجوة فيها.

$\Delta y/y$ = تمثل معدل التغير في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

(5) مظهر محمد صالح،الفجوة النقدية: الوضع الراهن وحسابات المستقبل، مجلة المجمع العلمي، الجزء الأول، المجلد 47، 2000، ص210

من خلال الجدول (2) يتبين لنا أنَّ المدة (1990-1995) إرتفع الانفاق الاستهلاكي الحكومي من(11357) مليون دينار عام 1990 الى (605840) مليون دينار عام 1995 بمعدل نمو سنوي مركب بلغ (121,5%)، وبسبب الحصار الاقتصادي وإنخفاض الموارد الحقيقية للدولة، فان تمويل هذا الانفاق قد تمَّ أكثره عن طريق التمويل التضخمي، المتمثل بزيادة حجم الائتمان المقدم للحكومة من البنك المركزي والبنوك التجاري، فأدى ذلك الى تحقيق قيمة التغير في عرض النقد لمعدل نمو سنوي مركب (166,1%)، بينما بلغ معدل النمو المركب للتغير في قيمة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (48.1-%)، مما ادى الى إتساع الفجوة النقدية لترتفع من (53258) مليون دينار عام (1991) الى (451526) مليون دينار عام (1995) وبمعدل نمو سنوي مركب بلغ (197,4%)، ووفقاً للمفهوم النقودي فإنّ زيادة عرض النقود سوف تؤدي الى زيادة رغبة الأراد في التخلص من النقود الفائضة لديهم عن طريق زيادة إنفاقهم على شراء السلع والخدمات والأصول المالية، وبسبب ضعف مرونة الجهاز الإنتاجي في الإستجابة لهذه الزيادة الإنفاقية فإنَّ ذلك سيقود الى التضخم، او تلبية هذه الزيادة عن طريق

شكل(2)

أثر الإنفاق الاستهلاكي الحكومي في وضع الحساب الجاري من خلال الفجوة النقدية (مليون دينار)

السنة	الإنفاق الإستهلاكي الحكومي (1)	عرض النقد M (2)	ΔM (3)	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (4) (Y)	Δy (5)	Δy/y (6)	الفجوة النقدية (7)	وضع الحساب الجاري (8)
1990	11357	15359.3	3491	29711.1	10884.0	0.366328	-2.136	-9672.4
1991	15653	24670.0	9310.7	10682.0	-19029.1	-1.78142	53.258	-34071.0
1992	25876	43909.0	19239	14163.5	3481.5	0.245808	8.446	-148600.0
1993	50060	86430.0	42521	18453.6	4290.1	0.23248	22.428	-625381.0
1994	171742	238901.0	152471	19164.9	711.3	0.037115	143.604	-4180624.0
1995	605840	705064.0	466163	19571.2	406.3	0.02076	451.526	-17656180.2
1996	506102	960503	255439	21728.1	2156.9	0.099268	160.092	-11753937
1997	534095	1038097	77594	26342.7	4614.6	0.175176	-104.256	-14900788.7
1998	824705	1351876	313779	35525.0	9182.3	0.258474	-35.646	-19512900.0
1999	831592	1483836	131960	41771.1	6246.1	0.149532	-89.921	-28648821.6
2000	1151663	1728006	244170	42358.6	587.5	0.01387	220.203	-15766170.0
2001	1490866	2159089	431083	43335.1	976.5	0.022534	382.430	-29726275.8
2002	1762693	3013601	854512	40344.9	-2990.2	-0.07412	1.077.880	-30847212.5
2003	4614080	5773601	2760000	26990.4	-13354.5	-0.49479	5.616.720	-1809192
2004	27597167	10148626	4375025	41607.8	14617.4	0.351314	809.671	-3493884
2005	27066124	11399125	1250499	43438.8	1831	0.042151	770.014	2493715
2006	34917607	15460060	4060935	47851.4	4412.6	0.092215	2.635.286	10473106
2007	32719836.2	21721167	6261107	48510.6	659.2	0.013589	5.965.938	25820695
2008	52301181.1	28189934	6468767	51716.5	3205.9	0.06199	4.721.273	38910313
2009	45941062.5	37300030	9110096	54720.8	3004.3	0.054902	7.062.250	-1063800
2010	54580860.4	51743489	14443459	58495.9	3775.1	0.064536	11.104.141	7620024
2011	60925553.4	62473929	10730440	64159.0	5663.1	0.088267	5.216.054	31533018
2012	75788623.7	63735871	1261942	71680.8	7521.8	0.104935	-5.426.182	36425286
2013	78746806.3	73830964	10095093	76922.0	5241.2	0.068137	5.064.473	27831250
2014	76741672.6	72692000	-1138964	75304.0	-1618	-0.02149	423.187	29436951

النمو السنوي المركب (%)					
المؤشرات / المدة	الإنفاق الإستهلاكي الحكومي	قيمة التغير في GDP ثابت	قيمة الغير في عرض النقود	الفجوة النقدية	وضع الحساب الجاري
(1995-1990)	121.5	-48.1	166.1	197.4	349.0
(2002-1996)	22.0	-14.6*	22.2	22.3	17.4
(2014-2003)	29.1	-17.4	13.8	13.8*	31.5*

المصدر: وزارة المالية، دائرة المحاسبة.

- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية.
- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، أعداد متفرقة.
- الأعمدة(3)، (5)، (6)، (7)، فضلاً عن معدل النمو المركب أُستخرجت من الباحثين، مع العلم ان عرض النقد لعام 1989 هو 11868.2، والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي هو 18826.2.

الإستيرادات وبالتالي حدوث عجز او إنخفاض الفائض في ميزان الحساب الجاري. لقد أدى الحصار الاقتصادي من جهة والاعتماد على التمويل التضخمي من جهة الى تدهور كبير في أسعار صرف الدينار العراقي مقابل العملات الأجنبية، مما ادى الى ارتفاع قيمة عجز الحساب الجاري مقومة بالدينار العراقي، إذ ارتفعت من (9672.4-) مليون دينار عام (1990) الى (17656180.2-) ميلون دينار عام (1995) وبمعدل نمو سنوي مركب (349%). أي ان الزيادة في التدفقات النقدية التي كانت موجهة لتمويل الانفاق الحكومي قد أدت الى نمو عرض النقود بمعدلات أكبر من نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي مما أدى الى زيادة تدهور سعر صرف الدينار العراقي مقابل العملات الأجنبية وبالتالي زيادة قيمة عجز الحساب الجاري مقومة بالدينار العراق.

اما في المدة (1996-2002) ارتفعت الفجوة النقدية من (160، 092) مليون دينار عام 1996 الى (1، 077، 880) مليون دينار عام 2002 وبمعدل نمو سنوي مركب بلغ (22,3%) وهو معدل نمو مقارب لمعدل النمو السنوي المركب للإنفاق الاستهلاكي الحكومي الذي بلغ (22%) ليؤكد لنا ان هذه الفجوة ناتجة عن التمويل التضخمي للإنفاق الاستهلاكي الحكومي، إذ انعكست هذه الفجوة النقدية بصورة عجز في الحساب الجاري، اذ ارتفع العجز من(11753937-) مليون دينار عام 1996 الى (30847212,5-) مليون دينار عام 2002 وبمعدل نمو سنوي مركب بلغ (17%).

لقد كان إنخفاض الفجوة النقدية وبالتالي عجز الحساب الجاري نتيجة لعدة أسباب أهمها توقيع مذكرة التفاهم مع الامم المتحدة (النفط مقابل الغذاء والدواء) التي ساعدت على سد قسم كبير من السلع الاستهلاكية وإتّباع الحكومة لسياسات تهدف الى ترشيد الانفاق وتقليل الإعتماد على التمويل التضخمي[1] ويبين لنا الشكل (4) العلاقة بين الانفاق الاستهلاكي الحكومي وعرض النقد ووضع الحساب الجاري للمدة (1990-2002).

من خلال ملاحظة الشكل نجد ان السياسة النقدية قد كانت مسايرة في إتجاهها للسياسة المالية من خلال زيادة عرض النقد لتمويل الإنفاق الحكومي مما ساهم في زيادة عجز الحساب الجاري، الا اننا لا يمكن ان نغفل عن حقيقة مهمّة، وهي ان السبب الرئيس للعجز في ميزان الحساب

شكل(4)

العلاقة بين الانفاق الاستهلاكي الحكومي وكل من عرض النقد ووضع الحساب الجاري(1990-2002)

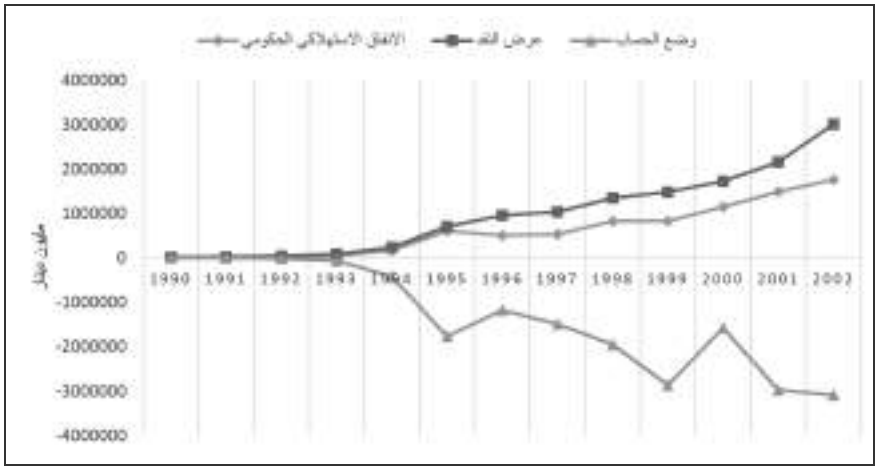

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على الجدول(2)

الجاري هو العقوبات الاقتصادية التي أدت الى انخفاض الإيرادات النفطية التي تعدّ المصدر الرئيس للإيرادات العامة، مما أُضْطُرَّ الحكومة العراقية آنذاك اللجوء الى مصادر تمويل غير حقيقية زادت من قيمة العجز في ميزان الحساب الجاري. أي ان اختلال التوازن الخارجي ليس ظاهرة نقدية فحسب، وانما ظاهرة حقيقية ونقدية في آنٍ واحد، أما الحقيقة فناتجة عن ضعف مرونة الجهاز الإنتاجي في الإستجابة للزيادة الحاصلة في الطلب الكلي، وأما النقدية فهي ناجمة عن تبعية السياسة النقدية للسياسة المالية وعدم إمتلاكها لدور فاعل في تحقيق التوازن الخارجي.

اما المدة من (2003-2014) فقد إستمرت العلاقة الطردية بين الانفاق الحكومي وعرض النقود بالرغم من اكتساب البنك المركزي الاستقلالية وفقاً لقانون 54 لسنة 2004، وذلك لكون الاقتصاد العراقي من الاقتصاديات النفطية التي يشكّل فيها صافي الموجودات الأجنبية عماد الأساس النقدي، إذ تعتمد الحكومة في تمويل إنفاقها على السيولة الأجنبية المتحصلة من الإيرادات النفطية، فعندما تبيع وزارة المالية العملة الأجنبية الى البنك المركزي مقابل الدينار العراقي يزاد صافي العلمة الأجنبية على جانب الموجودات في ميزانية البنك المركزي، ويقابل تلك الزيادة تقدير الحساب

الجاري للحكومة بالدينار العراقي في جانب المطلوبات من ميزانية البنك المركزي، وعندما تنفق الحكومة تلك المبالغ يزداد الإصدار النقدي الجديد من جانب المطلوبات وهكذا يزداد الأساس النقدي بمقدار متطلبات تمويل الانفاق الحكومي، إلّا أنَّ الانفاق الحكومي الذي مُوِّلَ عن طريق الإيرادات النفطية سوف يؤدي الى توليد طلب في القطاع الخاص على العملة الأجنبية ويلبي البنك المركزي ذلك الطلب، وهذه العملية تخفض من رصيد العملة الأجنبية للبنك المركزي فينخفض الأساس النقدي بمقدار تلك المبيعات[6]، ان سيطرة السياسة المالية في تحديد اتجاهات عرض النقد نتيجة زيادة الانفاق الحكومي تدعى الهيمنة ـ المالية النفطية، وهي هيمنة مزدوجة من خصائص الاقتصاد النفطي لا تتعلق بالقوانين الحاكمة لعمل وزارة المالية او البنك المركزي، بتعبير آخر لا يمكن التأثير فيها بتشريعات ولوائح تنظيمية بل فقط عبر التغيير الجذري لبنية الاقتصاد[7].

(6) احمد ابريهي العلي،الاقتصاد السياسي لعجز الموازنة العامة ومضمونه النقدي، تقديم: عبد الكريم العيساوي، بغداد، 2009، ص27–28

(7) عبد الرحمن عبيد جمعة وحالوب كاظم معلة، الهيمنة المالية مدخل نظري لمفهومها واسبابها واثارها، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية، المجلد 4، العدد9، 2012، ص27.

يتبين من الجدول(2) ان ارتفاع الانفاق الاستهلاكي من (4614080) مليون دينار عام 2003 الى (76741672,6) مليون دينار عام 2014 وبمعدل نمو مركب (29,1%)، وقد ساهم ذلك في ارتفاع عرض النقد من (5773601) مليون دينار عام 2003 الى (72692000) مليون دينار عام 2014، مما أدى الى تحقيق قيمة التغير في عرض النقود لمعدل نمو سنوي مركب بلغ (13,8%) بسبب زيادة الإصدار النقدي استجابة لزيادة الانفاق، بينما سجل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي معدل نمو سنوي مركب بلغ (-17,4%). وقد ساهمت أسباب عديدة فضلاً عن السبب السابق في ظهور الفجوة بين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وعرض النقد ومن هذه الأسباب[8]:

(8) محمد محسن خنجر،مصدر سابق، بغداد، 2010، ص130

أ ـ تخلف البنية التحتية للصناعة النفطية وإتساع ظاهرة تهريب النفط الى الدول المجاورة.

ب ـ تعرض أنابيب نقل النفط الى التخريب المستمر بسبب تدهور الوضع الأمني.

ج ـ إرتفاع تكاليف الناتج المحلي الإجمالي بسبب ارتفاع كلفة مستلزمات الإنتاج المستوردة' الداخلة في العملية الإنتاجية، كل ذلك مقابل تدني مستوى الإنتاجية وجمود وضعف مرونة الجهاز الإنتاجي.

د ـ التوسع في الإصدار النقدي، والتوسع في الأنفاق الحكومي ولا سيّما

الاستهلاكي منه، نتيجة زيادة رواتب موظفي الدولة وكذلك زيادة أعداد الموظفين.

وبالرغم من تحقيق الفجوة النقدية لمعدلات نمو موجبة نجد ان وضع الحساب الجاري قد كان في حالة فائض باستثناء السنوات 2003 و2004 و2009، وان هذا الفائض يعود الى الزيادة الكبيرة في قيمة الصادرات النفطية. ويتبين لنا من الشكل (5) مدى الترابط بين الانفاق الاستهلاكي الحكومي وعرض النقود إذ يسيران باتجاهين متطابقين تقريبا. كما نلاحظ وجود علاقة بين وضع الحساب الجاري والانفاق الاستهلاكي الحكومي، ففي عام 2008 على سبيل المثال زاد الإنفاق الاستهلاكي الحكومي عندما حقق الحساب الجاري فائضاً نتيجة الزيادة الكبيرة في أسعار النفط، بينما إنخفض الإنفاق الإستهلاكي الحكومي بمقدار أقل من الإنخفاض الذي حصل في وضع الحساب الجاري نتيجة الازمة المالية العالمية عام 2009.

شكل (5)

العلاقة بين الإنفاق الإستهلاكي الحكومي وكل من عرض النقد ووضع الحساب الجاري(2003-2014)

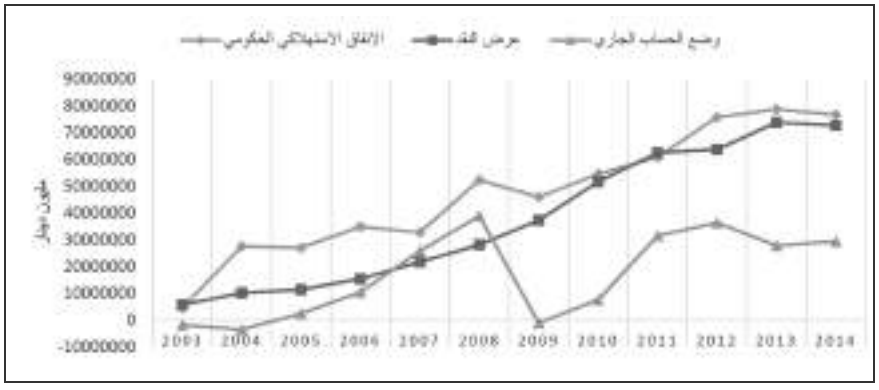

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على الجدول(2)

ثالثاً: آلية الإنتقال وفقاً لفرضية العجز المزدوج

لقد ظهر مفهوم العجز المزدوج في مطلع ثمانينيات القرن الماضي، للتعبير عن حالة الانتقال بين عجز الموازنة وعجز الحساب الجاري في الولايات المتحدة الامريكية[9]، ووفقاً لهذه الفرضية فإنَّ الصدمات في الميزانية العمومية تحرك الحساب الجاري بنفس الاتجاه. ولكون الإنفاق الاستهلاكي الحكومي يمثل الجانب الأكبر من الانفاق الحكومي، إذ وصلت نسبة

(9) خالد محمد السواعي وآخرون، مصدر سابق، ص97.

مساهمته الى النفقات العامة بحدود 80% لمعظم السنوات، ونتيجة لما يمتاز به هذا الانفاق من مرونة منخفضة تجاه انخفاض الإيرادات العامة فإنه يمثل السبب الرئيس لعجز الموازنة العامة في الظروف التي تؤدي الى إنخفاض الإيرادات العامة للدولة.

يتبين لنا من الجدول (3) ان الانفاق الإستهلاكي بالأسعار الجارية قد ارتفع

جدول (3)

العلاقة بين الإنفاق الإستهلاكي الحكومي وعجزي الموازنة والحساب الجاري للمدة (1990-2014) بالأسعار الجارية (مليون دينار)

السنة	الإنفاق الإستهلاكي الحكومي	معدل نمو سنوي مركب	عجز الموازنة	معدل نمو سنوي مركب	وضع الحساب الجاري	معدل نمو سنوي مركب
1990	11357	121.5	-5688	152.4	-9672.4	494
1991	15653		-13269		-34071	
1992	25876		-27836		-148600.2	
1993	50060		-59957		-625381.4	
1994	171742		-173783		-4180624	
1995	605840		-583797		-17656180.2	
1996	506102	22.0	-364528	7.0	-11753937	174
1997	534095		-195265		-14900788.7	
1998	824705		-40071		-19512900	
1999	831592		-314487		-28648821.6	
2000	1151663		-365666		-15766170	
2001	1490866		-780481		-29726275.8	
2002	1762693		-547160		-30847212.5	
2003	4614080	29.1	11083566	3.1	-1809192	280
2004	27597167		1467423		-3493883.8	
2005	27066124		9604599		2493715.2	
2006	34917607		10248866		10473105.6	
2007	32719836.2		15656502		25820694.9	
2008	52301181.1		13363844		38910313.2	
2009	45941062.5		-346194		-1063800	
2010	54580860.4		44021		7620024	
2011	60925553.4		25231423		31533018.4	
2012	75788623.7		14677648		36425286	
2013	78746806.3		-5647480		27831249.6	
2014	76741672.6		-6638275.1		29436950.6	

المصدر: - وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية.
- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، أعداد متفرقة.

من (11357) مليون دينار عام 1990 الى (605840) مليون دينار عام 1995، وبمعدل نمو سنوي مركب بلغ (121,5%)، وقد ساهم ذلك في زيادة عجز الموازنة العامة من (5688-) مليون دينار عام 1990 الى (583797-) مليون دينار عام 1995، وبمعدل نمو سنوي مركب بلغ (152,4%)، ان تقارب معدلات النمو السنوي المركب للإنفاق الاستهلاكي الحكومي وعجز الموازنة العامة يؤكد لنا ان الإنفاق الاستهلاكي الحكومي هو السبب الأساس لنمو العجز خلال تلك المدة. وقد ارتفع عجز الحساب الجاري خلال المدة (1990-1995) من (9672,4-) الى (17656180. 2-) بمعدل نمو سنوي مركب بلغ (494%)، وقد كان لتدهور سعر الصرف الدور الكبير في رفع قيمة العجز مقوّم بالدينار العراقي، إذ حقق سعر الصرف معدل نمو سنوي مركب بلغ (245,6%)[10].

(10) أُستخرج من الباحثين، بالإستعانة ببيانات البنك المركزي العراقي، عدد خاص، 2003.

اما المدة (1996-2002) فيتبين لنا من الجدول (3) ان الانفاق الاستهلاكي الحكومي قد ارتفع من (506102) مليون دينار عام 1996 الى (1762693) مليون دينار عام 2002، و ارتفع عجز الموازنة من (364528-) مليون دينار عام 1996 الى (547160-) مليون دينار عام 2002، ليرتفع عجز الحساب الجاري من (11753937-) مليون دينار عام 1996 الى (30847212,5-) مليون دينار عام 2002، على الرغم من ذلك فقد إنخفضت معدلات النمو السنوي المركب لكل من الإنفاق الإستهلاكي الحكومي وعجز الموازنة

شكل (6)

العلاقة بين الإنفاق الاستهلاكي الحكومي وعجز الموازنة وعجز الحساب الجاري للمدة (1990-2002)

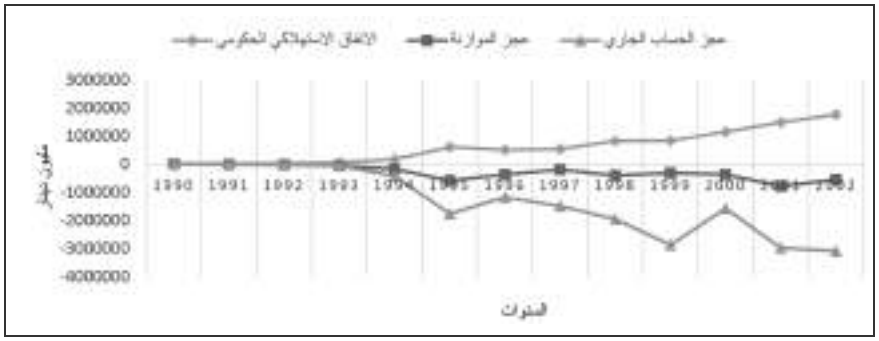

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على الجدول(3)

وعجز الحساب الجاري عن المدة السابقة وسجلت (22%) و(7%) و(174%) على التوالي، وجاء ذلك كنتيجة لتوقيع مذكرة التفاهم النفط مقابل الغداء والدواء، مما ساهم في إشباع قسم كبير من السلع الاستهلاكية، فضلاً عن اتجاه الحكومة العراقية نحو تطبيق سياسة مالية هادفة، من خلال تقليل الاعتماد على التمويل التضخمي وإيجاد مصادر بديلة لتمويل الإنفاق الحكومي[11].

(11) ايمان عبد خضير وحسين علي بخيت،العلاقة بين الضغوط التضخمية واسعار صرف الدولار في السوق العراقية للمدة1990–1998، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد24، 2000، ص39.

يتبين من الشكل (6) كل من الموازنة العامة والحساب الجاري قد كان في حالة عجز طوال المدة (1990–2002).

اما المدة (2003–2014) فقد إرتفع الانفاق الاستهلاكي الحكومي من (4614080) مليون دينار عام 2003 الى (76741672,6) مليون دينار عام 2014 وبمعدل نمو مركب (29,1%)، بينما حققت كل من الموازنة لعامة والحساب الجاري فوائض بمعدل نمو سنوي مركب (3,1%) و(280%).

ونلاحظ من الشكلين (6) و(7) مدى الارتباط بين عجز الموازنة وعجز الحساب الجاري، اذ ان الانفاق الاستهلاكي الحكومي الذي يعد السبب الاساس في حدوث عجز الموازنة كونه لا ينخفض بوتيرة الانخفاض نفسه

شكل(7)

العلاقة بين الانفاق الاستهلاكي الحكومي وعجز الموازنة وعجز الحساب الجاري للمدة (2003–2014)

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على الجدول(3)

في الصادرات النفطية كما حدث عام 2009 و2013 و2014 ولان هذا الانفاق يتمِّ تلبية قسم كبير منه عن طريق الاستيرادات، بالتالي فإنَّه سيؤدي الى عجز في الموازنة العامة من ناحية وتدهور وضع الحساب الجاري من ناحية أخرى.

الخاتـمـة

اولاً : الإستنتاجات

1 ـ ان الزيادة في الانفاق الاستهلاكي الحكومي قد أدت الى زيادة كل من الاستيعاب المحلي وعرض النقد وعجز الموازنة وقد انعكس اثر هذه الزيادة في وضع ميزان الحساب الجاري بصورة غير مباشرة عبر الآليات الثلاث.

2 ـ ان التوجه الحكومي نحو اشباع الحاجات الاساسية للمجتمع عن طريق زيادة الانفاق الاستهلاكي الحكومي دون ان يواجه تلك الزيادة استجابة كافية من الجهاز الإنتاجي قد أدى الى تفاقم فجوة الطلب المنعكسة سلبا على هيكل الحساب الجاري، اذ شكل الانفاق الاستهلاكي الحكومي الى الطلب الكلي (30%) (10%) (48%) للمدد (1990-1995) و(1995-2002) و(2003-2014) على التوالي.

3 ـ ان مسايرة السياسة النقدية للسياسة المالية نتيجة هيمنة السياسة المالية عليها قد أدت الى زيادة التدفقات النقدية لمواجهة الزيادة في الانفاق الحكومي ولا سيما الاستهلاكي منه، مقابل ضعف مرونة الجهاز الإنتاجي في الاستجابة للزيادة الحاصلة في عرض النقد، مما أدى الى تفاقم الفجوة النقدية التي تنعكس بصورة سلبية الى وضع الحساب الجاري إذ حققت هذه الفجوة معدلات نمو سنوي مركب بلغت (197,4%) و(22%) و(13%) للمدد (1990-1995) و(1995-2002) و(2003-2014) على التوالي، مما ساهم في زيادة عجز الحساب الجاري.

4 ـ لقد ادت طبيعة الموازنة العامة في العراق والمتمثلة بترجيح كفة الانفاق الاستهلاكي من الانفاق العام الى توليد نمو كبير في الطلب الكلي تجاوز بشكل كبير قدرة المعروض السلعي المحلي، وهذا ادى الى زيادة الاعتماد على السوق الخارجية لتوفير تلك الزيادة في الطلب

الكلي، ونتيجة لذلك أصبح الاقتصاد العراقي سوقاً يساهم في توليد قيمة مضافة للاقتصاد الخارجي على حساب النشاط الاقتصادي الداخلي ولاسيّما النشاط الاقتصادي غير النفطي، اذ أدى إغراق البلاد بالسلع المستوردة ولاسيّما الاستهلاكية الى توقف الكثير من القطاعات المنتجة لهذه السلع.

ثانياً : التوصيات

1 ـ إعطاء أهمية أكبر للإنفاق الاستثماري على حساب الإنفاق الاستهلاكي ولاسيّما في الأمد القصير والمتوسط، وذلك لكون الانفاق الاستثماري هو الأساس في تطور الاقتصاد والوسيلة الأساس لتنويع وزيادة الدخل والاستهلاك في الأمد الطويل.

2 ـ توفير الحماية الدعم للقطاعات الإنتاجية في العراق من اجل تقليل الاعتماد على الخارج في اشباع الطلب المحلي والحد من ظاهرة الانكشاف الاقتصادي لما لهذه الظاهرة من آثار سلبية في مجمل الاقتصاد الوطني.

3 ـ إنشاء صناديق الثروة السيادية في سبيل الإستفادة من الفائض الإقتصادي المتحقق في بعض السنوات، وذلك من خلال حفظ وإستثمار ذلك الفائض وعدم توجيهه نحو زيادة الانفاق الاستهلاكي، وهذا يساعد في التقليل من الآثار السلبية الناجمة من الاعتماد في الإيرادات الرعية.

4 ـ إجراء تعديل شامل لهيكل الموازنة العامة من خلال ضغط الإنفاق الاستهلاكي وزيادة الإنفاق الإستثمار(التنموي) وتنويع مصادر الإيرادات العامة.

5 ـ إنهاء سياسة الأبواب المفتوحة وفرض الرسوم الكمركية ولا سيما على السلع الإستهلاكية بهدف تقديم الدعم للقطاعات الإنتاجية ولا سيما الزراعية والصناعية.

6 ـ التعاون والتنسيق بين واضعي السياسة المالية والنقدية من خلال وضع سياسات تساعد على تحفيز القطعات الإنتاجية وإنتاج سلع محلية بديلة عن الاستيرادات ولا سيما الإستهلاكية.

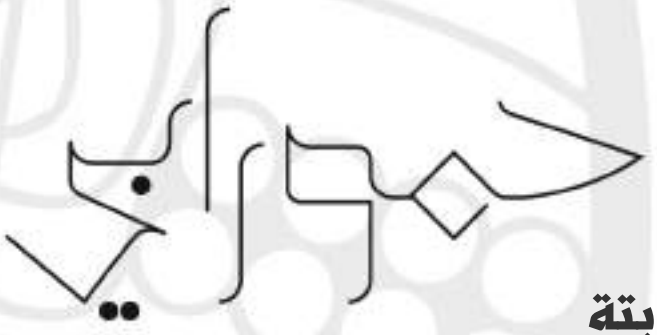

الأبواب الثابتة

- **متابعة الندوات** — د. حيدر فرحان صبيحاوي
- **البحث المترجم** — نور صبحي علي
- **عرض الرسائل والاطاريح** — زهراء صالح مهدي
- **عرض الكتب العربية والاجنبية** — د. زيدان حسان حاوي، رؤى خليل سعيد

متابعات الندوات

الشرق الأوسط ما بعد جاستا

أ. د. حيدر فرحان صبيحاوي*
باحث وأكاديمي من العراق

* باحث في مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

عقد مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية جلسته الحوارية التي أقيمت في مقر المركز ببغداد بتاريخ15 تشرين الأول 2016، ناقش فيها مسألة (الشرق الأوسط ما بعد جاستا)

وقد شارك فيها أساتذة وباحثون من مختلف الجامعات ومراكز البحوث، فضلاً عن حضور مسؤولين من الأجهزة الأمنية العراقية، إلى جانب باحثي المركز. وتمت إدارة الجلسة من قبل أ. د. جواد البكري وشاركته وتضمنت الحلقة ثلاث أوراق بحثية:

الورقة الأولى: (الشرق الأوسط ما بعد جاستا... السعودية انموذجا)

للأستاذ الدكتور عبد الأمير محسن جبار الأسدي، عميد كلية العلوم السياسية في الجامعة المستنصرية، أبرز ما جاء في هذه الورقة هي التناقضات بين التقارير الرسمية الاميركية، ففي الوقت الذي أُعلنت في تقريرها الصادر عام 2004 عن عدم وجود دليل واحد على تورط رسمي سعودي في هجمات أيلول 2001، ثمّ التحقيق الذي قام به مكتب التحقيقات الفدرالي (FBI) في عام 2014 بطلب من الكونغرس أيضاً، الذي قدم تقريره عام 2015، بأنه لا جديد في الموضوع، كذلك الوثائق التي تمّ الحصول عليها بعد عملية مقتل الإرهابي (أُسامة بن لادن) في عام 2011، لكن الحقيقة تكمن في الثماني والعشرين صفحة التي صنفتها إدارة الرئيس

الأميركي الأسبق (جورج والكر بوش) على أنّها (سرية) في تقرير لجنة هجمات أيلول 2001، والتي أكد عدد من أعضاء الكونغرس الأميركي بأنها تثبت تورطاً سعودياً، لذلك تم حجبها. لعلّ ذلك ليس بعيداً عن الحقيقة التي يدركها الكونغرس والإدارات الأميركية، ومفادها أنَّ الولايات المتحدة الأميركية ظلّت لمدة طويلة تنظر إلى الوهابية كحليف مهمّ في اللعبة الكبرى التي تخوضها ضد القطب الشيوعي.

الورقة الثانية: (قراءة أولية لقانون جاستا)

أ. م. د. ياسين البكري أستاذ العلوم السياسية في جامعة النهرين، وركز الباحث بطرح تساؤلات عدّة حول القانون، تتمحور بالآتي:

1. ما الذي يعنيه قانون جاستا للعلاقة الاستراتيجية بين الرياض وواشنطن؟ هل أنتهى التحالف؟ ولماذا؟
2. هل تحاول السعودية الالتفاف على القانون عَبر تعميق علاقاتها مع إسرائيل؟
3. هل يدفع قانون (جاستا) السعودية إلى تغيير تحالفاتها والاتجاه نحو روسيا الاتحادية؟
4. ما الخيارات السعودية للرد على قانون (جاستا)؟
5. هل يمكن أن يفتح قانون (جاستا) الباب لمطالبات مالية وتعويضية ضد الولايات المتحدة الأميركية جرّاء غزوها العراق بدون غطاء أممي؟

الورقة الثالثة: (قانون جاستا والمتغيرات الافتراضية للسياسة الخارجية الأميركية)

أ. د. جواد كاظم البكري، أستاذ الإدارة والاقتصاد في جامعة بابل. وحاول الباحث تسليط الضوء على العلاقات السعودية – الاميركية إذ ظلت السعودية منذ عقود تشكّل أحد أهم أقطاب ارتكاز السياسة الأميركية في منطقة الشرق الأوسط إلى جانب الكيان الصهيوني نتيجة لمجموعة من الأسباب من أهمها الجانب الاقتصادي الذي يشكّل النفط قوامه الأساس، فضلاً عن استثمار العداء السعودي للجمهورية الإسلامية الإيرانية في

محاصرة الأخيرة من الولايات المتحدة الأميركية ضمن الفضاء الجيوسياسي لمنطقة الشرق الأوسط، إلّا أن ظهور عقيدة (أوباما) ركّزت على أن المنافسة الإقليمية بين السعودية وإيران أدّت إلى تغذية النزاعات في اليمن والعراق وسوريا، مطالبة المحور الخليجي بضرورة مشاركة المنطقة مع إيران، وتزامناً مع الوصول إلى تحقيق الإتفاق النووي فأن أحجار رقعة الشطرنج الذي طالما أشار إليها (زبيغنيو بريجنسكي) بدأت تتغيّر بما لا تشتهي السفن السعودية. تبقى طبيعة العلاقات السعودية – الأميركية محكومة بردود الأفعال السعودية في المجال السياسي والاقتصادي على قانون (جاستا) ومدى التنازلات السعودية التي من الممكن أن يتمّ تقديمها إلى الجانب الأميركي، إذ أن هذا القانون قد فتح باباً إلى إمكانية قيام الولايات المتحدة الأميركية بإصدار قانون جديد يتمّ بموجبه تجميد الأموال السعودية في الولايات المتحدة الأميركية.

أعقب عرض هذه الأوراق البحثية تقديم التعقيبات والحوارات والنقاشات حولها، بغية إثراء هذه الظاهرة والوصول إلى توصيات محددة تفيد في كيفية استثمار قانون (جاستا) للصالح العراقي.

- **تعقيب د. عبد النبي خزعل جاسم**: إذ طرح إمكانية تناول موضوع ما بعد قانون (جاستا) من وجهة نظر الإعلام السعودي، مما يتطلّب طرح السؤال الآتي:
  كيف تناول الإعلام السعودي القضية وهو الدافع والممجد للنظام السعودي فكراً وإيديولوجيةً وسياسيةً؟

من الملاحظ أن الإعلام السعودي يحاول أن يقفز من الأسباب إلى النتائج، أو بشكل آخر على أسباب اتخاذ القرار المباشر وهي تفجيرات 11 أيلول 2001 وآثار الفكر الوهابي التكفيري الذي جلب العواقب الوخيمة للنظام السعودي، كما يحاول إعلامهم أن يضلل مسألة وجود (15) انتحارياً سعودياً من أصل (19) وهم منفذو التفجيرات المذكورة. كل تلك الجوانب يحاول الإعلام السعودي أن يتجنبها، بل يحاول أن يتحدث عن تبعات قانون (جاستا) لا على الاقتصاد السعودي فحسب، وإنما على العلاقات الأميركية – السعودية، وعلى الولايات المتحدة الأميركية نفسها التي يظهر رئيسها ورئيس خارجيته ورئيس ال (CIA) بكونهم أشبه ما يكون بـ (النادمين) على

اتخاذ مثل هذا القرار، وأظهر الإعلام السعودي أيضاً، تصريحات لعدد أعضاء الكونغرس الأميركي الذين كانت لهم محاولات لتعديل مشروع القرار أو أنهم نادمون على إتخاذه، كما جرى حديث الإعلام السعودي عن إمكانية تراجع الولايات المتحدة الأميركية أو بضغط سعودي عليها للتراجع عن هذا القرار. لذا عمل الإعلام السعودي على إظهار عدد من الكتاب والأمراء السعوديين يتحدثون بهذا الإطار وهو عما ستتعرض له الولايات المتحدة الأميركية وليس السعودية من مطالبات عدد من حكومات أو دول تعرضت إلى إبادات وحروب ابتداءاً من الهنود الحمر وحرب فيتنام وكومبوديا وأفغانستان والعراق، كما تحدثوا عن وجود محاولة من شتى القوى العربية وبالذات الخليجية بعزم وإرادة للضغط على الولايات المتحدة الأميركية لتتراجع لأنها ستتعرض إلى كارثة إقتصادية من نوع آخر بما يعني أن القانون سيرتدّ عليها. كما تحدث أحد الكتّاب السعوديين (أحمد الركبان) لإستوديو الحدث: «يجب أن يفهم الأميركان أنهم محاسبون في الكثير من القضايا، وأن أميركا ستحاسب بنفس القانون الذي جاء بفعل ضغط اللوبي اليهودي والضغط الإيراني» وبذلك أشركوا الجانب الإيراني كأنما إيران تؤدي دوراً آخر في الضغط على صانع القرار الأميركي لإتخاذ القرار ضد السعودية.

أما النتائج الممكن أن تكون لما بعد قانون (جاستا) فهي:

1. إن محاولة الإعلام السعودي العمل لتحويل العداء العربي الصهيوني إلى عداء عربي إيراني.
2. الإرتماء أكثر في الحضن الأميركي خاصة أن السياسة الأميركية في حاجتها الماسة إلى قارب نجاة ينقذها من الورط والأزمات التي أوقعت بالسياسة الأميركية.
3. إعادة ترتيب علاقاتها الخارجية بأقل الإلتزامات المالية بعد أن كانت تدعم مواقفها السياسية في مجلس المال أو البترودولار.
4. إنكماش مدّ المذهب الوهابي مع تراجع المد المالي وإزدياد الإنتباه الغربي لهذا الفكر المتطرف.
5. المزيد من الإنبطاح السعودي أمام الغرب خاصة الولايات المتحدة الأميركية ودول الإقليم مثل تركيا وروسيا الإتحادية.

- **تعقيب د. كاظم عيدان:** تؤدي إسرائيل دوراً بارزاً ومحورياً في الإعلام

الأميركي والعالمي وسيطرة اللوبي على المال وعلى الإعلام العالمي، فهل من الممكن أن يكون لها دور كبير في قانون (جاستا) لترويض الدول العربية ومنها الدول الخليجية ومجلس التعاون الخليجي؟، مما يعمل على تطبيع العلاقات مع اسرائيل هذا من جانب، ومن جانب آخر كما تمّ ذكره هل من الممكن أن يكون هناك قانون (جاستا) عراقي؟، فمن وجهة نظري لا يمكن، لأن هناك مذكرة تفاهم بين العراق والولايات المتحدة الأميركية حمت الأخيرة بموجبها جنودها وفق الفقرة المثبتة في المذكرة من أي أخطار محتملة مستقبلاً.

- **تعقيب د. فاطمة سلومي**: حقيقة أن موضوع قانون (جاستا) يُعدّ من الموضوعات المهمة لكن في الوقت نفسه بقدر ما يجعل من الولايات المتحدة الأميركية فوق القانون، كان من المفروض التطرق لقانون (جاستا) بعد مجيء (دونالد ترامب)، وتأثير قانون (جاستا) على روسيا الإتحادية، وكيف يكون تأثيره في الأمم المتحدة، خاصة أنها منظمة دولية.

- **تعقيب د. حيدر فرحان**: في الواقع، أن محصلتي في دراسة قانون (جاستا) أنه لم يُوجَّه للسعودية، بل موجه ضد المقاومة الإسلامية ودول الممانعة (جمهورية إيران الإسلامية، فصائل المقاومة الإسلامية في العراق ولبنان، اليمن وسوريا) والأدلة:

1. أن القانون لم يحدّد مدة زمنية محددة للعمل به، بل مفتوح ضمن مدد زمنية مختلفة.
2. هناك حق لوزارة الخارجية الأميركية لنقض دعاوى في المحاكم الفيدرالية في حال جرت أي تزكية على هذه الدولة بأنها صديقة ومتعاونة مع الولايات المتحدة الأميركية. إذن هذا القانون أو هذه الفقرة ستستعمل من الحكومة الأميركية لتأجيل معاقبة السعودية وليس لإعفائها مما عليها من عمليات إرهابية، إذا ما أخذنا بنظر الاعتبار بأن تفجير برجيّ التجارة العالميين هو بتخطيط مخابراتي أميركي بامتياز مع وجود أدلة.

هنا تكون الرؤية، أن هذا القانون هو موجه للدول الممانعة والمقاومة الإسلامية وخاصة في العراق وسوريا واليمن وحتى البحرين، لأن الفقرة

التاسعة تقول: «الأشخاص والمنظمات والأحزاب والدول» وهذه مسألة خطيرة جداً، إضافة إلى أنه لم يسمِ دولة بحد ذاتها، وبالتالي ان جميع الدول تدخل ضمن هذا الإطار، ومن ثم فإن هذا القانون مكرس أساساً لخدمة اسرائيل بدعم سعودي وهابي أميركي.

- **تعقيب د. كامل القيم**: رداً على كلام د. عبد الأمير الأسدي بخصوص (عدم صدور أي قرار رسمي سعودي)، أنا أعتقد أن هذا ذكاء دبلوماسي ومهارة في إدراة الأزمات، من خلال متابعتنا للموضوع، فإن السعودية تستعين بوسائل الإعلام لتفتيت هذا الموضوع ولرفعه إلى درجة المظلومية والإرتداد على الولايات المتحدة الأميركية، فهناك الكثير من التقارير التي تؤكد ذلك، وبالتالي هناك هجوم أميركي ودفاع سعودي يتمثل بتعطيل مكافحة الإرهاب السعودي، وهذه جدلية غريبة من نوعها، أي ان الإتّهام لدولة أصلا هي إرهابية تتهمّ السعودية بأعمال إرهابية والسعودية تقول: إن الولايات المتحدة الأميركية تريدنا أن نقلّل من مكافحة الإرهاب. كما نعتقد أن هناك غزلاً سياسياً مرحلياً علينا أن ننتبه له، مع وجود إنخفاض بالإعتمادية الأميركية على دور النفط ولكنَّ هذه الإستراتيجية لا يمكن أن تتبدل على الأقل في عشر السنوات المقبلة. الحراك الإعلامي الآن جارٍ على قدم وساق، وهناك ما يدعى إعلامياً بـ (الإستكتاب) فالسعودية تشغل الماكنة الإعلامية داخل الولايات المتحدة الأميركية دون قرار رسمي، وأعتقد أنَّ العلاقات العامة وشركاتها تقوم بدور كبير في هذا الجانب.

وأختتمت الجلسة بعد عرض ومناقشة جميع التساؤلات والتعقيبات المطروحة، أجمع الحضور على التوصيات الآتية:

1. رصد وتحري ردود الأفعال الاقليمية والدولية حول القانون ودراسة الأفعال الممكنة إزاء الأطراف، ورفع الموضوع الى مستوى حوار النخب والإهتمام الشعبي.
2. التفكير بامكانية إفادة العراق من سن القانون سواء أكان بالكشف ام الاستراتيجية المماثلة مستقبلا.
3. التحسب للسوق النفطي والسلعي وتقلباته أثر قرارات تصدر من السعودية كرد فعل حول العقوبات المحتملة.

4. إمكانية اجراء جاستا عراقي ازاء الدول الداعمة للإرهاب وتمرير المقاتلين والمساعدة على تمددهم في الاراضي العراقية.

5. فتح ملفات المدانين بالإرهاب والمتورطين بالدم العراقي من العرب وإمكانية ملاحقة من سهل دخولهم او حرضهم تحت مسمى (الجهاد في العراق) من افراد او مخابرات اقليمية او دول مجاورة.

6. على وسائل الاعلام العراقية ان تضع موضوع جاستا ضمن الاولويات في الوثائقيات والحواريات والبرامج الاخبارية ورفعه الى مستوى الاهمية بعدُه قضية تتعلق بطرفين للدم العراقي فيهما حق ومطلب.

7. التهيؤ لردود افعال سعودية اقتصادية او عسكرية في محاور الازمات العربية وزيادة الضغط على اصدقاء العراق ومحور الاعتدال.

البحث المترجم

The End of the Military - Industrial Complex
How the Pentagon Is Adapting to Globalization
Foreign Affairs, November\ December 2014 Issue

نهاية المجمع الصناعي العسكري:
كيف يتكيف البنتاغون مع العولمة

نور صبحي علي*
باحثة من العراق

* باحثة في مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية.

في نهاية عام 2013 اعلنت كوكل انها حصلت على بوسطن دينامكس هي شركة هندسة الروبوتات المعروفة والتي اشتهرت في ابتكار ما يعرف (Big Dog) وهو روبوت رباعي الارجل يصاحب الجنود في التضاريس الوعرة، وصاحب ذلك ضجة اعلامية حول ما يمكن ان تصفه تلك الشركة لإنتاج مختلف الروبوتات وهو ما كان الخبر السيء لوزارة الدفاع الامريكية؛ على الرغم من ان شركة كوكل وافقت على احترام التزامات الدفاع الحالية في بوسطن دينامكس بما في ذلك عقودها مع الجيش الامريكي والبحرية الامريكية وفيلق البحرية الامريكية، واشارت الشركة الى انها قد لا تتابع اي عمل اضافي للجيش. وفي الممارسة العملية. وهذا يعني ان وزارة الدفاع يمكن ان تفقد اضافة ميزة الروبوتات العسكرية المستقلة الى مجالاتها العسكرية.

لم يكن غريباً امتلاك شركة كوكل اموالاً كهذه لشراء بوسطن داينماكس فان امكانات نمو النجوم التكنلوجية والاستثمارات في البحث والتطوير تتجاوز بكثير تلك التي تمتلكها اي مؤسسة دفاعية إذ ان قيمتها السوقية تقارب 400 مليار دولار وهو اكثر من ضعف رأس مال شركات جنرال دينامكس، نورثوب كرومن، لوكهيد مارتن وريثون معاً، فضلاً عن ذلك فان باستطاعة شركة كوكل شراء منهم القائمة في اي من الشركات السابقة الذكر، ومن الجدير بالذكر ان شركة كوكل لا تحتاج الى عقود الدفاع ولكن البنتاغون يحتاج الى علاقات كثر مع شركات مثل كوكل، إذ ان القطاع الخاص من

الممكن ان يوفر نوعاً من التكنلوجيا المتطورة، قد اعطى القوات الامريكية ميزة واضحة للسنوات ال70 الماضية، لذلك فان البنتاغون يسعى الى كسب ودّ الشركات التجارية، وعلية ايضاً ان يتكيف بشكل اكبر مع صناعة السلاح العالمية، إذ أن شركات السلاح الأميركية لم تعد هي الوحيدة التي تمتلك التكنولوجيا الحديثة والمتطورة لصناعة السلاح، فعلى سبيل المثال المقاتلة F-35 هي طائرة تم تمويلها وتطويرها واختبارها من قبل تسعة بلدان: أستراليا، كندا، الدنمارك ايطاليا، هولندا، تركيا، المملكة المتحدة، والولايات المتحدة الاميركية؛ فأن سيطرة شركة كوكل على بوسطن ديناميكس وتطوير F-35 يشكل فرصة للتحدي فمن جهة تحتاج واشنطن الى شراكة دولية وتجارية للحفاظ على برنامجها لتطوير الاسلحة، وهو اكبر برنامج في التاريخ وفقاً لدراسة اجريت عام 2012 من قبل شركة الاستشارات Booz & Company now strategy فأكثر من ثلث ما ينفق البنتاغون على المشتريات والخدمات تذهب الى الشركات الغير التقليدية مثل شركة Apple وDell، ومن وجهة اخرى فان عمليات الشراء التي عفا عليها الزمن لوزارة الدفاع تجعل من الصعب على الشركات الجديدة دخول السوق الاميركية، ولا يمكن للبنتاغون ان يتجاوز هذه الحواجز امام الدخول الى تلك السوق الخاصة عندما يعتمد الجيش الاميركي على ميزة ضد خصومه المحتملين.

لقد اخذت العولمة والتسويق جنباً الى جنب مع الانفاق الدفاعي بالانخفاض في الولايات المتحدة الاميركية، والتي بشرت بعهد جديد لصناعة الدفاع الاميركية، في الماضي تكيفت الصناعات في الولايات المتحدة الاميركية بشكل جيد مع التغيير. مما سمح للولايات المتحدة الاميركية بالحفاظ على هيمنتها العسكرية. ولكن في الوقت الحالي يعمد البنتاغون على تجاهل هذه المرحلة البطيئة من التحول.

في القرنيين الماضيين صناعة الدفاع الامريكية شهدت ثلاث حقب مميزه، في الاولى التي استمرت من عام 1787 ـ 1941 وكان هذا القطاع يحتوي اكبر ترسانات واحواض سفن تمتلكها الحكومة وتكملها الصناعة التجارية فقط في اوقات الصراع الفعلي(كالحرب العالمية الاولى على سبيل المثال) وفي الحرب العالمية الثانية كانت هنالك وفرة هائلة من تقنيات الحرب الجديدة على الرغم من حاجتها الى التغيير الجذري، وفي عام 1942 قام

الرئيس فرانكلين روزفلت بإنشاء مجلس الانتاج الحربي وبذلك شهدت الوكالة الفدرالية المكلفة تجنيد اكبر شركات الصناعة الامريكية وابرزها شركات صناعة السيارات في خدمة زمن الحرب وفي بداية القرن العشرين بلغ متوسط النفقات العسكرية حوالي 1% من GDP من الناتج المحلي الذي تزايد في (1930) ثلاثينيات القرن العشرين الى ما يقرب من3%، وخلال الحرب العالمية الثانية ارتفعت النفقات العسكرية الى ما يقرب من 40% من الناتج المحلي الاجمالي(GDP) واصبحت النفقات الدفاعية للولايات المتحدة الامريكية الاكبر ما بين الدول الصناعية، نتيجة لذلك طغت الولايات المتحدة الامريكية في قدرتها طاقاتها الصناعية وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، واشنطن لم تخفض نفقات الصناعة العسكرية بل عمدت الى تطويرها، بدلاً من ذلك، التكتلات الصناعية المتنوعة الكبيرة انتجت معدات الحرب اثناء الحرب بما في ذلك شركة بوينغ وجنرال موتورز وحافظت على كتيبة دفاعاتها.

هذه الشركات انضمت في اخر سنة بواسطة AT&T(*) جنرال الكترك وIpm والتي نقلت التكنلوجيا بسهولة ما بين الاسواق ومدعوم مالياً من قبل البنتاغون، ومستفاد من ادارة الانتاج الطويل الامد، مخترعين لتكنلوجيا تتراوح من الطائرات بدون طيار الى نظارات الرؤية الليلية وبعض منها تدفقت في نهاية المطاف الى المواطنين لاستخدامها في الحياة اليومية، اليوم، على سبيل المثال اكثر السيارات تنتج مع GPs (خدمة تحديد الموقع) وكذلك فان قليل من الامريكان يستطيعون العيش بلا انترنت، والابتكارات بشكل عام قد وجدت بواسطة البنتاغون.

(*) AT&T شركة اتصالات في الولايات المتحدة الامريكية تأسست عام 1983.

اما المرحلة الثانية، شهدت ملاحظة ظهور ما سماه الرئيس دوايت ايزنهاور (المجمع الصناعي العسكري مع نهاية الحرب الباردة عندما سقط جدار برلين وانحلال حلف وارسو وانهيار الاتحاد السوفيتي والذي ادى الى انخفاض الانفاق العسكري الامريكي في عام 1993، قامت وزارة الدفاع بدعوة مدراء الشركات الى البنتاغون للعشاء الاخير، والذي حثهم به نائب وزير الدفاع على التماسك او الدعم في ضوء تقليص الميزانية وبذلك بدأت المرحلة الثالثة، والتي فيها الصناعة انتقلت الى الشركات المتعددة القطاعات والتي يمكن ان تنتقل فيها طبقة لاحتياطي الكبيرة من التكنلوجيا التجارية لمجموعة من الشركات التي ترتكز حصراً على الدفاع ولاتزال تهيمن على

صناعة اليوم، ومنذ عام1992-1997 (55) بليون دولار كاملة اخذت موقعها في دمج الصناعة، مع بعض الاستثناءات، إذ انتقلت التكتلات الكبيرة من الصناعة لتصفية عمليات الدفاع العسكرية وفي نفس الوقت بدأ كادر جديد من شركات الدفاع بتصفية العمليات التجارية ولاستحواذ على شركات دفاعية اصغر وارق في صفوف المستوردين العسكريين.

على الرغم من تغيير القواعد وتقليص ميزانيات وزارة الدفاع التي انتقلت من مدة الى مدة دون وقوع حوادث في كل انتقال او تحويل فان البنتاغون حمى التكنلوجيا الرئيسي وواصل دعمه لعسكرة الولايات المتحدة الامريكية، على الرغم من ضغوطات الي للعمليات التجارية والعولمة والتي كشفت التصدعات العسكرية في هياكلها، واذا لم تتكيف الولايات المتحدة مع الصناعة العسكرية ستشاهد كيف ان قواها ستذبل.

لعبة اللحاق (playing catch-up)

منذ اكثر من عقد، شركة الدفاع الامريكية تتخلف وتتراجع علاوة على انها تمضي خلف الشركات التجارية الكبرى المستثمرة في التكنلوجيا. على الرغم من ان تاريخ البنتاغون انتج العديد من التكنولوجيات للقطاع التجاري، وفي الوقت الحالي اصبح مستورداً صافياً، في الحقيقة ان الجيل الجديد من التكنلوجيا التجارية قفز عالياً فوق شركات الدفاع، وما تستطيع ان تنتجه في الطباعة الثلاثية الابعاد والحوسبة (او الاحصاء)، الامن السبيراني(*)، تكنلوجيا النانو، الانسان الالي والعديد من الاضافات، كذلك ان تكنلوجيا المعلومات التجارية التي يهيمن عليها الامن القومي اليوم هي بقدر ما يفعل القطاع الخاص وقيود اليوم يستخدمون الهواتف الذكية ويقضون الوقت في مراقبة الطائرات بدون طيار وهم يرسلون الرسائل لمتابعة الجنود النانو المصغرات وغيرها، فإن اللحاق بالابتكارات التجارية اصبح صعباً اذ لم يكن مستحيلاً.

(*) الامن السيراني: هو امن تكنلوجيا المعلومات على حماية اجهزة الكومبيوتر والشبكات والبرامج والبيانات من الوصول الغير مقصود او غير المصرح

عرض الرسائل والأطاريح الجامعية

زهراء صالح مهدي*
باحثة من العراق
* باحثة في مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

دور المدرستين الواقعية والليبرالية في السلوك السياسي الخارجي للولايات المتحدة الأمريكية

للباحث: كرار أنور ناصر
أطروحة دكتوراه ــ كلية العلوم السياسية ــ جامعة بغداد 2016

يتفق معظم الباحثين في العلاقات الدولية على أن الولايات المتحدة الأمريكية ستظل القوة الفاعلة في السياسة الدولية على الرغم من إختلاف الرؤى حول شكل النظام الدولي الراهن الذي ما يزال قيد التشكل والتطور، فوفقا لمقومات القوة التي تملكها؛ فإنّ الولايات المتحدة الأمريكية ما تزال تحظى بمكانة عليا وبمرتبة متقدمة على سلم القوى الفاعلة في النظام الدولي، وهو الأمر الذي ينسحب على قدراتها في الوصول إلى مصالحها، وتحقيق أهدافها على النحو المطلوب، وينعكس على سلوكها الخارجي بالتعامل مع الوحدات في النظام الدولي.

فالقدرة التأثيرية التي يتميز بها السلوك السياسي الخارجي الأمريكي مُتأتية من ذلك الدور العالمي الذي تؤديه الولايات المتحدة الأمريكية بصورة متسعة في السياسة الدولية، وحتى السياسات الداخلية للعديد من دول العالم. فبصفتها القوة العظمى الوحيدة في العالم امتلكت الولايات المتحدة الأمريكية ـ منذ تفكك الاتحاد السوفيتي ـ القدرة على إعادة تشكيل المجتمعات الأخرى، وهندسة العلاقات الدولية في النظام الدولي بالشكل الذي يتماهى مع مصالحها القومية، فقد لا يكون من قبيل المبالغة القول: إن مصير الكثير من

دول العالم يعتمد على الكيفية التي تعالج بها الولايات المتحدة الأمريكية المشكلات التي تعترض سبيلها في النظام الدولي.

وانطلاقا من ذلك ترى هذه الدراسة انه: لا يمكن فهم طبيعة هذه الدينامية العالمية التي تنماز بها الولايات المتحدة الأمريكية في النظام الدولي من دون الولوج إلى التيارات الرئيسة التي تحكم رؤيتها لذاتها، وتحدد معالم دورها الخارجي على الساحة الدولية، إذ يتأثر السلوك السياسي الخارجي الأمريكي بشكل كبير في الأطروحات الفكرية للمدرستين الواقعية والليبرالية، فمنذ الحرب العالمية الثانية والى اليوم، أنطلق صناع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية نحو النظر إلى العالم بعيون المدرستين: الواقعية والليبرالية، فكثيراً ما شكلت الأطروحات الفكرية لهاتين المدرستين ميكانزيمات التفكير والتخطيط للفعل الاستراتيجي الأمريكي في النظام الدولي.

وإزاء ذلك تجد هذه الدراسة انه لا يمكن فهم السياسة الخارجية الأمريكية بعيدا عن المدرستين: الواقعية والليبرالية، ذلك بإن التداخل والتباعد بينهما كثيراً ما يؤثر وينعكس على مستوى الاستجابة الأمريكية للأحداث المختلفة في النظام الدولي.

وترى الدراسة إن السجال بين الواقعية والمثالية جعل السلوك السياسي الخارجي الأمريكي يتأرجح ما بين تقاليد المدرسة الليبرالية والمدرسية الواقعية، مما ولد ذلك نمطاً غير ثابت الملاحظة عند المراقبين والدارسين ما بين انغماس في الشؤون الدولية ينعكس على تدخلات وحملات عسكرية متتالية لإنقاذ العالم، وإنكفاء ينعكس بصورة أو بأخرى على إنسحاب أو انعزال أكثر مما ينبغي على الساحة الدولية. وهي الحالة التي يصفها بعض المفكرين الأمريكيين بأنها المعضلة الأبدية في السياسية الخارجية الأمريكية، والتي تكمن في الصراع بين نزعة مثالية ترسم للولايات المتحدة الأمريكية دوراً في خلاص العالم كله، ونزعة واقعية ترى العالم بتوازناته القائمة وتعقيداتها المتأصلة.

وتأتي أهمية هذه الدراسة من توظيفها للتفاعل الجاري بين السياسة الخارجية الأمريكية والأفكار المؤسسة لحيثياتها في النظام الدولي، ومن ذلك تنبع أهمية الدراسة، أولاً/ من لجوءها إلى الأطر الفكرية المرجعية في العلاقات

الدولية، لفهم ماهية السلوك السياسي الخارجي الأمريكي، ورصد حالات تماثله أو عدم تماثله بين إدارة أو أخرى. ثانياً/ من تجاوزها لذلك الانطباع القائم على أساس أن السياسات الأمريكية متماثلة حتى وأن إختلفت الإدارات المتعاقبة على السلطة في الولايات المتحدة الأمريكية. ثالثاً/ والأهم في محاولتها للربط بين النظرية والممارسة لفهم كيف تتحرك الولايات المتحدة الأمريكية في النظام الدولي، وكيف تسعى إلى تحقيق مصالحها والوصول إلى أهدافها؟

وتهدف هذه الدراسة إلى تقديم إطار موضوعي يمكن الباحثين من فهم معطيات تعامل الولايات المتحدة الأمريكية مع القضايا الناشئة في البيئة الدولية، ومستوى وشكل إستجابتها تجاه الأحداث المختلفة في العالم، وكيف تسعى إلى تحقيق مصالحها والوصول إلى أهدافها في النظام الدولي، وذلك عن طريق فهم ميكانزيم السلوك السياسي الخارجي الأمريكي في ضوء الأطروحات الفكرية المؤسسة لديناميكيته واستراتيجياته تجاه الوحدات في النظام الدولي.

ومهما يكن من أمر، فإنّ هذه الدراسة تسعى بعد التطرق إلى أبرز مقولات وأطروحات المدارس الفكرية الرئيسة في العلاقات الدولية، والمتمثلة بالواقعية والليبرالية إلى بيان دور المضامين الفكرية لهاتين المدرستين في تشكيل الإدراك الاستراتيجي الأمريكي العالمي، وتحديد السلوك السياسي الخارجي الأمريكي تجاه الوحدات في النظام الدولي.

الأمر الذي يجعل هذه الدارسة تربط بين النظرية والممارسة في تفسير واستشراف السلوك السياسي الخارجي للولايات المتحدة الأمريكية.

مكانة روسيا الاتحادية في النظام الدولي بعد عام 2000

للباحثة: زينب محمد خلف

رسالة ماجستير ــ كلية العلوم السياسية ــ جامعة النهرين 2016

من المعروف أن مكانة أية دولة في النظام الدولي تُحدد بقيمة مقوماتها ومقدراتها، التي يمكن عن طريقها أن تؤدي دوراً فاعلاً في النظام الدولي، لا سيما إذا أضفت تلك المقومات للدولة من العمق والأهمية والحضور ما

يؤهلها لتكون مؤثرة في الساحة الدولية، وهو ما يمكن قوله على روسيا الاتحادية.

إذ تحظى روسيا الاتحادية بمكانة مهمة على الساحة الدولية، فهي تحتفظ بموقع استراتيجي يعدّ الأكبر في العالم، مما جعلها تستأثر جيواستراتيجياً برقعة جغرافية ممتدة بين أوربا واسيا، وتتحكم بالكثير من التفاعلات الجيوسياسية في آوراسيا. وهي مع ذلك تمتلك أكبر ترسانة نووية في العالم، وتحتكر العضوية الدائمة في مجلس الأمن إلى جانب القوى الأربع الأخرى، الأمر الذي يجعلها تمتلك القدرة على المساومة لتمرير القرارات الدولية، وذلك عبر استخدامها حق النقض في مجلس الأمن ضد أي مشروع قرار يُطرح لتقرير أية مسألة أو قضية دولية في الأمم المتحدة.

وترى هذه الدراسة ان المكانة التي تحظى بها روسيا الاتحادية اليوم هي وليدة مساعي الرئيس فلاديمير بوتين في تعزيز مقومات القوة الروسية في النظام الدولي، فقد كانت روسيا الاتحادية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة في حالة يرثى لها، وفي وضع لا يحسد عليه لدرجة أنها أصبحت تتلقى المساعدات والإعانات الاقتصادية من الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من الدول الغربية، تلك الدول التي كانت تمثل المحور المنافس، والتي ما لبث الاتحاد السوفيتي السابق أن يعاديها أعوام طويلة.

وترى الدراسة ان روسيا الاتحادية ظلت تعاني من مشكلات عدة حتى تسلم الرئيس فلاديمير بوتين السلطة في العام 2000، وإطلاقه لحزمة من الإصلاحات السياسية والاقتصادية والعسكرية، في إطار السعي نحو استعادة المكانة الروسية المفقودة في النظام الدولي، ومن خلال ترتيب الأوضاع الروسية الداخلية الاقتصادية والسياسية والعسكرية، فيما يعرف بمبدأ «ترتيب البيت من الداخل» استطاعت روسيا عبر قيادتها السياسية أن تدخل في مرحلة جديدة في النظام الدولية. إذ أسهمت محاولات تعظيم مقومات القوة الداخلية إلى تصاعد مكانة روسيا الاتحادية في النظام الدولي، فضلا عن زيادة فاعلية الدور الروسي على الساحة الدولية، ومن الجدير بالذكر أن هذه الفاعلية لم تقتصر على المناطق الخاضعة للنفوذ الروسي، أو ما يعرف بمناطق الخارج القريب، وإنّما امتدت لتشمل المناطق التي تقع خارج المجال الحيوي الروسي.

وقد وجدت الدراسة أن تلك الفعالية الروسية جاءت من خلال مزيج من السياسات البرغماتية والدبلوماسية الفاعلة واستخدام القوة العسكرية، مع حرص القيادة السياسية في روسيا لتأدية دوراً رئيساً في مجمل التفاعلات الدولية والإقليمية إلى جانب القوى الكبرى في النظام الدولي بشكل لا يمكن تغاضيها، وهو الأمر الذي تجلى في الرد الروسي على كل المحاولات الغربية والتي تهدف إلى تقويض المصالح الروسية في مناطق نفوذها سواء كان في الخارج القريب أو الخارج البعيد، بدءاً من جورجيا وأوكرانيا وصولا إلى سوريا وإيران.

وعليه تجد الدراسة انه يمكن للمتبع والمراقب للتفاعلات الدولية والإقليمية التي يشهدها النظام الدولي، أن يلحظ إن روسيا الاتحادية قد إستعادت الكثير من مقومات قوتها السياسية والاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية التي افتقدتها بعد تفكك الاتحاد السوفيتي. ويمكن أن نجد ذلك بدورها الأخذ بالتصاعد في النظام الدولي، وتحكمها بالكثير من الشؤون الدولية، وهو ما يتضح في جرأتها على تحدي القوى الغربية ومنافستها في مناطق نفوذها بدءاً من شرق أوروبا مروراً بأسيا الوسطى وصولا إلى الشرق الأوسط.

لذلك كله، تأتي أهمية هذه الدراسة من ضرورة معرفة وأدراك حقيقة مكانة روسيا الاتحادية في النظام الدولي التي باتت في ضوء دورها المتصاعد تفرض نفسها على مسرح التفاعلات الدولية والإقليمية، بشكل لا يمكن التغاضي عنه. إذ تسعى روسيا الاتحادية إثبات دورها واستعادة مكانتها في النظام الدولي من خلال الحضور الفاعل والمؤثر في العديد من القضايا الدولية، من هنا تنبع أهمية الدراسة من معرفة مكانة روسيا الاتحادية في النظام الدولي ورصد مقوماتها ومحددتها، فضلا عن الكشف عن مضامين الدور الروسي على الساحة الدولية ومعرفة دوافعه ومسارته الحالية والمستقبلية.

عرض الكتب باللغة العربية

رؤى خليل سعيد*
باحثة من العراق

* باحثة ـ وحدة الدراسات والابحاث ـ مركز حمورابي للبحوث والدرسات الاستراتيجية.

إدارة المؤسسات العسكرية: النظرية والتطبيق

تحرير: جوزيف سويترز ـ بول سي فان فينيما ـ روبرت بيريز

الناشر: مركز الامارات للدراسات والابحاث الاستراتيجية

تاريخ النشر: 2016

يتعلق هذا الكتاب بإدارة المؤسسات العسكرية نظريّاً وتطبيقيّاً، إذ يعرّف تلك المؤسسات، ويرسم خريطة التعقيدات الاستراتيجية الجديدة لقيادة المنظمات العسكرية في مجتمع الخطر. كما يهتم بقضيةالشرعية والمراقبة، في سياق تغيّر أنماط الرقابة الخارجية. ويتطرق الكتاب إلى تدويل القوات المسلحة، كما يقدّم عرضاً للبحث والتطوير والابتكار في المؤسسة العسكرية.

وفي سياق الاهتمام بالتنسيق الداخلي والاستعداد للعمليات، يفضّل الكتاب القول في عمليات الحملات العسكرية والتصميم المعياري للمؤسسة، وينظر في توريد الخدمات العملياتية والإسنادية في المؤسسات العسكرية ضمن إعادة ترسيم الحدود. كما يُعنى باستخلاص عدد من الدروس المستفادة من حرب أفغانستان في مسألة تخطيط اللوجستيات والرقابة عليها.

ويتطرق الكتاب إلى المؤسسات العسكرية في العمليات الفعلية مركّزاً على مواجهة القيادة للفوضى والمخاطر، ويهتم بكيفية صناعة الحس السليم خلال

العمليات العسكرية والأحداث العرضية، كما يسلط الضوء على إدارة المهنية الأخلاقية في العمليات العسكرية. ويتعرض الكتاب للقانون العسكري والعمليات العسكرية. ويتساءل الكتاب عن علاقة الثقة والرقابة في المؤسسة العسكرية: هل هما قوتان مزدوجتان أم متصارعتان؟ ويتطرق الكتاب إلى المؤسسات العسكرية والاستجابة للأزمة الوطنية، معرّجاً على القيادة والسيطرة في عمليات الاستجابة للأزمة. كما يحتوي على قياس الأداء في العمليات الراهنة؛ وذلك عبر مقاربة تقويم العمليات بناءً على التأثيرات. ويتصدّى الكتاب لموضوع تعلُّم المؤسسات العسكرية والتغير التنظيمي. ويهتمّ بإدارة رفاهية أفراد المؤسسة العسكرية وأُسرهم. كما يستعرض قدرات المؤسسات العسكرية على خلق قيمة غير متجانسة.

العالم في أزمة نهاية القرن الامريكي

الباحث: غابرييل كولكر

ترجمة: د. عمروا سالم واخرون

الناشر: أي كتب لندن، 2015

الفكرة الرئيسة التي يتضمنها هذا الكتاب، هي تناول مسألة تراجع القوة الأمريكية وانحسار دورها الريادي المهيمن على العالم، وذلك من خلال تحليل عدد من الجوانب الاقتصادية والمالية والسياسية والعسكرية التي تبرهن على هذا الانحسار والتراجع.

يؤكد كولكر في مقدمة كتابه، أن النظام العالمي الذي اعتمد في الفترة الماضية على مبدأ القوة العظمى المسيطرة، بصدد التحلل والزوال بسرعة جنونية، فبعد أن تفكك الاتحاد السوفياتي الذي كان يمثل القطب المعادل للقوة الأميركية، وجد الأميركيون أنفسهم كقوة عظمى منفردة في مواجهة مع المجهول الذي لا يمكن تعريفه أو تحديده بدقة، فقد صار أعداء أميركا اليوم هم الإرهابيون، الذين يتناثرون في أنحاء شتى من أسيا وأفريقيا والشرق الأوسط.

يرى كولكر أن الإيديولوجيا التي كانت أهم محددات صناعة القوى العظمى في القرن العشرين، قد فقدت مكانها لصالح العوائد الاقتصادية، فإذا كانت كل من أميركا والاتحاد السوفياتي السابق قد اعتمدتا في صعودهما على أيديولوجيات (ليبرالية وشيوعية) على الترتيب، فإن تلك الأيديولوجيات قد فقدت مكانها عملياً منذ ثمانينيات القرن العشرين. ويرى المؤلف أن القرن العشرين كان هو قرن السيادة الأميركية المطلقة، وأن تلك السيادة سوف تضمحل وتنزوي في السنين القلائل المقبلة، ويستشهد على ذلك بمجموعة من الأدلة والشواهد القوية، التي يقوم بمناقشتها عبر صفحات كتابه.

ويرى المؤلف أن السياسة الأميركية الخارجية ظلت منذ عام 1914 وحتى الآن، مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالحالة الاقتصادية العالمية. وأن تلك الحروب قد أثّرت سلبياً على الاقتصاد الأميركي، ويرى المؤلف أن الحروب تعتبر واحدة من أهم المحددات التي تساهم في رسم ملامح الدول الكبرى منذ عام 1991 وحتى الآن.

أما التحالفات وحلف شمال الأطلسي: فيرى المؤلف أن روسيا كانت مرشحة دائماً لتكون عدواً منطقياً لأميركا حتى قبل أن تتحول سياسياً للشيوعية، وكل ما فعله لينين أنه قدم للغرب مبرراً مجانياً لاستدعاء وشيطنة روسيا تحت يافطة الشيوعية. فضلاً عن ذلك كله، فإن الدول الأوروبية تحتاج بشدة إلى الغاز الروسي والنفط الإيراني، مما حسّن علاقتها مع تلكما الدولتين، اللتين هما بطبيعة الحال معاديتان للولايات المتحدة الأميركية. ولهذا كله، فإن كولكر يؤكد على أن المرحلة الراهنة، هي مرحلة (تشكيل أوروبا لهويتها الخاصة بها)، وهي هوية قائمة في الأساس على مصالحها الذاتية، التي تتصادم بشكل واضح وصريح مع الرؤى الجيوسياسية الأكاديمية العدوانية التي تؤمن باستعمال القوة الأميركية الكاسحة والحاسمة، والتي ينتهجها الكثير من موظفي الإدارة الأميركية ومستشاريها في العقود السابقة.

أما بالنسبة لإسرائيل: فيرى كولكر أن وجود إسرائيل في المنطقة، وانحياز أميركا لها على طول الخط، قد تسبب في خلق أزمة كبرى لواشنطن في علاقتها مع جميع دول منطقة الشرق الأوسط. ويعدد المؤلف أشكال وصور المساعدات التي قدمتها الولايات المتحدة لإسرائيل منذ نشأة الأخيرة

في عام 1948، كما أن إسرائيل قد حصلت من أميركا على أحدث التقنيات النووية والجوية والمتعلقة بأنظمة الدفاع الصاروخي.

أما إيران فبرزت كقوة مهيمنة استراتيجياً في المنطقة، وتستخدم عائدتها النفطية لبسط نفوذها في جميع الاتجاهات. وتستطيع إيران - بحسب كولكو- أن تستخدم الشيعة الموجودين في جميع أنحاء الشرق الأوسط لمساعدتها في حالة حدوث حرب أو اعتداء عليها. يروج الإسرائيليون أن الإيرانيين قد تمكنوا بالفعل من امتلاك جميع أساسيات التكنولوجيا الخاصة بالصواريخ، صحيح أن جودة ودقة هذه الصواريخ قد لا ترقى إلى المستوى المطلوب، لكن ذلك لن يمنع من أن تلحق أضراراً بالغة بأعدائها. كما أن الكثير من الخبراء الأميركيين والإسرائيليين يرون أن إيران قد باتت على أعتاب أن تصبح قوة نووية، وإنه ليس أمامها إلا أقل القليل لتصل لذلك الهدف. ويرى كولكر أن احتمالية اندلاع حرب مباشرة ما بين أميركا وإيران، ضعيفة جداً، وذلك نظراً للمشكلات الاقتصادية التي تعاني منها أميركا، وانخفاض قيمة الدولار من جهة، ولأن اندلاع مثل تلك الحرب سيعني ارتفاع تكلفة النفط من جهة أخرى. الأمر الأخر الذي يعيق حدوث مثل هذه الحرب هو أن المشكلات التي ستلحق بإنتاج النفط في منطقة الخليج سوف تؤدي إلى زيادة انتاجيته في مناطق أخرى من العالم مثل روسيا وفنزويلا، وهي دول لها سياسات معارضة للتوجهات الأميركية.

واخيراً، يؤكد المؤلف أنه مع انتشار الأسلحة المتطورة في العديد من الدول، فإنها قد فقدت أولويتها وأهميتها في حسم المعارك والحروب، ويستشهد على ذلك بالخسائر التي تعرضت لها أميركا في حروب كوريا وفيتنام.

ويعلل تلك الخسائر، بالتضاريس الصعبة لتلك المناطق من جهة وبعجز القوات الأميركية عن التصدي لتكتيكات حرب العصابات التي تنتهجها القوات المحلية المعادية لها من جهة أخرى. كل ما يؤكده كولكر هنا أن التكنولوجيا لن تمثل نقطة الترجيح في حروب أميركا المستقبلية ضد أعدائها في الشرق الأوسط والشرق الأقصى، وأن العقيدة القوية والتدريب الجيد والتكتيكات العسكرية الخاطفة سوف يكون لها الفضل في حسم مثل تلك الحروب.

أشكالية النفوذ الخليجي في المنطقة العربية بعد الانسحاب الامريكي من العراق والربيع العربي2011

الباحث: أ. م. د. جاسم يونس الحريري

الناشر: دار الجنان للنشر والتوزيع

الاردن ـ 2013

أن النفوذ الخليجي في المنطقة العربية بعد الاحتلال الامريكي للعراق في التاسع من أبريل2003 هو واقع حال البيئة الاقليمية التي تأثرت بشكل جوهري بمتغيرات غزو، وأحتلال العراق، لاسيما أن التغيير السياسي الذي أصاب الساحة العراقية بفعل الاحتلال الامريكي أفضى الى تداعيات مهمة وخاصة في المحيط الخليجي، حيث أدركت دول مجلس التعاون الخليجي أن تيار التغيير سينطلق من بغداد وفق الرؤية، والمسلسل الامريكي، وسيجوب عواصم المنطقة، وخاصة الخليجية التي تحكمها عوائل منذ مئات السنين وهذا لا يتناغم مع لغة العصر، والتوجهات الامريكية لتأسيس هيكلية سياسية جديدة سميت (بالشرق الاوسط الجديد) أو (الشرق الاوسط الكبير) التي تلاقت مع التوجهات الاسرائيلية في هذا المجال التي تنادي ببناء منطقة يعم فيها الامن، والسلام بين شعوبها لغرض دمج (اسرائيل) في محيطها السياسي، والاقتصادي، والعسكري، بالرغم من تشكيلة الهيكلية الجديدة التي تضم بين ثناياها ايران وهي في المنظور الجيوستراتيجي الامريكي والاسرائيلي الخصم الاقليمي المراد تقليم أظافره النووية الذي تؤهلها للقيام بدور أقليمي بارز يجعلها في مصاف القوى الاقليمية العظمى، ناهيك أن الارادة الاسرائيلية والامريكية تريد أن تجعل من ايران الفزاعة التي بواسطتها تؤجج الاوضاع في المنطقة من اجل الاصطفاف الخليجي في متغيرات الستراتيجية الاسرائيلية ـ الامريكية لتحجيم الدور الايراني هناك.

يعتبر النفوذ الخليجي في المنطقة العربية بعد الانسحاب الاميركي من العراق والربيع العربي مؤثرا وفاعلا بسبب امتداداته السياسية والاقتصادية وحتى الاستراتيجية مما جعل المنطقة العربية تعيش عصرا جديدا من النفوذ الخليجي الواضح ملامحه بالرغم من الكوابح الاقليمية والدولية التي يتعرض

له لكن تناغم الادوار الخليجية مع الاستراتيجية الامريكية في المنطقة العربية سيجعل النفوذ الخليجي يتحرك بمرونة ويعطي طابعا جديدا للدور الخليجي في المنطقة العربية من ابرز ملامحه سرعة وصول سرعة التاثير وملائمة الاوضاع العربية له والدعم الدولي له ولا سيّما من قبل الولايات المتحدة الامريكية)).

أما الاستنتاجات التي توصل الكتاب إليها:

1. حدوث تغير جوهري في المواقف السياسية الخليجية ازاء الملفات العربية في اليمن وليبيا والعراق وسوريا وبالرغم من ممارسة دول الخليج العربية دورا في تغيير اللوحات السياسية في الساحات التي تم ذكرها سلفا الا انها من جانب اخر احدثت تطورا مع العلاقات مع العراق من قبل المملكة العربية السعودية حيث سمت سفيرا لها في العراق غير مقيم كخطوة لاحقة نحو التطبيع السياسي الكامل بين الطرفين.

2. ان النفوذ الخليجي في العراق بالرغم من ميله نحو التدخل في صيرورة الحراك السياسي العراقي الا انه لايمنع من وجود تقارب عراقي – خليجي بعد تعرض ايران للعقوبات الاقتصادية واحتمال غلق الاخيرة لمضيق هرمز في وجه الملاحة الدولية وهذا تطور مهم في مجرى العلاقات العراقية–الخليجية بعد ان كان الموقف الخليجي بعد الاحتلال الاميركي يقتصر على التعاطف وابداء المواقف الدبلوماسية المؤيدة لاستقرار العراق وخروجه من الازمات التي مر بها الغزو والاحتلال الاميركي.

3. ان تناغم الانسحاب الاميركي مع احداث الربيع العربي عام 2011 يجعل منطقة الخليج العربي عموما ودول مجلس التعاون الخليجي في مهب تطورات هي تمثل انعكاسات المشهد العراقي واحتمال انتقال بذور العنف في العراق الى داخل تلك مما يعطي الحاجة للاستفادة من الخبرات العراقية لبسط الامن والاستقرار ومواجهة تحركات الجماعات الارهابية الخليجية التي يمكن ان تزيد من نشاطاتها بعد عودتها الى داخل دولها.

عرض الكتب باللغة الاجنبية

د. زيدان حسان حاوي*
باحث من العراق

* – باحث – مختص في الشؤون الأمريكية.

The political gconovey of U. S militarism

ISmael hossion zadeh

palgwe, macmillan. 2006.

اسماعيل حسين زاد، باحث ايراني حاصل على شهادة الدكتوراه في الاقتصاد من جامعة دريك الاميركية، له مؤلفات عدة وبحوث تهتم بالاقتصاد وازماته، العمل والعولمة، جذور الصراع بين العالم الاسلامي والغربي.

يتناول هنا الكتاب مسوغات الاعمال الحربية الخارجية للامبراطوريات السابقة ما قبل الرأسمالية ودول اوربا الامبريالية الرأسمالية في القرون الثلاثة الاخيرة، وكيف ان هذه الحروب ساهمت في اغناء الطبقات الحاكمة ورفعت بالنتيجة من مستويات معيشة المواطنين.

يشير الباحث في فصول كتابة الى استخدام الولايات المتحدة القوة العسكرية لغرض احراز المكاسب الاقتصادية والاقليمية في الخارج خصوصا بعد الحرب العالمية الثانية بطريقتين الاولى من خلال الامبريالية الحميدة عن طريق التجارة الحرة او المؤسسات المتعددة الاطراف امثال البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والثانية من خلال العمليات العسكرية لاسقاط

الحكومات المنتخبة كما في ايران، شيلي، الاوكوادور على سبيل المثال.

يعتقد زادة ان المنافع الاقتصادية المتاتية من سلوك اي من الطرق اعلاه قد ساهمت في زيادة اجمالي الناتج القومي الاميركي حتى تضاعف مابين السنوات 1950 - 1970 فيما تمتع الشعب الاميركي بقدر كبير من الامن الاقتصادي بعد تناقص مستويات الفقر لاسيما بعد عام 1970.

ان نمو المكاسب الاقتصادية المتآتية من العمليات العسكرية قد اصابها وافراً من التغيير، خصوصاً في عالم مابعد الحرب الباردة. إذ لم تعد العمليات العسكرية مبررة وفق الاسس الاقتصادية الامبريالية، كم ان توسع الاميركي المتصاعد اصبح اكثر كلفة وبدون نفع حقيقي، ناهيك عن الجوانب الاخلاقية وفي هذا الصدد ينتقد الباحث التبريرات الرسمية للعمليات العسكرية ما بعد الحرب الباردة والتي يصفها بالغامضة والمثيرة للدهشة. إذ يعتقد ان الحد من تجارة المخدرات العالمية، الارهاب الدولي، والقيم والمثل الديمقراطية، ليست سوى حجج واهية للشروع في حروب مدرة للمنافع الاقتصادية.

يعتقد الباحث ان العمليات العسكرية الاخيرة للولايات المتحدة الاميركية قد وضفت النظريات التقليدية او الكلاسيكية للامبريالية بعد ما صبحت غير منتجه اقتصادياً وفي هذا المنحى يطرح فرضيات عدة لتفسير دوافع العمليات العسكرية بعد ان اثبتت الوقائع عدم جدواها الاقتصادية اذ يرى ان صعود المغامرين العسكريين الى سدة الحكم هو السبب وراء اندلاع الحروب فيما يفترض في حالات اخرى ان السبب في زيادة عسكرة السياسة الخارجية في الولايات المتحدة الامريكية مرده الى الضعف السياسي والفكري للرئيس جورج بوش وفي احيان اخرى ارتفاع وتيرة العسكرة الاميركية الحالية خصوصاً عند غزو العراق في عام 2003 الى الضرورات الجيوبولوتيكية (لاسرائيل) وما صاحب ذلك من نفوذ مؤثر للوبي الصهيوني كما يعزو زاده في مواضع اخرى تلك الحروب في الشرق الاوسط واواسط اسيا للنهم الاميركي للحصول على مدخل للحصول على مصادر رخيصه للغاز والنفط.

يخلص كتاب الاقتصاد السياسي للعسكرة الاميركية الى وجود اكثر من قوة حاسمة وراء الاندفاع الاميركي للحرب والتوسع دون انكار للادوار للمساهمة في العوامل المذكورة. كما يضع فرقاً واضحاً بين الامبريالية

الكلاسيكية او الاقتصادية وبين الامبريالية العسكرية التوسعية. وبغية التحقق من فرضياته يتطرق زاده في كتابة في تاريخ العسكرة الامبريالية في الماضي والحاضر ونشوء العسكرة الاميركية، الارهاب، صدام الحضارات، ما وراء غزو العراق وغيرها من المحاور.

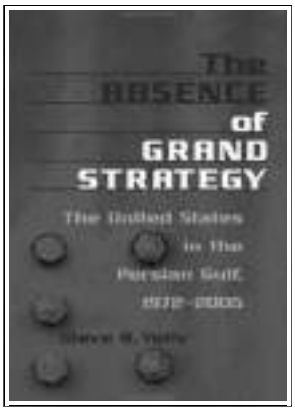

The absence of grand strategy

The united states in the persion gulf 1972-2005

Steve A. Yetiv

The john Hopkins press
Maryland 2008

يورد الباحث في مستهل الكتاب «غياب الاستراتيجية الكبرى للولايات المتحدة في الخليج الفارسي» تأهيل تاريخي موجز من خلال سعى الامبراطوريات الكبرى وراء تأمين مصالحها، دفعا للتهديدات الحقيقة او الافتراضية بتوسل طرق متعددة بعضها فعال ومؤثر والاخر كارثي في تبعاته، التماسا لمنع وقوع المحظور على صعيد بنية دولهم، ومن اجل استمرار زيادتها ونفوذها دون غيرها من الدول.

استثمر ستيف كل امكاناته في رسم لوحة متناغمة السياسة الخارجية الامريكية في منطقة الخليج، بوصفها قوى عظمى لا يمكنها تجنب التدخل في مناطقة مهمة مثل الخليج، تحتدم فيه الحروب الاهلية والصرعات العرقية وتزداد الخشية كل يوم من اسلحة الدمار الشامل منه، بوجود مكامن الطاقة على ساحليه وما تفرضه العولمة والتطور الاقتصادي من توجهات.

استلزمت فرضية البحث التطرق للسياسية الخارجية الامريكية في ادارة الرئيس نكسون، وادارة الرئيس ريكان وتعاملها مع الحرب العراقية الايرانية، ادارة الرئيس بوش وتورطه في حرب 1991 ضد العراق، ادارة الرئيس كلينتون والعلاقه مع صدام حسين وممارسه لسياسيه الاحتواء، لينتهي المطاف بالحرب مع العراق زمن ادارة الرئيس بوش الابن عام 2003، اذ يبدو ان الباحث اراد لكتابه ان يكون سفرا غنيا لطلاب العلاقات الدولية،

والمهتمين بالسياسة الخارجية الامريكية في منطقة الشرق الاوسط. برغم تأكيده انه لم يقتصر على بحث الستراتيجية الامريكية الكبرى، بل وظف التاريخ لاستكشاف الستراتيجية، والعكس صحيح ايضاً.

حاول الباحث تركيز مادة الكتاب في كشف المستور من العلاقات الدولية لا سيما توازن القوى، متخدا من منطقة الخليج ميداناً لبرهنه ارائه، بعدما انطلق في رسم الخطوط العريضه لتطور السياسية الخارجية الامريكية تجاه الخليج منذ 1972 حتى 2005. اذ يعتقد الباحث ان هذه المنطقة غاية الاهمية لعمقها التاريخي وقدسيتها الدينية. ولحاجة الولايات المتحدة لكبح جماح القوى الاقليمية الطامحة فيه، بغية الحفاظ على مصالحها الاقتصادية، والايفاء بمتطلبات الامن القومي الامريكي، لا سيما وان المنطقة شهدت حروبا كثيره استهلتها الحرب العراقية الايرانية، ثم احتلال العراق لكويت، والاهم من كل هذا تربع ملوك وامراء فاسدين ومستبدين على عروش الحكم في دول الخليج، بما يوفر حاضنه دافئه لتفريغ الارهابين وتفعيل ايديولوجاتهم في الكراهية والعنف، ربما يحتم على الحرباء الامركية التلون لخدمة مصالحها الستراتيجية.

اورد الباحث في ثنايا الكتاب تناقضات عدة فيما يخص توازن القوى في منطقة الخليج، حتى انكر احيانا ان يكون للولايات المتحدة دور حقيقي في توازن القوى الاقليمية فيه، او انه تكون لها استراتيجيات للهيمنة مع هذه المنطقة المهمة من العالم في السنوات 1972-2005، باستثناء غزوها للعراق عام 2003، بل يصف مفهوم الولايات المتحدة لتوازن القوى بالتدخل الارتكاسي، بعد ما واجهت امريكا احداث غير متوقعه بما حتم تغيير سياستها بشكل كامل، واحيانا على نحو غير متزن ويكشف عدم وجود خطه كبرى او استرتيجية واضحة وربما لا توجد اصلا مبادئ متناغمة يمكن توظيفها لكسب الرهان في المنطقة.

يلخص الباحث ان الولايات المتحدة قد جرت ببطء الى المنطقة الملتهبة اصلاً، من خلال خليط غير متجانس من الاحداث مع الصعيد الداخلي، والمناطقي، والعالمي، بلغت ذروتها في هجمات 11 ايلول الارهابية، وليكتمل مسك ختامها الرسمي بغزو العراق عام 2003.

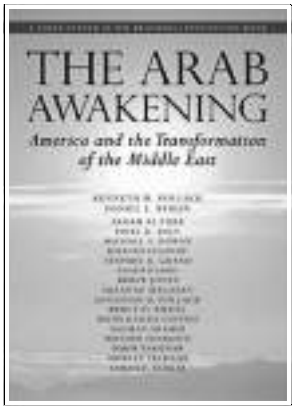

The Arab Awakening:
America and the Transformation of the Middle East

Kenneth MÁ Pollack and other

Saban Center at the Brookings Institution Books

ينطلق مؤلفوا الكتاب «يقظه العرب، امريكا تحول الشرق الاوسط» من اهمية التطورات المذهلة في العالم العربي عام 2011 وكيف انها غيرت وجه المنطقة، وسينعكس تأثيرها لاحقاً على دول الجوار الاقليمية الفاعلة، والعالم بأسره ايضاً، لما تمثله بعض هذه الدول من اهميه جيبولوتيكية لموقعها المركزي في خارطة العالم، ولكونها من اهم مجهزات الطاقة للعالم. لا سيما وان الاعلام نقل صورة ما حدث، لكنه فعل القليل في شرح جذور ما حصل وماذا سيعني وكيف ان اجراء الحدث في هذا البلد او ذاك تشكل الصورة الكلية لواقع الشرق الاوسط الجديد بمختلف ظروفه السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

يعتقد المساهمون في تاليف الكتاب ان اهميه احداث الربيع العربي في تغيير صورة الانظمة السياسية القائمة، بل يجرمون انها مجرد بداية التغيرات بنائية كبرى ستحدث في المنطقة في العقود القليله القائمة وبما سيعيد انبثاق العالم العربي من جديد بعد عقود من الركود السياسي، وقرن من دوره التحول السابقة أبان القرن العشرين.

وشن المؤلفون كتابهم بنظره عامة عن الربيع العربي والقوى المحركة لها، وما توجهه هذه القوى بالنسبه لتطورات المستقبل. فضلاً عن كشف موجز لاحداث بلدان الربيع العربي، وكيف تفاعلت مع بعضها الاخر ومع القوى الخارجية لتنتج تغيراً مصطبغاً بخصوصية كل بلد، ومنسجماً مع غيره من البلدان وذات الشأن في تغيير الصورة النمطيه لانظمة الحكم التقليدية.

تناول الكتاب القضايا الرئيسية التي اثرت على مجمل احداث المنطقة العربية، بدءً من الاقتصادات العربية، وبنية جيوشها الوطنية، الى دور

الاسلاميين ودور الاعلام الجديد، حتى الارهاب والصراع العربي الاسرائيلي واثر الجهات الاقليمية من غير العرب (اسرائيل، ايران، تركيا) في احداث العالم العربي، وكيف انها ستأثر لاحقا على اليقظة العربية، فضلا عن اثر الدول الكبرى واستجابتها لثورات الربيع العربي. اذ تشكل هذه البلدان (الصغرى) اهمية كبرى للولايات المتحدة وروسيا والصين وغيرها، بما يوجب مراعاة مقتضى المصالح عن طريق التدخل بشكل اخر.

ختم الكتاب بستة اجزاء تناول الاول القوى المحركة للربيع العربي، وكيف قاد عصر المعلومات الى احداث التغير المنشود بدون احزاب وتنظيمات سياسية كما هو الحال في تونس ومصر، بفضل ما انجزته وسائل التواصل الاجتماعي من استنهاض هم الرفض والثورة، وتناول الجزء الثاني بلدان التحول وظروف واقعها السياسي والاقتصادي والاجتماعي. اما الجزء الثالث فقد تناول ضرورة الاصلاح في سوريا، الاردن، الكويت، قطر، عمان، الامارات، البحرين، المغرب والجزائر. فيما تناول الجزء الرابع بلدان الازمة مثل ليبيا واليمن وسوريا. وقد كرس الجزء الخامس للقوى الاقليمية الفاعلة، ودورها في تأطير الربيع العربي بما يستجيب لمصالحها. وقد افرد الجزء السادس للقوى الكبرى الخارجية، واثرها في جني ثمار الربيع العربي نحو تأمين مصالحها الاستراتيجية وضرورات امنها القومي.

يخلص مؤلفوا الكتاب، ان حراك الربيع العربي سينال في تأثيره كل البلدان العربية، واذا ما حصل وتأخرت دوله ما في الاستجابة لدواعي الربيع الساسي، فان قوة مد التغير الذي انطلق في 2011 سيكون كفيلاً بكسر الحاجز يوما ما، لتكتمل اجزاء الصورة، ولتكون جزء متمم لعالم كبير متغير على الدوام.

Analysis of the mechanisms of the movement
of governmental consumption expenditure in current
account balanuce of Iraq 1990 - 2014
Prf. Salah Mahdi Al- Bermani & Mohammed Nouri Dawood. 150

The constant columns

Follow-upactivities
By: porf. Hayder farhan hussien al-subehawi 170

Translated Search:
By: Noor sabhi ali 177

Master & phD.thesises
By: Zahraa saleh Mehdi 181

Books didplay: Arabic & English
By d. Zaydon Hassan hawi - M. Roaa Khaleel 186

Contents

Hammurabi Researches:

Changing regional equilibriums and the approaches
of saudian employment of the religious aspects
Firas Abbas Hashem & Zena Abd Al-Amer Abd- Al-Hassa 6

International Conflict renewed zones in a changing
security environment
Humam Khudier Mutleq 21

Impact of international alliances in stability of international security
by Assistant, prof. Shayma Adel Fadel & dr. Ali Tareq 51

Isreal and daaiish (A Strategic vision in compatibility and employment)
Dr. Suhad Ismael Khalil 70

Iranian nuclear armament and its international and regional impacts
by assistant. prof. Tela Assem Faiq 88

Daaish astate of Israli myth and dishonest terrorist doctrines
by assistan. porf. Hayder Farhan Hussien Al-Subehawi. 120

Analysis of Islamic banking indicators and financial depth in sudan
Prof. Amar Hamed Khalef & Aqeel Mohammed Rasheed 130

Cohesive Periodic for Political and Strategic Affairs
Issued by: Hammurabi Center for Researches & Strategic Studies
19 - 20th Issue - 4th year - Summer - Autumn 2016

HAMMURABI
Journal for Studies

Editor in chief: **Prof Dr. Sami Hamoud Al - Haj Jasem**

Editorial Board

Prof. Dr. Khairi Abdul Razzaq Jassim - *Faculty of Political Science - University of Baghdad*

Prof. Dr. Mohsen Saleh - *Faculty of Social Sciences - Lebanese University*

Prof Dr. Said M. Dahdouh - *Political Sciences - Iraq*

Prof. Dr. Sarmad Al-Jader - *Faculty of Political Science - University of Baghdad*

Ass. Prof. Dr. Saadoun Hamoud Jathir - *Faculty of Management and Economics - University of Baghdad*

Ass. Prof. Dr. Wissam Fadel Rady - *Faculty of Art Education - University of Baghdad*

Editor Secretariat: Rou'a Khalil Saeed

Linguistic Correction: Khairi Abdul Razzaq Jassim

Advisory Board

Prof Dr. Muhammad Al-Maliki - *Political Sciences - Morocco*

Prof Dr. Norhan AL-Sheik - *Political Sciences - Egypt*

Prof Dr. Imad Al-Jawahiri - *Modern History - Iraq*

Prof Dr. Mohammed Authman Al-Kashit - *Philosophy - Egypt*

Prof. Dr. Badr Al-Deen Abdullah Hassan - *International law - Sudan*

Asset-Prof Dr. Abd Al-Hussein shaaban - *International law - Iraq*

Prof Dr. Arous Zoubir - *Sociology - Algeria*

Prof Dr. Kamel Wazne - *Economics - Lebanon*

Design and Layout: Hussak Computer Press - Beirut - Tel.: 00961 1 345687

Printing & Distribution: **Dar Al-Kari** For printing, publishing and distribution- Beirut - Tel.: 00961 1 541300

ONE YEAR: FOR INDIVIDUALS: 30 $
FOR INSTITUTIONS: 50 $
FOR ABROAD: 80 $

E-MAIL: HAMMURABIMAGAZINE@YAHOO.COM

The number at the House of Books and Documents In Baghdad 1709 Year 2012

ISSN 2227 - 5312